المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

مناخ الإستثمار
في الدول العربية
2009

مناخ الإستثمار في الدول العربية 2009

مناخ الاستثمار في الدول العربية
2009

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

ص.ب: 23568 – الصفاة 13096 – دولة الكويت
هاتف: 24959555 (965) – فاكس: 24835489 (965)
البريد الإلكتروني info@dhaman.org
الموقع الشبكي www.dhaman.org

إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي ترد في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا التقرير لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شريطة ذكر المصدر

قائمة المحتويات

تقديم	11
الجزء الأول **مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية**	
مقدمة	17
المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية	18
أولا – التطورات السياسية	
1.1 الأوضاع الداخلية	20
2.1 العمل العربي المشترك	21
3.1 العلاقات العربية البينية	24
4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار	25
5.1 العلاقات العربية – الدولية	26
6.1 الصراع العربي – الإسرائيلي	28
ثانيا – التطورات الاقتصادية الكلية	
1.2 النمو الاقتصادي	31
2.2 التوازن الداخلي	32
3.2 التوازن الخارجي	34
4.2 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)	36
5.2 أسعار الصرف	37
6.2 أسواق المال العربية	38
ثالثا – تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعامي 2008، 2009	
1.3 الاستثمار	53
1.1.3 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تجميع إحصاءاته في الدول العربية	53
2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2008)	65
3.1.3 التقديرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا (بيانات 2009)	79

4.1.3 التدفقات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (تقديرات 2009)	81
5.1.3 تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية (تقديرات 2009)	86
رابعا – آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2010	
1.4 آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 2010:	91
2.4 آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعام 2010:	95
1.2.4 تطورات اتجاهات السياسات الاستثمارية ذات الصلة لعام 2009:	95
1.1.2.4 التطورات التشريعية في الدول العربية لعام 2009:	96
2.1.2.4 تطور الاتفاقيات العربية والدولية القائمة لعام 2009:	100
2.2.4 الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2009:	107
1.2.2.4 الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية:	108
2.2.2.4 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة:	115
3.2.2.4 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود إستثمارية:	120
4.2.2.4 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها:	121
5.2.2.4 جهود الترويج الأخرى المنفذة:	122
3.4 المؤشرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعام 2010:	125
1.3.4 المؤشرات الأولية العامة للمنطقة لعام 2010:	125
2.3.4 المؤشرات الأولية القطرية لعام 2010:	127
4.4 أهم ملامح واتجاهات الاستثمار العربي البيني لعام 2010:	132
خامسا – تدفقات التجارة	
1.5 التجارة الدولية	135
2.5 التجارة العربية	137
1.2.5 التجارة العربية الخارجية السلعية (تقديرات 2009)	137
2.2.5 التجارة العربية البينية السلعية (تقديرات 2009)	140
3.2.5 التجارة العربية البينية السلعية (بيانات 2008)	140
4.2.5 التجارة العربية الخارجية في الخدمات	142

5.2.5 تطور التجارة العربية في الخدمات (2004 – 2008)	143
6.2.5 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2009	144
سادسا – تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية	
1.6 جهود الدول العربية في مجال الاقتصاد الجديد لعام 2009	147
2.6 وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية للاقتصاد الجديد لعام 2009	152
1.2.6 مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2010/2009	158
2.2.6 مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 2009	160
سابعا – وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية	
1.7 التقييم الائتماني السيادي	162
2.7 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية	164
1.2.7 المؤشر المركب للمخاطر القطرية	164
2.2.7 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري	165
3.2.7 مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية	166
4.2.7 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	167
3.7 مؤشرات دولية مختارة	168
1.3.7 مؤشر التنافسية العالمية 2010/2009	168
2.3.7 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2009	170
3.3.7 مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010	171
4.3.7 مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2010/2009	176
الجزء الثاني **محور التقرير: قطاع النقل الجوي العربي، الآفاق المستقبلية في ضوء الأداء الراهن**	
ثامنا- محور التقرير:	
1.8 مقدمة: أهمية قطاع النقل الجوي	180
2.8 التطورات العالمية لقطاع النقل الجوي	182
3.8 قطاع النقل الجوي في الدول العربية	187
1.3.8 نظرة عامة حول أهمية القطاع على المستوى العربي	187

2.3.8 تطور مؤشرات النقل الجوي في المنطقة العربية	188
1.2.3.8 تطور المؤشرات على المستوى الإقليمي	188
2.2.3.8 تطور المؤشرات على المستوى القطري	195
3.3.8 البنية التحتية	199
1.3.3.8 المطارات في الدول العربية	199
2.3.3.8 الناقلات الوطنية في الدول العربية	203
4.3.8 النقل الجوي والاستثمار في المنطقة	204
5.3.8 الأطر التنظيمية الحاكمة للقطاع في الدول العربية	206
1.5.3.8 الأطر والاتفاقيات الإقليمية	206
2.5.3.8 الأطر والاتفاقيات الثنائية (سياسة السماوات المفتوحة)	208
3.5.3.8 الأطر والاتفاقيات متعددة الأطراف	212
4.5.3.8 الأطر والقوانين المحلية	217
6.3.8 التحديات التي تواجه القطاع على المستوى العربي	221
7.3.8 الخلاصة والتوصيات	223
الملحـــق	
أولا- الجداول الإحصائية	
جـــدول (1): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار للدول العربية 2009	233
جـــدول (2): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	234
جـــدول (3): مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	235
جـــدول (4): مؤشر سياسة التوازن الخارجي (عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	236
جـــدول (5): مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)	237
جـــدول (6): أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2008 و 2009	238
جـــدول (7): بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2008 و 2009	239

جـــدول (8): الاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق القطر المضيف خلال عامي 2008 و 2009	**240**
جـــدول (9): التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق القطر المضيف للعام 2009	**241**
جـدول (10): توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة للعام 2009	**242**
جـدول (11): الاستثمارات المباشرة العربية البينية المنفذة و/أو المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة (1995-2009)	**243**
جـدول (12): التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية المنفذة و/أو المرخص لها خلال الفترة (1986-2009)	**244**
جـدول (13): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وفق القطر المضيف خلال الفترة (2008 -2009)	**246**
جدول (14): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1999-2008)	**247**
جدول (15): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (1999-2008)	**248**
جدول (16): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة عالميا وعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1999-2008)	**249**
جدول (17): نصيب الدول العربية (كمشتر) من الإجمالي العالمي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1999-2009)	**250**
جدول (18): نصيب الدول العربية (كبائع) من الإجمالي العالمي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1999-2009)	**251**
جدول (19): عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية (كمشتر) خلال الفترة (1999-2009)	**252**
جدول (20): عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية (كبائع) خلال الفترة (1999-2009)	**253**
جـــدول (21): عـدد اتفـاقيات الاســتـثمار الدولـيـــة الثـنائية المبـرمة مـــع الدول العربية (1980-2008/تراكمي)	**254**
جدول (22): عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في الدول العربية (1980-2008/ تراكمي)	**255**

جدول (23): التجارة العربية الخارجية والبينية لعامي 2008 و 2009	256
جدول (24): التجارة العربية البينية خلال الفترة (2003-2008)	257
جدول (25): التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية لعامي 2008 و 2009	258
جدول (26): تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية خلال الفترة (2004-2008)	259
جدول (27/أ): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع (عام 2009)	260
جدول (27/ب): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع (عام 2009)	261
جدول (27/ج): قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2009)	262
جدول (27/د): قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات (عام 2009)	263
جدول (28): التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى 2009/12/31	264
جدول (29): وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية للعامين 2008 و 2009	265
جدول (30): ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2009	266
جدول (2،1/31): ترتيب الدول العربية في مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010	268 - 267
ثانيا - الملاحق	
ملحـــق (1): مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2009	270
ملحـــق (2): لمحة إحصائية عن مؤشرات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	273

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

تقديم

تقديم

يسر **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات** أن تقدم لدولها الأعضاء المسح السنوي الخامس والعشرين لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، والذي يتناول واقع مناخ الاستثمار ومكوناته، وأداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية خلال العام وآفاقها المستقبلية آخذا في الاعتبار التأثير المتوقع لسياسات مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، سواء على المستوى القطري أو على المستوى الجماعي العربي.

واستمرارا للنهج الذي أرسته تقارير سابقة، يستعرض تقرير هذا العام المكونات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الدول العربية متضمناً أهم التطورات السياسية، المؤشرات الاقتصادية للقطاع المحلي والخارجي، تطورات أسواق المال العربية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعربية البينية خلال العام 2009. بالإضافة إلى استعراض التطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي والاتجاهات الاستثمارية وحركة التبادل التجاري الدولي.

وقد استحدث تقرير هذا العام بابا جديدا يستعرض آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2010 في العالم والمنطقة العربية بشكل عام وكذلك على مستوى كل قطر عربي وذلك نظرا لأهمية إعلان الخطط الاستثمارية المستقبلية في مساعدة جهود تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المنطقة، وفي هذا السياق رصد التقرير التغيرات في المؤشرات الدولية ذات الصلة بالاستثمار وتطور السياسات والتشريعات والاتفاقيات الثنائية والجماعية والقطرية داخل المنطقة العربية، إضافة إلى الجهود الترويجية القطرية بمزيد من التفصيل والشمولية والحداثة، هذا إلى جانب استعراض المؤشرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية وكذلك الاستثمار البيني العربي لعام 2010 من واقع التصريحات الرسمية والصفقات المعلنة حتى نهاية النصف الأول من العام 2010.

وانطلاقا من الدور المهم للتطورات الحادثة في الدول العربية في مجال الاقتصاد الجديد، وانعكاسها المباشر على البيئة الاستثمارية والتدفقات الاستثمارية الواردة، تم التوسع في متابعة جهود التطوير في هذا المجال على الصعيد العربي من خلال تناول الجهود القطرية واستعراض جميع المؤشرات الدولية التي ترصد أداء دول العالم والدول العربية في هذا المجال، مع تقديم توصية بإطلاق مؤشر دولي موحد أو على الأقل اعتماد مؤشرين رئيسيين من قبل الدول العربية هما الأكثر شمولا من حيث التغطية والأكثر عمقا من حيث التحليل.

ويواصل التقرير استعراض وضع الدول العربية في معظم مؤشرات المخاطر القطرية وفقا لوكالات التصنيف الدولية، وذلك بهدف الوقوف على أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على تصنيف الدول العربية فيها كنتيجة طبيعية لكافة المؤثرات المحيطة بهذا التصنيف.

وقد تم هذا العام اختيار محور «**النقل الجوي العربي الآفاق المستقبلية في ضوء الأداء الراهن**» في التقرير، انسجاما مع توصيات **القمة العربية العادية في دورتها الحادية والعشرين التي**

عقدت بالعاصمة القطرية الدوحة في مارس (آذار) 2009 بشأن تحرير النقل الجوي بين الدول العربية وفتح الأجواء، هذا إلى جانب الدور الكبير الذي يقوم به هذا القطاع في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الدول العربية خلال السنوات الأخيرة والذي من المتوقع أن يتزايد خلال الفترة المقبلة مع إطلاق العديد من المشاريع الضخمة في هذا المجال، إضافة إلى دوره المحوري على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما في مجال التجارة العربية والسياحة الدولية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل.

ويجدد التقرير هذا العام حرصه على تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في بياناته ومؤشراته التي يتناولها في أبوابه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقا ونفعا لمتابعيه من المسئولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، ولذا فإن القائمين على إعداده يعطون الأولوية في البيانات والمعلومات إلى المصادر الوطنية الموثقة، من خلال جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية والمعتمدة لدى **المؤسسة**. وذلك قبل الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن الأقطار العربية من المصادر الدولية الموثقة في حال تعذر الحصول عليها كاملة من بعض الدول العربية. ويعود ذلك أيضا إلى **التزام المؤسسة بانجاز مادة التقرير في الوقت المحدد**، والحرص على مواصلة جهود التطوير وشمولية التغطية لتقديم صورة كلية قريبة من الواقع لأوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي. وفي هذا الصدد، يواصل التقرير لهذا العام محاولاته لتعزيز مساعي وجهود الدول العربية في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها ومعلوماتها في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والمجالات ذات الصلة من خلال جزء فني خاص بتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته ومنهجية إعداده والجهات الرسمية المسئولة عن بياناته ومدى توافر تفاصيل هذه البيانات وفقا للمعايير الدولية المتفق عليها، والجهود القطرية في هذا المجال وذلك تحت عنوان «**مفاهيم دولية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادرها**» إسهاما من المؤسسة في زيادة الوعي الإحصائي وإيمانا منها بأن النشاط الذي لا يمكن قياسه بدقة لا يمكن تحسينه.

كما رصد التقرير – بالاستناد إلى بيانات 18 دولة عربية أن مجموعة الدول العربية بدأت خلال العام 2009 التأثر بتداعيات الأزمة المالية بعدما تأجل ظهور انعكاساتها السلبية فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية، حيث انخفضت خلال عام 2009 لتبلغ 80.7 مليار دولار مقابل 95 مليار دولار لنفس مجموعة الدول للعام 2008 أي بتراجع بنحو 14.3 مليار دولار أو بمعدل نمو سلبي بلغ 15.1% خلال العام. ويأتي ضمن أسباب هذا التراجع، انخفاض تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق القطر المضيف خلال العام إلى نحو 19.2 مليار دولار (بناء على بيانات 8 دول عربية مضيفة للاستثمار)، مقابل 20.7 مليار دولار لنفس مجموعة الدول عام 2008، بما يعكس تراجع بلغ معدله نحو 7% مقارنة بالعام 2008.

ولما كان دور **المؤسسة** في الظروف العادية، كهيئة متخصصة، ينصب بالدرجة الأولى على تشجيع وتيسير الانسياب البيني لرؤوس الأموال العربية الاستثمارية، ودعم وتشجيع الصادرات العربية،

عربيا ودوليا، فإن دورها أثناء الأزمات حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح أكثر أهمية حيث تقدم الآليات والأدوات الكفيلة بضمان انسياب التجارة العربية البينية والحفاظ على التدفق السلس لرؤوس الأموال العربية البينية من خلال توفير الحماية والسيولة التي تبحث عنها الكيانات التصديرية والاستثمارية والمصرفية العربية في خضم الأزمة المالية. وفي ذات السياق، واصلت **المؤسسة** خلال العام جهودها لترسيخ وتطوير نظام الضمان العربي ونشر التوعية بمزاياه. وفي هذا الإطار، تم إنشاء «**اتحاد أمان**»، بانضمام 17 هيئة تأمين ائتمان صادرات عربية وإسلامية، بهدف تعزيز أواصر التعاون المشترك بين أعضائه بما ينهض بصناعة تأمين ائتمان الصادرات في الدول العربية والإسلامية. كما واصلت **المؤسسة** تنفيذ برنامجها بشأن؛ إنشاء وكالات ضمان ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء التي لا توجد لديها مثل هذه الوكالات، تقديم الدعم والعون الفني لإنشاء هيئات ضمان جديدة، تنظيم ملتقيات آليات التمويل والضمان للصادرات والاستثمار بهدف توثيق التعاون القائم وتوسيع آفاقه بما يحقق الأهداف، وبناء شبكة من الشراكات والعلاقات الجديدة لتوسيع قاعدة المستفيدين من خدمات الضمان. كما واصلت **المؤسسة** التركيز على أنشطتها المساندة لجهة إصدار التقرير السنوي «مناخ الاستثمار في الدول العربية»، والنشرة الفصلية «ضمان الاستثمار». وانتهت خلال العام، من قطع خطوات جديدة على طريق استكمال ما بدأته من تطوير لموقعها الشبكي الجديد بتضمينه، ولأول مرة منذ إنشاء **المؤسسة**، قاعدة بيانات قوانين وتشريعات الاستثمار في الدول العربية وذلك إلى جانب الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية، وسلاسل زمنية لإحصاءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تم الانتهاء من ترجمة الموقع إلى اللغة الفرنسية على أن يدرج التحديث على الموقع خلال العام 2010.

ومع مطلع العام الجديد 2010، قامت وكالة التصنيف العالمية «**Standard & Poor's**»، إحدى ابرز وكالات التصنيف العالمية، برفع التصنيف الائتماني للمؤسسة إلى «AA/مستقر» لكل من جدارتها الائتمانية وقوتها المالية كمؤسسة تأمينية تقدم خدمات ضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات، وذلك مقارنة بتصنيفها الائتماني السابق حصولها عليه بدرجة «AA-/مستقر» للعامين السابقين.

من ناحية أخرى، يستمر التقرير الحالي - وللعام الرابع على التوالي، في تقديم جزء إحصائي مستقل بذاته لكل دولة عربية يتضمن لمحة عن أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لأحدث البيانات، حيث تم إدراجها في الجزء الإحصائي لجداول تقرير مناخ الاستثمار، كما تم تحميلها باللغة العربية على الموقع الشبكي **للمؤسسة**. ويتضمن الجزء الإحصائي أقساما مختلفة من أهمها: قسم لبعض البيانات الاقتصادية والتعريفية الأساسية عن القطر المعني، تدفقات الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة الواردة إليه، رسومات بيانية توضح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح أضخم صفقات الاندماج والتملك التي تمت خلال الآونة الأخيرة، جدول يوضح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة المعلن عنها، جدول يوضح اتفاقيات الاستثمار الثنائية واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي العربية الثنائية المبرمة حتى نهاية 2009، بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى ذات الصلة. ويلاحظ في هذا القسم تباين جهات الاتصال في استجابتها لتزويد **المؤسسة** ببيانات هذا القسم الإحصائي، آملين أن تستجيب جميع جهات الاتصال بصورة كاملة في المستقبل،

حيث تهدف **المؤسسة** أن يصبح هذا القسم بمنزلة دليل مصغر للمستثمر العربي والأجنبي يكون محل التطوير والتحديث في التقارير المقبلة.

وإيمانا من المؤسسة بأهمية تجديد التواصل مع قراء هذا التقرير وكافة المهتمين به، تم تحميل استمارة استبيان التقرير على الموقع الشبكي للمؤسسة باللغتين العربية والانجليزية للسنة الرابعة على التوالي وذلك بغرض إعداد مسح آراء القراء وهيئات الاستثمار في الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، بهدف تحسينه وتطويره.

ويسعدني أن أتقدم بالشكر لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والمؤسسات المعاونة لها داخل الدول العربية على تعاونها الطيب لتزويد **المؤسسة** بالبيانات المحدثة والدقيقة التي يعتمد إصدار التقرير بصفة رئيسية عليها والتي كان لها الفضل الكبير في تقديم صورة أكثر واقعية عن مناخ الاستثمار وبيئة أداءِ الأعمال في الدول العربية. وإذ تأمل **المؤسسة** أن يستمر هذا التعاون البناء والايجابي مستقبلاً، لتخص بالشكر جهات الاتصال التي تميزت بدرجة استجابة قوية ونسبة تغطية عالية، ليس فقط للبيانات المطلوبة، ولكن أيضا في تقديم المزيد من البيانات والمعلومات المتوافرة لديها.

وأخيرا أتقدم بجزيل الشكر إلى فريق العمل القائم على إعداد المادة العلمية للتقرير في قسم البحوث والدراسات وكذلك الخدمات المعاونة المقدمة من أعضاء فريق العمل بقسم الشئون الإدارية وقسم تقنية المعلومات **بالمؤسسة** وكل من ساهم بدرجة أو بأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لانجاز التقرير في صورته الحالية.

وتأمل **المؤسسة** أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة **المؤسسة** في الترويج للدول العربية سعيا لاستقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والأجنبية المباشرة.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

والله ولي التوفيق،،،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

يونيو (حزيران) 2010

الجزء الأول

مكونات مناخ الاستثمار في الدول العربية

مقدمة

واصلت الدول العربية خلال عام 2009 جهودها نحو تطوير بيئة أداء الأعمال من محاور متعددة منها، متابعة العمل ببرامج الإصلاح الإداري والهيكلي والعمل على تطويرها لمواكبة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الجهود المبذولة في مجال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار فيها عبر برامج الإصلاح المؤسسي والتشريعي بإصدار تشريعات وقوانين جديدة وتنقيح القائم منها وتنويع حوافز وضمانات الاستثمار والتخفيضات والإعفاءات الضريبية، وكذلك بناء شراكات وتكتلات من خلال إبرام العديد من الترتيبات الثنائية والإقليمية والدولية، إلى جانب إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية وموانئ ومطارات جديدة مع الاستمرار في تطوير القائمة منها، فضلا عن تشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بدوره في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة. وعملت الدول العربية على تعزيز الاقتصاد الجديد باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات وتقنية المعلومات وتطوير البنية التحتية الرقمية، وسعت إلى تحسين دقة الإحصاءات الاقتصادية من خلال إنشاء وتطوير قواعد البيانات والمعلومات وفقا للمعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا، وتعزيز جودتها من حيث الشفافية والدورية والانتظام والشمولية في إصدارها. حيث اشتركت معظم الدول العربية في المعيار العام لنشر البيانات GDDS بينما اشتركت كل من تونس ومصر والمغرب والأردن في المعيار الخاص لنشر البيانات SDDS ضمن قاعدة صندوق النقد الدولي. وواصلت أيضا دول المنطقة برامجها لمكافحة الفقر والبطالة وتعزيز دور المرأة ومنظمات المجتمع المدني في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تصب في الصالح العام.

وقد شهد العام عدداً من التطورات الاقتصادية على مستوى العمل العربي المشترك، لعل من أبرزها؛ **انعقاد ثلاث قمم عربية خلال العام** 2009 أولها القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في دولة الكويت خلال يناير 2009، التي أكدت على أهمية البعدين الاقتصادي والتنموي، واتخذت العديد من القرارات المصيرية التي تصب في مجال تعزيز العلاقات العربية – العربية، وثانيها قمة عربية طارئة في العاصمة القطرية الدوحة بدعوة من سمو أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، وثالثها انعقاد أعمال القمة العربية الحادية والعشرين في العاصمة القطرية الدوحة . **وفي مارس** 2010 **تم عقد القمة العربية الثانية والعشرين في مدينة سرت الليبية**. هذا إلى جانب انعقاد **قمتين لدول مجلس التعاون الخليجي**، الأولى طارئة والثانية اعتيادية تم فيها الإعلان عن العديد من مشروعات تعزيز التعاون فيما بين دول المجلس أبرزها؛ دخول الاتحاد النقدي الخليجي (مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة السعودية والكويت وقطر والبحرين عليها مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي.

ويهتم التقرير الحالي باستعراض أهم مكونات مناخ الاستثمار من خلال تسليط الضوء على أهم التطورات التي شهدها العام، بالتعاون مع جهات الاتصال الرسمية في كافة الدول العربية الأعضاء

في **المؤسسة** لتزويدها ببيانات ومعلومات قطرية تتعلق بالمكونات الاقتصادية والتدفقات الاستثمارية والتبادل التجاري الدولي والتطورات في البيئة التشريعية والجهود الترويجية، علاوة على بعض المعلومات المستمدة من مصادر معلومات دولية وإقليمية في رصد التطورات السياسية وأخرى في رصد ومتابعة وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم السيادي والمخاطر القطرية ومؤشرات دولية مختارة.

المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية:

يتكون المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشتمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة.

وتشير البيانات المتوافرة إلى تراجع المؤشر المركب لمناخ الاستثمار لعام 2009، حيث سجل 0.70 نقطة مقارنة مع 1.05 نقطة عام 2008، ويعزى ذلك إلى انخفاض مؤشري التوازن الداخلي والخارجي المكونة للمؤشر المركب بشكل ملحوظ، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي 0.74 نقطة عام 2009 مقابل 1.42 نقطة عام 2008، وسجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الداخلي 0.37- نقطة مقابل 1.53 نقطة عام 2008، في حين تحسن المؤشر الفرعي للسياسة النقدية ليسجل 1.47 نقطة عام 2009 مقابل 0.21 نقطة عام 2008. ويبين الجدول التالي اتجاهات التحسن والتراجع في

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الحقيقي	%5.05	%2.92	%3.81	%6.87	%5.80	%5.35	%5.68	%5.61	%5.09	%2.42
ميزان المالية العامة للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 9 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 11 دولة	تحسن في 13 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 11 دول
ميزان الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 15 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول	تحسن في 7 دول تراجع في 12 دولة	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 5 دول
معدل التضخم	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دولة	انخفض في 10 دول ارتفع في 4 دول	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 5 دول ارتفع في 13 دولة	انخفض في دولتين ارتفع في 16 دولة	انخفض في 9 دول ارتفع في 9 دول	انخفض في 4 دول ارتفع في 15 دولة	انخفض في 7 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في دولتين ارتفع في 17 دولة	انخفض في 17 دولة وارتفع في دولتين
المؤشر المركب	1.20	0.70	0.90	1.01	1.08	0.91	1.49	0.93	1.05	0.70

(أنظر الملحق: جدول رقم 1 للنظر في كيفية احتساب المؤشر)

الدول العربية كمجموعة وفق مكونات المؤشر المركب خلال الفترة من 2000 - 2009.

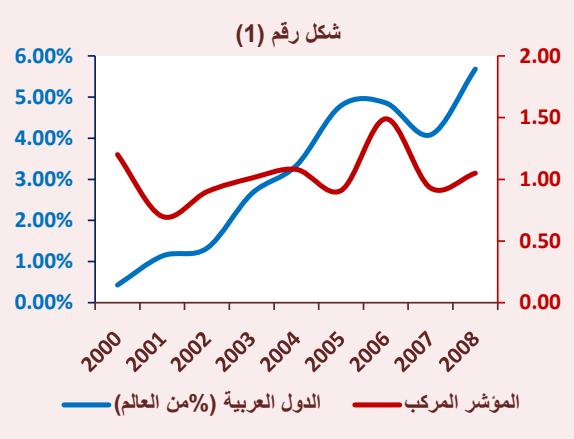

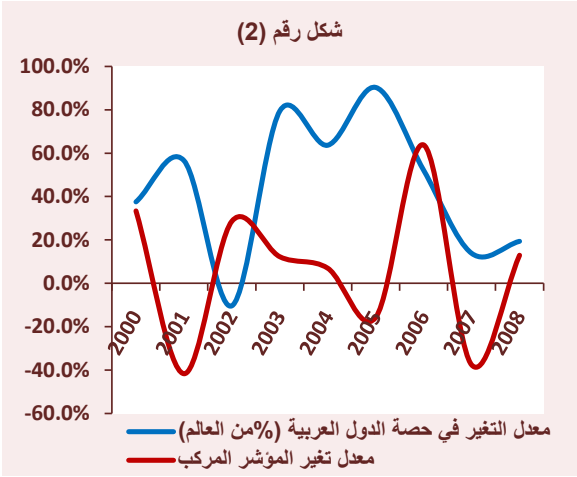

ويوضح الشكل رقم (1) مدى صحة العلاقة بين المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية مجتمعة من جهة، وسلوك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها من جهة أخرى، حيث يشير الشكل إلى ارتباط موجب فيما بين معدل التغير السنوي في المؤشر المركب (مدى التحسن أو التراجع في المؤشر مؤخرا بفترة إبطاء سنة) ومعدل التغير السنوي لإجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة 2000-2008، وإن كان هناك بعض نقاط عدم الاتفاق في الاتجاه وخاصة في بداية السلسلة المعروضة.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أيضا وجود نفس العلاقة، ولكن بدرجة أقل، في الشكل رقم (2) بين المؤشر المركب (مؤخرا بفترة إبطاء سنة) وحصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية الواردة عالميا خلال الفترة 2000-2008. ومن المفهوم أنه قد تم إدراج المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية بفترة إبطاء سنة، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن قرار المستثمر الأجنبي بتوجيه استثماراته إلى المنطقة دائما يأتي كرد فعل للتطورات التي تعكس تحسن أو تراجع المناخ الاستثماري في الوطن العربي ومن ثم يستغرق وقتا ما بين تحسن المناخ الاستثماري أو تراجعه وبين اتخاذ القرار الاستثماري.

أولا - التطورات السياسية

يستعرض التقرير التطورات السياسية التي تأثرت بها الدول العربية خلال العام.

1.1 الأوضاع الداخلية:

على صعيد القيادة السياسية، تم انتخاب الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيسا جديدا للصومال، خلفا للرئيس المستقيل عبد الله يوسف، ثم انتخاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بولاية ثالثة بعد حصوله على أكثر من 90% من أصوات المشاركين في الانتخابات الرئاسية التي شهدت إقبالا قياسيا تجاوز 74.54%، كما أعيد انتخاب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي لولاية رئاسية خامسة بحصوله على 89.6% من الأصوات، وأعاد أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات انتخاب الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيسا للدولة لولاية جديدة من 5 سنوات وفقا لأحكام الدستور، وقرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية تمديد ولاية رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي إلى حين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، كذلك تم إرجاء الانتخابات الرئاسية في السودان من عام 2009 إلى أبريل 2010.

وشهد العام **إجراء عدة تعديلات وزارية وتشكيل حكومات جديدة** في كل من السعودية، الأردن، سورية، قطر، فلسطين، مصر، لبنان، المغرب والصومال.

وعلى صعيد الإصلاحات التشريعية والسياسية، فقد أجريت الانتخابات البرلمانية في الكويت وتميزت بفوز المرأة بأربعة مقاعد وذلك للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات، كما أجريت الانتخابات البرلمانية في لبنان، وفي موريتانيا فاز حزب الاتحاد من اجل الجمهورية الحاكم في انتخابات التجديد الجزئي لمجلس الشيوخ، وفي فلسطين قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير تمديد ولاية المجلس التشريعي إلى حين إجراء انتخابات جديدة، كما أجرى العاهل السعودي تعديلات في مجلس الشورى.

كذلك تمت الدعوة لانتخابات برلمانية جديدة في العراق وفلسطين والأردن، كما شهد العراق انتخابات مجالس 14 محافظة، وتم في السعودية تعيين أعضاء في مجالس المناطق، وشهد المغرب إجراء الانتخابات البلدية، وتم إرجاء الانتخابات البرلمانية في السودان من عام 2009 إلى أبريل 2010، وفي مصر أقر مجلس الشعب تعديلا دستوريا يخصص للمرأة 64 مقعدا برلمانيا ليرتفع بذلك عدد مقاعد البرلمان إلى 518 مقعداً، كما أقر البرلمان العراقي قانون الانتخابات النيابية العامة، وشهدت السعودية تعيين أول امراة في منصب حكومي رفيع كنائب لوزير التربية والتعليم.

وشهدت معظم الدول العربية تطورات متباينة غلب عليها الطابع الايجابي على صعيد تعزيز الوفاق الوطني، ففي السودان توصلت الحكومة لاتفاق بناء ثقة مع أحد الفصائل المتمردة في دارفور برعاية من دولة قطر، كما أقر المجلس الوطني السوداني قانون الاستفتاء في الجنوب بعد اتفاق بين الحكومة والجنوبيين وحسمت محكمة العدل الدولية في لاهاي النزاع الدائر بين الطرفين حول منطقة أبيي الغنية بالنفط مع قبولهما بالحكم، وفي المقابل دعا رئيس حكومة الجنوب إلى التصويت لصالح استقلال جنوب السودان خلال الاستفتاء المقرر عام 2011. وفي العراق، تم إطلاق مبادرة للمصالحة الوطنية مقابل تصاعد حدة العنف لتصل تقديراته الى 85 ألف قتيل و147 ألف جريح خلال الفترة بين 2004-2008 واستمرار الخلاف بين الحكومة والشمال على عائدات النفط وتبعية كركوك. وفي اليمن، أقدمت السلطات على إجراءات تعزز اللامركزية وإشراك المعارضة رغم اندلاع اشتباكات عنيفة بين الجيش والحوثيين في محافظة صعدة بالشمال.

كما قامت السلطات في مصر وسورية والصومال بخطوات ايجابية تجاه المعارضة منها؛ الإفراج عن بعض المعارضين السياسيين، وأطلقت حكومة موريتانيا مبادرة للمصالحة والوفاق الوطني مع بعض التيارات والقوى المعارضة وقام العاهل المغربي بإشراك المعارضة في الحكومة، كما شهد لبنان تقاربا ملموسا بين قواه السياسية وانطلاق عمل المحكمة الدولية في قضية اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وأنشأت البحرين مؤسسة وطنية لحماية حقوق الإنسان وعززت إمارة أبوظبي علاقاتها مع شقيقتها دبي بدعمها ماليا في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية.

2.1 العمل العربي المشترك:

وعلى صعيد العمل العربي المشترك، جاء العام 2009 عاماً قياسيا على صعيد القمم واللقاءات التي ركزت على تعزيز العمل العربي المشترك ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة والتي تركزت فيما يلي:-

- استضافت العاصمة القطرية الدوحة قمة عربية طارئة بدعوة من سمو أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثان لمناقشة رفض إسرائيل الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 1860 الذي دعا إلى وقف لإطلاق النار في غزة، بحضور رؤساء سورية، الجزائر، لبنان، موريتانيا، السودان وجزر القمر إضافة إلى ممثلين عن المغرب وجيبوتي والعراق وليبيا، أسفرت عن قيام كل من قطر وموريتانيا بتعليق علاقتهما مع إسرائيل احتجاجا على عدوانها على غزة،

كما دعت إلى المصالحة بين الفلسطينيين وتأسيس صندوق خاص لإعادة إعمار القطاع تعهدت قطر بتخصيص 250 مليون دولار له.

- استضافت دولة الكويت اجتماعات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية تحت عنوان «قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة» بحضور 17 من الملوك والرؤساء والأمراء العرب. وقد اختتمت القمة بإصدار إعلان اقتصادي تضمن سلسلة قرارات تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، خصوصا من خلال السعي إلى تحقيق الاتحاد الجمركي وإطلاق صندوق بملياري دولار لدعم المشاريع العربية الصغرى والمتوسطة، وقد قدمت الكويت ربع هذا المبلغ، كما أصدرت القمة بيانا بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة، توجه فيه القادة العرب بتحية إكبار وإجلال إلى الشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم، ونددوا بهذا العدوان الهمجي الذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحي، وأحدث دمارا هائلا. وطالب القادة العرب بوقف العدوان الإسرائيلي والانسحاب فورا من قطاع غزة وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، وحملوا إسرائيل المسؤولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب، مع اتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم. كما أكدوا عزمهم على تقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، ورحبوا بالمساهمات التي تم الإعلان عنها في هذا الاجتماع. وكلف القادة وزراء الخارجية والأمين العام للجامعة العربية متابعة التشاور حول مستجدات هذا الموضوع والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وتنقية الأجواء العربية بالبناء على مبادرة العاهل السعودي وما تم تحقيقه في قمة الكويت في هذا المجال. كما أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية أن ثلاث دول عربية وجمعية خيرية قطرية أبلغت الجامعة أنها ستقدم 1.55 مليار دولار لإعادة إعمار قطاع غزة.
- استضافت العاصمة القطرية الدوحة أعمال القمة العربية الحادية والعشرين بإصدار «إعلان الدوحة» الذي أكد رفض الأقطار الأعضاء قرار المحكمة الجنائية بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير، وتم الاتفاق على عقد القمة العربية الثانية والعشرين المقبلة في ليبيا بعدما اعتذر العراق عن عدم استضافتها لأسباب لوجيستية، وقد دعت القمة إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف، وطالبت بإنهاء حالة الانقسام في الصف الوطني الفلسطيني، ووقف الاعتداءات الإسرائيلية، وأكدت القمة أن السلام في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية المحتلة، وأعرب القادة العرب عن الأمل في أن تتجاوب إيران مع مبادرة دول الإمارات العربية المتحدة والمساعي العربية لإيجاد حل لقضية الجزر الإماراتية الثلاث، وتبني القادة العرب وثيقة للمصالحة والتضامن العربي.

كما شهد العام العديد من القمم واللقاءات بين القادة والمسئولين العرب على مختلف المستويات لبحث العديد من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتي تصب في صالح تعزيز التعاون في مختلف المجالات وأهمها:-

- اتفق قادة دول مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية الطارئة التي عقدت في الرياض على تفادي الانشقاق خلال القمة الاقتصادية في الكويت، وعلى دعم المبادرة المصرية الهادفة إلى وقف إطلاق النار في غزة.
- اختتم قادة بلدان مجلس التعاون الخليجي أعمال قمتهم الـ 30 في الكويت بإصدار بيان ختامي، أعلنوا فيه تضامنهم التام مع السعودية في مواجهة الاعتداءات على أراضيها وتم اعتماد مرشح البحرين أمينا عاما لمجلس التعاون، وإقرار الإستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون الخليجي والمساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال التعليم الفني.
- انعقدت في العاصمة السعودية الرياض قمة رباعية سعودية مصرية سورية كويتية لدفع المصالحة العربية وتنقية الأجواء.
- انعقدت في القاهرة قمة ثلاثية بين الرئيس المصري والزعيم الليبي والرئيس الجزائري حيث بحث الرؤساء الثلاثة تنسيق المواقف حيال قضايا المنطقة والعلاقات الثنائية.
- عقد وزراء الخارجية العرب ثلاثة اجتماعات طارئة واعتيادية في القاهرة، تمحورت حول التأكيد على التمسك بالمبادرة العربية للسلام ورفض التطبيع المجاني، والاستعداد للتعامل بإيجابية مع طرح الرئيس الأمريكي لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي.
- بحث وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة في الوضع على الحدود اليمنية – السعودية، وأكدوا على التضامن مع السعودية في الدفاع عن أراضيها.
- أكد وزراء الإعلام العرب في اجتماع عقد في القاهرة أهمية دور الإعلام في خدمة القضايا العربية.
- اتفق وزراء الصحة العرب على منع كبار السن، الأطفال المصابين بأمراض مزمنة، من أداء فريضة الحج هذا العام بسبب مخاوف أنفلونزا الخنازير.
- رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في ختام أعمال دورته الـ 84 في القاهرة بدراسة تقرير فريق العمل المكلف وضع آليات تطوير هياكله.
- عقد وزراء التعليم العالي في الدول العربية مؤتمرهم الثاني عشر وأصدروا مجموعة توصيات لمواجهة تحديات القطاع وتلبية حاجات المجتمع في الوطن العربي.

3.1 العلاقات العربية البينية:

شهدت العلاقات العربية البينية تطورات إيجابية، من أهمها: تعزيز مصر لاتصالاتها وعلاقاتها مع دول الخليج بقيام الرئيس المصري بجولة خليجية شملت؛ السعودية والإمارات والكويت، لتعزيز التعاون وبحث القضايا العربية والإقليمية، وشهدت العلاقات مع سورية تحسنا نسبيا بوساطة سعودية على هامش القمة العربية ثم توقيع البلدين اتفاقا لنقل الغاز المصري إلى لبنان عبر الأراضي السورية. وباشر الزعيم الليبي جهود وساطة لتهدئة الأجواء بين القاهرة والجزائر، كما شهدت العلاقات مع العراق المزيد من التقارب بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون في ختام اجتماعات اللجنة المصرية – العراقية المشتركة بالقاهرة. وشهدت العلاقات مع السودان المزيد من التقارب باستقبال الرئيس المصري للرئيس السوداني والزعيم السوداني الجنوبي بهدف مواصلة الوساطة بين الطرفين، هذا إلى جانب قرار الحكومة السودانية بإعفاء العمالة المصرية في السودان من شروط الإقامة والعمل. أما العلاقات مع ليبيا فقد شهدت المزيد من التحسن مع توقيع الجانبين اتفاقات للتعاون في مجالات التعليم وتنمية الصادرات والتكامل الصناعي والنفط والتكرير والربط الكهربائي والعمالة في ختام اجتماعات اللجنة المصرية – الليبية المشتركة في طرابلس. كما استقبلت القاهرة رؤساء ومسئولين من الصومال وفلسطين لمواصلة القيام بدور الوسيط في تهدئة الأوضاع الداخلية في البلدين.

وواصلت المملكة العربية **السعودية**، تعزيز علاقاتها الخارجية والقيام بجهودها في تعزيز العلاقات مع وبين الدول العربية، حيث استقبل العاهل السعودي قادة الأردن ومصر وسورية وقطر والسودان واليمن للتنسيق في مختلف قضايا المنطقة وأهمها؛ تطورات القضية الفلسطينية، تنقية الأجواء العربية، قضية تشكيل الحكومة اللبنانية، الوضع في السودان، النزاع القائم بين الجيش اليمني والحوثيين.

وشهدت علاقات **سورية** الإقليمية تحسنا لافتا باستئناف اللجان السورية – العراقية المشتركة اجتماعاتها في اسطنبول بعد تسوية الخلافات بين البلدين بوساطة تركية، ووقعت حكومتا البلدين خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء السوري لبغداد مذكرة تفاهم مشتركة في مجالات النفط والطاقة والغاز والتجارة. وعادت العلاقات مع لبنان إلى طبيعتها مع قيام البلدين بتبادل السفراء بينهما، كما انهى رئيس الوزراء اللبناني نحو خمس سنوات من القطيعة مع سورية بزيارته دمشق، وقام الرئيس اللبناني بزيارة إلى العاصمة السورية. وشهدت العلاقات مع الأردن مزيدا من التقارب مع تبادل قادة البلدين للزيارات والاتفاق على ترسيم الحدود وتثبيت النقاط الحدودية بين البلدين، والتوقيع على11 برنامجا تنفيذيا ومذكرة تفاهم للتعاون

في ختام اجتماعات اللجنة العليا المشتركة. كما استقبل الرئيس السوري في دمشق قادة السعودية وقطر واليمن لبحث التعاون والقضايا العربية ذات الاهتمام المشترك.

وتواصلت جهود تطوير العلاقات بين **العراق والكويت** بقيام وزير الخارجية الكويتي، بأول زيارة من نوعها إلى بغداد منذ غزو العراق للكويت في العام 1990، ومواصلة السعي لتسوية الخلافات بين البلدين من خلال الحوار، في الوقت الذي قدم فيه الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا إلى مجلس الأمن الدولي حول الحالة بين البلدين.

ودخلت العلاقات بين **المغرب والجزائر** مرحلة إيجابية جديدة بدعوة العاهل المغربي الجزائر إلى تطبيع العلاقات وفتح الحدود المغلقة منذ العام 1994 والتوصل إلى حل سياسي توافقي ونهائي لنزاع الصحراء الغربية على أساس قيام حكم ذاتي موسع للصحراء، إضافة إلى استئناف ممثلين عن المغرب والجزائر والبوليساريو وموريتانيا في فيينا بحضور ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الحوار حول النزاع في الصحراء الغربية والمطالبة بالعمل على تطبيق القرارات الدولية بشأن تسوية النزاع.

وشهدت علاقات **لبنان** مع فلسطين تحسنا نسبيا بزيارة رئيس السلطة الفلسطينية إلى بيروت، كما تعززت علاقاتها مع الإمارات بزيارة الرئيس اللبناني لأبوظبي التي قررت تقديم 10 طائرات هليكوبتر من طراز «بوما» إلى لبنان.

4.1 العلاقات العربية مع دول الجوار:

اتسمت علاقات الدول العربية مع دول الجوار بالتحسن والانفراج النسبي بوجه عام، فعلى صعيد العلاقات مع إيران، شهدت تحسنا ملحوظا مع سورية وتعزيزا للعلاقات التاريخية القوية معها بتبادل القادة للزيارات وتوقيع وزيري الدفاع في البلدين اتفاقا للتعاون الدفاعي، كما تعززت العلاقات مع لبنان بزيارة وزير الخارجية الإيراني لبيروت، وشهدت العلاقات الشائكة مع مصر انفراجا نسبيا بلقاء وزيري خارجية البلدين على هامش اجتماعات القمة الـ 15 لحركة عدم الانحياز في مدينة شرم الشيخ المصرية، وشهدت العلاقات مع العراق المزيد من التقارب بزيارة رئيس الوزراء العراقي لطهران رغم حدوث بعض التوتر الناجم عن قيام إيران بمهاجمة مسلحين أكراد داخل العراق ودخول القوات الإيرانية حقل الفكة النفطي العراقي قبل أن تنسحب منه فيما بعد.

أما العلاقات مع دول الخليج فقد شهدت تراجعا نسبيا بسبب الادعاءات الإيرانية التي تمس سيادة واستقلال البحرين، والتي انعكست على بيان وزراء الخارجية والمال في دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى توتر مع اليمن والسعودية عقب اتهامات يمنية بتدخلها في حرب صعدة، مقابل تحسنها النسبي مع سلطنة عمان بزيارة السلطان قابوس إلى طهران. كما شهدت علاقاتها مع المغرب تدهورا لافتا بقيام الأخيرة بقطع العلاقات الدبلوماسية وسط تقارير عن استياء مغربي من دعم إيراني لموقف البوليساريو من الصحراء الغربية.

أما تركيا فقد نجحت في تحقيق قفزة واضحة في مستوى علاقاتها بالدول العربية بفضل مواقفها القوية المساندة للقضايا العربية والتحركات والمبادرات الايجابية لحكوماتها في المنطقة وخصوصا تجاه سورية حيث زار رئيس وزرائها دمشق واستقبل الرئيس السوري في اسطنبول وتم إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي يشمل المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والنقل والطاقة والمياه والبيئة والثقافة والتعليم والعلم، كما تم إجراء تدريبات عسكرية مشتركة عبر حدود البلدين للمرة الأولى، والتوقيع على 49 اتفاقا ومذكرة تفاهم ووثيقة شملت كل مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري من بينها مذكرة تفاهم لنقل الغاز الطبيعي عبر أراضي البلدين إلى بلدان أخرى، وإلغاء تأشيرات الدخول لمواطني البلدين. كما قام الرئيس التركي بأول زيارة من نوعها إلى بغداد منذ 33 عاما، ووقع عددا من اتفاقيات التعاون خلال زيارته إلى السعودية والكويت كذلك وقع في الأردن اتفاق لتعزيز التعاون الاقتصادي وإلغاء متطلبات التأشيرة لمواطني البلدين، ووقع رئيس الوزراء التركي في ليبيا اتفاقا لإلغاء تاشيرات الدخول بين البلدين، وإنشاء مصرف زراعي مشترك رأس ماله مليار دولار، واستقبل الرئيس التركي نظيره المصري في أنقرة وأوفد وزير خارجيته إلى القاهرة وتم توقيع اتفاق للتعاون العسكري والعلمي والتقني بين القوات المسلحة في البلدين. وشهدت علاقات الدول العربية مع دول حوض النيل تقاربا نسبيا خلال اجتماع وزراء الري للدول العشر المطلة على نهر النيل في الإسكندرية ، كما استقبل الزعيم الليبي الرئيس التشادي في طرابلس.

5.1 العلاقات العربية - الدولية:

شهدت العلاقات العربية - الدولية تحسنا ملحوظا خلال العام 2009 وخصوصا مع القوى الكبرى وفي مقدمتها أمريكا وأوروبا وروسيا والصين، وكذلك مع الدول النامية.

شهدت علاقات الدول العربية مع الولايات المتحدة تقدما ملحوظا وخصوصا بعد تولي الرئيس باراك أوباما مقاليد السلطة وزيارته إلى المنطقة وإعلانه عن تطور في الموقف الأمريكي من القضايا العربية والإسلامية الرئيسية. حيث عززت واشنطن علاقتها مع العراق

عبر زيارة الرئيس الأمريكي ونائبه ووزير دفاعه ووزيرة خارجيته إلى بغداد وكذلك استقباله رئيس الوزراء العراقي في البيت الأبيض والتأكيد على التزام الولايات المتحدة بدعم التطور الديمقراطي ونزاهة الانتخابات البرلمانية والجدول الزمني المتعلق بسحب معظم قواتها من العراق بحلول أغسطس 2010، وجميع قواتها بحلول نهاية عام 2011، علاوة على إبرام صفقة تسلح مع الحكومة العراقية بقيمة 5 مليارات دولار لمساعدتها في إرساء دعائم الأمن والاستقرار. وتعززت العلاقات مع مصر والسعودية بشكل كبير عقب زيارة الرئيس الأمريكي لكلا البلدين واستقباله للرئيس المصري وكذلك وزير الخارجية السعودي في البيت الأبيض، كما شهدت العلاقات مع الكويت والأردن المزيد من التطور بزيارة عاهل الأردن وأمير الكويت لواشنطن.

وتعززت العلاقات مع اليمن بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري والأمني وكذلك الصومال بلقاء وزيرة الخارجية الأمريكية الرئيس الصومالي في نيروبي، فضلا عن تحسن العلاقات مع لبنان باستقبال الرئيس الأمريكي لنظيره اللبناني في البيت الأبيض وزيارة نائب الرئيس الأمريكي ووزيرة الخارجية الأمريكية إلى بيروت وتقديم واشنطن 10 طائرات من دون طيار لبيروت، كما شهدت العلاقات مع سورية انفراجا نسبيا باستقبال الرئيس السوري وفدا من الكونغرس الأمريكي، وزيارة وزير الخارجية السوري إلى الولايات المتحدة رغم قيام واشنطن بتجديد العقوبات الاقتصادية على دمشق لمدة عام آخر، وتمديد العقوبات الأمريكية على شخصيات لبنانية وسورية.

كما شهدت العلاقات مع فرنسا تقدما ملحوظا ولاسيما في المجال العسكري حيث زار رئيسها السعودية ومصر والكويت والإمارات ضمن جولة هي الثالثة له في الدول العربية منذ توليه السلطة افتتح خلالها أول قاعدة عسكرية فرنسية في الإمارات، ووقع مع الكويت اتفاقا للتعاون الدفاعي، كما استقبل أمير قطر في باريس، ووقع وزير دفاعه في بغداد صفقة أسلحة مع العراق بقيمة 360 مليون يورو.

وعززت روسيا علاقاتها داخل المنطقة بجولة لرئيسها في المنطقة شملت السعودية ومصر والمغرب، أسفرت في القاهرة عن توقيع اتفاق للشراكة الإستراتيجية وإبرام سلسلة من العقود العسكرية مع السعودية بقيمة ملياري دولار، إضافة إلى إعلان تسليم لبنان عشر مقاتلات روسية من طراز «ميغ 29»، وتسليم الجزائر 28 مقاتلة من طراز سوخوي، كما أوفد وزير خارجيته إلى سورية ولبنان وفي المقابل استقبلت موسكو عددا من القادة والمسئولين العرب منهم الرئيس اليمني بالإضافة إلى الإعلان عن أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس لبناني إلى موسكو.

أما العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت تقدماً ملحوظا وخصوصا مع دعم الاتحاد للقضايا العربية، والنمو الواضح للعلاقات الاقتصادية والتجارية، حيث تم إنهاء المرحلة الأولى من المباحثات الثنائية مع المغرب حول تحرير تجارة الخدمات وحق الاستقرار، بعد عام من كونه أول بلد عربي يتمتع بوضع متقدم مع الاتحاد، رغم أن مفاوضات الشراكة مع سورية ومفاوضات إنشاء منطقة للتجارة الحرة مع دول الخليج لازالت تراوح مكانها .

وشهدت العلاقات مع الصين تقدما بزيارة رئيسها للسعودية ومصر وعدد من مسئوليها للمنطقة واستقبال رئيسها أمير الكويت وعدداً من المسئولين العرب، ومن جهة أخرى، زال الفتور عن علاقات ليبيا وايطاليا بزيارة الزعيم الليبي لروما، كما أنهت بريطانيا رسميا مهامها القتالية في العراق.

وشهدت علاقات الدول العربية مع **تنظيمات المجتمع الدولي** تقدما نسبيا، وخصوصا مع مجلس الأمن الذي مدد لقوة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعم الحكومة الانتقالية من اجل إكمال العملية السياسية، ورفض تمرير قرار لتنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة عن محكمة الجنايات الدولية بحق الرئيس السوداني، وتحسن علاقات البحرين مع منظمات حقوق الإنسان والعمل الدولية عقب إلغائها نظام الكفالة للعمال الأجانب.

أما العلاقات مع الدول النامية، فقد تعززت على الصعيد الأفريقي بالدور العربي الفاعل في اجتماعات الاتحاد الأفريقي الأخيرة التي شهدتها أثيوبيا، وكذلك مع دول حركة عدم الانحياز خلال القمة الخامسة عشرة المنعقدة في شرم الشيخ ومع دول أمريكا اللاتينية خلال قمة الدوحة مع القادة العرب.

6.1 الصراع العربي – الإسرائيلي:

صعّدت إسرائيل خلال عام 2009 من عدوانها على الأراضي الفلسطينية المحتلة ونفذت قواتها هجوما جويا وبريا غاشما استمر قرابة الشهر على قطاع غزة استخدمت خلاله القنابل الفسفورية بشهادة منظمة العفو الدولية وأسفر عن استشهاد أكثر من 1300 فلسطيني ثلثاهم من المدنيين، وإصابة أكثر من 5300 آخرين وتدمير الآلاف من المنشآت المدنية، بخسائر مادية قدرت بما لا يقل عن 1.9 مليار دولار، حيث دعا الأمين العام للأمم المتحدة الذي زار القطاع إلى محاسبة المسئولين عن قصف مبانٍ ومدارس تابعة للأمم المتحدة .

كما واصل العدو الإسرائيلي سياساته العدوانية وخصوصا عقب تولي رئيس تكتل «ليكود» اليميني بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة وأهمها؛ سياسة الحصار والغارات الجوية المتكررة

واغتيال القادة الفلسطينيين وتهويد القدس بأمر 1500 فلسطيني من سكان المدينة بإخلاء منازلهم، وتحذير الفلسطينيين من إعلان قيام دولتهم من جانب واحد، إلى جانب استمرار تجاهل القرارات الدولية الصادرة من مجلس الأمن ودعوات المجتمع الدولي بوقف العدوان والاستيطان في القدس المحتلة، هذا إلى جانب استمرارها في شراء المزيد من الأسلحة المتطورة من الولايات المتحدة وروسيا وغيرها من الدول مع السعي لمنع صادرات الأسلحة إلى الدول العربية وخصوصا سورية . يأتي هذا في الوقت الذي رضخت فيه إسرائيل للضغوط العربية والدولية بوقف الاستيطان في الضفة الغربية، مع تمسكها بمطالبها المتعنتة بكون القدس عاصمة لها، ورفض عودة اللاجئين الفلسطينيين وتجميد الاستيطان وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح وبحدود مؤقتة.

في المقابل واصلت **السلطة الفلسطينية** مساعيها لمواجهة العدوان الإسرائيلي وتكثيف الدعم العربي وحشد التعاطف الدولي للقضايا الفلسطينية العادلة مع السعي لإنهاء الانقسام الداخلي بمؤتمرات الحوار الوطني الفلسطيني برعاية مصرية، كما انعقد المؤتمر العام السادس لحركة فتح بعد انقطاع متواصل منذ العام 1989.

وواصلت **الحكومات العربية** دعمها وعقدت 3 قمم عربية إحداها طارئة إضافة إلى لقاءات متكررة لوزراء الخارجية، ونجحت في استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي برقم 1860 بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ورفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر المؤدية إليه، كما استضافت مصر قمة دولية في شرم الشيخ لحشد الدعم الدولي لقطاع غزة تعهدت خلالها الدول المانحة بتقديم مساعدات بقيمة 4.5 مليار دولار لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار غزة.

وعلى **الصعيد الدولي**، نال الحق الفلسطيني المزيد من التعاطف من القوى الفاعلة وخصوصا من قبل الولايات المتحدة، حيث دخل الرئيس الأمريكي على خط محاولات إحياء المفاوضات المجمدة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ورأس قمة ثلاثية في نيويورك جمعت رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء الإسرائيلي، كما زار المنطقة واستقبل عدداً من قادتها، كذلك طرح اوباما رؤيته للسلام التي تقوم على أساس الدولتين والضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان في القدس. أما دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وفرنسا، فجددت التأكيد على أن القدس يجب أن تكون العاصمة المستقبلية لدولتين في إطار تسوية عادلة. كما أكد وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في ختام اجتماعات دمشق، حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، وصعدت تركيا من لهجتها واتهم رئيس حكومتها في دافوس الرئيس الإسرائيلي على مرأى من العالم، بإهدار دم الفلسطينيين في غزة، وألغت انقرة مناوراتها

الجوية المقررة سنويا مع إسرائيل، وقررت فنزويلا وبوليفيا قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل احتجاجا على عدوانها الإرهابي على قطاع غزة.

أما على الصعيد اللبناني، فقد استمرت إسرائيل في انتهاك قرار مجلس الأمن رقم 1701 في الجنوب اللبناني بشهادة الأمين العام للأمم المتحدة، باختراقها للأراضي والأجواء اللبنانية ورفض سحب قواتها من بلدة الغجر وفقا للخطة التي وضعتها القوة المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل)، والتي تم تمديد عملها بقرار من مجلس الأمن إلى نهاية أغسطس 2010.

كما استمر الجمود على المسار السوري، حيث أكد الرئيس السوري عقب محادثات أجراها مع الرئيس النمساوي في فيينا، أنه لا يمكن إحراز تقدم نحو السلام مع إسرائيل ما لم تعترف بحق سورية في استعادة مرتفعات الجولان.

ثانيا - التطورات الاقتصادية الكلية

1.2 النمو الاقتصادي[1]:

تأثر النشاط الاقتصادي في المنطقة العربية تأثراً سلبياً بدرجة ملحوظة خلال العام 2009 نتيجة لاشتداد تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي العربي (بالأسعار الثابتة) خلال العام 2009 إلى معدل نمو بلغ 2.42% مقارنة بمعدل نمو قوي بلغ 5.09% عام 2008. وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أن معدل النمو في المنطقة يظل إيجابياً مقارنة بالنمو السلبي للاقتصاد العالمي بمعدل، لم يحدث منذ ثلاثينيات القرن الماضي، بلغ 0.60% للعام 2009، ومجموعة الدول المتقدمة بمعدل سلبي بلغ 3.16%، أما مجموعة دول الاقتصادات الناشئة والنامية، فقد حققت نمواً موجباً بلغ 2.39%. ويوضح الشكل المقابل، أن مجموعة الدول العربية مجتمعة، حققت معدلات نمو اقتصادي فاقت نظيرتها للاقتصاد العالمي ومجموعة الدول المتقدمة خلال السنوات التسع الماضية، ولكنه أقل من معدلات نمو مجموعة الدول الناهضة والنامية إلا أن معدل نمو المنطقة العربية تجاوز نظيره لمجموعة الدول الناهضة والنامية خلال عامي 2003، 2009.

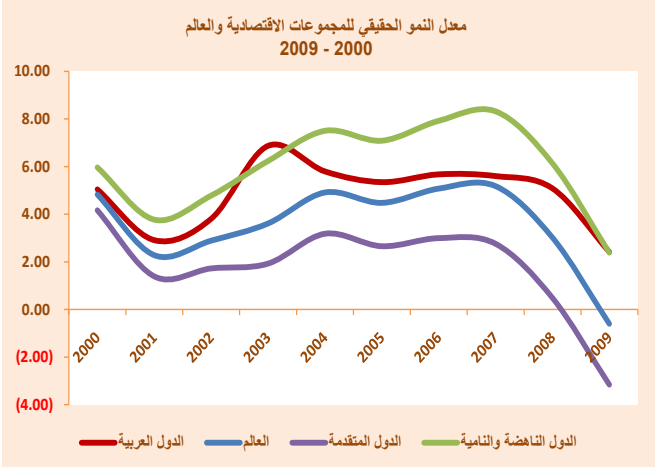

وعلى صعيد معدلات النمو الاقتصادي لكل دولة عربية على حدة المحققة خلال العام 2009، فقد سجلت جميع الدول العربية خلال العام معدلات نمو إيجابية، باستثناء دولتين عربيتين سجلتا معدلات نمو سالبة، هما؛ موريتانيا (1.07%) والكويت (2.67%). وقد تصدرت قطر كافة الدول العربية بمعدل نمو بلغ 9.04%، تليها لبنان بمعدل 9.00%، المغرب بمعدل 5.20%، جيبوتي بمعدل 4.97%، اليمن بمعدل 4.70%، مصر بمعدل 4.67%، السودان بمعدل 4.52%، العراق

1 ملحق: جدول رقم (2)

بمعدل 4.21%، سورية بمعدل 3.99%، وسلطنة عمان بمعدل 3.35%. وتراوحت معدلات النمو لباقي الدول العربية ما بين 3.00% المسجلة في تونس ونحو 0.15% المسجلة في السعودية. وبالمقارنة مع عام 2008، شهد العام 2009 انخفاض معدل النمو الحقيقي في كافة الدول العربية، باستثناء اليمن ولبنان، حيث استقر معدل النمو عند نفس مستواه المسجل للعام 2008.

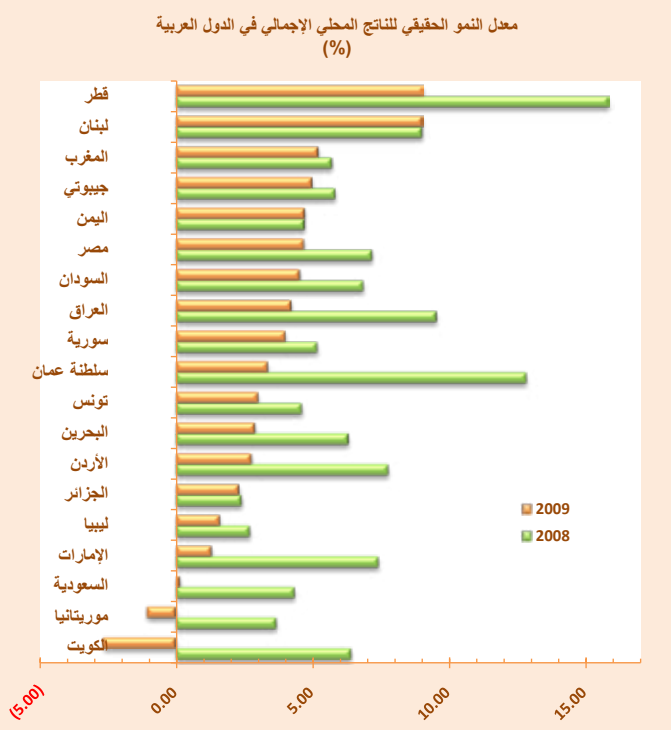

وعلى صعيد **توقعات النمو للعام 2010**، تشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (عدد أبريل 2010) إلى أنه وفقاً للسياسات الاقتصادية المالية والنقدية التوسعية التي وضعت موضع التنفيذ في العديد من دول المنطقة بغرض التخفيف من حدة الآثار السلبية للازمة، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية من نحو 2.42% للعام 2009 إلى 4.5% للعام 2010. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في أغلبية الدول العربية خلال عام 2010.

2.2 التوازن الداخلي[2]:

سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي (عجز أو فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) تدهوراً في 15 دولة عربية من أصل تسع عشرة دولة عربية، توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية. ومن الجدير بالذكر أن 14 دولة عربية سجلت عجزاً في

2 ملحق: جدول رقم (3).

الميزانية العامة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ويأتي هذا العجز كنتيجة للسياسات المالية التحفيزية التي اتبعتها معظم الدول العربية للتقليص من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث قامت العديد من الدول العربية بضخ تغذية رأسمالية في القطاعات الأكثر تأثراً بتداعيات الأزمة، خاصة القطاع المصرفي، لاستعادة نشاطها (وهو ما سيتم استعراضه لاحقا في الجزء الخاص بالسياسات المحفزة للاستثمار).

سجلت 5 دول عربية فقط فائضاً في الميزانية العامة، تتقدمها الكويت بفائض بلغ 27.00% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2009، ثم قطر بحوالي 12.90%، ثم ليبيا بنسبة 10.70%، ثم سلطنة عمان بنسبة 3.00% والإمارات بنسبة 0.40%.

وعلى الجانب الآخر من المؤشر سجلت 14 دولة عربية عجزاً في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2009، تراوحت ما بين عجز بلغت نسبته للناتج 2.20% في المغرب ونحو 22.60% في العراق.

ومن جهة أخرى، سجل مؤشر سياسة التوازن الداخلي تحسناً في أربع دول عربية فقط خلال العام 2009، حيث تحسن فائض الميزانية العامة في قطر بحوالي 3.88% خلال العام (من فائض بلغ 9.02% للعام 2008 إلى فائض بلغ 12.90% عام 2009). في حين تحسن عجز الميزانية العامة في كل من موريتانيا بحوالي 1.40% (من عجز بلغ 6.50% للعام 2008

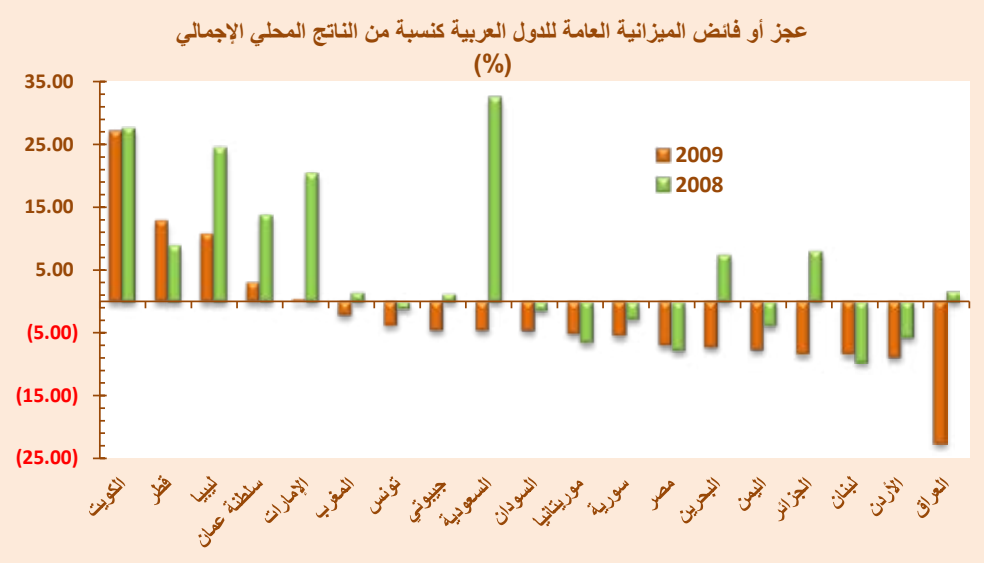

إلى 5.10% عام 2009)، لبنان بحوالي 1.30% (من 9.70% إلى 8.40%) و مصر بحوالي 0.80% (من 7.80% إلى 7.00%). في حين انخفض مؤشر سياسة التوازن الداخلي في باقي الدول العربية خلال العام 2009، حيث انخفض فائض الميزانية العامة في أربع دول عربية، ففي الإمارات انخفض بحوالي 98.2% خلال العام (من فائض بلغ 21% للعام 2008 إلى 0.40% عام 2009)، وليبيا بحوالي 13.84% (من 24.54% إلى 10.70%)، سلطنة عمان بحوالي 10.90% (من 13.90% إلى 3.00%)، والكويت بدرجة محدودة بلغت 0.70% (من 27.70% إلى 27.00%).

واتسع عجز الميزانية العامة في كل من اليمن بحوالي 3.88% (من عجز بلغ 3.84% للعام 2008 إلى 7.72% عام 2009)، السودان بحوالي 3.30% (من 1.40% إلى 4.70%) الأردن بحوالي 3.21% (من 5.70% إلى 8.91%) سورية بحوالي 2.70% (من 2.80% إلى 5.50%) وتونس بحوالي 2.67% (من 1.12% إلى 3.79%).

وأخيراً، فقد تحول فائض الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2009 إلى عجز الميزانية العامة في 6 دول عربية، هي السعودية حيث تحول من فائض بلغ 32.60% للعام 2008، إلى عجز بلغ 4.60% للعام 2009، والعراق من فائض بلغ 1.70% إلى عجز بلغ 22.60%، والبحرين (من 7.49% إلى 7.30%)، والجزائر (من 8.10% إلى 8.40%)، جيبوتي (من 1.30% إلى 4.60%)، والمغرب (من 1.50% إلى 2.20%).

أما على صعيد الأوضاع المالية خلال العام 2010، فمن المتوقع أن تشهد معظم الدول المنتجة للنفط تحسناً في الميزانيات العمومية للدولة. ومن المتوقع أن تسجل جميع الدول غير المنتجة للنفط عجزاً في الميزانية العمومية للمنطقة العربية. وهو ما يرجع إلى تراجع الإيرادات الحكومية ولجوء الحكومات إلى استخدام الأرصدة المتراكمة للتخفيف من حدة الأزمة المالية الراهنة من خلال تحفيز الطلب المحلي وتنفيذ المشاريع الاستثمارية المخطط لها.

2. 3 التوازن الخارجي[3]:

تمكنت سبع دول عربية من الاستمرار في تحقيق فائض في الحساب الجاري، من أصل تسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، إلا أن جميع هذه الدول شهدت تراجعاً في نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي. حيث سجلت الكويت أعلى فائض بنسبة 25.82% للعام 2009 مقارنة بنسبة 40.77% عام

3 ملحق: جدول رقم (4).

2008 (تراجع نسبة الفائض بمعدل 14.94%)، ثم ليبيا بنسبة 16.87% من 39.48% (تراجع بمعدل 22.61%)، قطر بنسبة 16.44% من 33.00% (تراجع بمعدل 16.56%)، السعودية بنسبة 5.54% من 27.85% (تراجع بمعدل 22.31%)، البحرين بنسبة 4.08% من 10.30% (تراجع بمعدل 6.22%)، الامارات بنسبة 2.5% من 8.6% (تراجع بمعدل 72.8%)، الجزائر بنسبة 0.35% من 20.24% (تراجع بمعدل 19.89%)، سلطنة عمان بنسبة 0.27% من 9.12% (تراجع بمعدل 8.85%) للفترة ذاتها.

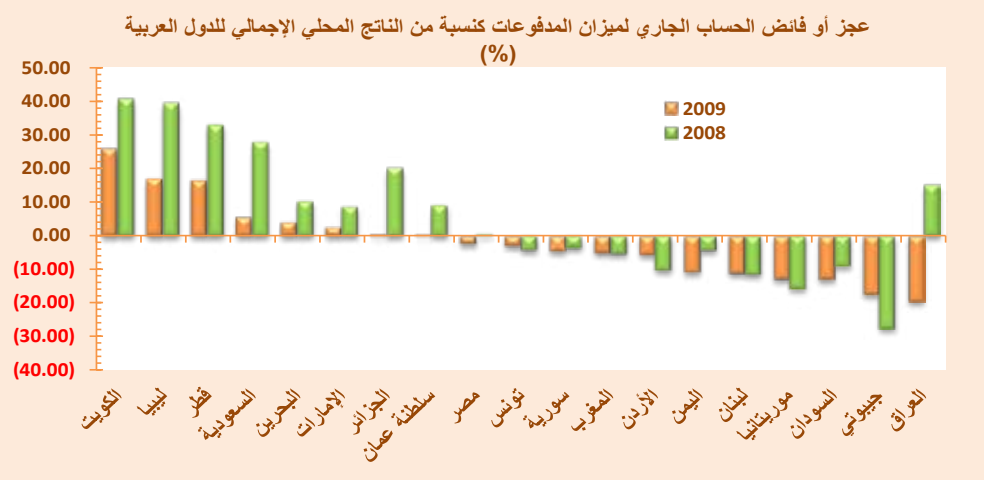

وعلى الجانب الآخر من المؤشر، سجل عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً في ست دول عربية، شملت؛ جيبوتي من عجز نسبته 27.58% من الناتج للعام 2008 إلى 17.34% للعام 2009، الأردن من 10.27% إلى 5.53%، موريتانيا من 15.74% إلى 12.79%، تونس من 4.30% إلى 3.00%، وبدرجات محدودة للغاية في كل من لبنان من 11.52% إلى 11.07%، والمغرب من 5.42% إلى 5.03% للفترة ذاتها.

ومن جهة أخرى، شهدت ثلاث دول عربية تدهوراً في مؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، شملت؛ اليمن من نسبة 4.36% عام 2008 إلى نسبة 10.69% عام 2009، السودان (من 9.01% إلى 12.88%)، وسورية (من 3.56% إلى 4.51%) للفترة ذاتها، إضافة إلى تحول فائض الحساب الجاري إلى عجز في كل من مصر والعراق، بما نسبته 2.35%، 19.39% من الناتج المحلي الإجمالي لهاتين الدولتين على التوالي.

2. 4 مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)[4]:

سجل معدل التضخم على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة) لعدد 19 دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية ودولية، ارتفاعا ولكن بمعدل منخفض نسبيا بلغ 3.18% في عام 2009 مقارنة مع 10.19% في عام 2008، وهو ما يشير إلى بقاء مستويات الأسعار في المنطقة العربية مرتفعة نسبيا مقارنة بنظيرتها السائدة في مجموعة الدول المتقدمة (0.13%)، والمتوسط العالمي (2.45%) خلال عام 2009. ويعزى تراجع الضغوط التضخمية في المنطقة العربية إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع العقار وبالتحديد في دول مجلس التعاون الخليجي من جهة، وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008، وكذلك تراجع الواردات العربية بمعدلات تجاوزت نظيرتها للصادرات العربية من جهة أخرى.

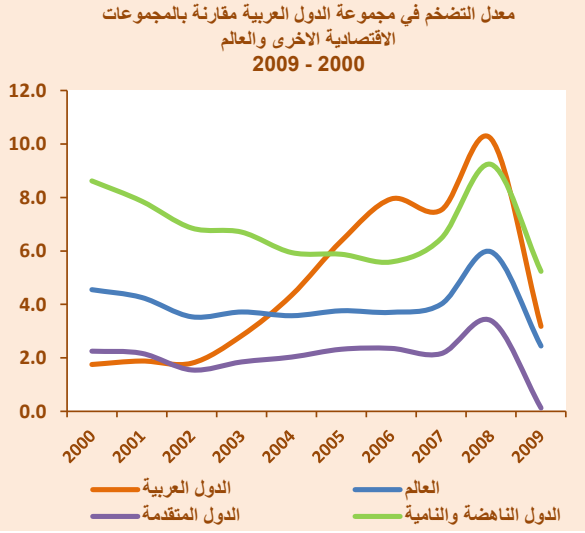

وبوجه عام انخفض معدل التضخم خلال العام في سبع عشرة دولة عربية بنسب تراوحت ما بين اقل من نقطة مئوية واحدة إلى أكثر من 19 نقطة مئوية شملت؛ السودان حيث انخفض المعدل بحوالي 3.04% من 14.30% عام 2008 إلى 11.26% عام 2009، السعودية بحوالي 4.81% لتصل إلى 5.06%، الكويت بحوالي 5.82% إلى 4.68%، تونس بحوالي 1.32% إلى 3.73%، اليمن بحوالي 15.30% إلى 3.68%، سلطنة عمان بحوالي 9.07% إلى 3.54%، البحرين بحوالي 0.75% إلى 2.79%، سورية بحوالي 12.61% إلى 2.55%، ليبيا بحوالي 8.00% إلى 2.40%، موريتانيا بحوالي 5.11% إلى 2.24%، جيبوتي بحوالي 10.28% إلى 1.67%، لبنان بحوالي 9.55% إلى 1.21%، الإمارات بحوالي 10.7% إلى 1.6%، والمغرب بحوالي 2.92% إلى 0.97%.

4 ملحق: جدول رقم (5).

وفي حين شهدت كل من مصر والجزائر ارتفاعاً في مستويات الأسعار المحلية معبراً عنها بمعدل تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة)، حيث ارتفع في مصر من 11.70% عام 2008 إلى 16.24% في عام 2009، وفي الجزائر من 1.24% إلى 5.70%، شهدت كل من الأردن والعراق وقطر تراجعاً ملحوظا في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (متوسط الفترة) للعام 2009، أسفرت عن معدلات تضخم سلبية بلغت -0.68% في الأردن، ونحو -2.80% في العراق، ونحو -487% في قطر. وجدير بالذكر، عكست معدلات التضخم في مصر والسودان للعام 2009، استمرارهما في تحقيق معدل تضخم يتجاوز 10% للعام الثاني على التوالي، حيث بلغ 16.24% في مصر، ونحو 11.26% في السودان.

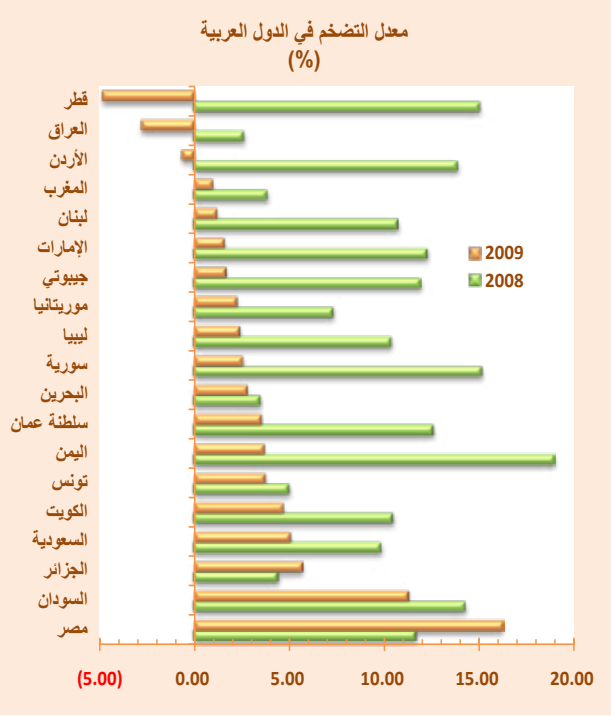

2. 5 أسعار الصرف[5]:

شهدت معظم أسعار صرف العملات الوطنية للدول العربية استقرارا مقابل الدولار الأمريكي الأمر الذي يعتبر دافعا إيجابيا لتعزيز مناخ الاستثمار في الدول العربية، وفي حين استقر سعر صرف الدولار الأمريكي عند نفس مستواه خلال العام، بالمقارنة مع العام السابق، مقابل العملات الوطنية في كل من الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، جيبوتي، قطر ولبنان، شهدت عملتان عربيتان ارتفاعا مقابل الدولار في كل من العراق بنسبة 1.94%، وسورية 0.27%. بينما شهدت تسع عملات عربية تراجعاً مقابل الدولار في كل من الجزائر بما نسبته 12.29% خلال العام، السودان بنسبة 10.04%، تونس بنسبة 9.59%، موريتانيا بنسبة 8.49%، الكويت بنسبة 6.76%، المغرب بنسبة 3.96%، ليبيا بنسبة 3.00%، اليمن بنسبة 1.53%، ومصر بنسبة 0.23%.

5 ملحق: جدول رقم (6).

2. 6 أسواق المال العربية:

2.6.1 تطورات أسواق الأوراق المالية في الدول العربية:

استطاعت الأسواق العربية للأوراق المالية خلال العام 2009 تعويض جزء من خسائرها التي منيت بها خلال عام 2008 الذي اشتدت خلاله الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتعافت نسبيا من تداعياتها، حيث ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء خمس عشرة سوقا مالية عربية بنسبة 18.1% ليصل إلى 196.3 نقطة في نهاية عام 2009، بعد أن تراجع بنسبة 49.4% ليصل إلى 166.2 نقطة في نهاية عام 2008. إلا أن هذا التعافي لم يتجاوز بعد الخسائر الكبيرة التي منيت بها الأسواق العربية خلال عام 2008 وبداية عام 2009. ولولا تداعيات أزمة ديون دبي الأخيرة التي أثرت على أداء البورصات العربية وخاصة بورصات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأخير من 2009، لذهب ارتفاع المؤشر لأبعد من المستوى المحقق خلال عام 2009.

وإجمالاً، اقترب أداء الأسواق العربية للأوراق المالية من أداء الأسواق الدولية خلال عام 2009، فقد ارتفع مؤشر (S&P 500) بنسبة 23.5%، وسجل مؤشر فوتسي (FT-100 SE) ارتفاعا بنحو 22.1 %، في حين سجل مؤشر نيكاي Nikkei ارتفاعا بنحو 19.1%، ومؤشر (CAC 40) كاك بنحو 22.3%. كما تجاوز أداء الأسواق المالية الناشئة، ولكن بمعدلات أكثر تسارعا واتساعا، حيث سجلت أغلب الأسواق الناشئة ارتفاعات ملحوظة خلال عام 2009 عوضت بها ما يفوق مستوى خسائرها عام 2008 وبداية عام 2009. فقد سجل مؤشر MSC1 لأسواق أمريكا اللاتينية ارتفاعاً بلغ 98% خلال عام 2009. كذلك سجل نفس المؤشر لأسواق مثل آسيا ودول شرق أوروبا ارتفاعات بلغت نحو 70% و42% على التوالي خلال العام.

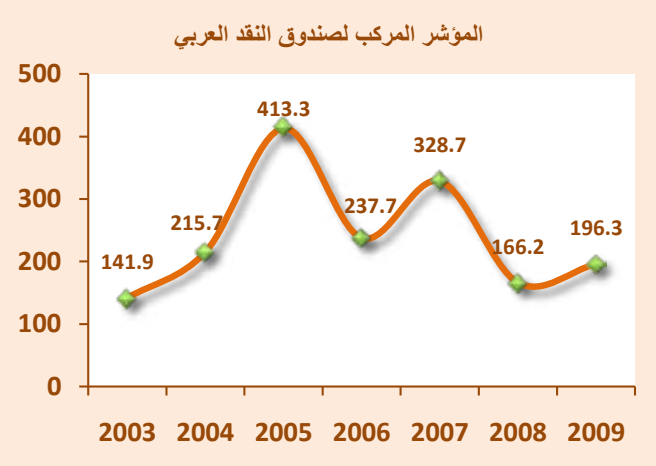

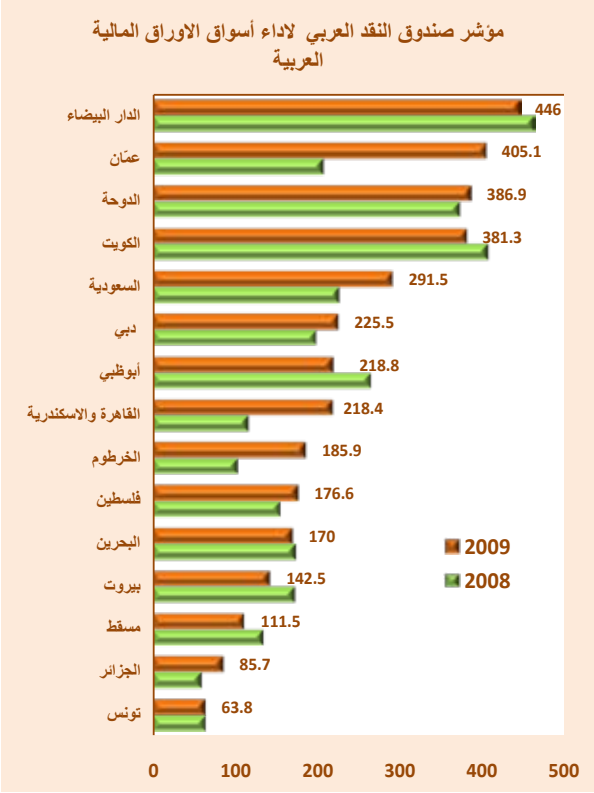

وقد واصلت خلال العام الجهات التنفيذية والرقابية في كافة الأسواق العربية للأوراق المالية العمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية لهذه الأسواق، بهدف تطوير وتحسين ادائها وأساليب عملها من خلال زيادة الوعي الاستثماري وتعزيز ثقة المستثمرين، خاصة مع بدء تجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية. وشمل هذا التطوير العديد من الإجراءات والقرارات الإصلاحية مثل؛ إلزام الشركات المدرجة في الأسواق برفع مستوى الإفصاح المالي والشفافية، استمرار تطوير خدمات التداول الإلكتروني للمتعاملين في الأسواق، تطوير نظم إدارة المحافظ الاستثمارية لحماية المستثمرين. كما لعبت المصارف المركزية والجهات المعنية في معظم الدول العربية أدوارها المنوط بها نحو تحصين القطاع المالي في مواجهة أزمة الائتمان العالمية بعد قيام معظمها سابقا بضخ سيولة في كل من القطاع المصرفي والمالي، وضمان ودائع المصارف والقروض، خفض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي الإلزامي للمصارف.

أما على مستوى الأداء الفردي للأسواق، فقد ارتفعت مؤشرات أداء 8 أسواق عربية هي عمان، الدوحة، السعودية، دبي، مصر، الخرطوم، فلسطين والجزائر خلال العام 2009 بنسب تراوحت ما بين 13.4% - 95.3%، مقابل تراجع مؤشرات أداء 6 أسواق عربية هي الكويت، أبوظبي، البحرين، بيروت، مسقط وتونس بنسب تراوحت ما بين 1.2% - 17.55 % خلال العام.

مؤشرات أداء أسواق الأسهم العربية 2009				
سوق الأوراق المالية	أهمية القيمة السوقية للأسهم في الاقتصاد	معدل دوران الأسهم	مضاعف السعر/العائد	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)
السعودية	49.40	105.7	17.8	1389
القاهرة والإسكندرية	19.82	90.0	0.0	122
دبي	18.06	81.3	8.8	616
أبو ظبي	20.13	23.4	8.43	687
الكويت	41.36	111.2	0.0	232
الدوحة	56.54	28.8	0.0	1189
الدار البيضاء	58.20	22.0	33.8	724
عمّان	41.64	42.8	14.4	80
البحرين	44.76	2.9	7.1	177
مسقط	17.21	25.0	0.0	75
بيروت	26.43	8.1	0.0	785
تونس	14.70	14.8	17.1	112
الخرطوم	3.27	33.3	0.0	34
الجزائر	0.07	0.21	3.2	46

القيمة السوقية للأسواق العربية للأوراق المالية:

وفيما يتعلق بأحجام الأسواق العربية، فقد عاودت القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأسواق في نهاية عام 2009 ارتفاعها بنسبة 17.4 % لتبلغ نحو903.427 مليار دولار، مقارنة بتراجع حاد بلغت نسبته 42.5% إلى 769.589 مليار دولار بنهاية العام 2008. وقد سجلت القيم السوقية للأسواق الرئيسية ارتفاعاً خلال العام. حيث ارتفعت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودي بنحو 29.4% لتصل إلى حوالي 318.8 مليار دولار ليحافظ على تصدره لبقية الأسواق العربية من حيث القيمة السوقية بحصة 35.3% من القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية. كما ارتفعت القيمة السوقية لسوق الكويت للأوراق المالية بنحو33.7%، ولسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 16.6%، ولسوق الدوحة للأوراق المالية بنسبة 14.8%، فيما

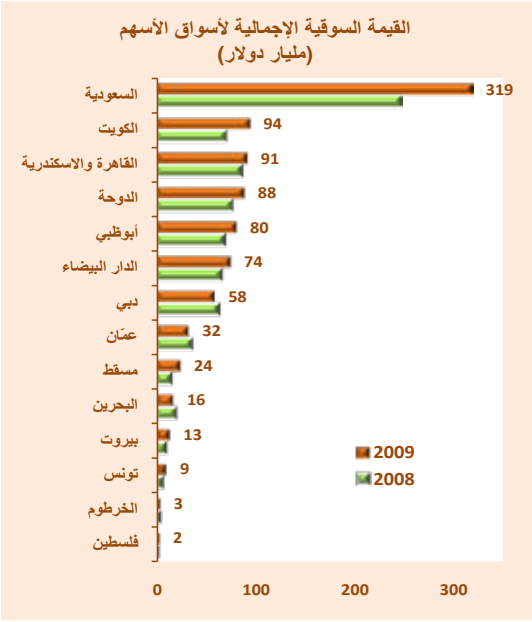

ارتفعت القيمة السوقية لسوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 56.0% خلال العام. كما سجلت كل من بورصة تونس وبورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء بالإضافة إلى بورصة بيروت والبورصة المصرية، نسب ارتفاع خلال عام 2009 مقارنة بالعام الماضي بلغت نحو 46.5 و 12.8 و 33.7 و 6.0% على التوالي.

عدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية:

وبالنسبة لعدد الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية الخمسة عشر، فقد تراجع هذا العدد في نهاية عام 2009 ليبلغ 1495 شركة مقابل 1542 شركة مدرجة بنهاية عام 2008. وهو ما يعزى بصورة رئيسية إلى شطب عدد من الشركات لدى البورصة المصرية، إلى جانب الانخفاض الملحوظ في عدد الشركات الجديدة خلال هذا العام مقارنة بالأعوام القليلة السابقة والتي شهدت نمواً ملحوظاً في الإصدارات الأولية لشركات حديثة التأسيس.

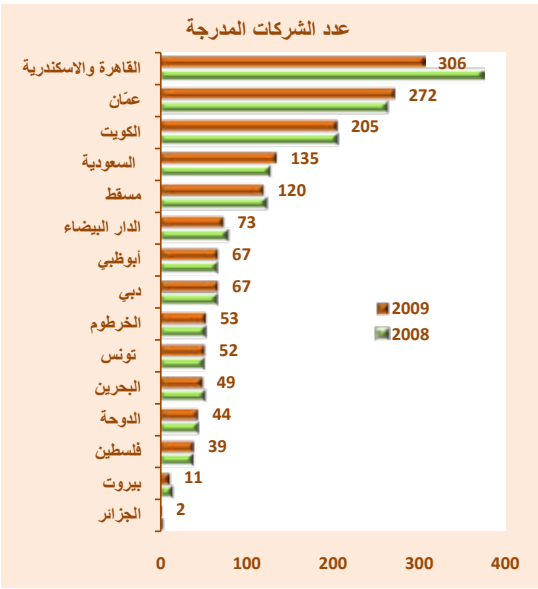

وقد حافظ عدد الشركات المصرية المدرجة في بورصتي القاهرة والإسكندرية على تصدرها بحصة 20.5% من إجمالي عدد الشركات، تليها الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمّان المالي بحصة 18.2%، ثم الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية بحصة 13.7%، وتراوحت حصص الأسواق الأخرى ما بين 8% إلى أقل من 1%.

التداول في الأسواق العربية للأوراق المالية:

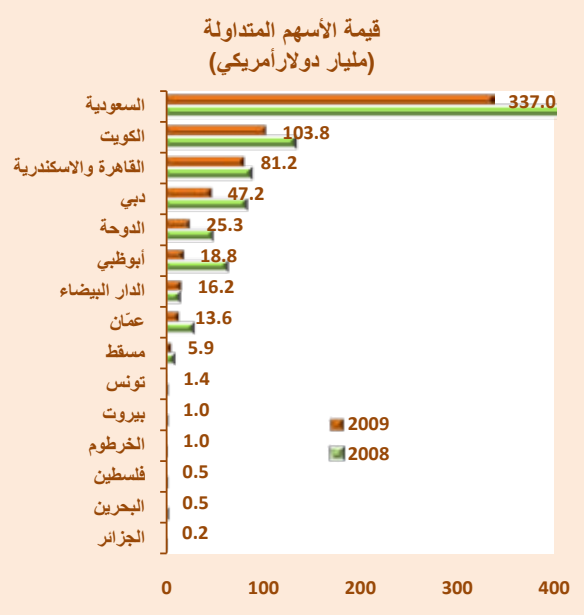

وفيما يتعلق بأحجام التداول فقد زادت حدة الانخفاض في قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2009 لتصل إلى 653.5 مليار دولار، بنسبة انخفاض بلغت نحو 34.5%، وذلك بعد أن تراجعت قيمة التداولات خلال العام 2008 بنسبة 9.9% إلى 997.87 مليار دولار. وشكلت قيمة الأسهم المتداولة في 6 أسواق فقط وهي سوق الأسهم السعودي، وسوق الكويت، وسوقي الإمارات، وسوق الدوحة للأوراق المالية بالإضافة إلى البورصة المصرية، ما نسبته 93.9% من إجمالي قيمة التداول في الأسواق العربية مجتمعة خلال العام. وينفرد سوق الأسهم السعودي باستحواذه على حصة تجاوزت 51% من إجمالي حصص هذه البورصات الستة المذكورة.

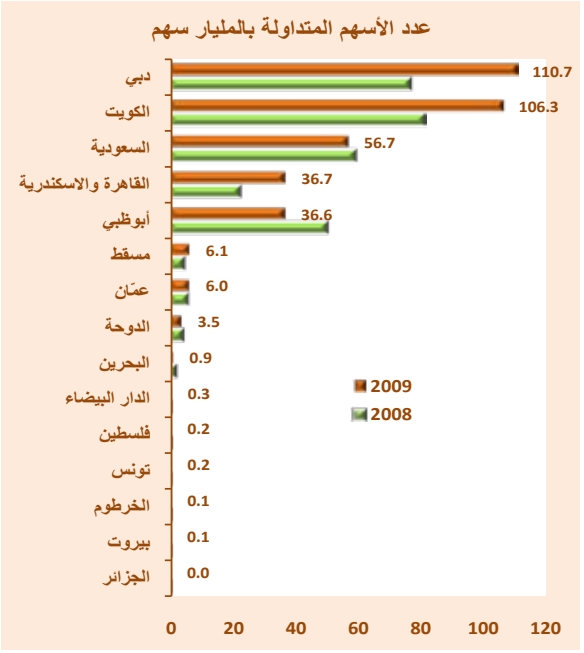

عدد الأسهم المتداولة:

وعلى صعيد عدد الأسهم المتداولة في الأسواق العربية، فقد عاود الارتفاع خلال العام 2009 بنسبة 19.6% ليبلغ نحو 364.4 مليار سهم بعد أن تراجع بنسبة 5.9% إلى 304.6 مليار سهم خلال عام 2008. وقد شكل عدد الأسهم المتداولة في ثلاثة أسواق فقط

وهي سوق الأسهم السعودي، وسوق الكويت، وسوقا الإمارات ما نسبته 85.2% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق العربية مجتمعة. وبلغت حصة عدد الأسهم المتداولة في سوقي الإمارات لوحدها نحو 40.4% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق العربية خلال هذا العام، تلاه سوق الكويت للأوراق المالية بنحو 29.2%، وسوق الأسهم السعودي بنحو 15.6%. وفي ضوء ذلك، سجل المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة في البورصات العربية ارتفاعاً بلغ نحو 18.4 % خلال عام 2009 مقارنة بمستواه المسجل خلال عام 2008، ليصل إلى نحو 1.460 مليار سهم يومياً مقارنة بمعدل 1.233 مليار سهم كمتوسط يومي للتداول خلال عام 2008 .

بورصة عمّان:

على صعيد تطوير سوق عمان المالي خلال عام 2009، تواصلت الجهود الرامية لتحديث وتطوير آلية الرقابة والإشراف والإفصاح تماشيا مع المتطلبات الدولية في هذا الخصوص، حيث طبقت البورصة النسخة الجديدة من نظام تداول الكتروني NSC V900 حيث يتميز هذا النظام بالسرعة والكفاءة العالية في استقبال الأوامر ومعالجتها، إضافة إلى مقدرته على توفير برامج تمنح إدارة البورصة القدرة على السيطرة التامة على أحداث جلسة التداول.

كما قامت البورصة بإطلاق موقعها الجديد والذي صمم بطريقة عصرية وحديثة ترقى إلى المعايير الدولية في الإفصاح والشفافية. وفي إطار تعزيز عمق السوق وجذب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب تقوم بورصة عمان بدراسة استحداث أدوات مالية جديدة في البورصة لتوسيع قاعدة الاستثمار وتوفير فرص استثمار في أدوات جديدة. كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات التطوعية للخدمات المالية للبدء في تنفيذ مشروع مراجعة التشريعات التي تحكم سوق المال وتحديثها وفق احدث الممارسات الدولية.

سوق البحرين للأوراق المالية:

واصلت سوق البحرين للأوراق المالية سعيها لتطوير خدماتها وأجرت استبيانا خاصا للتعرف على آراء المستثمرين بهدف تطوير وتحسين خدمات السوق، كما بدأت إجراءات الاستعدادات لاستكمال المبنى الجديد للسوق، الذي يتم تجهيزه بأنظمة وتجهيزات متطورة تعكس الرغبة في تطوير وتعزيز مكانة السوق في القطاع المالي والمصرفي البحريني، وتم تطبيق تعديلات جديدة على نظام المزايدة السعرية في نظام التداول ليكون أكثر قدرة وفعالية وكفاءة وبما يشجع على جذب المزيد من الاستثمارات.

كما اصدر مصرف البحرين المركزي تعليمات متعلقة بالإطار التنظيمي والإشرافي الخاص بتقديم العروض وتنفيذ صفقات الاستحواذ والتملك وإعادة شراء الأسهم. كذلك بدأت إدارة السوق في تعزيز إجراءاتها الرقابية والتطويرية واتخذت العديد من القرارات في هذا المجال ومنها؛ شطب **المؤسسة** الخليجية الهندية من سجل الوسطاء خلال الربع الرابع من عام 2009، وكذلك شطب إدراج كل من صندوق مان أهلي المضمون وصندوق جلوبل للريع المتزايد من لوائح السوق. كما تم إطلاق سوق البحرين المالي (BFX) الذي يتيح إدراج أدوات مالية نقدية ومشتقات لفئات الأصول المتعددة مثل الأسهم والعملات والسلع والمنتجات المتعلقة بالائتمان للتداول والمقاصة عن طريق وسطائه. وسيدرج السوق أيضا صكوكا مالية إسلامية للتداول ومنتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية على أن تبدأ تعاملات السوق في الربع الأول من عام 2010.

بورصة الأوراق المالية بتونس:

عززت بورصة الأوراق المالية بتونس جهودها في مجالات الشفافية والإفصاح والمعلومات والتعاون مع الجهات الخارجية حيث انضمت هيئة السوق المالية التونسية بنهاية عام 2009 إلى البروتوكول الدولي لتبادل المعلومات التابع للمنظمة العالمية لهيئات أسواق المال والتي بلغ عدد منتسبيها نحو 52 دولة.

سوق الأسهم السعودي:

انضمت السوق المالية السعودية «تداول» إلى عضوية اتحاد البورصات العالمية. وعززت الهيئة مصادر الاستثمار والتمويل في السوق المحلية من خلال إنشاء سوق مالية آلية لتداول الصكوك والسندات لتكون وسيلة جديدة لإدارة السيولة وتوجيهها نحو المشاريع الكبرى. كما تم وضع مسودة قانون يسمح للشركات المسجلة في البورصة بشراء جزء من أسهمها من السوق المالية. وأكملت شركة السوق المالية السعودية «تداول» تطبيق مجموعة من التحسينات على أنظمة التداول والتسوية بهدف رفع القدرة الاستيعابية وسرعة انجاز العمليات بالسوق. ووقعت شركة داوجونز للمؤشرات اتفاقية تطوير المؤشرات المالية الصادرة عن شركة «تداول»، كما تعززت الإجراءات الإشرافية والتنظيمية فيها، بطلب من مجلس الشورى السعودي حيث أقدمت هيئة السوق المالية خلال الربع الرابع 2009، على إلغاء أو سحب تراخيص لثماني شركات من شركات الخدمات والاستشارات المالية، هي كوربوريت فايناس هاوس، ومكتب الألباب للاستشارات المالية، والمستثمرون المالية، والشركة العربية لأعمال الأوراق المالية، وشركة بايونيرز السعودية للأوراق المالية، وشركة الاكسي السعودية للأوراق المالية، وشركة طلال أبو غزالة للاستشارات المالية، وشركة ألفا المحدودة. وفي المقابل تم

الترخيص لشركتين جديدتين خلال العام، هما ستاندر تشارترد كابيتال وانتجريش كابيتال، ليرتفع بذلك عدد الشركات المرخصة الجديدة لمزاولة أعمال خدمات الأوراق المالية خلال عام 2009 إلى 14 شركة وليصل العدد الإجمالي المرخص حالياً إلى 108 شركات.

وطالب مجلس الشورى بضرورة إنشاء صانع السوق في سوق الأسهم المحلية وتطوير الإطار المؤسسي الحالي للسوق بغرض الفصل في الصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية التي تهيمن عليها هيئة السوق المالية، فهي التي تصدر أنظمتها، وتقوم بمراقبة السوق للتأكد من تنفيذ هذه الأنظمة، وهي التي تعين أعضاء لجنة الفصل الذين يحكمون في المخالفات الخاصة بهذه الأنظمة.

وفيما يتعلق بصناديق الاستثمار، جرى الترخيص خلال الربع الأخير لخمسة صناديق استثمارية جديدة هي؛ صندوق بوابة الأسهم وصندوق بوابة الأسهم الإسلامي وصندوق شعاع للمرابحة (الصناديق الثلاثة هذه لشعاع كابيتال)، إضافة إلى صندوق الأهلي للصكوك والمرابحة وصندوق الأهلي النشط للمتاجرة بالأسهم السعودية. ليرتفع بذلك عدد صناديق الاستثمار الجديدة المرخص لها خلال عام 2009 إلى 24 صندوقاً استثمارياً. ويذكر أن العدد الإجمالي لصناديق الاستثمار العاملة في السعودية بلغ 244 صندوقاً استثمارياً بنهاية ديسمبر 2009، بإجمالي أصول تقدر بنحو 89.5 مليار ريال، مقابل 85.2 مليار حتى نهاية الربع الثالث. وتبلغ حصة الأصول المحلية لهذه الصناديق 74.1 مليار ريال، في حين حصة الأصول الأجنبية 15.4 مليار ريال.

سوق مسقط للأوراق المالية:

استمرت هيئة سوق مسقط للأوراق المالية في إجراءات تعزيز وتطوير العمل وقررت ربط احتساب المؤشر بالكمية المتداولة تفادياً لأي تقلبات قد تحدث للمؤشر بحيث يتم احتساب أي تغيير على المؤشر في حال تداول عدد أسهم يزيد على 5000 سهم للأسهم ذات القيمة الاسمية ريال واحد. وبالتالي يتجنب مؤشر الأسعار تأثير تداول كميات أقل من هذه القيمة. وقد شمل التعديل المؤشرات القطاعية أيضا. وعلى صعيد آخر، عدلت السوق توقيت مدة جلسة ما قبل الافتتاح ليصبح ما بين 9-10 صباحاً، وبدأ العمل بالقرار في منتصف شهر أكتوبر بغرض توسيع فترة ما قبل التداول ليتسنى للمستثمرين وضع أوامر البيع والشراء ومراقبتها قبل بدء التداول الرسمي. وبهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أعلنت الحكومة عن عزمها خصخصة عدد من المشاريع التي تديرها الدولة حسب برنامج شامل وجدول زمني محدد ويتضمن البرنامج تخصيص مشاريع الكهرباء والمياه وبيع حصص لمستثمرين من القطاع الخاص في هيئة المواصلات الوطنية العمانية وهيئة الصرف الصحي وشركة توزيع الكهرباء.

سوق الكويت للأوراق المالية:

وفي سوق الكويت للأوراق المالية، تم الإعلان عن الانتهاء من صياغة قانون هيئة سوق المال الجديد من قبل اللجنة المكلفة اعداد وصياغة القانون، وتمت إحالته على مجلس الأمة الذي أقره مؤخراً. وينشئ هذا القانون هيئة مستقلة مالياً وإدارياً للإشراف والرقابة على قطاع الأوراق والأسواق المالية في الكويت وتنظيم هذا القطاع. كما يتضمن القانون تحويل البورصة إلى شركة مساهمة عامة. وتم إنشاء وحدة مختصة لمعلومات السوق تتولى مراجعة هيكلة منتجات ومعلومات السوق وأسعارها ومراجعة كافة السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

بورصة بيروت:

في مجال تطوير السوق، تم إطلاق نسخة جديدة مطورة من نظام التداول تسمح للمستخدم حفظ بيانات التداول بطريقة سهلة والإفادة من آلية تحذير إلكترونية مرئية ومسموعة في حالات معينة وإمكانية إدخال أنواع جديدة من أوامر الشراء والبيع والتحليل الفوري لبيانات السوق. ومن المتوقع أن يسهم الاستقرار السياسي والأمني في تنفيذ الإصلاحات في الأسواق المالية التي تمت صياغتها وإعدادها بغية إقرارها من قبل السلطات المختصة.

بورصتا القاهرة والإسكندرية:

أدخلت البورصة المصرية تعديلات على قواعد وشرط قيد الأوراق المالية في البورصة وكذلك إدراج الأسهم في مؤشرها العام لقياس الأداء، وأصدرت هيئة الرقابة المالية الموحدة في البورصة المصرية خلال عام 2009، ضوابط جديدة تنظم بموجبها الشركات التي تعمل في مجال خدمات إدارة صناديق الاستثمار، بهدف تطوير وتنظيم قطاع صناديق الاستثمار. ومن أهم هذه الضوابط، ضرورة التعاقد على شركات منفصلة لخدمات الإدارة من الشركات المرخص لها، وكيفية قيام شركات خدمات إدارة الصناديق بمهامها. كذلك أدخلت هذه الهيئة تعديلات على قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية في بورصتي القاهرة والإسكندرية، بالإضافة إلى تعديل مهلة ضبط معيار الملاءة المالية لشركات السمسرة التي تعمل لنظام التداول. كما وافقت الهيئة العامة لسوق المال على إنشاء أول صندوق للاستثمار المباشر برأسمال بلغ نحو 250 مليون جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما وافق مجلس الشعب مبدئيا على مشروع قانون لتنظيم الرقابة على الأسواق وأدوات المال غير المصرفية ومنها التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي وتوحيد الهيئات الرقابية على تلك الأنشطة في هيئة واحدة.

بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء:

أعلنت إدارة بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء عن خطة خمسية للتطوير تهدف بصورة رئيسية إلى زيادة عدد الشركات المدرجة بمقدار 15 شركة بحلول عام 2015، بالإضافة إلى السعي لجعل بورصة الدار البيضاء بورصة إقليمية لشمال وغرب أفريقيا، وإدخال أحدث التقنيات والأنظمة في عملها. وتجدر الإشارة إلى أن البورصة حصلت على شهادة الأيزو 9001، كذلك طبقت المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS). وبهدف مواصلة مساعيه لتنشيط الحركة الاقتصادية واصل بنك المغرب تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع البنوك إلى 8%.

أسواق الإمارات: (سوق أبوظبي للأوراق المالية، سوق دبي المالي):

بهدف تعزيز الشفافية في سوق الأوراق المالية، طالبت هيئة الأوراق المالية والسلع الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية بالدولة بمزيد من الإيضاحات لبياناتها المالية وخصوصا استثماراتها وتوزيعها قطاعيا وجغرافيا ولاسيما في مجالات العقارات والمشتقات المالية والشركات التابعة والشقيقة ومتابعة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية عن البيانات المالية، ووضع ضوابط واشتراطات جديدة لمزاولة نشاط الاستشارات المالية والتحليل المالي، وكذلك ضوابط تحكم تداول صناديق المؤشرات التي يتم تداولها داخل السوق وإقرار تداول المستثمرين للأوراق المالية والسلع بواسطة الحافظ الأمين اختياريا خلال عام 2010 وإلزاميا بداية من عام 2011. وقع مصرف الإمارات المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم تحدد آلية للتعاون في مجالات التشريع والترخيص والإشراف والرقابة على بعض الأنشطة بقطاع الخدمات المالية، كذلك تم إلزام شركات الوساطة بمزيد من التعليمات لضمان دقة تنفيذ أوامر البيع والشراء الخاصة بالعملاء. وفي جانب آخر وسعياً لتطوير أطر التعاون مع الأسواق الأخرى وقعت هيئة الأوراق المالية والسلع مذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وذلك بهدف تعزيز التعاون المشترك وتسهيل تبادل المعلومات وحماية المستثمرين في أسواق الأوراق المالية وأسواق عقود السلع.

سوق الدوحة للأوراق المالية:

في إطار ربط سوق الدوحة للأوراق المالية بالأسواق العالمية، تم تأسيس شركة بورصة قطر لتحل محل سوق الدوحة للأوراق المالية وتوقيع اتفاقية شراكة مع سوق نيويورك بهدف تحويلها إلى سوق عالمية والسماح لها باستخدام احدث التقنيات المتطورة في مجال الأسواق المالية. كما أعلنت عن تعديل مؤشرها في نهاية الربع الأول من عام 2010، ليأخذ في

الاعتبار التطور في السوق ومستوى السيولة فيه. كما قررت هيئة قطر للأسواق المالية، في شهر نوفمبر 2009 إيقاف شركة مجموعة الاستشارات الخليجية عن العمل اختيارياً. كما تم اعتماد نظام حوكمة الشركات المساهمة العامة في صيغته النهائية، وسعيا لدعم الاستقرار في القطاع المالي بوجه عام. وبهدف تعزيز السيولة، عمدت الحكومة ومن خلال صندوقها السيادي الى شراء ما قيمته 1.79 مليار دولار من المحافظ الاستثمارية للبنوك المدرجة في السوق.

سوق الخرطوم للأوراق المالية:

وبهدف تطوير العمل بسوق الخرطوم للأوراق المالية، فقد اتخذت البورصة السودانية خطوات ملموسة بهدف التحول من نظام التداول اليدوي إلى نظام التداول الإلكتروني، وذلك بالتعاون مع سوق مسقط للأوراق المالية الذي قدم للبورصة السودانية نظام التداول الإلكتروني. وقد تم التعاقد مؤخراً مع شركة متخصصة لتركيب وتشغيل النظام الجديد ولتدريب وتأهيل الكوادر السودانية. وعلى الصعيد النقدي والمصرفي، اصدر بنك السودان تعليمات وتوجيهات بهدف تحصين القطاع المالي وتحسين أداء الإشراف والرقابة وإعادة هيكلة القطاع وزيادة مستوى مخصصات القروض.

بورصة الجزائر:

شهدت الأوضاع النقدية والمصرفية في الاقتصاد الجزائري تطورات ايجابية عديدة خلال عام 2009 منها؛ نمو السيولة المحلية بنسبة 4.3% وارتفاع حجم الائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع الخاص بنسبة 13%. إضافة إلى إعلان الحكومة عزمها تعديل قانون القرض والنقد المعمول به في الوقت الحالي من اجل تمكين البنوك من تمويل فروع النشاط ذات الطابع الايجاري لصالح المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

سوق فلسطين للأوراق المالية:

بهدف تطوير عمل سوق الأوراق المالية، وقع **سوق فلسطين للأوراق المالية** وإحدى الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية اتفاقية لخدمة بث الأسعار بشكل مباشر. كما وقع مع شركة خاصة اتفاقية تصميم وتطوير برنامج «محاكاة التداول»، الذي يوفر بيئة تداول افتراضية كاملة لسوق الأوراق المالية تحاكي بيئة التداول الحقيقية. لتوفير فرصة للمهتمين للتعرف والتدريب التطبيقي على الاستثمار في الأوراق المالية .

أسواق المال العربية غير المدرجة ضمن مؤشر صندوق النقد العربي:

وفيما يتعلق بالأسواق المالية العربية غير المدرجة، شهد **سوق العراق للأوراق المالية**، تحولاً إلى التداول الإلكتروني، بالتزامن مع إطلاق موقع جديد. كما تم إدراج 76 شركة مساهمة ضمن التداول الالكتروني خلال العام 2009 من أصل 91 شركة في خطوة وصفت من قبل القائمين على البورصة بأنها سوف تؤدي إلى اختصار الوقت وزيادة حجم الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمار الأجنبي. كما وافق البنك المركزي العراقي على طلب سوق العراق للأوراق المالية إيداع السندات الحكومية وشبه الحكومية عند إصدارها، وتداولها في السوق وحض الشركات المساهمة على إصدار سندات المديونية عند حاجتها لسيولة، بدلاً من زيادة رأس المال وتعريض سعر السهم للانخفاض، وإقرار قواعد لقبول شركات جديدة للوساطة بالأوراق المالية من اجل تطوير نشاط التداول في السوق. كما قام البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية بإنشاء صندوق استثماري مخصص للاستثمار في البورصة في خطوة داعمة للاستثمار. لأول مرة في تاريخ البورصة العراقية، تم زيادة الجلسات من ثلاث أسبوعيا إلى خمس اعتبارا من شهر نوفمبر 2009.

وقد قفز مؤشر السوق ISK Index بنسبة 72.8% إلى 100.860 نقطة خلال عام 2009 وارتفع عدد الأسهم المتداولة بنسبة 40% إلى 211.3 مليار سهماً، وحجم التداول بنسبة 36.7% إلى 412 مليار سهماً وعدد العقود بنسبة 58.6% إلى 49339 عقداً، مقابل تراجع عدد الشركات المدرجة بنسبة 3.2% من 94 إلى 91 شركة وزيادة عدد جلسات التداول بنسبة 9.35% من 139 إلى 152 جلسة. وخلال عام 2009 شكل التداول الالكتروني 60% من عدد الجلسات ونحو 50% من عدد الأسهم المتداولة ونحو 45% من قيمة الأسهم المتداولة.

أما **سوق الأوراق المالية في ليبيا**، فهي سوق وليدة تم تأسيسها في عام 2006، و تطورت بشكل كبير خلال العامين الأخيرين ليزداد حجم التداول من 5 آلاف دينار إلى ما يقرب من 250 ألف دينار يوميا حاليا مع توقع تضاعف هذا المعدل عام 2010، كما أن عدد الشركات المقيدة قد تضاعف بنحو مرتين ليصل حاليا إلى 10 شركات، مع وجود خطط لإدراج نحو 6 شركات جديدة بداية 2010 بقيمة إجمالية تصل إلى نحو 15 مليار دينار (أكثر من 60 مليار جنيه) وطرح 40 شركة جديدة بالسوق على مدار العامين المقبلين.

ويشكل انفتاحها أمام المستثمرين الأجانب بداية حقبة ستجمع تطورات سريعة في أسواق رأس المال في ليبيا، خصوصا عقب إدراج 4 قطاعات في السوق وبعدما سمح المرسوم رقم 14 الذي دخل حيز التنفيذ في يونيو من العام 2009، للمستثمرين غير المقيمين بتملك

ما يصل إلى 5% من الشركات المدرجة، وكذلك مع توقع المزيد من الاكتتابات العامة في شركات قطاع الاتصالات مثل «ليبيانا» و«المدار»، وشركات القطاع المالي مثل البنك الوطني التجاري للقطاع المصرفي، والقطاع الصناعي مثل الشركة الليبية للصلب، والتي من شأنها تعزيز أسواق رأس المال. كما أن إدخال صناديق الاستثمار والأنشطة ذات الصلة خلال عام 2010 من شأنه أن يساعد بالتأكيد في توسيع أعمال سوق الأوراق المالية الليبي.

بالنسبة **لسوق دمشق للأوراق المالية**، فقد تم افتتاحه بتاريخ 19 آذار (مارس) 2009. ويتم حالياً تداول أسهم الشركات المساهمة السورية المدرجة في السوق، وتشمل عدداً من المصارف وشركات التأمين، وشركات في قطاعات الاتصالات والخدمات والصناعة. وبالإضافة للأسهم ستقوم السوق بإدراج الأوراق المالية الحكومية (أذون وسندات الخزانة). كما سيكون هنالك نظام يسمح بتداول وحدات صناديق الاستثمار المشترك والصكوك الإسلامية، وأدوات الدين التي تصدر عن الشركات المساهمة السورية والوحدات الاستثمارية الصادرة عن صناديق وشركات الاستثمار. كما يمكن إدراج أية أوراق مالية أخرى سورية أو غير سورية، متعارف عليها على أنها أوراق مالية، ويتم اعتمادها كذلك من قبل مجلس مفوضي الهيئة. وتشتمل سوق دمشق للأوراق المالية على السوق النظامية وهي التي يتم من خلالها تنظيم التعامل بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج خاصة تتعلق بتوفر شروط الربحية والرسملة وعدد المساهمين وغيرها، وسوق أخرى هي السوق الموازية والتي يتم فيها تنظيم التعامل بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج ميسرة خاصة بهذه السوق وتعمل على توفير السيولة المبكرة للأوراق المالية المدرجة وذلك إلى حين توافر الشروط الخاصة بإدراجها في السوق النظامية. كما تجدر الإشارة إلى إمكانية انتقال الشركات من وإلى السوق الموازي بحسب الحالة والظروف. ويتم التداول في السوق حالياً أيام الاثنين والثلاثاء والخميس وساعات التداول مبدئياً محددة بساعتين ونصف في كل جلسة وستقوم السوق بزيادة عدد أيام التداول مع تطور السوق وازدياد حجم التداول. وبالنسبة للبيع الآجل والبيع على الهامش أو إقراض واقتراض الأسهم فهو غير مسموح به في الوقت الحالي. وتتم التسوية في سوق دمشق في اليوم الثاني عبر بنك مقاصة وحيد هو مصرف سورية المركزي. وخلال الفترة من 10 مارس 2009 وحتى 31 ديسمبر 2009 من العام الأول بلغت قيمة التداول 1.66 مليار ليرة بتداول 1.7 مليار سهم عبر 6798 صفقة خلال 93 جلسة تداول في السوقين النظامي والموازي، وقد تضاعف عدد الشركات المدرجة من 6 شركات عند بدء عمل السوق إلى 12 شركة بنهاية العام 2009 .

وفي **اليمن**، لاتزال إجراءات تأسيس سوقها المالية تجري على قدم وساق مع توقعات بافتتاحها رسميا مطلع 2011.

ثالثاً: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعامي 2008، 2009

ثالثا- تدفقات الاستثمار

1.3 الاستثمار:

1.1.3 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وطرق تجميع إحصاءاته في الدول العربية:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر دوليا، وفقا لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993، بأنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، (ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح «المستثمر المباشر»، وإلى **المؤسسة** باصطلاح «مؤسسة الاستثمار المباشر»). وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و**المؤسسة**، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة **المؤسسة**.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر و**المؤسسة**، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. وجدير بالذكر أن هذا التعريف يتفق مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ومن الجدير بالذكر، أن صندوق النقد الدولي اصدر مؤخرا مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات (مارس 2007) – والتي ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقا للمفهوم المذكور أعلاه – لتحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام 1993، ومن ثم ستطبق مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم في المستقبل القريب.

وتشمل **معاملات رأس مال الاستثمار المباشر** تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء أو إلغاء استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها. وعلى ذلك ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية **المؤسسة** أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر. وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية **المؤسسة** كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمار المباشر (10% أو أكثر)، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط، أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات (حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات

الحافظة خلال فترة تدفقها)، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

مؤسسات الاستثمار المباشر:

تعرف مؤسسة الاستثمار المباشر بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر نسبة 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة **المؤسسة** المساهمة) أو ما يعادل ذلك (في حالة **المؤسسة** غير المساهمة). وتشمل مؤسسات الاستثمار المباشر ثلاثة أنواع هي:

- المؤسسات التابعة أو المنتسبة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، ويحتفظ بحق تشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارة مؤسسة الاستثمار المباشر.

- المؤسسات الزميلة، حيث يمتلك المستثمر غير المقيم من 10%-50% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لمؤسسة الاستثمار المباشر.

- الفروع، وهي مؤسسات غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم. وتأخذ الفروع أحد الأشكال التالية:

1- فرع دائم أو مكتب تمثيل للمستثمر الأجنبي.
2- شركة غير مساهمة مملوكة بالمشاركة بين عدد من المستثمرين الأجانب.
3- أراض أو مبان أو وحدات سكنية أو معدات غير منقولة مملوكة مباشرة لمستثمر أجنبي مقيم.
4- معدات منقولة تعمل داخل اقتصاد بخلاف اقتصاد إقامة المستثمر الأجنبي لفترة زمنية تصل إلى عام على الأقل (مثل السفن، الطائرات، ومعدات التنقيب عن النفط والغاز).

ويتخذ دليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وخبراء أجهزة الإحصاء القطرية **نسبة ال** 10% المذكورة، كمعيار دولي للتفرقة بين الاستثمار المباشر والأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية، وذلك بهدف تسهيل عمليات المقارنة الدولية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنشرها الدول حول العالم.

المستثمر المباشر:

قد يكون المستثمر المباشر فردا، أو مؤسسة خاصة أو عامة، مساهمة أو غير مساهمة،

أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية، أو مؤسسات لإدارة أموال التركات، أو مؤسسات استثمار تنموي أو غيرها من المنظمات التي تحوز جزءاً ما من ملكية مؤسسات استثمار مباشر في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر. وجدير بالذكر أن المجموعة المرتبطة، سواء كانت تتألف من أفراد أو شركات، تتمتع بنفوذ في مؤسسة الاستثمار المباشر يتناسب مع نسبة ملكيتها التي لا تقل عن 10%، ويعد هذا النفوذ في حكم نفوذ المستثمر المباشر الفرد الذي يتمتع بنفس نسبة الملكية.

وعلى ذلك، تختلف المزايا التي يتطلع إليها المستثمر المباشر بفعل تمتعه بصوت فعال في إدارة المؤسسات عن تلك التي يطمح إليها مستثمر حافظة الأوراق المالية. إذ يرى المستثمر المباشر أن المؤسسات التي يستثمر فيها هي وحدات غالبا ما تدخل في عمليات متعددة الجنسيات، تعتمد ربحيتها الكلية على المزايا المتحققة في استخدام مختلف الموارد المتاحة له في وحدات متواجدة في اقتصادات مختلفة، وبذلك يتمكن المستثمر المباشر من الحصول على مزايا أخرى بالإضافة إلى دخل الاستثمار الذي يمكن أن يتحقق من رأس المال المستثمر، (مثل إتاحة الفرصة للحصول على أتعاب إدارية أو أنواع أخرى من الدخل) والاحتمال الغالب هو أن مثل هذه المزايا الإضافية لا تتحقق إلا من خلال ارتباط المستثمر المباشر بمؤسسات الاستثمار المباشر لفترة طويلة من الزمن. أما رؤية ومطامح مستثمر حافظة الأوراق المالية فتختلف، إذ ينصب اهتمامه أساسا على سلامة رأسماله، وعلى احتمال زيادة قيمة الأوراق المالية التي يحملها (مكاسب رأسمالية) وما يتولد عنها من عوائد مالية. ولذلك يقوم مستثمر الحافظة بتقييم احتمالات فشل أو نجاح كل منشأة مستقلة أو مؤسسة يستثمر فيها من خلال تقدير أدائها المستقبلي، وربما يقوم بتحويل رأسماله نتيجة التغيرات في هذه الاحتمالات، والتي يمكن أن تتأثر بالتطورات قصيرة الأجل في الأسواق المالية.

رأسمال الاستثمار المباشر:

تقسم عناصر معاملات رأسمال الاستثمار المباشر، بناء على اتجاه حركة رؤوس الأموال (استثمار مباشر في الخارج عن مستثمر مقيم في الاقتصاد المعد للبيان واستثمار مباشر في الاقتصاد المعد للبيان من مستثمر مقيم في الخارج)، وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار المباشر في:

- رأس مال حقوق الملكية Equity Capital، ويشتمل على حصص الملكية في الفروع، وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة، وغير ذلك من المساهمات في رأس المال.

- العوائد المعاد استثمارها Reinvested Earnings، وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة

اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه. وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

- رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين فيما بين الشركات Intra-Company Loans، ويشمل هذا البند اقتراض أو إقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين، بين المستثمر المباشر من جهة، والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى. وتصنف القروض الممنوحة من المستثمر المباشر إلى مؤسسات الاستثمار المباشر، والعكس، ضمن هذا البند الفرعي.

تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس صافٍ:

يعتبر الاستثمار المباشر في أغلب الأحيان أصلا بالنسبة لاقتصاد المستثمر المباشر والتزاما بالنسبة للاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. والواقع أن لكل من المستثمر **والمؤسسة** استحقاقات والتزامات تجاه الطرف الآخر. والأرجح أن يكون المستثمر المباشر هو الطرف الحائز لاستحقاقات أجنبية صافية على **المؤسسة** بينما تكون **المؤسسة** هي المتحمل لالتزامات أجنبية صافية تجاه المستثمر. وعلى هذا الأساس الصافي، يتم تسجيل تدفقات الاستثمار المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاما (التدفقات الدائنة أو الواردة مثل؛ شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة). وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى دولة ما سالبا خلال بعض السنوات، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى دولة إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات. وتطبق نفس المنهجية على بيانات الاستثمار المباشر في الخارج.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات وفقا للمعايير الدولية التي حددتها منهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي تتكون من البنود التالية:

- استثمارات رؤوس الأموال في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات، ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10% من رأس مال مؤسسات الاستثمار المباشر سواء كانت مساهمات مالية أو عينية.
- استثمارات في أدوات حقوق الملكية Equity Capital عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة ويشترط أن تكون النسبة 10% من حقوق الملكية فأكثر.

- معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).
- تدفقات ناتجة عن إعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج وتقاس عائدات الاستثمار بناء على ما يتحقق عن التشغيل في الفترة الجارية أو ما يعرف بأداء التشغيل في الفترة الجارية.
- تدفقات ناتجة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.
- تدفقات استثمارية تمثل تكلفة التنقيب عن أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن ....الخ.

ورغم أن هذا المفهوم أو **التعريف الدولي** للاستثمار الأجنبي المباشر يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في التقارير الدولية أو الإقليمية. فإنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنويا عن الأنكتاد أو من الدول العربية في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر سنويا عن **المؤسسة**، فمازال العديد من الدول يعتمد تعاريف أخرى.

الطرق المستخدمة لتجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتباين دول العالم وكذلك الأجهزة الإحصائية العربية من حيث منهجية إعداد البيان وطرق تجميع إحصاءاته حيث أن هناك 5 طرق رئيسية هي:

1 - **النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية** International Transactions Reporting System (ITRS)

يعتمد على إحصاءات الجهاز المصرفي في مختلف دول العالم حيث ترصد المصارف حركة حسابات المشاريع الأجنبية الجديدة وكذلك التحويلات المالية وغيرها من المعاملات وميزة هذه الطريقة أنها ترصد التدفقات الفعلية للاستثمارات كما أنها مطبقة في العديد من الدول وخصوصا الدول المتقدمة .

ويعيب هذه الطريقة أنها ترصد التدفقات الاستثمارية النقدية فقط، ولا تعكس التدفقات غير النقدية مثل؛ الأرباح المعاد استثمارها، معاملات الدين البينية، حصة رأس المال العيني في صورة آلات ومعدات، ولذا تحتاج إلى مصادر بيانات تكميلية، ويصعب على موظفي الصرافة أو المصارف فهم هذه الطريقة وبالتالي استيفاء النموذج الإحصائي الخاص بتلك الطريقة يفتقد غالبا إلى الدقة والتفاصيل اللازمة.ناهيك عن صعوبة رصد المعاملات بالعملة المحلية أو تلك التي تتم من خلال مصارف غير المقيمين.

2 - **المسح الإحصائي الشامل أو بالعينة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر** Enterprise Survey (ES)

وتتميز هذه الطريقة بأنها توفر بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنوعيها الواردة والصادرة وعلى أساس التدفقات خلال الفترة والأرصدة في نهايتها وتدفقات وأرصدة لكل مشروع قائم وكذلك الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة وتعتبر أفضل الطرق التي يتم من خلالها شرح مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر وكيفية تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات. إلا أنه يغلب عليها ارتفاع تكلفتها وخاصة للدول التي لم تعتد تطبيقها بالإضافة إلى صعوبة رصد معلومات شاملة ودقيقة في حالة إجراء المسح الإحصائي بالعينة.

3 - **بيانات تأسيس المشاريع المرخص لها** Information From Approvals

تعتمد على توفير المعلومات والبيانات من واقع إجراءات استخراج تراخيص تأسيس المشاريع الاستثمارية ومزاولة النشاط، إلا أنها أكثر الطرق عرضة للانتقاد، حيث توجد فروق كبيرة فيما بين توقيت إصدار الترخيص وتوقيت التدفق الفعلي للاستثمار، إضافة إلى أن إصدار الترخيص لا يعني تنفيذ المشروع على أرض الواقع فربما يتم العدول عن تنفيذه، كما أن البيانات التي تتوافر من هذه الطريقة تكون محدودة للغاية لأغراض إعداد ميزان المدفوعات. ناهيك عن صعوبة رصد البيانات المتعلقة بدخل الاستثمار أو حركة رأس المال سواء ما يتم تحويله إلى الخارج أو المعاد استثماره .بالإضافة إلى عدم توافر البيانات المتعلقة بالقروض البينية فيما بين الشركة الأم وفروعها أو شركاتها التابعة. علاوة على عدم توافر أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر مقومة بالقيمة السوقية. ومن جهة أخرى، تقتصر عملية إصدار التراخيص على مشاريع من قطاعات اقتصادية محددة أو لمشاريع ذات تكلفة استثمارية تتجاوز حداً معيناً وبالتالي تتسم بعدم الشمولية، كما أنها لا ترصد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج.

4 - **بيانات الدول الشريكة في الاستثمار**

من خلال الاعتماد على بيانات الدول الأخرى ذات العلاقة أو المصدرة لرأس المال إلى الدولة موضع البحث، ومن مزاياها أنها فعالة في رصد التدفقات لعدد من الدول التي تفتقد لإحصاءات الاستثمار أو دقتها وكذلك تكون أكثر واقعية في رصد التدفقات الفعلية ومهمة في إجراءات التدقيق على البيانات .

أما عيوبها فيتمثل أهمها في؛ احتمالات عدم شموليتها ولاسيما إذا كانت التدفقات بين دول ضعيفة في نظمها الإحصائية.

5 - **مصادر أخرى**

مثل المطبوعات والمنشورات والتصريحات الرسمية للمسئولين والمستثمرين والدراسات والتقارير المعتمدة على مصادر حية للبيانات والمستقاة من الواقع ومن مزاياها أنها المصدر شبه الوحيد في الدول ذات النظم الإحصائية الضعيفة ومن عيوبها عدم الشمولية والمبالغة أحيانا.

الوضع في الدول العربية:

بالنسبة للدول العربية هناك تباين واضح في منهجية وطرق تجميع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك شمولية ودورية البيانات وتوقيت جاهزيتها، وفيما يلي استعراض لطرق تجميع البيانات في معظم الدول العربية:

ففي **المغرب**، يتم الاعتماد على بيانات مكتب الصرف الأجنبي (الجهة المسئولة عن تجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في المغرب) للتدفقات الواردة والصادرة منذ عام 1990، بالإضافة إلى بيانات هيئة الإشراف على سوق المال فيما يتعلق بمبيعات ومشتريات الأجانب غير المقيمين للأوراق المالية المتداولة في البورصة المغربية وقبل ذلك للفترة (1980-1989) كان يتم اعتماد بيانات صندوق النقد الدولي بالنسبة للتدفقات الواردة، وبيانات الدول الشريكة للتدفقات الصادرة .

وفي **مصر**، يتم الاعتماد على بيانات الحركة على إحصاءات النقد الأجنبي في كل من حساب رأس المال وحساب التشغيل اللذين يفتحهما المستثمر الأجنبي في أحد البنوك العاملة في مصر لأغراض تأسيس المشروع ثم مزاولة النشاط، مشتريات الأجانب للأراضي والمباني العقارية داخل مصر، ومشتريات الأجانب وغير المقيمين للأوراق المالية المتداولة في البورصة المصرية التي تعادل أو تزيد على نسبة 10% من رأس مال الشركة المصدرة لهذه الأوراق المالية ، مع ملاحظة انه يتم إضافة بيانات قطاع النفط في إحصاءات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، ابتداءً من الربع الثالث من عام 2004.

أما في **تونس**، فيتم الاعتماد على النظام الدولي للإقرار عن المعاملات الدولية (ITRS) بالإضافة إلى البيانات المقدمة من الدوائر الحكومية، على أن يتم مقارنة البيانات المتوافرة من المصدرين لأغراض تدقيق البيانات وتجنب الازدواجية والتكرار.

وأجرت **السعودية** أول مسح احصائي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2004 بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والأنكتاد، وتصدر الهيئة العامة

للاستثمار (ساجيا) بيانات التدفقات الواردة منذ عام 1990 واخر هذه المسوحات كانت في يناير 2010 عن بيانات عام 2009 المدرجة بتقرير هذا العام.

وتعتمد **الإمارات** العربية المتحدة بيانات التدفقات الواردة والصادرة من البنك المركزي منذ عام 2003 بينما اجرت مسحاً احصائياً عام 2007 عن بيانات عام 2006 بدعم تقني من الاسكوا، كما اعلنت عن بدء مسح احصائي في مارس 2010 عن بيانات 2009. وقبل ذلك كانت تعتمد على بيانات منظمة التعاون والتنمية للأعوام 1980–2002 للتدفقات الواردة. ومن بيانات الدول الشريكة للأعوام 1980 – 2002 للتدفقات الصادرة.

وفي **الكويت** تم إجراء أول مسح اقتصادي في عام 2004 لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والأنكتاد ويصدر بنك الكويت المركزي بياناته منذ عام 1980 إلا ان البيانات الحالية تعتبر محدودة على بيانات الجهاز المصرفي وبعض مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر.

وأنجزت **سلطنة عمان** (وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي العماني) أول مسح اقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمرة الأولى في عام 2004 بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والأنكتاد وقد اعلنت السلطنة عن بدء مسح احصائي شامل في ابريل 2010 عن بيانات عام 2009، ويصدر البنك المركزي العماني بيانات التدفقات الواردة منذ عام 1990 وبيانات التدفقات الصادرة منذ عام 2002، أما قبل ذلك فكان يتم اعتماد بيانات صندوق النقد الدولي للتدفقات الواردة للفترة (1980–1989) وبيانات الدول الشريكة للتدفقات الصادرة للفترة (1980–2001) .

أما في **قطر** فبالنسبة للتدفقات الواردة يتم اعتماد بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1980 و1983 – 2004) و بيانات الدول الشريكة (2005–2006) والتقديرات، وكذلك بالنسبة للتدفقات الصادرة يتم اعتماد بيانات الدول الشريكة والتقديرات (1981 –1982 و2007)، علماً بانها اعلنت عن بدء مسح احصائي في مارس 2010 سيتم اعلان نتائجه في نهاية عام 2010.

وفي **البحرين** قامت مؤسسة نقد البحرين باستخدام أسلوب المسح الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر للمرة الأولى في عام 2004، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والأنكتاد، وتقوم **المؤسسة** بمتابعة بيانات التدفقات الصادرة والواردة منذ عام 1990 وتصدر ضمن احصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي إلا أنها تتضمن فقط بيانات القطاع المالي، وقبل هذا التاريخ كان يتم الاعتماد على صندوق

النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للتدفقات الواردة منذ عام 1980 إلى 1989، فيما كان يتم رصد التدفقات الصادرة من بيانات الدول الشريكة.

وأجرت **سورية** أول مسح اقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام 2004 بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والأنكتاد، ويصدر بنك سورية المركزي بيانات التدفقات الواردة منذ عام 1994. وقد اعلنت السلطات عن بدء مسح احصائي في يونيو 2010 عن بيانات عام 2009. وذلك بعد اعلان نتائج مسح بيانات 2008 في مايو 2010. وقبل ذلك كان يتم اعتماد بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للأعوام 1980 – 1981 و1983 – 1992. والتقديرات لعام 1982، أما بيانات التدفقات الصادرة فمن الدول الشريكة للفترة (1984 – 2007).

أما في **الأردن** فقد تم إجراء أول مسح احصائي في عام 2004 لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) والأنكتاد، و يصدر البنك المركزي الأردني بياناته منذ عام 1980 إضافة إلى صندوق النقد الدولي (1980–1996) أما بيانات الاستثمارات الصادرة فمصدرها منذ عام 1999 البنك المركزي الأردني وقبل ذلك من صندوق النقد الدولي (1980–1996) و بيانات الدول الشريكة (1997–1998) .

ويعتمد **لبنان** نظام تسجيل المعاملات الدولية والمصادر الإدارية ويصدر مصرف لبنان بياناته للتدفقات الواردة والصادرة منذ عام 1996 وقبل ذلك للتدفقات الواردة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة (1980–1994) والبنك الدولي للفترة (1995– 1996) ومن بيانات الدول الشريكة للفترة (1980 – 1996) للتدفقات الصادرة .

ويصدر بنك **اليمن** المركزي بيانات التدفقات الواردة منذ عام 1995 وقبل ذلك من صندوق النقد الدولي للأعوام 1980 – 1987 و1990 – 1994. ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للأعوام 1988 – 1989. اما التدفقات الصادرة فمن صندوق النقد الدولي للأعوام 1982 – 1986. ومن بيانات الدول الشريكة، للأعوام 1993 – 2005، وتقديرات للعامين 2006 و2007.

ويستخدم **السودان** نظام التقييم بالأسعار الحالية والمصادر الإدارية، ويصدر بنك السودان المركزي بياناته للتدفقات الواردة والصادرة منذ عام 1996 وقبل ذلك بالنسبة للتدفقات الواردة كانت من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للأعوام 1980 – 1983، 1986 – 1988 و1990 – 1995، وصندوق النقد الدولي للأعوام 1984 – 1985 و1989 .

وفي **ليبيا** يتم استخدام نظام التقييم بالأسعار الحالية ويقوم بنك ليبيا المركزي بإصدار بيانات التدفقات الواردة.

أما **جيبوتي** فتعتمد على بيانات بنك جيبوتي المركزي منذ عام 1999، وقبل ذلك من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لأعوام 1980-1987 و1989-1990، والبنك الدولي لعام 1998.

وفي **العراق**، لا تتوافر بيانات التدفقات الصادرة، وبالنسبة للتدفقات الواردة يتم حاليا الاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي منذ عام 2006 وقبل ذلك من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1980 – 2003) و البنك المركزي العراقي (2004 – 2005) .

وتعتمد **موريتانيا** بيانات البنك المركزي بالنسبة للتدفقات الواردة منذ عام 1992، وقبل ذلك من صندوق النقد الدولي للفترة (1980-1991)، آما التدفقات الصادرة فمن بيانات الدول الشريكة منذ عام 1992 إضافة لصندوق النقد الدولي للفترة (1980-1988).

وبالنسبة **للصومال** فيعتمد في إحصاء التدفقات الواردة على بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للأعوام 1980 – 1981 ، 1986 – 1992 و1998 – 2004، وصندوق النقد الدولي من 1982-1985، والبنك الدولي للفترة 1993 – 1997 والتقديرات للفترة 2005 – 2007.

ويلاحظ أن تونس والمغرب ومصر والأردن هي الدول العربية الوحيدة المنضمة إلى المعيار الخاص لنشر البيانات ضمن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي إلا أن الأجهزة الإحصائية في الدول الأربع لا ترصد معاملات الدين المتبادلة بين الشركة الأم وفروعها (الإقراض والاقتراض البيني)، الأرباح المعاد استثمارها والتي تمثل حصة لا باس بها ضمن تدفقات الإجمالي العالمي.

التوصيات:

- **كافة أجهزة الإحصاء العربية** بما في ذلك الدول العربية المشتركة في المعيار الخاص لنشر البيانات مدعوة لتحسين قواعد بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بحيث تتماشى والمعايير الدولية.

- يجب توحيد منهجيات إعدادها وتطوير أساليب تجميعها بحيث يمكن اعتمادها في عقد المقارنات الدولية. ذلك أن معظم نظم الإحصاء العربية لا ترصد العوائد المعاد استثمارها والقروض المتبادلة بين الشركة الأم في دولة المقر والشركات التابعة لها أو فروعها في

الدول المتلقية للاستثمار، رغم أن كلتيهما تدخل ضمن مكونات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة. وتأكيدا لمدى أهمية هذه البيانات، أشار تقريرا الاستثمار العالمي 2007 و2008 إلى أن عوائد الاستثمار المعاد استثمارها مثلت نحو 50% من تدفقات الاستثمارات المتجهة إلى الدول النامية، ونحو 30% من الإجمالي العالمي.

- يوصي دليل إعداد ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي بتطبيق طريقة المسح الإحصائي لأغراض تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعد أفضل الطرق من الناحية العلمية لأنها اشمل طريقة وتكاد لا تنطوي على عيوب فنية يليها طريقة نظام المعاملات الدولية. وتأتي في الأخير، طريقة استصدار التراخيص التي تنطوي على الكثير من العيوب الفنية التي تعكس بيانات مغايرة للواقع الفعلي. وفي ظل التقدم المذهل على الصعيد التقني وكذلك تحسن معظم الدول العربية في مؤشرات الخدمات الإلكترونية الحكومية، فإن تنفيذ طريقة المسح الإحصائي الشامل أو بالعينة لم يعد مرتفع التكلفة، كما في السابق، ويمكن تنفيذه في وقت قياسي شريطة استجابة الشركات الاستثمارية المستهدفة لأغراض إعداد بند الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات القومية.

م	البيان	الولايات المتحدة		المملكة المتحدة		فرنسا		تونس		مصر		المغرب		الأردن	
	الاستثمار الأجنبي المباشر في	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج	الداخل	الخارج
1	تملك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من رأس مال المؤسسة المستثمر فيها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2	إدراج بيانات أسواق الأوراق المالية مثل شراء السندات والأوراق المالية التي تمثل الاستثمار المباشر	✓	✓	✓	✓	x	x	✓	✓	✓	x	✓	x	✓	✓
3	الاقتراض أو الإقراض البيني المتبادل بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى (سندات الدين وائتمان الموردين)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	x	x	x	x	x	x
4	مساهمة المستثمر المباشر بحصة عينية في رأس مال المشروع (الآلات والمعدات)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	x	x	x	x
5	إدراج نشاط شراء الأراضي والعقارات من جانب المستثمر المباشر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6	إدراج تكلفة التنقيب عن أو استخراج الموارد الطبيعية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	✓	✓	✓	✓	✓
7	إدراج الأرباح المعاد استثمارها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	x	x	x	x	x	x	x

المصدر: الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي – اللوحة الموحدة لمعايير الإفصاح الدولية (المعيار الخاص لنشر البيانات) – يونيو 2010.

طرق تجميع بيان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية								
م	الدولة	الجهة المصدرة للبيانات	دورية البيان	الفترة الزمنية التي يستغرقها صدور البيان	النظام المستخدم حالياً في إعداد بيانات التدفقات الواردة (تاريخ آخر مسح احصائي)	مشاركة الدولة في معياري نشر البيانات وفقا لقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي		المسوح الاحصائية المعلنة حديثاً
						المعيار الخاص	المعيار العام	
1	الأردن	البنك المركزي الاردني	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية ومسوح الشركات	نعم	–	
2	الإمارات	مصرف الامارات المركزي	سنوي	من 3 الى 4 أشهر	مسح أحصائي عام 2007 عن بيانات عام 2006 بالتعاون مع الاسكوا	ـــ	نعم	بدأت مسحاً في مارس 2010 عن بيانات 2009
3	البحرين	مصرف البحرين المركزي	سنوي	ثلاثة أشهر	مسح أحصائي (2009)	ـــ	نعم	
4	تونس	البنك المركزي التونسي	ربع سنوي	شهرين	ITRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية المكملة	نعم	–	
5	الجزائر	بنك الجزائر المركزي	ربع سنوي	40 يوماً بعد انتهاء الربع	–	ـــ	نعم	
6	جيبوتي	بنك جيبوتي المركزي	سنوي	أربعة أشهر	–	ـــ	–	
7	السعودية	الهيئة العامة للاستثمار	سنوي	من 3 الى 4 أشهر	مسح أحصائي شامل يناير 2010 عن بيانات عام 2009	ـــ	نعم	
8	السودان	بنك السودان المركزي	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	–	ـــ	نعم	
9	سورية	بنك سورية المركزي	سنوي	من 8 الى 9 أشهر	بيانات بعض الدوائر الحكومية	ـــ	نعم	بدأت مسحاً في يونيو 2010 عن بيانات عام 2009
10	الصومال	ـــ	ـــ	ـــ	البيان غير متوافر حالياً	ـــ	ـــ	
11	العراق	البنك المركزي العراقي	سنوي	من 9 الى 15 شهراً	بيانات الجهاز المصرفي	ـــ	نعم	
12	سلطنة عمان	البنك المركزي العماني	سنوي	ستة أشهر	مسح أحصائي شامل (2008)	ـــ	نعم	بدأت مسحاً في ابريل 2010 عن بيانات عام 2009
13	فلسطين	دائرة الاحصاءات المركزية	سنوي	من 1–2 عام	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية المكملة	ـــ	نعم	بدأت مسحاً في مايو 2010 عن بيانات عام 2009
14	قطر	بنك قطر المركزي	ـــ	ـــ	البيان غير متوافر حالياً	ـــ	نعم	بدأت مسحاً في مارس 2010
15	الكويت	بنك الكويت المركزي	سنوي	أربعة أشهر	بيانات محدودة من مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر	ـــ	نعم	
16	لبنان	مصرف لبنان المركزي	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	ITRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية المكملة	ـــ	نعم	
17	ليبيا	بنك ليبيا المركزي	سنوي	ستة أشهر	–	ـــ	نعم	
18	مصر	البنك المركزي المصري	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية المكملة	نعم	ـــ	
19	المغرب	مكتب أحصاءات الصرف الأجنبي	ربع سنوي	ثلاثة أشهر	ITRS وبعض بيانات الدوائر الحكومية المكملة	نعم	ـــ	
20	موريتانيا	البنك المركزي الموريتاني	سنوي	من 10 الى 11 شهراً	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية ومسوح الشركات	ـــ	نعم	
21	اليمن	البنك المركزي اليمني	سنوي	من 4 – 6 أشهر	بيانات الجهاز المصرفي وبعض الدوائر الحكومية ومسوح الشركات	ـــ	نعم	

المصدر؛ الموقع الشبكي لصندوق النقد الدولي، اللوحة الوصفية ضمن قاعدة بيانات المعيار العام والمعيار الخاص لنشر البيانات، يونيو 2010، بالاضافة إلى بعض البرامج الاحصائية المعلن عنها حديثاً.

2.1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بيانات 2008):

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد» أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لا تزال قاتمة نتيجة تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية خلال عام 2008، حيث أشار إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 14.2% إلى 1.7 تريليون دولار مقارنة بنحو تريليوني دولار عام 2007.

وأشار التقرير إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية والاقتصادات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً شديداً لتصل إلى 43% من الإجمالي العالمي في عام 2008 وبقيمة بلغت 735 مليار دولار منها 620.7 للدول النامية و114.3 مليار للدول المتحولة. وهذا التغير في نمط التدفقات الوافدة يعود جزئياً إلى الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الدول المتقدمة التي تقلصت في عام 2008 بنسبة 29% لتصل إلى 962 مليار دولار، مقارنةً بالمستوى الذي وصلت إليه عام 2007.

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية الاقتصادية الحالية بدأت في الولايات المتحدة والدول المتقدمة، فقد حافظت الولايات المتحدة على تصدرها لقائمة أكبر الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، تلتها فرنسا ثم الصين فالمملكة المتحدة وروسيا.

وعلى صعيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول المتقدمة في عام 2008، فقد تراجعت ولكن بدرجة أقل حدة من نظيرتها الوافدة إليها، حيث سجلت معدل نمو سالب بلغ 16.7% إلى 1.5 تريليون دولار. وبوجه عام، واصلت التدفقات الصادرة من الدول النامية ارتفاعها فبلغت 293 مليار دولار في عام 2008.

ويلفت التقرير النظر إلى أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات، أو سداد القروض للشركات الأم، تعد من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى غرار السنوات السابقة، هيمنت شركات الصناعات التحويلية وشركات النفط عبر الوطنية على القائمة التي وضعها الأنكتاد لأكبر 100 شركة غير مالية من الشركات عبر

الوطنية حول العالم. لكنها تأثرت سلبا أثناء الأزمة، حيث تراجعت بدرجة ملحوظة مستويات الطلب على السلع المصنعة والوقود بأنواعه، مما أدى إلى اختفاء هوامش الربح أو تقليصها لدى العديد من هذه الشركات. وبوجه عام، تقلصت أرباح أكبر 100 شركة عبر وطنية حول العالم بنسبة تجاوزت 25% في عام 2008. وفي السياق ذاته، تأثرت الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من الدول النامية مقراً لها، لكنها تمكنت مع ذلك من حجز سبعة أماكن، وهو عدد قياسي، ضمن قائمة الأنكتاد لأكبر 100 شركة غير مالية من الشركات عبر الوطنية في العالم.

ويستعرض التقرير التطلعات المستقبلية للشركات عبر الوطنية، مشيراً إلى أنه يغلب عليها التشاؤم بشأن الفرص المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا في عام 2009، تتحول إلى تطلعات أكثر تفاؤلاً بشأن العامين 2010 و2011. وهو ما يؤكده نتائج استبيان الأنكتاد حول آفاق الاستثمار العالمي للفترة 2009-2011، حيث توقع نصف عدد الشركات عبر الوطنية زيادة نفقاتها الاستثمارية المباشرة في عام 2011 عن الاستثمارات التي أنفقتها في عام 2008. كما تؤكد النتائج المذكورة أن الطموحات المتواصلة إلى التدويل والرغبة الملحة في استكشاف إمكانيات التوسع في الاقتصادات النامية والانتقالية تأتي ضمن العوامل المحفزة للشركات عبر الوطنية حول العالم لتوسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات المقبلة.

(1) عمليات الاندماج والتملك عالميا:

شهدت عمليات الاندماج والتملك وشراء الشركات عبر الحدود والتي شكلت مصدراً رئيسياً لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، تراجعا كبيراً بسبب الأداء الضعيف للأسواق المالية حول العالم في النصف الثاني من عام 2008، حيث انخفضت قيمة هذه الصفقات بنسبة 35% لتصل إلى 673 مليار دولار (وهو مستوى يعادل تقريباً المستوى الذي

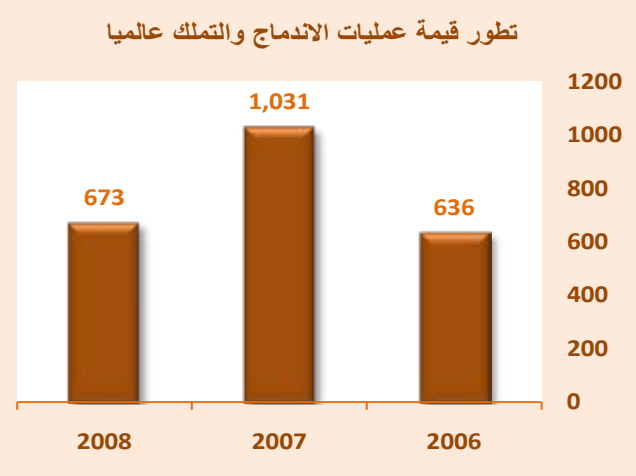

كانت عليه في عام 2006). وواصل معدل عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود انخفاضه منذ بداية عام 2009، حيث بلغت نسبة الانخفاض في قيمة هذه الصفقات 76% في الربع الأول من عام 2009 مقارنة بالفترة المناظرة من العام 2008.

نمو التدفقات الواردة إلى الدول العربية عام 2008 رغم الأزمة:

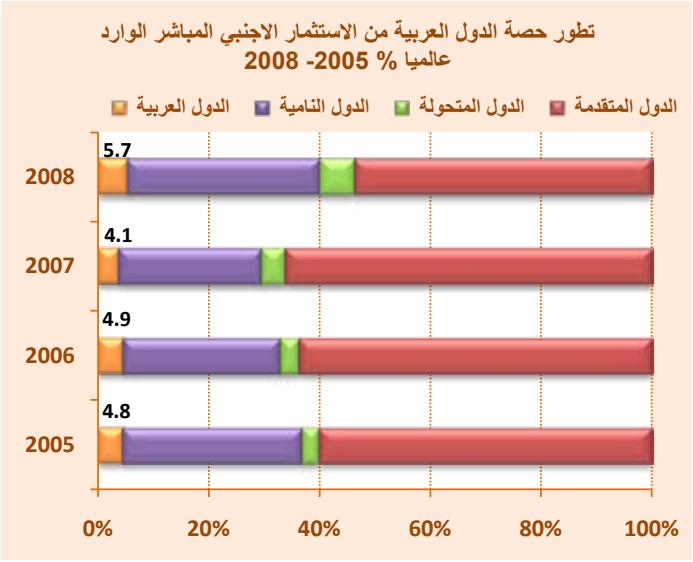

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) بمعدل 19.4% إلى 96.5 مليار دولار عام 2008 وذلك مقارنة مع 80.8 مليار دولار عام 2007.

وأشار التقرير إلى أن التدفقات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) تمثل 5.7% من الإجمالي العالمي البالغ 1.7 تريليون دولار، و36.6% من إجمالي الدول النامية البالغ 620.7 مليار دولار.

وكانت حصة الدول العربية من التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2005 إلى 4.9% ثم تراجعت إلى 4.1% عام 2007 قبل أن تعاود الصعود بقوة إلى 5.7% عام 2008.

وارتفعت التدفقات الواردة إلى 12 دولة عربية (الأردن،البحرين،الجزائر، السعودية،السودان، العراق، تونس، جيبوتي، سورية، فلسطين، قطر، لبنان) بنسب تراوحت ما بين 0.21% بالنسبة للأردن و70.64% بالنسبة لتونس، فيما تراجعت في 9 دول (الصومال، الكويت، المغرب، سلطنة عمان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الإمارات واليمن). وأوضح التقرير أن السعودية حلت في المرتبة الأولى عربيا كأكبر دولة مضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2005-2008)						
مليون دولار						
الدولة / السنة	2005	2006	2007	2008	نسبة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	معدل النمو 2008/2007 (%)
الأردن	1.774	3.268	1.950	1.954	2.03	0.21
البحرين	1.049	2.915	1.756	1.794	1.86	2.16
الجزائر	1.081	1.795	1.662	2.646	2.74	59.21
السعودية	12.097	18.293	24.318	38.223	39.62	57.18
السودان	2.305	3.541	2.436	2.601	2.70	6.77
الصومال	24	96	141	87	0.09	(38.30)
العراق	515	383	485	488	0.51	0.62
الكويت	234	122	123	56	0.06	(54.47)
المغرب	1.653	2.450	2.803	2.388	2.48	(14.81)
تونس	782	3.312	1.618	2.761	2.86	70.64
جيبوتي	59	164	195	234	0.24	20.00
سلطنة عمان	1.538	1.688	3.125	2.928	3.03	(6.30)
سورية	583	659	1.242	2.116	2.19	70.37
فلسطين	47	19	28	29	0.03	3.57
قطر	2.500	3.500	4.700	6.700	6.94	42.55
لبنان	2.624	2.675	2.731	3.606	3.74	32.04
ليبيا	1.038	2.013	4.689	4.111	4.26	(12.33)
مصر	5.376	10.043	11.578	9.495	9.84	(17.99)
موريتانيا	814	155	153	103	0.11	(32.68)
الإمارات	10.900	12.806	14.187	13.700	14.20	(3.43)
اليمن	(302)	1.121	917	463	0.48	(49.51)
إجمالي الدول العربية	46.691	71.018	80.837	96.483	–	19.35
الدول النامية	329.328	433.764	529.344	620.733	–	17.26
الدول العربية / الدول النامية (%)	14.18	16.37	15.27	15.54	–	0.27
العالم	973.329	1.461.074	1.978.838	1.697.353	–	(14.22)
الدول العربية / العالم (%)	4.80	4.86	4.09	5.68	–	1.60

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

38.2 مليار دولار وبحصة بلغت 39.6% من الإجمالي العربي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 13.7 مليار دولار وبحصة 14.2%، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.5 مليار دولار وبحصة 9.8%.

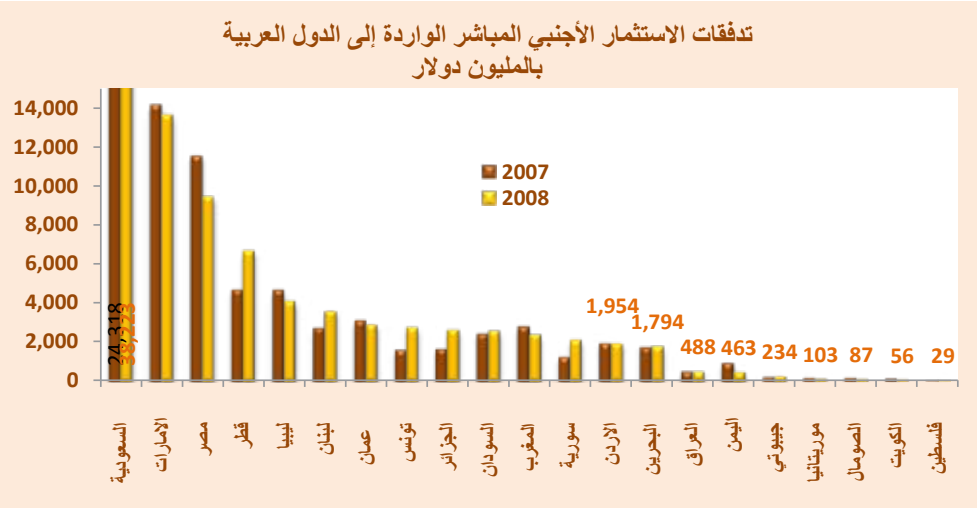

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي خلال العام 2008 فتأتي كل من ليبيا وجيبوتي ولبنان في صدارة التصنيف بنسب تتراوح ما بين 56.2% إلى 85.2% تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من الإمارات وقطر وتونس ومصر والأردن والبحرين والسعودية بنسب تتراوح ما بين 24.9% إلى 46.1%، وأخيرا حلت كل من الكويت، فلسطين، الجزائر، العراق، سورية، اليمن، المغرب، الصومال، موريتانيا، عمان والسودان ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ 20%.

المدى بالدولار	التدفقات الواردة	التدفقات الصادرة
أكثر من 10 مليارات	السعودية – الإمارات	الإمارات
أكثر من 5 مليارات	مصر – قطر	الكويت – ليبيا
من 2 مليار إلى 4.9 مليار	ليبيا– لبنان– سلطنة عمان – تونس– الجزائر– السودان –المغرب– سورية	قطر
من مليار إلى 1.9 مليار	الأردن – البحرين	مصر– البحرين – السعودية
من 0.5 مليار إلى 0.9 مليار		لبنان
من 0.2 مليار إلى 0.4 مليار	العراق– اليمن –جيبوتي	المغرب– سلطنة عمان – الجزائر
من 0.1 مليار إلى 0.2 مليار	موريتانيا	العراق
أقل من 0.1 مليار	الصومال – الكويت – فلسطين	السودان – اليمن – سورية – فلسطين – تونس – الأردن – موريتانيا

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي 2007-2008		
السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد/ إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	الدول
2008	أقل من أو = 20%	الكويت(0.2%)، فلسطين(2.2%)، الجزائر(6.8%)، العراق(2.9%)، سورية(17.8%)، اليمن(6.7%)، المغرب(9.1%)، الصومال(16.1%)، موريتانيا(15.9%)، عمان(17.7%)، والسودان(19.8%)
	%21 - %50	الإمارات (24.9%)، قطر(25.6%)، تونس (27%)، مصر (29.2%)، الأردن(31.8%)، البحرين (35.6%)، والسعودية (46.1%)
	%51 - %75	ليبيا (56.2%)، جيبوتي (65.4%) ولبنان (85.2%)
	%76 - %100	لا يوجد
	اكبر من 100%	لا يوجد
2007	أقل من أو = 20%	الكويت (0.5%) وفلسطين (2.2%) والجزائر (5%) والعراق(4.1%) وسورية(14.1%) واليمن(16.7%) وتونس(19%)
	%21 - %50	السودان (23.1%) والصومال(27.5%) والإمارات (37.2%) والسعودية (31.8%) وعمان (24.6%) ومصر (44.3%) والأردن (38.5%) والبحرين (40.1%) وقطر(24.2%) والمغرب(12%) وموريتانيا (19%)
	%51 - %75	لبنان (74.6%) وجيبوتي (63.2%) وليبيا (91.8%)
	%76 - %100	لا يوجد
	اكبر من 100%	لا يوجد

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية:

أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة، فقد أشار التقرير إلى أنه شهد تراجعا بنسبة 23.3% إلى 39.7 مليار دولار مقارنة مع 51.8 مليار دولار عام 2007. وارتفعت التدفقات الصادرة من 13 دولة عربية (الجزائر، السودان، العراق، تونس، سلطنة عمان، سورية، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا، الإمارات واليمن) بنسب تراوحت ما بين 2.27% بالنسبة لفلسطين و812.5% بالنسبة للسودان، فيما تراجعت في 6 دول (الأردن، البحرين، السعودية، الكويت، المغرب و قطر) بنسب تراوحت ما بين 2.94% بالنسبة للبحرين و91.8% بالنسبة للسعودية.

وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 15.8 مليار دولار وبنسبة 39.76% من الإجمالي العربي، تلتها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 8.5 مليار دولار وبحصة 21.4 %، ثم ليبيا في المرتبة الثالثة بقيمة 5.9 مليار

دولار وبحصة 14.8%. ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، حيث شهدت السعودية أكثر حالات الانخفاض شدةً في الاستثمارات الصادرة عنها لهذا الغرض (من 13 مليار دولار إلى مليار دولار واحد) وعن قطر (من 5.3 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار)، وهو ما يفسر نزوع الشركات المستثمرة في هذه الدول إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج نتيجة الأزمة العالمية.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (2005-2008)

مليون دولار

الدولة / السنة	2005	2006	2007	2008	نسبة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	معدل النمو 2008 / 2007 (%)
الأردن	163	(138)	48	13	0.03	(72.97)
البحرين	1.135	980	1.669	1.620	4.08	(2.94)
الجزائر	57	35	295	318	0.80	7.80
السعودية	53	1.257	13.139	1.080	2.72	(91.78)
السودان	–	7	11	98	0.25	812.48
العراق	89	305	149	181	0.46	21.48
الكويت	5.142	8.240	10.156	8.521	21.44	(16.10)
المغرب	75	445	621	369	0.93	(40.58)
تونس	13	33	20	42	0.11	109.27
سلطنة عمان	234	275	243	329	0.83	35.39
سورية	61	55	55	57	0.14	4.22
فلسطين	43	129	44	45	0.11	2.27
قطر	352	127	5.263	2.400	6.04	(54.40)
لبنان	716	875	848	987	2.48	16.39
ليبيا	128	(534)	3.933	5.888	14.82	49.71
مصر	92	148	665	1.920	4.83	188.81
موريتانيا	2	5	4	4	0.01	6.41
الإمارات	3.749	10.892	14.568	15.800	39.76	8.46
اليمن	65	56	54	66	0.17	22.60
اجمالي الدول العربية	12.169	23.193	51.784	39.738	–	(23.26)
الدول النامية	122.707	215.282	285.486	292.710	–	2.53
الدول العربية / الدول النامية (%)	9.92	10.77	18.14	13.58	–	(4.56)
العالم	878.988	1.396.916	2.146.522	1.857.734	–	(13.45)
الدول العربية / العالم (%)	1.38	1.66	2.41	2.14	–	(0.27)

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

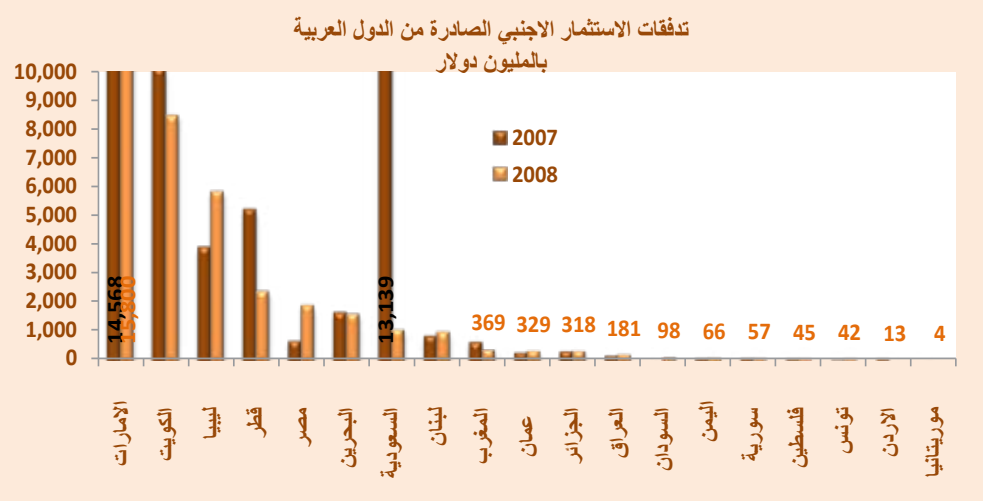

المشاريع الإنمائية:

وكشف التقرير عن إلغاء أو تأجيل عدد من المشاريع الإنمائية التي سبق الإعلان عنها في عدد من الدول العربية وخصوصا دول مجلس التعاون الخليجي (بعض هذه المشاريع ترتبط بالنفط والغاز، بينما يأتي البعض الآخر ضمن المشاريع الصناعية والبنى التحتية) على إثر اختناقات أسواق الائتمان العالمية وما يشهده الاقتصاد العالمي من انحسار، وخاصة منذ الربع الثالث من عام 2008، مشيرا إلى أن عدد المصارف الدولية القادرة على الإقراض للمشاريع في المنطقة أو الراغبة في ذلك قد تقلَّص تقلصاً شديداً، ونتيجة لذلك توقع التقرير انخفاضاً في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول العربية خلال عام 2009، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل لاحقاً عند تناول القسم الخاص بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للدول العربية خلال عام 2009.

الصناديق السيادية

وعلى صعيد النشاط الاستثماري للصناديق السيادية في المنطقة، يرى التقرير أن الهبوط في أسواق الأوراق المالية العالمية يتيح فرصاً استثمارية جديدة لصناديق الثروات السيادية وغيرها من الكيانات الخاضعة لسيطرة الحكومات في المنطقة، خصوصا وأن بعض الصناديق، كتلك التي تديرها حكومة أبو ظبي، قد شرعت فعلاً في عمليات حيازة شركات أجنبية دعماً لأهدافها الإنمائية الاقتصادية. وقد يسهم ذلك في إحداث زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المنطقة في عام 2009. وسجلت صناديق الثروة السيادية ارتفاعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008، حيث ارتفعت قيمة عملياتها الخاصة

باندماج وشراء الشركات عبر الحدود، وهو الشكل السائد للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية، بنسبة 16% فبلغت 20 مليار دولار، بيد أن هذه الاتجاهات قد تأثرت أيضاً وبصورة متزايدة بالأزمة المالية والاقتصادية بسبب الانخفاض الشديد في قيمة استثماراتها السابقة .

الشركات عبر الوطنية في الدول العربية:

الدولة	تاريخ أحدث بيان	عدد الشركات الرئيسية	عدد الشركات التابعة (زميلة أو منتسبة أو فرع)
العالم		82053	807363
الدول العربية		486	4677
تونس	2007	142	2895
سلطنة عمان	2004	92	49
الإمارات	2008	77	796
الكويت	2008	45	31
السعودية	2008	35	97
البحرين	2008	26	64
لبنان	2008	26	58
الأردن	2008	11	33
مصر	2004	10	271
قطر	2008	9	45
اليمن	2002	6	4
المغرب	2008	3	237
سورية	2008	3	15
جيبوتي	2007	1	6
الجزائر	2007	-	65
السودان	2007	-	10
الصومال	2006	-	1

ويبين التقرير أن الأزمة العالمية، قد أدت لفتور حماس الشركات عبر الوطنية التي يقدر عددها في العالم بنحو 82 ألف شركة إضافة إلى 808 آلاف شركة أجنبية تابعة لها تجاه الاستثمار بعدما لمست الآثار السلبية للأزمة في عام 2008 وفي مطلع عام 2009، حيث تراجعت أرباحها، وازدادت عمليات تصفية استثماراتها وتسريح العاملين فيها، كما شهد عدد منها عمليات إعادة هيكلة أو حالات إفلاس كبرى. ومع ذلك، لا تزال الشركات الأجنبية التابعة للشركات عبر الوطنية تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي، إذ تستأثر بما لا يقل عن 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتوفر فرص عمل لقرابة 78 مليون شخص. ووفق قاعدة البيانات التي ترصدها الأنكتاد للتوزيع الجغرافي للشركات عبر الوطنية بلغ عدد هذه الشركات الأم (الرئيسية) في الدول العربية 486 شركة من أصل 82 ألف شركة على مستوى العالم، إلى جانب 4686 شركة تابعة (زميلة أو منتسبة أو فرع) من أصل 807 آلاف شركة على مستوى العالم. و تتركز تلك الشركات عربيا في تونس (142 شركة رئيسية و2895 شركة تابعة) وسلطنة عمان (92 شركة رئيسية و49 شركة تابعة) والإمارات (77 شركة رئيسية و796 شركة) والكويت (45 شركة رئيسية و31 شركة تابعة) والسعودية (35 شركة رئيسية و97 شركة تابعة) والبحرين (26 شركة رئيسية و64 شركة تابعة) ولبنان (26 شركة رئيسية و58 شركة تابعة) والأردن (11 شركة رئيسية و33 شركة تابعة) ومصر (10 شركات رئيسية و271 شركة تابعة) وقطر (9 شركات رئيسية و45 شركة تابعة) واليمن (3 شركات رئيسية و4 شركات تابعة) والمغرب (3 شركات رئيسية و237 شركة تابعة) وسورية (3 شركات رئيسية و15 شركة تابعة) وجيبوتي (شركة واحدة رئيسية و6 شركات تابعة) والجزائر (65 شركة تابعة) والسودان (10 شركات تابعة) والصومال (شركة واحدة تابعة).

نصيب الدول العربية (كمشتر) من صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (2006 - 2008)					
(مليون دولار)					
الدولة / السنة	2006	2007	2008	نسبة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	معدل النمو 2008/2007 (%)
الأردن	4	45	322	1.35	615.56
البحرين	4.275	415	3.348	14.04	706.75
الجزائر	–	(47)	–	–	–
السعودية	5.398	12.730	1.450	6.08	(88.61)
السودان	–	–	–	–	–
العراق	–	33	–	–	–
الكويت	1.310	2.056	3.285	13.77	59.78
المغرب	–	–	–	–	–
تونس	–	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–	–
سلطنة عمان	5	79	601	2.52	660.76
سورية	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–
قطر	127	5.110	6.029	25.28	17.98
لبنان	716	210	(233)	(0.98)	(210.95)
ليبيا	–	–	51	0.21	–
مصر	5.633	1.448	4.613	19.34	218.58
موريتانيا	–	–	–	–	–
الامارات	23.117	15.611	4.384	18.38	(71.92)
اليمن	–	–	–	–	–
اجمالي الدول العربية	40.585	37.690	23.850	–	(36.72)
الدول النامية	114.119	139.677	99.805	–	(28.55)
الدول العربية / الدول النامية (%)	35.56	26.98	23.90	–	(3.09)
العالم	635.940	1.031.100	673.214	–	(34.71)
الدول العربية / العالم (%)	6.38	3.66	3.54	–	(0.11)

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

نصيب الدول العربية (كبائع) من صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (2006 - 2008)					
(مليون دولار)					
الدولة / السنة	2006	2007	2008	نسبة 2008 من إجمالي الدول العربية (%)	معدل النمو 2008/2007 (%)
الأردن	750	440	773	4.00	75.68
البحرين	(410)	190	178	0.92	(6.32)
الجزائر	18	–	82	0.42	–
السعودية	21	125	102	0.53	(18.40)
السودان	1.332	–	–	–	–
العراق	–	–	34	0.18	–
الكويت	13	3.963	496	2.57	(87.48)
المغرب	133	269	(125)	(0.65)	(146.47)
تونس	2.313	–	122	0.63	–
جيبوتي	–	–	–	–	–
سلطنة عمان	1	621	10	0.05	(98.39)
سورية	–	–	–	–	–
فلسطين	–	–	–	–	–
قطر	–	–	124	0.64	–
لبنان	5.948	(153)	108	0.56	(170.59)
ليبيا	1	200	307	1.59	53.50
مصر	2.976	1.713	15.895	82.23	827.90
موريتانيا	–	375	–	–	–
الامارات	53	1.230	1.225	6.34	(0.41)
اليمن	716	144	–	–	–
اجمالي الدول العربية	13.865	9.117	19.331	–	112.03
الدول النامية	89.028	96.998	100.862	–	3.98
الدول العربية / الدول النامية (%)	15.57	9.40	19.17	–	9.77
العالم	635.940	1.031.100	673.214	–	(34.71)
الدول العربية / العالم (%)	2.18	0.88	2.87	–	1.99

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

عمليات الاندماج والاستحواذ:

وعلى صعيد عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود التي شهدتها الدول العربية مجتمعة، أشار التقرير إلى تراجع عمليات الشراء لتبلغ 23،850 مليون دولار خلال عام 2008 وبمعدل نمو سلبي بلغ 36.7% عن عام 2007 وبنسبة 23.9% من إجمالي الدول النامية البالغ 99.8 مليار دولار وحصة 3.5% من الإجمالي العالمي البالغ 673.2 مليار دولار. ومن جهة أخرى، ارتفعت عمليات البيع لتبلغ 19،331 مليون دولار بنمو بلغ 112% عن العام الماضي وبحصة 19.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 100.9 مليار دولار وحصة 2.9% من الإجمالي العالمي.

أهم ملامح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة:

رغم صعوبة تحديد سمات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بشكل دقيق، إلا أنه يمكن استنتاج ملامح عامة عبر رصد بعض المعطيات والنتائج الأساسية التي أفرزتها الأرقام والإحصائيات والمؤشرات. وفيما يلي أهم ملامح أداء الاستثمارات المباشرة في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة:

- شملت الاستثمارات الأجنبية المباشرة جميع القطاعات تقريبا في عدد محدود من الدول العربية وخصوصا الدول ذات الاقتصادات المتنوعة في حين تركزت في قطاعات معينة مثل النفط والخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا.

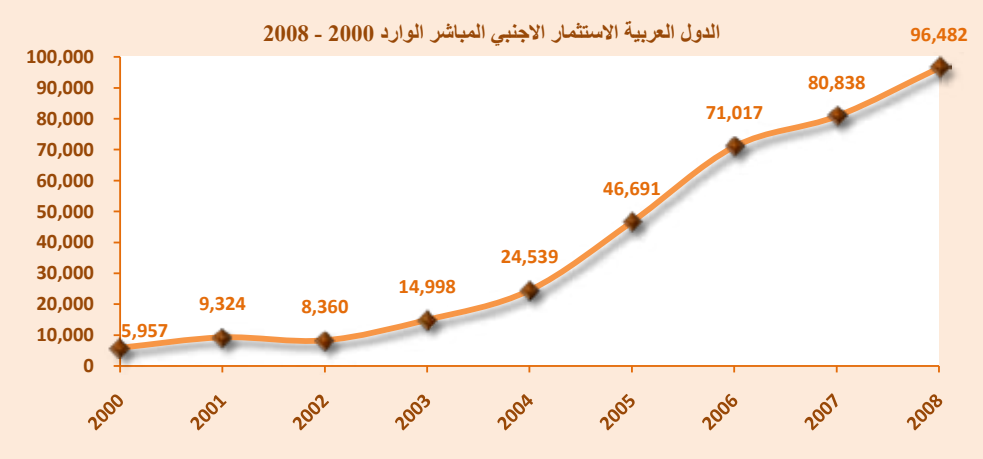

- ظهرت مؤخرا قطاعات جديدة جاذبة للاستثمار المباشر منذ العام 2000، فإلى جانب قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، هناك تحول ملحوظ نحو القطاع الخدمي، لاسيما قطاع المعلومات والاتصالات، والقطاع المصرفي والمالي، وقطاع النقل البحري والجوي وخدمات البناء والتشييد والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والسياحية واللوجيستية والبنى التحتية المرتبطة بهذه القطاعات، حيث استحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من الاستثمارات المباشرة الواردة خلال الآونة الأخيرة. ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي؛ تزايد نصيب الخدمات في الناتج المحلي لدى كافة الدول العربية تقريبا، قابلية معظم الخدمات للتبادل التجاري الدولي، سماح العديد من الدول العربية بنفاذ المستثمر الأجنبي للعديد من القطاعات الخدمية وفقا لجداول الالتزامات المقدمة من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية في إطار الاتفاقية العامة لتحرير التجارة في الخدمات (جاتس).

- معظم الاستثمارات الوافدة مصدرها بالأساس الدول الصناعية المتقدمة والدول العربية النفطية ثم الدول النامية رغم ظهور قائمة جديدة للدول العربية المصدرة للاستثمار شملت مصر ولبنان.

- تتراوح الاستثمارات الوافدة ما بين استثمارات ضخمة للشركات عبر الوطنية وتتركز عادة في القطاعات الصناعية والخدمات المالية، إلى جانب استثمارات فردية أقل حجما يتركز معظمها وخصوصا العربي منها في قطاعات السياحة والعقار والخدمات رغم أنها بدأت تتجه مؤخرا إلى التنوع بدخول قطاعات الصناعة والزراعة وغيرها.

- التفاوت الكبير فيما بين الدول العربية من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو ضخها للخارج، لاسيما الوزن النسبي للاستثمارات الواردة في التكوين الرأسمالي (تكوين رأس المال الثابت) والإنتاج المحلي (الناتج المحلي الإجمالي).

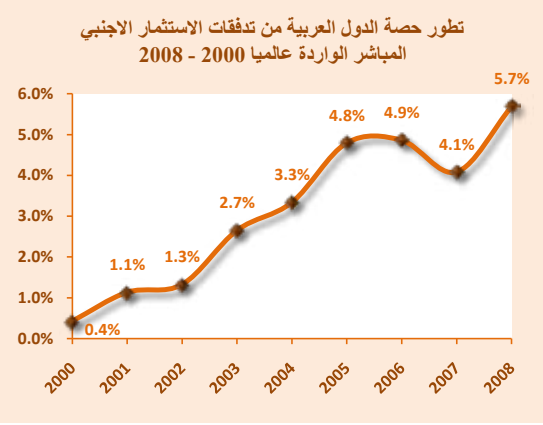

- قفزت حصة الدول العربية في الآونة الأخيرة (2000-2008) من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي من

0.4% إلى 5.7% وضمن مجموعة الدول النامية من 2.3% إلى 15.5%.

- ارتفاع نصيب الاستثمارات العربية البينية من الإجمالي الوارد إلى مجموعة الدول العربية، من 24.5%عام 2004 إلى 35.2% عام 2008 حيث استفادت الدول العربية غير النفطية، لاسيما دول الاقتصادات الناشئة، من زيادة الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها من دول مجلس التعاون الخليجي جراء الارتفاعات المتلاحقة في الأسعار العالمية للنفط.

- ارتفع الوزن النسبي للاستثمار المباشر في صورة الاندماجات والتملك عبر الحدود الدولية كنتيجة طبيعية لانتهاج العديد من الدول العربية برامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) مقارنة بالاستثمارات في المشاريع الجديدة. وفي هذا الشأن، تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نصيب الدول العربية منها كبائع وكمشترٍ مقارنة بالسنوات السابقة، خصوصا مع تزايد الاتجاه نحو منح حرية أكبر للاندماجات والحيازات والتملك عبر الحدود إلى جانب المشاريع الجديدة.

- تفعيل أكبر لدور القطاع الخاص كمصدر ومستضيف للاستثمارات المباشرة في المنطقة العربية على حساب القطاع الحكومي خصوصا مع اتجاه الحكومات لإقرار المزيد من الحوافز والمزايا للاستثمار الخاص، وكذلك تنفيذ العديد من برامج الخصخصة والسماح للقطاع الخاص بدخول قطاعات جاذبة مثل مشاريع البنى التحتية، لاسيما مع حرص معظم حكومات المنطقة على انتهاج أفضل الممارسات الاقتصادية والتشريعية ورعاية المستثمر خلال فترة ممارسة النشاط.

- ظهور دور صناديق الثروة السيادية، وخاصة الخليجية منها، كجهات مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر. ولا تزال الدول المتقدمة تستحوذ على استثمارات هذه الصناديق بنسبة 75%، وخاصة في قطاع الخدمات، رغم أن عدداً من تلك الصناديق بدأ يزيد استثماراته في المنطقة العربية وخصوصا في مرحلة ما بعد الأزمة ورغبة الحكومات في قيام تلك الصناديق بدور محوري في مساعدة اقتصاداتها.

- بروز أهمية دور الاتفاقيات الإقليمية ومؤسسات العمل العربي المشترك في توليد فرص جديدة للاستثمار في المنطقة العربية وسهولة انسياب تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات وخاصة المؤسسات المتخصصة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع العربية المشتركة ذات الأغراض التنموية بالإضافة إلى توفير الضمانات لهذه المشاريع ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وخاصة في ظل بيئة اقتصادية عالمية تتسم بالتقلب وعدم اليقين أخذا في الاعتبار تأثير الأزمات المالية الدولية والكساد الاقتصادي العالمي على أداء وسلوك مثل هذه النوعية من الاستثمارات.

3.1.3 التقديرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا للعام 2009:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً حسب الأقاليم الاقتصادية (مليار دولار)			
الإقليم الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة		
	2008	2009	معدل النمو (%)
العالم	1697.4	1040.3	38.71-
الدول المتقدمة	962.3	565.6	41.22-
الدول النامية	620.7	405.5	34.67-
أفريقيا	87.6	55.9	36.19-
أمريكا الجنوبية والكاريبي	144.4	85.5	40.79-
آسيا واوقيانوسيا	388.7	264.1	32.06-
غرب آسيا	90.3	51.3	43.19-
جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	114.4	69.3	39.42-

على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، الصادرة في يناير 2010، إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا. ففي أعقاب تراجعها العام المنقضي بنحو 17% لتبلغ 1.7 تريليون دولار مقابل 2.0 تريليون دولار عام 2007، من المتوقع تراجعها بشدة إلى 1.04 تريليون دولار في 2009 أي بمعدل نمو سلبي بلغ 39%. ويعزى هذا التراجع الحاد بصفة رئيسية إلى تضاعف تداعيات الأزمة المالية خلال العام وعلى رأسها؛ تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء مما أدى إلى تراجع كافة أنواع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها؛ التدفقات الاستثمارية في أدوات حقوق الملكية جراء عدم كفاية الثقة وشدة التقلبات في أسواقها العالمية، صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود بما نسبته 66% نتيجة لانتهاج الشركات سياسات استثمارية حذرة وشح التمويل المصرفي، إضافة إلى تأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، حيث تراجعت العوائد المعاد استثمارها أو القروض البينية بين الشركات الأم والتابعة.

صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود عالمياً حسب الأقاليم الاقتصادية (مليار دولار)			
الإقليم الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة		
	2008	2009	معدل النمو (%)
العالم	706.5	239.9	-66.04
الدول المتقدمة	581.4	195.4	-66.39
الدول النامية	104.8	37.7	-64.03
أفريقيا	21.2	5.7	-73.11
أمريكا الجنوبية والكاريبي	15.5	-4.4	-128.39
آسيا واوقيانوسيا	68.2	36.5	-46.48
غرب آسيا	16.3	2.3	-85.89
جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	20.3	6.8	-66.50

وقد انتشر هذا التراجع على نطاق واسع عبر كافة المجموعات والأقاليم الاقتصادية، حيث تواصل التراجع في الدول المتقدمة بمعدل بلغ 41% في عام 2009 مقارنة بمستواها المحقق في عام 2008 لتبلغ نحو 566 مليار دولار وبحصة بلغت 54% مقابل 58% من إجمالي التدفقات العالمية. في حين تحولت الزيادة الواردة لمجموعتي الدول النامية والاقتصادات المتحولة في عام 2008 إلى تراجع حاد خلال عام 2009 بمعدل 35% و 39% على التوالي لتبلغ 406 مليارات دولار في **مجموعة الدول النامية** مقابل 621 مليار دولار عام 2008 وبحصة بلغت 39% مقابل 37% من إجمالي التدفقات العالمية. فيما بلغت التدفقات المتجهة إلى **دول الاقتصادات المتحولة** (جنوب شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث المستقلة) حوالي 69 مليار دولار بحصة 7%. وقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية القائمة باحتفاظها بالمرتبة الأولى عالميا في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (136 مليار دولار)، تلتها الصين (90 مليار دولار)، ثم فرنسا (65 مليار دولار)، وروسيا (41 مليار دولار)، ثم هولندا (38 مليار دولار)، وهونج كونج (36 مليار دولار).

4.1.3 التدفقات الاولية للاستثمار الاجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية (تقديرات 2009):

وفقا للبيانات المتوافرة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، من جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية وبعض المواقع الشبكية للجهات الحكومية العربية من واقع موازين المدفوعات، تشير البيانات إلى أن مجموعة الدول العربية استقطبت نحو 80.7 مليار دولار خلال عام 2009 (وفقاً لبيانات توافرت عن 18 دولة عربية) بالمقارنة مع 95 مليار دولار تم استقطابها في عام 2008 (وفقا لبيانات نفس الدول)، الأمر الذي يعني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافر عنها البيانات لعام 2009 قد انخفضت بنحو 14.3 مليار دولار أو بمعدل 15.1%. وبالمقارنة مع 98 مليار دولار تم استقطابها في عام 2008 (وفقا لبيانات 21 دولة عربية)، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مجموعة الدول المتوافر عنها البيانات لعام 2009 (18 دولة) بنحو 17.3 مليار دولار أو بمعدل 17.7%.

ويعزى هذا الانخفاض في التدفقات الواردة إلى الدول العربية إلى استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، علماً بأن جميع التكتلات الاقتصادية العالمية شهدت معدلات انخفاض خلال عام 2009. في حين سجلت المنطقة العربية أقل معدل انخفاض مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى كما يوضح الرسم المقابل.

ويرجع هذا الأداء الجيد للدول العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم إلى عوامل جاذبة داخلية شملت؛ التحسن الواضح في مناخ الاستثمار في العديد من الدول العربية ولاسيما السياسات ذات الصلة بالاستثمار وتتضمن التشريعات وخاصة تلك التي استهدفت تخفيض معدلات الضرائب والرسوم الجمركية وزيادة الحوافز والمزايا بأنواعها، الاتفاقيات الثنائية والجماعية ومتعددة الأطراف، تواصل الجهود الإصلاحية من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية واختصار عددها وتكلفتها والوقت اللازم لانجازها مع التوسع في تطبيق الحكومة الالكترونية وزيادة عدد مراكز الخدمة الشاملة، التزام العديد من الدول العربية باستكمال برنامج التحول إلى الملكية الخاصة (الخصخصة)، تكثيف جهودها الترويجية لجذب الاستثمار ومنها؛ زيادة الفرص الاستثمارية المعروضة وتسارع معدلات إنشاء وتطوير المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والقائمة وزيادة وتنويع فعاليات الترويج الخارجية والداخلية من زيارات وندوات وأنشطة أخرى، هذا إلى جانب تحسين جودة ودقة الإحصاءات الاقتصادية (وهو ما سيتم استعراضه بشكل

مفصل لاحقا).

ووفقا لهذه التقديرات الأولية، تباين، على نطاق واسع، نمط **التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية**، حيث تصدرت **السعودية** قائمة الدول المضيفة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عام 2009، بقيمة 35.5 مليار دولار وبنسبة 44% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمجموعة الدول العربية خلال العام 2009. وذلك رغم تراجعها بنسبة طفيفة بلغت 6.9% خلال العام مقارنة ببيانات عام 2008. ووفق بيانات الهيئة العامة للاستثمار السعودية (ساجيا)، فقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة في قطاعي الصناعة والخدمات، حيث بلغت نسبتهما من إجمالي التدفقات حوالي 65.7% خلال عام 2009.

أما **قطر**، فقد بلغت تقديرات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها نحو 8.7 مليار دولار خلال عام 2009، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي (التقرير القطري لدولة قطر، فبراير 2010)، أي بارتفاع بمعدل 30.2% مقارنة بتدفقات عام 2008.

في حين حققت التدفقات الواردة إلى **الإمارات** خلال العام 2009 انخفاضاً بمعدل 37.2% خلال عام 2009 لتبلغ 8.6 مليار دولار مقارنة بنحو 13.7 مليار دولار عام 2008، وذلك وفق بيانات رسمية.

وفي **مصر**، تراجع إجمالي التدفقات الواردة من 9.5 مليار دولار عام 2008 إلى 6.7 مليار دولار خلال عام 2009، أي بانخفاض بلغت نسبته 29.3% حسب الإحصاءات الرسمية.

وفي المقابل في **لبنان**، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليه من 3.6 مليار دولار عام 2008 لتبلغ 4.8 مليار دولار عام 2009 وفقا للتصريحات الرسمية.

أما في **السودان**، فتشير البيانات الأولية من واقع ميزان المدفوعات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت خلال عام 2009 لتبلغ 2.9 مليار بمعدل 12.4% مقارنة بنحو 2.6 مليار دولار في عام 2008.

وفي **المغرب**، تشير التقديرات الأولية إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال عام 2009 لتبلغ 2.5 مليار دولار، مقارنة بنحو 3.6 مليار دولار خلال عام 2008.

أما في **الأردن**، فقد انخفضت، بدرجة محدودة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت 2.4 مليار دولار عام 2009 مقارنة بنحو 2.8 مليار دولار عام 2008.

وفي المقابل حققت التدفقات الواردة إلى **الجزائر** خلال العام زيادة طفيفة، بما نسبته 1.3%، وفقا لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن بنك الجزائر المركزي، لتبلغ ما قيمته 2.31 مليار دولار مقارنة بنحو 2.28 مليار دولار عام 2008.

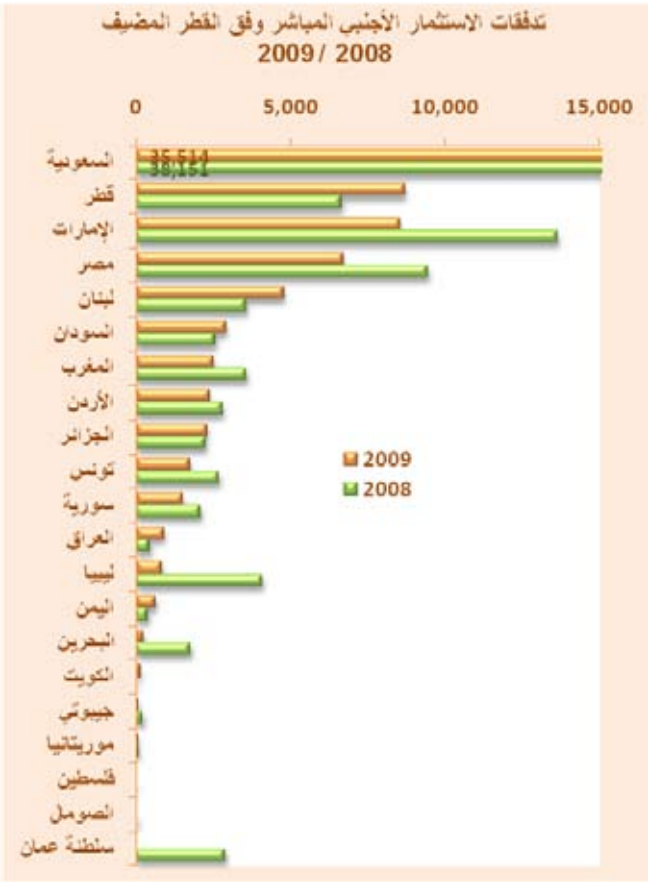

أما **تونس**، فقد انخفضت فيها تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة بنسبة 35.2% خلال عام 2009، لتبلغ ما قيمته 1.77 مليار دولار مقارنة بنحو 2.73 مليار دولار عام 2008. حيث جاءت معظمها من دول الإتحاد الأوروبي، بقيمة 1.6 مليار دولار وبنسبة بلغت حوالي 90% من إجمالي الاستثمارات الوافدة. في حين اقتصرت الاستثمارات العربية على 164 مليون دولار فقط، أي بما نسبته 9.3% من الإجمالي. وقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية الوافدة في قطاع الطاقة بقيمة 1.03 مليار دولار وبنسبة 58.2% من الإجمالي.

وكذلك **سورية**، فقد تراجعت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عام 2009 بمعدل 28.4% لتبلغ 1.5 مليار دولار مقارنة مع 2.1 مليار دولار عام 2008، وذلك وفق توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في مارس 2010.

وفي المقابل قفزت في **العراق** تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بما نسبته 88.5% لتبلغ نحو 920 مليون دولار في عام 2009، مقارنة بنحو 488 مليون دولار عام 2008، وفق توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في مارس 2010.

أما في **ليبيا**، فتشير البيانات الأولية الواردة من الجهات الرسمية إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بمعدل 79.5% لتصل إلى 844 مليون دولار خلال عام 2009 مقابل 4.1 مليار دولار خلال عام 2008.

وفي **اليمن**، ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بما نسبته 57.6% لتبلغ نحو 654.8 مليون دولار في عام 2009، شكلت الاستثمارات العربية الوافدة منها ما قيمته 652 مليون دولار وبحصة بلغت 99% من الإجمالي. وقد تركزت هذه التدفقات في قطاع الخدمات بقيمة 585 مليون دولار أي بحصة 89.4% من الإجمالي.

وفي **البحرين**، تشير بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الاقتصاد البحريني قد انخفضت بنسبة كبيرة بلغت 85.7% لتصل إلى 257.1 مليون دولار خلال عام 2009، مقابل 1793.5 مليون دولار خلال عام 2008.

وفي **الكويت**، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وفق تقديرات ميزان المدفوعات خلال العام 2009 الصادرة عن بنك الكويت المركزي، من 56 مليون دولار عام 2008، لتصل إلى ما قيمته 146 مليون دولار خلال عام 2009.

وفي **جيبوتي**، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بما نسبته 60.8% لتبلغ 99.2 مليون دولار في عام 2009 مقابل 253.2 مليون دولار عام 2008.

وفي **موريتانيا**، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها، لتبلغ قيمتها 83.7 مليون دولار عام 2009، مقابل 103 ملايين دولار عام 2008، مسجلة انخفاضا بحولي 18.7%، وفق توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في يونيو 2008.

وأخيرا في **فلسطين** ورغم الظروف الصعبة والحصار أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني في يونيو 2010 عن تسجيل 19 شركة مساهمة خاصة أجنبية خلال العام 2009.

وعلى **المستوى القطاعي** وردت إلى المؤسسة بيانات تتعلق بالتوزيع القطاعي لتدفقات قيمتها نحو 56.4 مليار دولار من أصل إجمالي تدفقات الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2009، وقد توافرت تلك البيانات موزعة قطاعياً من سبع دول عربية فقط (الإمارات، مصر، الأردن، تونس، ليبيا، اليمن والسعودية). وحسب البيانات الواردة فقد استحوذ القطاع الصناعي على ما نسبته 27.7% من إجمالي التدفقات الواردة، في حين استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 36.7% من الإجمالي، ثم قطاع الزراعة بحصة بلغت حوالي 0.21% من الإجمالي، ومن الجدير بالذكر أن حصة القطاع الزراعي تبدو قليلة لعدم توافر بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر موزعة قطاعياً من الدول الجاذبة للاستثمار في القطاع الزراعي.

وبمقارنة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية[1] **خلال عامي** 2008 و2009، يتضح أن 7 دول عربية فقط ضمن الدول المتوافر عنها بيانات، سجلت زيادة في التدفقات الاستثمارية الواردة وهي، قطر من 6.7 مليار دولار خلال عام 2008، إلى 8.7 مليار دولار خلال عام 2009، لبنان (من 3.6 مليار دولار إلى 4.3 مليار دولار)، السودان (من 2.6 مليار دولار إلى 2.9 مليار دولار)، الجزائر (من 2.28 مليار دولار إلى 2.31 مليار دولار)، العراق (من 488 مليون دولار إلى 920 مليون دولار)، اليمن (من 415.5 مليون دولار إلى 654.8 مليون دولار)، والكويت (من صافي تدفق للخارج بقيمة 7.4 مليون دولار إلى صافي تدفق للداخل بلغ 146.4 مليون دولار).

في حين تراجعت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى كل من السعودية من 38.2 مليار دولار عام 2008 إلى 35.5 مليار دولار عام 2009، مصر (من 9.5 مليار دولار إلى 6.7 مليار دولار)، الإمارات (من 13.7 مليار دولار إلى 8.6 مليار دولار)، المغرب (من 3.6 مليار دولار إلى 2.5 مليار دولار)، الأردن (من 2.8 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار)، تونس (من 2.7 مليار دولار إلى 1.8 مليار دولار)، سورية (من 2.1 مليار دولار إلى 1.5 مليار دولار)، ليبيا (من 4.1 مليار دولار إلى 844 مليون دولار)، البحرين (من 1.8 مليار دولار إلى 257 مليون دولار)، جيبوتي (من 253.2 مليون دولار إلى 99.2 مليون دولار)، وموريتانيا (من 103 ملايين دولار إلى 83.7 مليون دولار) في الفترة ذاتها.

1 أنظر الملحق: جدول رقم 13

5.1.3 تدفقات الاستثمارات المباشرة العربية البينية (تقديرات 2009)؛ [2]

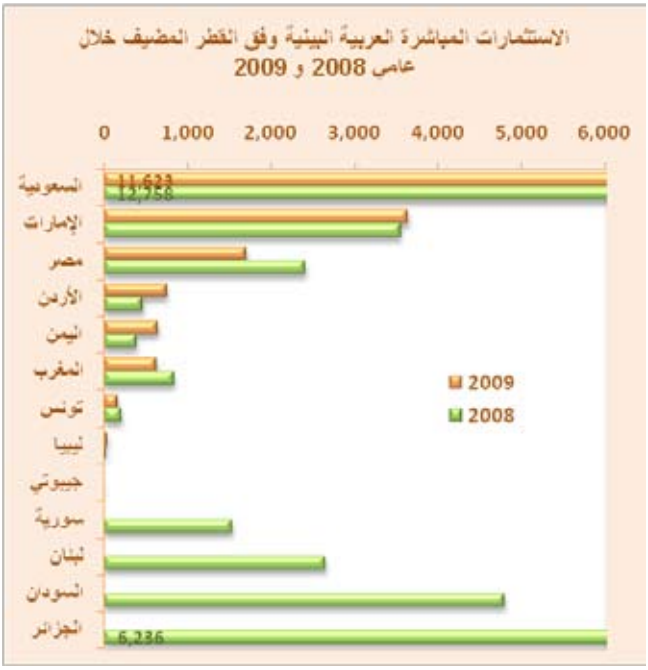

لقد عانى تقرير مناخ الاستثمار لهذا العام من شح بيانات الاستثمار المباشر العربي البيني، حيث اقتصرت البيانات الواردة للمؤسسة على 8 دول عربية مضيفة للاستثمار فقط، وهى؛ الإمارات، السعودية، مصر، الأردن، اليمن، المغرب، تونس وليبيا. ووفق بيانات تلك المجموعة من الدول فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة البينية خلال عام 2009 نحو 19.2 مليار دولار مقابل 20.7 مليار دولار لنفس مجموعة الدول عام 2008، أي بانخفاض بلغت نسبته 7%. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات تدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2008 توافرت من الجهات الرسمية في 12 دولة عربية، بقيمة بلغت 32.4 مليار دولار.

وقد جاءت السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام 2009، حيث بلغت قيمتها 11.6 مليار دولار وبحصة 60.4% من الإجمالي، تليها الإمارات بحوالي 3.7 مليار دولار وحصة 19%، مصر بحوالي 1.7 مليار دولار وحصة 8.9%، الأردن بحوالي 756 مليون دولار وحصة 3.9%، اليمن بحوالي 652 مليون دولار وحصة 3.4%، المغرب بحوالي 642 مليار دولار وحصة 3.3% من الإجمالي، تونس بحوالي 164 مليون دولار وحصة 0.9%، وليبيا بحوالي 47.5 مليون دولار وحصة 0.2%. وبالمقارنة بين عامي 2008 و 2009 لنفس مجموعة الدول المتوافر عنها بيانات لعام 2009، فقد سجلت الاستثمارات العربية البينية ارتفاعاً في 4 دول عربية (الإمارات،

2 أنظر الملحق: جدول رقم 8

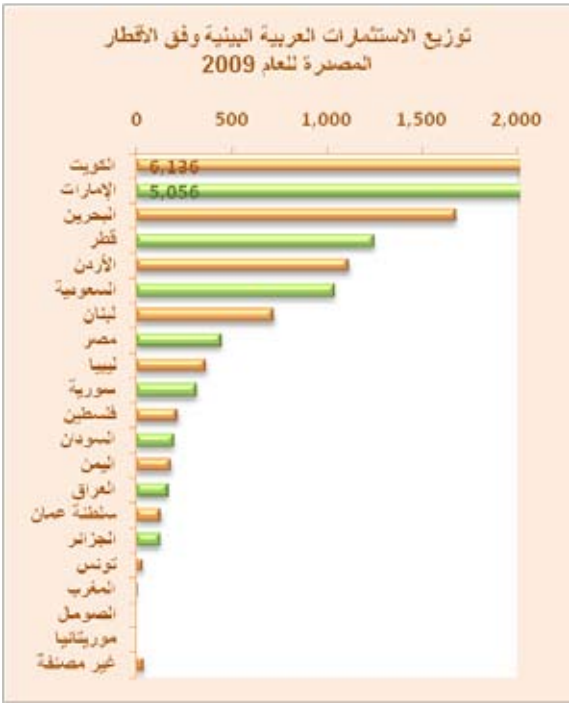

الأردن، اليمن وليبيا)، فيما شهدت 4 دول (السعودية، مصر، المغرب وتونس) تراجعا في الاستثمارات العربية البينية الوافدة.

وعلى صعيد **توزيع تدفقات الاستثمار المباشر العربي البيني قطاعيا**[3]، تشير البيانات الواردة من أربع دول عربية إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الصناعة والخدمات بحصة بلغت 95%، إذ استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته 52.04% من الإجمالي، وقطاع الخدمات على ما نسبته 43.03% من الإجمالي والزراعة 0.23%.

وعلى صعيد **بيانات الاستثمارات المباشرة العربية البينية المصدرة**، ووفقاً لبيانات 8 دول عربية (الإمارات، الأردن، تونس، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن والسعودية) موزعة حسب دولة إقامة المستثمر العربي، أمكن رصد الدول العربية الصادر منها هذه التدفقات. وتشير البيانات إلى تصدر الكويت المجموعة باستثمارات بلغت حوالي 6.1 مليار دولار أو ما نسبته 31.9% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، حيث توجهت إلى سبع دول من الثماني المذكورة، تركزت في السعودية (4.3 مليار دولار)، الإمارات (1.2 مليون دولار). ثم تلتها الاستثمارات الصادرة من الإمارات والبالغة 5.1 مليار دولار وما نسبته نحو 26.3% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، وتركزت في السعودية (3.8 مليار دولار). وحلت البحرين بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 1.7 مليار دولار وما نسبته نحو 8.7% من الإجمالي، واستحوذت السعودية على الجزء الأكبر منها (1.1 مليار دولار). في حين بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة من قطر حوالي 1.2 مليار دولار وحصة 6.5% إلى 5 دول عربية، تركزت في الإمارات (614 مليون دولار). ثم جاءت الأردن باستثمارات صادرة بلغت حوالي 1.1 مليار دولار وحصة

3 أنظر الملحق: جدول رقم 9

5.8% توجهت إلى 6 دول عربية.

وبمقارنة **التدفقات الاستثمارية العربية البينية وفق القطر المضيف خلال الفترة من** 1995 **وحتى نهاية عام** 2009، يلاحظ ارتفاع هذه الاستثمارات من 1.43 مليار دولار خلال عام 1995 إلى نحو 19.2 مليار دولار عام 2009، حيث تصدرت السعودية الدول المضيفة للاستثمار باستثمارات إجمالية للفترة بلغت حوالي 64.3 مليار دولار وحصة 41.2% من الإجمالي، يليها السودان بحوالي 16.4 مليار دولار وحصة 10.5% من الإجمالي، لبنان بحوالي 14.8 مليار دولار وحصة 9.5%، مصر بحوالي 12.9 مليار دولار وحصة 8.3%، ثم الإمارات بحوالي 11.9 مليار دولار وحصة 7.6%، واستحوذت هذه الدول الخمس على نحو 77.1% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995– 2009) البالغة نحو 155.8 مليار دولار.[4]

على صعيد آخر، بلغ **الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من** 1985 **إلى نهاية عام** 2009 حوالي 163.4 مليار دولار مقارنة مع 140.9 مليار دولار خلال الفترة من 1985 إلى نهاية عام 2008، وبذلك ارتفع معدل التدفق السنوي ليبلغ 6.8 مليار دولار خلال الفترة 1985–2009 مقابل تدفق سنوي بلغ 6.1 مليار دولار خلال الفترة 1985 – 2008.[5]

4 أنظر الملحق: جدول رقم 11

5 أنظر الملحق: جدول رقم 12

رابعا: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2010

رابعا: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2010

1.4 آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 2010:

بعد الهبوط الحاد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا في عام 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية يثور التساؤل حول إمكانية تجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتداعيات الأزمة واستعادتها وتيرة النمو خلال العام 2010؟

ومن أجل تقديم توقعات واقعية تستند إلى أسس نظرية علمية وواقعية عملية لأوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010، فقد تم رصد أداء العديد من العوامل المؤثرة في سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر. وتندرج هذه العوامل تحت مجموعتين من العوامل المحددة لحجم وقيمة وشكل ونمط هذه التدفقات وهي؛ أولا: الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية، ثانيا: سياسات الدول المضيفة للاستثمار. وفي ضوء ذلك فإنه من المرجح نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عام 2010 ولكن بدرجة محدودة وفيما يلي التفاصيل.

أولا: الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية والعالمية:

في هذا الإطار تم رصد الأداء المتوقع للعديد من المؤشرات في هذا المجال والتي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على حركة الاستثمار في العالم ومنها:

(1) نمو الاقتصاد العالمي: يعد من أهم العوامل المؤثرة طرديا في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وخصوصا في الدول المتقدمة التي تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالميا. وهنا تجدر الإشارة إلي بدء تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية، ومعاودة النمو اعتبارا من منتصف عام 2009 لتصل تقديرات صندوق النقد الدولي إلى 1.9% عام 2010 مقارنة مع انكماش خلال عامي 2008 و2009. وفي هذا الصدد تشير معظم الدراسات إلى أن الفترة الزمنية التي يتأثر بعدها الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابا بالنمو الاقتصادي تتراوح ما بين 3 إلى 6 شهور.

(2) الأسعار العالمية للسلع الأولية: وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية تؤثر طرديا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وخاصة التدفقات الموجهة إلى مجموعة الدول العربية والدول

الأفريقية وأمريكا اللاتينية وروسيا والدول الآسيوية حيث من المنتظر أن ترتفع أسعار النفط وكافة المعادن باستثناء اليورانيوم خلال العام 2010، وذلك لتوقع ارتفاع مستويات الطلب مع انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، ولكن بمعدلات بطيئة نسبياً.

(3) حجم التجارة العالمية: باعتبار أن هناك علاقة طردية بين نمو التجارة ونمو الاستثمار لاسيما وان معظم الدراسات خلص إلى أن الاستثمار يتبع التجارة في حركته. ونظراً لتوقعات استعادة الصادرات العالمية من السلع والخدمات لنموها عام 2010 ليرتفع حجمها إلى 15.3 تريليون دولار بعد تراجعها من 19.7 تريليون دولار عام 2008 إلى 14.8 تريليون دولار عام 2009، فإنه من المتوقع أيضا استعادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعض أجزاء من نمو التجارة الدولية.

(4) حجم الائتمان المصرفي عالميا: يؤثر على قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية (أحد أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للشركات عبر الوطنية). وفي هذا الإطار تم رصد عودة الأسواق العالمية لأدوات حقوق الملكية للانتعاش وتراجع درجة مخاطر الإقراض الدولي. وذلك بفضل التأثيرات الايجابية للسياسات النقدية والمالية التوسعية التي انتهجتها حكومات الدول حول العالم، منذ أواخر عام 2008، في صورة ضخ مبالغ هائلة من السيولة لتسوية أوضاع المؤسسات ذات الأداء الضعيف وتنشيط الطلب المحلي.

تحركات وردود أفعال قاطرات الاستثمار في العالم، وفي مقدمتها الشركات عبر الوطنية وصناديق الثروة السيادية وصناديق حقوق الملكية الخاصة بما لديها من حصة كبيرة تستحوذ عليها من القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وخاصة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية التي عكست نمواً نسبياً في نشاط تلك الجهات مع تحسن بيئة الأعمال في معظم الدول حول العالم. وتوضح المؤشرات الأولية لعام 2010، أن الشركات عبر الوطنية عادت إلى البرامج الطموحة للاستثمار الدولي ولكن بحذر حيث حدث انخفاض طفيف في عدد المشاريع الجديدة خلال الربع الأول من العام 2010 إلى 3000 مشروع مقارنة مع 3500 مشروع في الفترة المناظرة من العام 2009 في الوقت الذي تضاعفت فيه قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود خلال نفس الفترة، بفضل عدد من الصفقات الضخمة، ولاسيما في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات الغذائية والدوائية على الرغم من بقائها عند مستوى منخفض، مقارنة بالفترات السابقة حيث شهد الربع الأول 5 صفقات اندماج تزيد قيمتها على 3 مليارات دولار استهدفت 4 دول من بينها مصر.

(5) مدى جاذبية الفرص الاستثمارية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية في شكل تراجع حاد في قيم العديد من الأصول وخصوصا في عدد من الدول المتقدمة التي يترقبها المستثمرون العالميون عن كثب والتي تمثل وجهات تقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

(6) عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر: تؤثر نتائج الحسابات الختامية للشركات على السياسات الاستثمارية حول العالم وخصوصا الشركات عبر الوطنية وطريقة تعاطيها مع فروعها إما بزيادة الاستثمار وإعادة استثمار تلك العوائد إذا كانت موجبة أو قد تتجه إلى استرداد تلك العوائد من فروعها أو الشركات التابعة لها (المنتسبة أو الزميلة) العاملة في الدول الأخرى بدلا من إعادة استثمارها مرة أخرى مما يقلص الإجمالي العالمي لتدفقات الاستثمارات المباشرة، خاصة وأن العوائد المعاد استثمارها استحوذت على ما نسبته 30% من الإجمالي العالمي خلال العامين 2006 و2007. وتحت وطأة ظروف أكثر صعوبة، قد تلجأ الشركات الأم إلى بيع فروعها أو الشركات التابعة لها بغرض الدعم السريع لمراكزها المالية والاحتفاظ بالمستويات المطلوبة من السيولة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أرباح الشركات عبر الوطنية بدأت تعود تدريجيا إلى مستويات ما قبل الأزمة وذلك بعد هبوط حاد في مستويات أرباحها المحققة بداية عام 2009 وفقاً لمعظم التقارير الاقتصادية الدولية وعلى رأسها النشرة ربع السنوية التي تصدر عن الانكتاد.

ثانيا: سياسات الدول المضيفة للاستثمار:

ما من شك في أن لسياسات الدول المضيفة وتشريعاتها وإجراءاتها ذات الصلة بالاستثمار والأعمال دوراً مهماً في حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم. وفي هذا السياق، لابد من تتبع ورصد عاملين مهمين بغرض الوقوف على مدى تحسن سياسات الدول المضيفة أو تدهورها، أولهما: بيئة الأعمال وخصوصا مرونة البيئة التشريعية وتنفيذها العملي على أرض الواقع، وثانيهما: جهود الترويج القطرية التي تقوم بها هيئات تشجيع الاستثمار وعلاقتها بالمستثمر قبل وبعد اتخاذ القرار الاستثماري واثناء مرحلة التشغيل والإنتاج.

(1) بيئة الأعمال والبيئة التشريعية:

تؤثر بيئة الأعمال والتشريعات على حركة التدفقات الاستثمارية عبر الحدود الدولية من خلال تأثيرها على مجموعة واسعة من المتغيرات التي يرصد معظمها تقرير بيئة أداء

الأعمال على سبيل المثال وخاصة في الدول المستقبلة لرؤوس الأموال وهنا يمكننا رصد مجموعة من التغيرات أهمها:

- تحسن بيئة الأعمال في العالم بمعدل قياسي: يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال، منذ العام 2004، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال. وقد شهد التقرير للعام 2010 الذي يغطى بيانات العام المالي 2009/2008 (يونيو 2008 إلى مايو 2009) أكبر عدد من الإصلاحات، مقارنة بالفترات السابقة، حيث نفذت 131 دولة خلال تلك الفترة 287 إصلاحا. وللعام السادس على التوالي، تصدرت دول إقليم أوروبا الشرقية ووسط آسيا جميع الأقاليم الاقتصادية الأخرى على المستوى العالمي في انتهاج الإصلاحات ذات الصلة ببيئة أداء الأعمال فيها، حيث تمت إصلاحات في 26 دولة من 27 دولة في المنطقة.

- قيود جديدة في عدد من الدول: وعلى الجانب الآخر، رصد تقرير بيئة أداء الأعمال للعام 2010 اتجاه السلطات في 24 دولة من دول العالم منها 5 دول أوروبية إلى فرض وتشديد القيود على بيئة أداء الأعمال وخاصة على أنواع محددة من الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما المتعلقة بمتطلبات الفحص وزيادة القيود الجديدة على الاستثمار الأجنبي في أسواق المال بما يعكس مناخاً استثمارياً غير موات وأقل تحررا من ذي قبل وخاصة في مجال صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود في قطاعات إستراتيجية مثل الصناعات الإستخراجية أو تتعلق بالأمن القومي. وبالتالي فإن التحول لانتهاج تشريعات تقييدية وسياسات حمائية يحمل في طياته مخاطر يتولد عنها وضع أسوأ من الوضع الاقتصادي المتردي الذي خلفته التداعيات الاقتصادية السلبية الناجمة عن الأزمة.

(2) دور هيئات الترويج للاستثمار:

تستطيع هذه الهيئات أن تلعب دورا مهماً في مجال بذل الجهد لإقناع حكوماتها بضرورة الاستمرار في انتهاج سياسات وتشريعات تحررية تحافظ على مناخ الاستثمار الجاذب لمثل هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى اضطلاعها بدور أكبر، وخاصة في ظل هذه الظروف، في مجال الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الوقت الحالي. وفي هذا الإطار رصدت الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) التي تأسست عام 1995 في سويسرا، وتضم في عضويتها أكثر من 250 عضواً من وكالات ترويج الاستثمار من كل دول العالم، المزيد من النشاط لمعظم تلك الهيئات، كما عقدت الرابطة المزيد من الفعاليات التي تستهدف تشجيع

التعاون بين الجهات المعنية بالاستثمار في العالم لتطوير أنظمة تبادل المعلومات والبيانات بين الوكالات، وتبادل الخبرات حول تجارب الدول لجذب الاستثمارات، والمساعدة باقتراح سياسات تشجيع الاستثمار المناسبة على الأعضاء لطرحها على صانعي السياسات في هذه الدول، والمساعدة في التدريب، ورفع قدرات الوكالات التي تتمتع بعضويتها.

2.4 آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعام 2010:

أما على صعيد آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية في عام 2010 استنادا للأسس النظرية والواقعية السابق استعراضها فيتضح لنا ضرورة رصد العديد من المتغيرات والعوامل والمؤشرات التي لها تأثير مباشر وغير مباشر وهي؛ أولا: الظروف الاقتصادية الدولية والتي سبق استعراضها في القسم (1.4 / أولاً) ، ثانيا: سياسات الدول المضيفة للاستثمار خلال العام 2009 وتشمل العديد من المحاور هي؛ تطورات السياسات الاستثمارية في الدول العربية لعام 2009 والتي بدورها تتضمن التطورات التشريعية، السياسات ذات الاثر المباشر وغير المباشر على اداء الاستثمارات المباشرة واخيراً الاتفاقيات الاقليمية ومتعددة الاطراف والثنائية الدولية ذات الصلة بتشجيع الاستثمارات، ثم الجهود الترويجية للدول العربية خلال العام 2009 والتي بدورها تضم فعاليات الترويج التي شهدتها الدولة، الفرص الاستثمارية المعروضة، المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة.

1.2.4 تطورات اتجاهات السياسات الاستثمارية ذات الصلة لعام 2009:

استكمالا لما يرصده تقرير سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي للعام 2010 والذي يرصد مستجدات الإجراءات والسياسات في الدول حول العالم فيما يتعلق ببيئة أداء الأعمال عن الفترة من يونيو 2008 إلى مايو 2009، فقد رصد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) خلال الفترة من يوليو 2009 إلى نهاية مارس 2010 إدخال نحو 115 دولة حول العالم إجراءات أو سياسات جديدة تؤثر في مناخها الاستثماري وبيئة أداء الأعمال لديها ومن ثم قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إليها كمقاصد للاستثمار، وذلك على النحو التالي:

- انتهجت 48 دولة منها 10 دول عربية (**العراق، الأردن، ليبيا، عمان، قطر، سورية، تونس، السعودية، الجزائر ومصر**)، **إجراءات وسياسات تؤثر تأثيراً مباشراً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة**، هدفت إلى: تحرير بعض القطاعات الاقتصادية التي كانت مغلقة أمام المستثمر الأجنبي مثل؛ القطاع المصرفي والنقل الجوي، و/أو تسهيل

شروط وأحكام الاستثمار من خلال وضع أحكام تفضيلية في المناطق الاقتصادية الحرة أو منح حوافز استثمارية. ومن جهة أخرى، انتهج عدد قليل من الدول حول العالم إجراءات مقيدة غير مشجعة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى اتخاذ بعض دول أمريكا اللاتينية قرارات تأميم ومصادرة بعض المشاريع الاستثمارية لديها.

- انتهجت 67 دولة، منها 13 دول عربية (**دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب والجزائر ومصر وتونس وسورية وليبيا**) **إجراءات وسياسات جديدة ذات تأثير غير مباشر على أداء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة**، تمثلت في ضخ مبالغ ضخمة في بعض القطاعات الاقتصادية وتقديم حزمة مساعدات مالية حكومية جديدة أو الاستمرار في القائم منها في 23 دولة بغرض التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعلى الجانب الآخر، امتنعت بعض الدول عن الاستمرار في تقديم مثل هذه الحزم الحكومية من المساعدات المالية مما قد يؤدي إلى تثبيط تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها.

1.2.4. 1 التطورات التشريعية في الدول العربية لعام 2009:

أولاً: إجراءات وسياسات تؤثر تأثيراً مباشراً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة:

استهدفت هذه الإجراءات و/أو السياسات في معظمها تحسين أحكام النفاذ للأسواق المحلية أمام المستثمر الأجنبي، حيث ركزت على رفع الحدود العليا لحصة ملكية الأجانب في الشركات المحلية.

فعلى الصعيد العالمي، تجدر الإشارة إلى أن بعض هذه النماذج التحررية قد طالت إجراءاتها الجديدة قطاعات اقتصادية متباينة، مثل قطاع النقل الجوي وخدمات الهاتف النقال المرئية، والقطاعين العقاري والمصرفي، ومن جهة أخرى، تنامى العمل بالسياسات غير المواتية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في صورة تحقيق المزيد من سيطرة الحكومة على الاقتصاد من خلال تأميم ومصادرة ملكية بعض الشركات في قطاع التجزئة والمصارف وتوليد الطاقة (فنزويلا وبوليفيا). ومراجعة وتنقيح النصوص القانونية الحاكمة للاستثمار في قطاع الصناعات الاستخراجية والتعدين (الإكوادور وكولومبيا).

وعلى صعيد المنطقة العربية، شهدت العديد من الإجراءات والسياسات الجديدة التي تصب في اتجاه منح المزيد من درجات التحرير لمناخ الاستثمار في المنطقة، حيث أدخلت العراق، سورية، تونس والجزائر، إجراءات جديدة تسمح للمستثمر الأجنبي بالنفاذ وتملك مشاريع

استثمارية في عدة قطاعات، شملت في سورية؛ القطاعين العقاري والمصرفي وشملت 6 مراسيم وقوانين لتخفيض الرسوم الجمركية والكشف الدوري على المنشآت الصناعية وإعفاء مشروعات معينة من ضريبة دخل الأرباح وتنمية الصادرات وإزالة معوقاتها.

أما **قطر**، فقد تم وفق القانون رقم 1 لسنة 2010 تحرير النفاذ للمستثمر الأجنبي في عدد من القطاعات شملت، الخدمات الاستشارية وتقنية المعلومات والخدمات الرياضية والثقافية والترفيهية وكذلك خدمات التوزيع، كما رفعت من حصص تملك الأجانب لحقوق ملكية الشركات المحلية لديها ولكن أخضعتها لدراسة كل حالة على حدة. وفي مجال تشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي، شهد **الأردن** تسهيلات ملحوظة في مجال مشاريع الطاقة المتجددة في إطار إعلان المملكة خطة إستراتيجية وطنية للطاقة حتى عام 2020، إضافة إلى إقرارها قانون ضريبة الدخل الجديد رقم (28) لسنة 2009 والذي تم بموجبه تخفيض المعدلات الضريبية وإلغاء 11 رسماً كانت مفروضة على الدخل. وفي **ليبيا**، تم تقديم حوافز تسمح بتملك المستثمر الأجنبي في قطاعات تكرير البترول وتسويقه ونقله والصناعات البتروكيماوية، ومن جهة أخرى، تم إقرار قانون لإنشاء منطقة تجارة حرة على ساحل البحر المتوسط، تسمح بحرية انتقال رأس المال والبضائع وتمنح المستثمر إعفاء ضريبياً مدته عشر سنوات، وتهدف إلى تحفيز الاستثمار خارج قطاع النفط والغاز. أما **سلطنة عمان**، فقد استحدثت قانوناً جديداً للضرائب، في أوائل عام 2010، أسفر عن منح مزيد من الحوافز الضريبية وتخفيض معدل الضريبة إلى 12% على كافة الشركات المسجلة والمملوكة لمواطنين أو أجانب تعمل في قطاعات، أهمها؛ السياحة والمصارف والاستثمار، ويقتصر تطبيق القانون على الشركات التي تحقق ربحا لا يقل عن (78 ألف دولار) سنوياً، مع رفع حصة تملك المستثمر الأجنبي في رأس مال المشروع

تطور السياسات الوطنية الاستثمارية في الدول العربية

2009

سياسات الاستثمار

م	الدولة	النفاذ للأسواق	تسهيل وترويج	عمليات وضرائب	الاستثمار في الخارج
1	عمان			✓	
2	السعودية		✓		
3	مصر		✓		
4	الجزائر	✓		✓	
	(خلال الربع الأول/2010)				
5	العراق	✓			
6	الأردن			✓	
7	ليبيا		✓		
8	عمان		✓		
9	قطر	✓		✓	
10	سورية	✓			
11	تونس	✓			

المصدر: «مرصد سياسات الاستثمار» عن الانكتاد، عدد ديسمبر 2009، أبريل 2010.

إلى 70%، تصل إلى 100% في بعض المجالات الاستثمارية. وفي **مصر**، تم تقديم العديد من التسهيلات للمستثمر الاجنبي الراغب في الاستثمار سواء في المناطق الخاصة أو الحرة أو المناطق الاقتصادية والصناعية والتجارية، على أن يستوفي المشروع المراد إقامته في المناطق الحرة 3 معايير وهي أن يكون المشروع مرتبطا بخدمات الموانئ، أو أن يكون كثيف العمالة، أو ذات قيمة مضافة عالية.

ثانيا: إجـراءات أو سياسات ذات تأثير غير مباشر على أداء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة:

كان أحد أهم النتائج المترتبة على انتهاج الدول برامج ضخ مبالغ ضخمة في بعض القطاعات الاقتصادية و/أو تقديم حزمة مساعدات مالية حكومية جديدة أو الاستمرار في القائم منها بغرض التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أن زادت حصة ملكية القطاع الحكومي والسيطرة الإدارية على العديد من الشركات مما أدى إلى ظهور مخاطر الإجراءات التمييزية أو غير الشفافة التي تؤثر سلباً على أداء تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة والتي من المتوقع أن تمتد إلى عمليات إعادة خصخصة بعض الشركات التي آلت إلى سيطرة الحكومة خلال فترة الأزمة.

ومن جهة أخرى، بدأت السياسات التجارية الحمائية والمقيدة للتجارة الدولية تلقي بظلالها على أنظمة الإنتاج الدولي التكاملي المتعلق بالشركات عبر الوطنية وفروعها العالمية. وعلى الرغم من صعوبة التحديد والرصد الدقيق للأثر السلبي على أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه المرحلة المبكرة فإن هذه السياسات التجارية الحمائية تبقى مقيدة للاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، سواء عبر ما يعرف بتوليد الاستثمار أو التسبب في انحرافه على غرار توليد التجارة أو انحرافها.

أما على صعيد **المنطقة العربية**، فلم تشهد تطبيق أية سياسات تجارية حمائية، ولكن انتهجت العديد من الدول العربية، بغرض التغلب على الركود الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية، برامج ضخ مبالغ ضخمة في بعض القطاعات الاقتصادية و/أو تقديم حزمة مساعدات مالية حكومية جديدة. فعلى صعيد دعم القطاع المالي، ضخت **الكويت وقطر والإمارات** مبالغ كبيرة في صورة تغذية رأسمالية للقطاع المصرفي، بينما قدمت **كافة دول مجلس التعاون الخليجي** دعماً لمستويات السيولة المحلية. أما على صعيد تقديم حزمة مساعدات مالية حكومية لدعم الميزانية العمومية، فقد انتهجت هذه السياسة كل من **السعودية والجزائر وليبيا**

ومصر وتونس وسورية والمغرب، بينما توقفت كافة الدول العربية عن تقديم حزم المساعدات الحكومية لدعم الميزانية العمومية أو القطاع المالي خلال الربع الأول من عام 2010، كنتيجة طبيعية لظهور بوادر التعافي الاقتصادي من جهة وعدم قدرة بعض الدول الأخرى على مواصلة تقديمها لمثل هذه المساعدات التحفيزية بسبب ندرة الموارد المالية وارتفاع مستوى الدين العام لديها.

تطور السياسات الاقتصادية ذات الأثر غير المباشر على أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة

2009

سياسات ذات العلاقة بالاستثمار

م	الدولة	دعم السيولة	تغذية رأسمالية	دعم الميزانية العمومية	إجراءات ضريبية عامة
1	عمان	✓			✓
2	البحرين	✓			
3	الكويت	✓	✓		
4	قطر	✓	✓		
5	الإمارات	✓	✓		
6	تونس			✓	
7	سورية			✓	
8	المغرب			✓	
9	مصر			✓	
10	السعودية	✓		✓	
11	الجزائر			✓	
12	ليبيا			✓	
(الربع الأول/2010)					
13	الأردن				✓
14	المغرب				✓
15	عمان				✓

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2009 عن صندوق النقد الدولي، «مرصد سياسات الاستثمار» عن الانكتاد، عدد ديسمبر 2009، أبريل 2010.

ومن جهة أخرى، قامت 24 دولة حول العالم بمراجعة وتنقيح قانون الضرائب المطبق لديها على الاستثمار المحلي والأجنبي، واستهدف معظمها منح المزيد من التخفيضات لمعدل ضريبية الشركات منها؛ قطر التي استحدثت معدل ضريبة موحداً لكافة الشركات بما أسفر عن تخفيضه إلى 10% خلال عام 2009 وكل من المغرب والأردن وسلطنة عمان التي استحدثت قوانين جديدة للضرائب خلال الربع الأول من عام 2010 على نحو ما سبق ذكره.

2 .1.2.4 تطور الاتفاقيات العربية والدولية القائمة لعام 2009:

الترتيبات الإقليمية ومتعددة الأطراف:

تدرك الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، أنه لا سبيل لمواجهة التكلفة المرتفعة للمنافسة العالمية المتزايدة إلا من خلال الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية قوية تتيح لها استغلال وفورات الحجم والتخصص الإنتاجي القائم على المزايا النسبية التي تتمتع بها وتعزز تنافسيتها عالميا. وهو ما تعكسه خريطة العالم الاقتصادية حالياً والتي تبدو كما لو كان قد أعيد رسم حدودها بحيث أصبحت تتكون من مجموعة من الكيانات الاقتصادية العملاقة. ولم تكن المنطقة العربية بعيدة عما يحدث، فقد شهدت خلال العقود الماضية العديد من المحاولات الرامية إلى إرساء نماذج للتكتل الاقتصادي بين الدول العربية، التي وإن كانت في معظمها لم تصادف النجاح المنشود، إلا أن الأمل لا زال معقودا على تلك القائمة منها، في تجاوز سلبيات التجارب السابقة والانطلاق إلى آفاق رحبة من التعاون والتكامل.

وجدير بالذكر أن الاتفاقيات العربية القائمة حالياً تشمل اتفاقيتي «تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية» – يونيو 2000 (صدقت عليها 5 دول عربية فقط)، و«تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية» – ديسمبر 2000 (صدقت عليها 4 دول عربية فقط)، اللتين أبرمتا تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يضم في عضويته 11 دولة عربية ليس من بينها الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى اتفاقية أغادير التي تضم كلاً من الأردن ومصر وتونس والمغرب، وكذلك «الاتفاقية الاقتصادية الموحدة» و «السوق المشتركة» لمجلس التعاون الخليجي التي تم إبرامها في أواخر العام 2007، التي تطورت باتخاذ خطوات إضافية، حيث دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي (مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة الكويت والسعودية وقطر والبحرين عليها مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي أواخر عام 2009.

وبالإضافة إلى الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية العربية، فقد ابرم العديد من الدول العربية اتفاقيات متعددة الأطراف، لاسيما مع وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف (ميجا)، والتي تضم 16 دولة عربية، وكذلك الاتفاقيات الدولية لفض نزاعات الاستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

وضع الدول العربية في الاتفاقيات الثنائية للاستثمار ومنع الازدواج الضريبي						
الدولة	الاتفاقيات الثنائية للاستثمار			اتفاقيات منع الازدواج الضريبي		
	2007	2008	2009	2007	2008	2009
العالم	2608	2676	2754	2730	2805	2875
الدول العربية	648	724	749	439	484	496
المغرب	55	58	58	34	45	49
مصر	94	101	101	38	47	48
تونس	47	54	54	39	45	45
الإمارات	30	33	34	43	44	44
الكويت	49	50	51	38	34	34
لبنان	49	48	49	32	33	33
سلطنة عمان	7	31	33	26	29	31
سورية	32	35	37	28	31	31
الجزائر	36	39	39	29	30	30
قطر	39	40	42	27	29	29
فلسطين	25	25	25	22	22	22
الأردن	39	44	51	18	21	21
اليمن	41	44	44	19	20	20
البحرين	22	24	26	11	13	18
السعودية	16	16	17	20	16	16
السودان	21	26	26	11	13	13
ليبيا	20	26	32	3	8	8
موريتانيا	16	18	18	1	3	3
العراق	2	3	3	–	1	1
جيبوتي	6	7	7	–	–	–
الصومال	2	2	2	–	–	–

المصدر؛ الموقع الشبكي للانكتاد وأعداد متفرقة من مرصد سياسات الاستثمار ومرصد الاتفاقيات الثنائية رقم 3 (2009) وجهات الاتصال الرسمية في الدول العربية.

الدول العربية الأعضاء في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار				
م	الدولة	تاريخ توقيع الاتفاقية	تاريخ التصديق عليها	دخولها حيز التنفيذ
1	تونس	5 مايو 1965	22 يونيو 1966	14 أكتوبر 1966
2	موريتانيا	30 يوليو 1965	11 يناير 1966	14 أكتوبر 1966
3	الصومال	27 سبتمبر 1965	29 فبراير 1968	30 مارس 1968
4	المغرب	11 أكتوبر 1965	11 مايو 1967	10 يونيو 1967
5	السودان	15 مارس 1967	9 ابريل 1973	9 مايو 1973
6	مصر	11 فبراير 1972	3 مايو 1972	2 يونيو 1972
7	الأردن	14 يوليو 1972	30 أكتوبر 1972	29 نوفمبر 1972
8	الكويت	9 فبراير 1978	2 فبراير 1979	4 مارس 1979
9	السعودية	28 سبتمبر 1979	8 مايو 1980	7 يونيو 1980
10	الإمارات	23 ديسمبر 1981	23 ديسمبر 1981	22 يناير 1982
11	الجزائر	17 أبريل 1995	21 فبراير 1996	22 مارس 1996
12	عمان	5 مايو 1995	24 يوليو 1995	23 أغسطس 1995
13	البحرين	22 سبتمبر 1995	14 فبراير 1996	15 مارس 1996
14	اليمن	28 أكتوبر 1997	21 أكتوبر 2004	20 نوفمبر 2004
15	لبنان	26 مارس 2003	26 مارس 2003	25 ابريل 2003
16	سورية	25 مايو 2005	25 يناير 2006	24 فبراير 2006

المصدر: الموقع الشبكي للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، تم التحميل في مايو 2010.

ومن المفهوم أن المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار تأسس عام 1966 ويبلغ عدد أعضائه حالياً 155 دولة موقعة على اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار، منها 144 دولة صدقت على الاتفاقية وأصبحت ضمن الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار. وجدير بالذكر أن عدد الدول العربية الأعضاء الموقعة على الاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار بلغ نحو 16 دولة جميعها صدقت على الاتفاقية وأصبحت ضمن الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار. ويساعد المركز على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم التسهيلات الدولية لتسوية وتوفيق وتحكيم

منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول والمستثمرين الأجانب مما يعمل على تقوية مناخ الثقة المتبادلة بين كلا الطرفين مستندا إلى قاعدة من الأبحاث والنشرات في مجالات قوانين التحكيم والاستثمار الأجنبي. ويوضح الجدول السابق الدول العربية الأعضاء مرتبة حسب تاريخ التوقيع من الأقدم إلى الأحدث، ويلاحظ أن كلاً من تونس وموريتانيا والصومال والمغرب من الأعضاء المؤسسين للمركز، بينما تأتي لبنان وسورية كأحدث الدول العربية المنضمة لمركز تسوية منازعات الاستثمار في 2003، 2005 على التوالي.

الترتيبات الثنائية للتعاون الدولي:

وعلى صعيد الترتيبات الثنائية للتعاون الدولي، تم التوقيع على العديد منها بين دول عربية وأخرى أجنبية، استهدفت بمجملها تشجيع وحماية الاستثمارات، ومنع الازدواج الضريبي، وتعزيز العلاقات الثنائية التجارية والاقتصادية، والتعاون التقني وتبادل الخبرات. كما نالت العديد من المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الحرة في عدة دول عربية، نصيبها من التطوير بهدف تعظيم فائدتها الاستثمارية. ووفقا لقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، أبرمت الدول العربية على أساس تراكمي بنهاية عام 2009، نحو 749 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار BITs من إجمالي عالمي بلغ 2754 اتفاقية ونحو 496 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي DTTs، من إجمالي عالمي بلغ 2875 اتفاقية.

ومن الجدير بالذكر أن محتوى اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي أبرمت خلال العام 2009 عالميا، جاء محدوداً وغير متسع النطاق فيما يتعلق بالتزامات حماية الاستثمار وتسوية النزاعات فيما بين المستثمر الأجنبي والدولة واقتصر على الاستثمار في القطاعات الخدمية أو حقوق التأسيس أو التزامات عامة لتشجيع الاستثمار وإنشاء إطار مؤسسي لرصد ودعم وإجراء مفاوضات على قضايا الاستثمار واستعراض جدوى هذه المفاوضات.

ونظرا للارتفاع الملحوظ للتدفقات الصادرة من العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها الكويت والسعودية والإمارات وقطر وبمعدلات أقل من مصر ولبنان، فقد تزايد اهتمام تلك الدول بتوفير الحماية لاستثماراتها في الخارج. وعلى الأرجح سيزداد اهتمامها بالتوصل إلى اتفاق إقليمي يلزم الدول الأعضاء بعدم انتهاج الممارسات الضارة.

وقد أكدت الدراسات والبراهين العملية عدم وجود علاقة قوية بين تواجد الاتفاقيات

الثنائية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر. كما أن مثل هذه الاتفاقيات بمقدورها فقط القيام بدور مكمل لجودة البيئة المؤسسية، وليس لتحل محلها (Hallward-Dreimeier 2003). كما أن لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي تأثيراً سلبياً على تدفقات الاستثمار

اطار رقم (1)

اهم قرارات وتوصيات القمة العربية في مارس 2010 على الصعيد الاقتصادي

وفي هذا السياق واصلت الدول العربية جهودها لتعزيز التعاون في مختلف المجالات حيث انعقدت القمة العربية في دورتها الثانية والعشرين بمدينة سرت الليبية في مارس (آذار) 2010 وترتب عليها مجموعة من القرارات والتوصيات أهمها على الصعيد الاقتصادي ما يلي:

- دعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إلى استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق مبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح- أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والإعلان عن تلك الإجراءات.
- دعوة صندوق النقد العربي إلى موافاة الأمانة العامة بتقرير شامل حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول العربية والإجراءات التي اتخذت لمواجهتها.
- دعم التعاون القائم بين المجلس الوزاري العربي للكهرباء والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ «دراسة الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء»، ودعوتهما إلى الإسراع في تنفيذ هذه الدراسة.
- تثمين الجهود التي بذلها مجلس وزراء النقل العرب لتيسير تنفيذ مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية، وعلى الأخص في مجال التعريف بآليات وأنظمة تمويل مشاريع البنى الأساسية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف توفير المتطلبات اللازمة بالدول العربية للاستفادة من تلك الآليات والأنظمة.
- دعوة الدول العربية الأعضاء إلى إنجاز باقي متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- دعوة الدول العربية إلى الإسراع في استكمال المتطلبات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي العربي تنفيذا لقرارات القمم العربية بهذا الخصوص، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة (في الدول العربية) لمواءمة القوانين والتشريعات والسياسات التجارية.
- دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى مواصلة جهوده بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية، لتنفيذ البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية، والبرنامج العربي للحد من الفقر.

المباشر إذا ما انطوت هذه التدفقات على ثغرات تسمح بالتهرب الضريبي. وفي نفس الوقت قد تقلل اتفاقيات الاستثمار الثنائية من الخيارات المتاحة أمام حكومة الدولة المضيفة وبالتالي تعرضها لأحكام جزائية تؤدي إلى تحملها تعويضات ضخمة.

- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المادي والفني اللازم للدول العربية الأقل نموا.
- دعوة مجلس وزراء الصحة العرب إلى مواصلة الجهود في مجال تحسين مستوى الرعاية الصحية في الدول العربية وبخاصة في الدول العربية الأقل نموا.
- دعم جهود منظمة العمل العربية لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية.
- دعم جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) لتطوير التعليم في الوطن العربي.
- متابعة التقدم المحرز في تنفيذ قرارات القمة العربية العادية في دورتها الحادية والعشرين (الدوحة مارس (آذار) 2009) بشأن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التالية:
  - مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي.
  - تحرير النقل الجوي بين الدول العربية وفتح الأجواء،
  - مشروع نظام أقمار اصطناعية عربي لمراقبة كوكب الأرض،
  - مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة،
  - وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان،
  - المؤتمر العربي الأول للمنظمات الإنسانية والتنموية بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية،
  - مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن على رئيس الجمهورية التونسية حول إعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب،
- الموافقة من حيث المبدأ على وثيقة مشروع الأحزمة الخضراء في أقاليم الوطن العربي.
- تكليف المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة بإعداد برنامج تنفيذي تفصيلي يتضمن التكاليف المالية للمرحلة الأولى للمشروع بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدول العربية، وإعادة عرض المشروع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة فبراير (شباط) 2011.

ويشير الجدول أدناه إلى أن الدول العربية أبرمت خلال عام 2009 نحو 34 اتفاقية ثنائية ما بين 23 اتفاقية استثمار ثنائية (منها ثلاث اتفاقيات عربية-عربية)، 11 اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي، بالإضافة إلى اتفاقية واحدة للتجارة الحرة بين الأردن وتركيا، أبرمت أول ديسمبر 2009.

الاتفاقيات الدولية الثنائية لتشجيع الاستثمار المبرمة بين الدول العربية ودول العالم الخارجي (2009)

الدول الموقعة		تاريخ التوقيع
الأردن	كندا	28 يونيو 2009
الأردن	قطر	28 يناير 2009
الأردن	قبرص	20 ديسمبر 2009
الأردن	البرتغال	17 مارس 2009
الأردن	الإمارات	15 أبريل 2009
الأردن	ليبيا	5 مايو 2009
الأردن	تنزانيا	8 أكتوبر 2009
الإمارات	فيتنام	16 فبراير 2009
البحرين	أوزبكستان	16 نوفمبر 2009
البحرين	بلغاريا	26 يونيو 2009
السعودية	التشيك	18 نوفمبر 2009
الكويت	سنغافورة	6 نوفمبر 2009
سلطنة عمان	أوزبكستان	30 مارس 2009
سورية	سلوفاكيا	18 فبراير 2009
سورية	ماليزيا	7 يناير 2009
عمان	هولندا	17 يناير 2009
قطر	مونتينجرو	17 فبراير 2009
لبنان	سلوفاكيا	20 فبراير 2009
ليبيا	تركيا	25 أبريل 2009
ليبيا	صربيا	غير متاح
ليبيا	إندونيسيا	أبريل 2009
ليبيا	سنغافورة	8 أبريل 2009
ليبيا	انكلترا	23 ديسمبر 2009

المصدر: «مرصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية»، العدد الثالث 2009، «مرصد سياسات الاستثمار» عن الانكتاد، أبريل 2010.

الاتفاقيات الدولية لتجنب الازدواج الضريبي المبرمة بين الدول العربية ودول العالم الخارجي (2009)

الدول الموقعة		تاريخ التوقيع
البحرين	أوزبكستان	6 يونيو 2009
البحرين	أيرلندا	29 أكتوبر 2009
البحرين	النمسا	2 يوليو 2009
البحرين	بلغاريا	26 يونيو 2009
البحرين	لوكسمبورغ	6 مايو 2009
سلطنة عمان	أوزبكستان	30 مارس 2009
مصر	سلوفينيا	16 ديسمبر 2009
المغرب	عمان	غير متاح
المغرب	التشيك	غير متاح
المغرب	مالطا	غير متاح
المغرب	كرواتيا	غير متاح

المصدر: «مرصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية»، العدد الثالث 2009، «مرصد سياسات الاستثمار» عن الانكتاد، أبريل 2010.

وخلال الربع الأول من عام 2010، واصلت الدول حول العالم إبرام اتفاقيات ثنائية استثمارية وتجنب ازدواج ضريبي على نحو متسارع، حيث تم إبرام 37 اتفاقية ثنائية فيما بين 73 دولة خلال تلك الفترة منها 5 اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي للدول العربية، بالإضافة إلى اتفاقية واحدة للتجارة الحرة بين ليبيا وأمريكا، أبرمت في مايو 2010، وفقا لما هو وارد بالجدول اعلاه، لتعكس تسارع معدل إبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في الدول العربية خلال الفترة مع بعض دول الاتحاد الأوروبي واليابان كجزء من الاستجابة للجهود العالمية بشأن زيادة التعاون من اجل مكافحة التهرب الضريبي.

الاتفاقيات الدولية الثنائية المبرمة مع الدول العربية (الربع الأول/2010)			
تجنب ازدواج ضريبة الدخل	عمان	كرواتيا	10 يناير 2010
تجنب ازدواج ضريبة الدخل ورأس المال	الإمارات	اليونان	17 يناير 2010
تجنب ازدواج ضريبة الدخل	سورية	ألمانيا	17 فبراير 2010
تجنب ازدواج ضريبة الدخل	الكويت	اليابان	17 فبراير 2010
تجنب ازدواج ضريبة الدخل	البحرين	المملكة المتحدة	10 مارس 2010
تجارة حرة	ليبيا	أمريكا	مايو 2010

المصدر: «مرصد سياسات الاستثمار» الصادر عن الانكتاد، أبريل 2010.

2.2.4 الجهود الترويجية في الدول العربية لعام 2009:

تعد جهود الترويج التي تقوم بها الدول من العناصر المهمة في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي دول العالم والدول العربية، تقع تلك المسئولية بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، إلا أن هيئة تشجيع الاستثمار تضطلع بمسئولية رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة للاقتصاد بحيث تغطي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتركز غايتها الأساسية في زيادة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار.

وغالبا ما تمر عملية الترويج للاستثمار بأربع مراحل أساسية تتمثل في؛ **رصد أراء المستثمرين الأجانب سواء كانت إيجابية أو سلبية، بناء الانطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار**، وتكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملاءمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات. كما تتأثر بعدة عوامل، منها: مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، فضلا على فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها. **وتتمثل المرحلة الرابعة في خدمة المستثمر.**

وفي ضوء الأدوات التسويقية المتعارف عليها والأكثر استخداما من قبل هيئات تشجيع

الاستثمار حول العالم، يحرص التقرير على متابعة الجهود الترويجية للاستثمار في الدول العربية والتي من أهمها :

1. الفرص المعروضة للاستثمار
2. المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة
3. فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها
4. الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية
5. جهود الترويج الأخرى

وقد كثفت معظم الدول العربية خلال العام 2009 جهودها في مجال الترويج للاستثمار في محاولة للتخفيف من تداعيات الأزمة المالية العالمية وخصوصا على صعيد وضع السيولة.

ويتضح من واقع البيانات التي وردت من عدد من الدول العربية، تواصل الجهود الترويجية للاستثمار من قبل وكالات وهيئات تشجيع الاستثمار والحكومات في دول المنطقة. كما واصلت كافة الأطراف المعنية بجذب الاستثمار تطوير أدائها وتفعيل أدواتها واستحداث أخري جديدة مستفيدة من التجارب العالمية الناجحة في هذا المجال.

1.2.2.4 الفرص الاستثمارية المعروضة:

بعض الخطط الاستثمارية المعلنة في عدد من القطاعات في الدول العربية		
الدولة	الاستثمارات المتوقعة بالمليار دولار	ملاحظات
السعودية	170	لمشاريع النفط والكهرباء والمياه خلال 6 سنوات
الإمارات	64	في قطاع النقل الجوي (مشاريع المطارات)
قطر	140	لمشاريع الطاقة والبنية التحتية والعقار والنقل خلال 10 سنوات
سلطنة عمان	7.8	لمشاريع المياه والكهرباء خلال 6 سنوات
الكويت	104	لمشاريع متنوعة في البنية الأساسية والطاقة والإسكان
الجزائر	40	لمشاريع في الكهرباء والغاز والاسمنت
مصر	25	لمشاريع قطاع الكهرباء في خطة التنمية السابعة من 2012- 2017
الأردن	18	ضمن الخطة الوطنية للطاقة حتى عام 2020
العراق	200	ضمن شراكة تنموية مع الأمم المتحدة وتشمل قطاعات الطاقة والإسكان والبنية التحتية
الإجمالي	768.6	

واصلت الدول العربية هذا العام عرض المزيد من فرص الاستثمار بوتيرة أكثر اهتماما اتضحت من نمو فرص الاستثمار المتاحة في معظم دول المنطقة وخصوصا في عدد من الدول العربية النفطية مع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع وعودة إيرادات النفط إلى الصعود وظهور فوائض مالية جديدة، وذلك في إطار الخطط الاستثمارية الطموحة المعلنة من الدول العربية للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى تريليون دولار منها ما يزيد على 750 مليار دولار معلنة خلال الفترة المقبلة نصفها فقط في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق وحدها (جدول الخطط الاستثمارية المعلنة في بعض الدول العربية)، ترتب عليها استئناف عدد من المشاريع التي سبق وتوقفت أو هدأت وتيرة تنفيذها نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة .

وقد شملت تلك المشروعات مختلف القطاعات إلا أنها تركزت في قطاع الطاقة وقطاع البنية التحتية حيث استحوذ قطاع النقل الجوي بمفرده على نحو 105 مليارات دولار منها 80% معلنة. ويعرض (جدول الفرص الاستثمارية المعروضة قطاعيا) عددا من القطاعات المهمة التي تعرض فيها مجموعة الدول العربية فرصا استثمارية وأهمها؛ الزراعة والصيد، الطاقة والمياه والبيئة، المحاجر والرخام، التعدين والكيماويات والبلاستيك والسماد، العلوم الحيوية، المنسوجات والملابس والجلود، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال، الكهرباء والإلكترونيات، السيارات والمحركات، قطاع النقل الجوي، صناعة الحديد والصلب، الخدمات العامة والنقل واللوجيستيات، بنوك وتأمين وخدمات مالية، قطاع تجارة التجزئة، وأخيرا العقار والسياحة. وقد شملت تلك الفرص معظم الدول العربية تقريبا وتركزت بالطبع معظم الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة والمياه والبيئة في الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، سورية، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، سلطنة عمان والعراق.

أما على صعيد جهود الدول العربية في عرض الفرص الاستثمارية، فقد بلغ مجموع ما تعرضه 20 دولة عربية ما يزيد على 1338 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تزيد على 720 مليار دولار وذلك وفق جدول عدد وقيمة الفرص الاستثمارية المعروضة في الدول العربية .

الفرص الاستثمارية المعروضة قطاعياً في عدد من الدول العربية	
القطاع	الدول
الزراعة والصيد	الجزائر – فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – المغرب– سورية – تونس – السودان
الطاقة والمياه والبيئة	الجزائر– مصر – الأردن– لبنان – سورية – السعودية – الكويت – الإمارات – قطر – سلطنة عمان – العراق
المحاجر والرخام	فلسطين–السعودية – اليمن – مصر
التعدين والكيماويات والبلاستيك والسماد	الجزائر – فلسطين– الأردن – سورية – تونس
العلوم الحيوية	الجزائر – فلسطين–مصر–الأردن
المنسوجات والملابس والجلود	فلسطين– مصر– الأردن– المغرب – سورية – تونس –السودان – العراق
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال	الجزائر – فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – المغرب– سورية – تونس – الكويت – الإمارات – قطر – سلطنة عمان – العراق
الكهرباء والإلكترونيات	الجزائر – المغرب– تونس – سورية
السيارات والمحركات	الجزائر – المغرب– تونس – سورية
قطاع النقل الجوي	المغرب – تونس – الإمارات – قطر– السعودية
صناعة الحديد والصلب	الجزائر – سورية
الخدمات العامة والنقل والخدمات اللوجيستية	الجزائر – فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – المغرب– سورية – تونس – السودان – الكويت
بنوك وتأمين وخدمات مالية	مصر – لبنان – سورية – الإمارات – البحرين – الكويت
قطاع تجارة التجزئة	مصر– لبنان
العقار والسياحة	الجزائر – فلسطين – مصر – الأردن – لبنان – المغرب– سورية – تونس – السودان– الإمارات – قطر – سلطنة عمان – اليمن – العراق

المصدر: المواقع الشبكية لهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، يونيو 2010

ففي **الأردن**، تعرض مؤسسة تشجع الاستثمار 260 فرصة استثمارية في قطاعات الزراعة، الأقمشة والمنسوجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الدوائية، السياحة والخدمات بكلفة 5.4 مليار دينار أردني أي ما يعادل 7.6 مليار دولار.

وتعرض **الجزائر** كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من المزايا المنصوص عليها في القانون المتعلق بتطوير الاستثمار.

الفرص الاستثمارية المعروضة في عدد من الدول العربية			
الدولة	عدد الفرص	التكلفة الاستثمارية بالمليار دولار	ملاحظات
الأردن	260	7.6	الزراعة، الأقمشة والمنسوجات، الصناعات الكيماوية، البناء، التعليم، الطاقة ومرافقها، الأطعمة والمشروبات، الصحة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الدوائية، السياحة والخدمات
الجزائر			كل الأنشطة الاقتصادية ما عدا بعض الأنشطة المعفاة من مزايا القانون المتعلق بتطوير الاستثمار
اليمن	171	20	الصناعة، السياحة، الخدمات، الصحة، الزراعة والثروة السمكية والمعادن
مصر	91	50	البتروكيماويات، البيئة وزراعة الغابات، التجارة، الصناعة،التعليم، تكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة والزراعة والسياحة والصحة والمرافق والنقل
سورية	293		في إدلب، الحسكة، السويداء، القنيطرة، حلب ، حماة، حمص، درعا ودير الزور
السودان	100	10	الزراعة، التعدين ، الصناعة، الكهرباء والموانئ البحرية والنقل النهري والنقل الجوي والطرق والجسور والسكك الحديدية والتعليم
السعودية		200	الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجيستية، الصحة، علوم الحياة، التعليم والعقار
العراق	360	200	الزراعة والري والإنتاج الحيواني، الكهرباء، الصحة، الإسكان والبنية التحتية، الصناعة ، النفط والغاز، الاتصالات والسياحة وخدمات الترفيه
تونس			فرص في مختلف القطاعات منها فرص عبر برنامج التخصيص
سلطنة عمان	34	51	البنية الأساسية، النفط والغاز، السياحة، تقنية المعلومات
لبنان	17		السياحة والنقل والصناعة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والأغذية والزراعة والتعليم والصحة والخدمات
موريتانيا	7		الطاقة والفنادق والصناعة والزراعة والنقل
جيبوتي	5		استخراج المعادن والسياحة والطاقة المتجددة والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات
البحرين			الخدمات المالية والنقل والخدمات اللوجيستية وتكنولوجيا المعلومات والعقار والسياحة وصناعة السيارات وإدارة المشروعات والاستشارات المالية والإدارة وتنظيم الأحداث الدولية
المغرب			السيارات والالكترونيات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة
الإمارات		100	عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ خطط الدولة وأهمها خطة تنمية المنطقة الغربية في ابوظبي بتكلفة 200 مليار دولار حتى عام 2030
قطر		68.6	عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ مشروعات قيمتها 140 مليار دولار خلال 10 سنوات بنسبة مساهمة 49 %
الكويت		10	من خلال مشروعات خطة 2011/2010
ليبيا			في مناطق تشمل الجبل الأخضر وكفرة والجفرة والواحات ووادي الشاطئ وغات وغيرها
الإجمالي	1338	717.2	

وتطرح **اليمن** 152 فرصة استثمارية عبر الهيئة العامة للاستثمار (52 فرصة)، في القطاعات: الصناعية، السياحية، الخدمية، الصحية، الزراعية والسمكية. وقد بلغت الكلفة الاستثمارية التقديرية لـ 33 مشروعا منها نحو 10 مليارات دولار. فيما عرضت اللجنة التحضيرية لمؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن والجهات ذات العلاقة (19 فرصة استثمارية) في قطاعات متنوعة بكلفة استثمارية تقديرية تبلغ نحو 10 مليارات دولار. بالإضافة إلى فرص في مجال المعادن بالتنسيق مع التعاون الألماني GTZ والترويج لها بين أوساط مستثمرين مستهدفين في دول محددة.

أما **مصر** فتسوق الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة 91 فرصة استثمار في 12 قطاعاً بتكلفة استثمارية تتجاوز 50 مليار دولار لبعض الفرص فقط منها؛ فرصتان في مجال البتروكيماويات إحداهما بتكلفة 3 مليارات دولار لإنتاج الالوفينات من الغاز الطبيعي والثانية لإقامة مجمع لتكرير زيت البترول الخام من الجيل الرابع بتكلفة 16 مليار دولار، 16 فرصة في مجال البيئة وزراعة الغابات، 8 فرص في مجال التجارة و25 فرصة في مجال الصناعة والبقية في مجالات التعليم وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المتكاملة والزراعة والسياحة والصحة والمرافق والنقل.

وتعرض هيئة الاستثمار في **سورية** 293 فرصة استثمارية مختلفة الأحجام وفي مختلف القطاعات موزعة على عدد من المناطق الصناعية والجغرافية منها؛ 28 في إدلب ، 32 في الحسكة، 35 في السويداء، 14 في القنيطرة، 74 في حلب، 21 في حماة، 29 في حمص، 12 في درعا و48 في دير الزور وتعرض وزارة الصناعة 17 فرصة استثمارية محددة موزعة قطاعيا بواقع 7 فرص في الصناعات الكيمائية وفرصة واحدة في الصناعات الهندسية وفرصتين في الصناعات الغذائية و7 فرص في الصناعات النسجية، كما تعرض الوزارة نحو 15 فرصة استثمارية في مجالات صناعية مختلفة موزعة حسب المناطق بواقع فرصة واحدة في حمص و3 فرص في حماة و9 فرص في المنطقة الساحلية وفرصتين في طرطوس. هذا إلى جانب 34 مشروعا مقترحا من قبل القطاع الخاص في مناطق درعا والسويداء والقنيطرة.

وفي **السودان** تعرض وزارة الاستثمار على موقعها الإلكتروني مشاريع في مختلف القطاعات بقيمة تقريبية تتجاوز 10 مليارات دولار منها 26 فرصة في مجال الزراعة بقيمة تزيد على 1150 مليون دولار و11 فرصة في مجال التعدين ومثلها في قطاع الصناعة إلى جانب فرص عديدة في قطاعات الكهرباء والموانئ البحرية والنقل النهري والنقل الجوي والطرق والجسور والسكك الحديدية والتعليم العالي .

وتوفر **السعودية** فرصا استثمارية كبيرة في قطاعات متنوعة وصناعات مختلفة وخصوصا قطاعات الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النقل والخدمات اللوجيستية، الصحة، علوم الحياة والتعليم، بتكاليف استثمارية تقديرية ضخمة تتجاوز 200 مليار دولار موزعة على المدن الرئيسية والمدن الاقتصادية وهي؛ مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، مدينة جازان الاقتصادية، مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، مدينة المعرفة الاقتصادية. ومن ابرز تلك الفرص، بناء ثلاث محطات للطاقة والكهرباء بتكلفة 143 مليار دولار في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومشروعات في قطاع النقل والخدمات اللوجيستية بتكلفة نحو ملياري دولار ومشروع لصهر الألومونيوم بتكلفة من 5 إلى 10 مليارات دولار، وقد عرضت وزارة الكهرباء والماء خلال العام «محطة الرياض 11 للإنتاج المستقل»، بتكلفة 2.5 مليار دولار، كما طرحت مشروع «محطة ينبع 3» للقطاع الخاص بتكلفة إجمالية 3.7 مليار دولار، إضافة إلى الفرص المعروضة على القطاع الخاص في مشاريع عقارية ضخمة مثل الأبراج المزمع إنشاؤها حول الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة .

وتعرض **قطر** على القطاع الخاص الأجنبي فرص المساهمة في تنفيذ خططها الاستثمارية البالغ قيمتها 140 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة بنسبة 49% للشركاء الأجانب مما يحمل معه فرصا استثمارية تصل قيمتها إلى 6.86 مليار دولار سنويا وبفرض السماح للقطاع الخاص المشترك بالتقدم لجميع المشاريع وفي مختلف القطاعات .

وتعرض **الإمارات** فرصا استثمارية متنوعة بقيمة تقريبية تصل إلى 100 مليار دولار عبر السماح للقطاع الخاص بالمساهمة في تنفيذ خطط الدولة وأهمها خطة تنمية المنطقة الغربية في أبو ظبي بتكلفة 200 مليار دولار حتى عام 2030 .

وفي **العراق** تعرض الهيئة الوطنية للاستثمار أكثر من 360 فرصة استثمارية بقيمة تقديرية تتجاوز 200 مليار دولار منها 48 فرصة استثمارية في مجال الزراعة والري والإنتاج الحيواني و31 فرصة في مجال الكهرباء و50 فرصة في قطاع الصحة و 75 فرصة في مجالات الإسكان والبنية التحتية بتكلفة استثمارية 150 مليار دولار و68 فرصة في قطاع الصناعة و10 فرص ضخمة في قطاع النفط والغاز و6 فرص في قطاع الاتصالات و150 فرصة في قطاع السياحة والخدمات الترفيهية.

وتطرح **تونس** عبر وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي عددا من الفرص الاستثمارية بقيمة ضخمة حيث شمل برنامج التخصيص في سنة 2009 نحو 219 مؤسسة تنتمي إلى القطاع العام، ويحتوي برنامج سنة 2010 على العديد من المؤسسات المعروضة للتخصيص في

مختلف القطاعات. كما يوجد أكثر من 3928 مؤسسة منخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل تنشط أغلبها في إطار شراكة مع مؤسسات أجنبية للاستفادة من خبراتها والاندماج في مسالكها التجارية كذلك تمت برمجة العديد من مشاريع في مجالات الطاقة وحماية المحيط والبنية الأساسية للموانئ والمطارات. وقد استهدفت الفرص الاستثمارية بصورة أساسية كلاً من دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

وتعرض **سلطنة عمان** عبر المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات 34 فرصة استثمارية بقيمة تتجاوز 51 مليار دولار منها 7 فرص في مجال خدمات البنية الأساسية بتكلفة 11.7 مليار دولار، 6 فرص خدمات النفط والغاز بتكلفة 19 مليار دولار، 9 فرص في الخدمات السياحية بتكلفة 20 مليار دولار، 6 فرص في خدمات تقنية المعلومات و6 فرص في خدمات الأخرى.

كما تعرض المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في **لبنان** «إيدال» عددا من الفرص في قطاعات السياحة والنقل والصناعة والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والأغذية والزراعة والتعليم والصحة والخدمات.

وتطرح **موريتانيا** عبر المفوضية المكلفة بترقية الاستثمارات 7 فرص استثمارية في مجالات الطاقة والفنادق والصناعة والزراعة والنقل .

وتعرض الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات في **جيبوتي** فرص استثمارية في مجالات استخراج المعادن والسياحة والطاقة المتجددة من حرارة الأرض الجوفية والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات.

أما مجلس التنمية في **البحرين** فيعرض فرصا استثمارية في مجالات الخدمات المالية والنقل والخدمات اللوجيستية وتكنولوجيا المعلومات والعقار والسياحة وصناعة السيارات خصوصا مع تخصص المملكة في إنتاج الألومونيوم وإدارة المشروعات والاستشارات المالية والإدارة وتنظيم الأحداث الدولية.

وتطرح **المغرب** فرصا في قطاعات واعدة أهمها؛ السيارات والإلكترونيات والنقل الجوي والمنسوجات والجلود والتوزيع والأغذية والسياحة .

كما تعرض الهيئة العامة للتمليك والاستثمار في **ليبيا** خارطة استثمارية تفصيلية لفرص استثمارية متاحة في مناطق استثمارية متفرقة تشمل الجبل الأخضر وكفرة والجفرة والواحات

ووادي الشاطئ وغات وغيرها .

وفي **فلسطين** أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني في يونيو 2010 عن عرض 130 فرصة استثمارية قيمتها نحو 500 مليون دولار في مؤتمر فلسطين للاستثمار معظمها تم إعداد دراسات الجدوى لها مع وجود شركاء محليين .

وفي هذا السياق، قامت **المؤسسة** بإنشاء قسم خاص على موقعها الإلكتروني لاستعرض الفرص الاستثمارية المعروضة من قبل 16 دولة عربية من خلال مواقعها الالكترونية الرسمية، وكذلك الخارطة الاستثمارية في دولة فلسطين.

2.2.2.4 المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة:

طرأت تطورات عديدة على صعيد المدن الصناعية والمناطق الحرة والاقتصادية، الجديدة والقائمة، في معظم الدول العربية، حسبما يتضح من البيانات القطرية الواردة، وكذلك المواقع الإلكترونية الرسمية المعنية بتلك المدن والمناطق.

فعلى صعيد **العمل الجماعي**، تأسس «**الاتحاد العربي للمناطق الحرة**» متخذاً الأردن مقرا دائماً له وتولى مدير عام مؤسسة المناطق الحرة الأردنية مهام رئاسة مجلس إدارة أمانته العامة في فبراير 2009. ويعتبر الاتحاد أحد منظمات العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية وقد تم تسجيله لينضم لمجموعة الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

كما استضاف **الأردن** ثاني ملتقى للاستثمار في المناطق الحرة في شهر (مايو) 2009 لبحث تطوير بيئة الاستثمار في المناطق الحرة العربية، حيث كشف المؤتمر عن وجود 35 منطقة حرة عربية موزعة على 13 دولة، بحجم تجارة بينية يبلغ نحو 8 مليارات دولار. وخلص المؤتمر إلى تبني عدد من التوصيات أهمها؛ التأكيد على أهمية المناطق الحرة في تفعيل النشاط الاستثماري بكافة القطاعات (التجارية، الصناعية، الخدمية) وجذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية، واستثمار كافة الطاقات والموارد الطبيعية والبشرية وتوليد المزيد من فرص العمل بما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. بالإضافة إلى العمل من خلال الاتحاد العربي للمناطق الحرة على تبادل التجارب والخبرات، تطوير وتفعيل الأنظمة والقوانين (التشريعات) الناظمة للاستثمار في المناطق الحرة والتنموية بما يتلاءم والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية ومواجهة المشاكل والصعوبات والعقبات التي تعترض الاستثمار في تلك المناطق. فضلا عن توحيد الجهود بين تلك المناطق والمؤسسات الاقتصادية العربية لمواجهة التحديات

والمخاطر الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ومطالبة المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بدعم وتفعيل دور هذه المناطق في تعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات. كما طالب المشاركون بقيام الاتحاد العربي للمناطق الحرة بالتنسيق مع الإدارات الجمركية العربية من خلال الجامعة العربية لتسهيل وتبسيط إجراءات دخول وخروج البضاعة من وإلى المناطق الحرة، ومطالبة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية بضرورة دعم ومساندة المناطق الحرة والتنموية لمشروعات اقتصادية وتنموية عربية. كذلك أكد المؤتمر ضرورة ديمومة إقامة ملتقى ومعرض الاستثمار في المناطق الحرة والتنموية لأهميته في تبادل الآراء والخبرات والتجارب وتعزيز العلاقة مع القطاع الخاص القائمة على مبدأ الشراكة والتنافسية الحرة على أن يكون ذلك بالتناوب بين الدول العربية الأعضاء في الاتحاد.

يذكر أن عدد المناطق الحرة في العالم تجاوز 5 آلاف منطقة وبلغ حجم التجارة من خلال هذه المناطق أكثر من 500 مليار دولار.

وعلى صعيد **الجهود القطرية** تم في **الأردن** تطوير المدن الصناعية الآتية؛ مدينة عبد الله الثاني ابن الحسين الصناعية بعمان، مدينة الحسن الصناعية بمحافظة أربد، مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية بمحافظة الكرك، مدينة العقبة الصناعية الدولية في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، مدينة الموقر الصناعية، كما تم توقيع اتفاقيات إنشاء مدن؛ مادبا الصناعية، الزرقاء الصناعية، الطفيلة الصناعية، كذلك تم البدء في تطوير المرحلة الثانية من مدينة العقبة الصناعية الدولية.

أما **الجزائر** فقد انتهت من إنشاء منطقة صناعية ببرج بوعريريج يتم تأهيلها لاحتضان مشاريع استثمارية، كما يجري العمل على إنشاء مناطق صناعية جديدة بتمويل حكومي.

وشهد **اليمن** تطورات جديدة في 8 مناطق صناعية وأخرى اقتصادية شملت: المناطق الصناعية في عدن، الحديدة، لحج، حضرموت، شبوه وبلحاف، والمنطقتين الصناعيتين أمانة العاصمة، والمناطق الاقتصادية الحدودية: حرض، حجه، وتضمنت تلك التطورات؛ تحليل العروض الفنية التي تقدمت بها شركة مينا للاستثمار السياحي والعقاري.

وفي **مصر** واصلت الحكومة جهودها التطويرية في هذا المجال إضافة إلى إصدار قرارات لدعم المشاريع المقامة في المناطق الصناعية ومنها قرار بتخفيض القيمة الإيجارية للمشاريع الصناعية المقامة بنظام المناطق الحرة العامة حيث يوجد في مصر نحو 90 منطقة صناعية منها 73 تابعة لـ23 محافظة و17 تابعة للمدن الجديدة في 14 محافظة و9 مناطق صناعية

حرة تابعة للهيئة العامة للاستثمار موزعة على 8 محافظات، 12 منطقة للصناعات الثقيلة معتمدة بالقرار الجمهوري رقم 358 لسنة 2008 موزعة على 7 محافظات و16 منطقة أخرى جارى اعتمادها موزعة على 11 محافظة، منطقتين اقتصاديتين خاصتين في السويس وشرق بورسعيد، 12 منطقة استثمارية في مناطق المعادي والسادس من أكتوبر والعاشر من رمضان وبرج العرب الجديدة والعبور ومدينة الفيوم الجديدة وميت غمر ومطار القاهرة الدولي.

وفي **الإمارات** شهدت معظم المناطق الصناعية والحرة تطورات ايجابية عديدة ومنها؛ المنطقة الحرة بمطار دبي، المنطقة الحرة في عجمان، المنطقة الحرة لجبل علي، المنطقة الحرة في الحمرية، المنطقة الحرة في رأس الخيمة، المنطقة الحرة في الفجيرة، المنطقة الحرة أحمد بن راشد، المنطقة الحرة بمطار أبو ظبي، المدينة الصناعية في أبو ظبي، منطقة دبي الحرة للسجاد، حديقة دبي للتكنولوجيا الحيوية والبحث العلمي، واحة دبي للسيليكون، مركز دبي للسلع المتعددة، منطقة دبي للسيارات، منطقة دبي للتعهيد، مطار الشارقة الدولي، مركز دبي للزهور، مدينة دبي للاستوديوهات، مجمع دبي للذهب والألماس، مدينة دبي للانترنت، مدينة دبي الطبية، مدينة دبي للإعلام، مركز دبي المالي العالمي، المنطقة العالمية للإنتاج الإعلامي، شركة أبو ظبي للموانئ، قرية دبي للمعرفة، المدينة الإنسانية الدولية، مدينة دبي اللوجستية بمجمع التقنية، مدينة دبي الملاحية بمدينة دبي الأكاديمية، مدينة دبي لقطع غيار السيارات، مركز دبي للتصميم، منطقة دبي لمواد البناء، مدينة دبي للطاقة، منطقة المعدات الثقيلة والشاحنات، مدينة دبي للمنسوجات.

أما **السودان** فقد شهد تأسيس 4 مناطق صناعية ومنطقة حرة، حيث بلغت كلفة تنفيذ المرحلة الأولى لمنطقة قرى (الجيلى) الحرة شمال الخرطوم العاصمة نحو 9 ملايين دولار، وكلفة المرحلة الأولى لمنطقة البحر الأحمر جنوب مدينة بورتسودان 12 مليون دولار. كما تم إعداد دراسة ومؤشرات أولية لقيام مشروع الميناء الحر في ولاية البحر الاحمر، وتم الاتصال بجهات متخصصة لدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وكذلك المخطط التفصيلي الشامل.

وأطلقت **السعودية** بتكلفة زادت على 60 مليار دولار، مشاريع المدن الاقتصادية المتكاملة وتعد أحد الآليات العملية لتنفيذ أهداف الخطط والإستراتيجيات فيما يتعلق بتحسين مناخ الاستثمار في المملكة، في رابغ (مدينة الملك عبد الله الاقتصادية) في حائل (مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية)، في المدينة المنورة (مدينة المعرفة الاقتصادية) وفي جيزان (مدينة جيزان الاقتصادية). وتواصل الهيئة العامة للاستثمار تعزيز تطور تلك المدن برؤية مستقبلية لاستقطاب استثمارات ضخمة تبلغ 150 مليار دولار، وتوفير مليون وظيفة، وجذب تعداد سكاني من 4 – 5 ملايين نسمة بحلول عام 2020. وتوجد في المملكة نحو 16

مدينة صناعية تبلغ جملة استثماراتها في البنية الأساسية نحو 120 مليار ريال ونحو 500 مليار ريال استثمارات للقطاع الخاص وفق هيئة المدن ومناطق التقنية حيث شهدت تلك المدن تطورات ايجابية عديد ومنها؛ الجبيل، ينبع، المدن الصناعية التابعة لبترومين الباحة، تبوك، القصيم، سدير للصناعة والأعمال، جدة الثانية، نجران، الرياض الأولى، الرياض الثانية، جدة الأولى، مكة المكرمة، حائل، جازان، الدمام الأولى، الدمام الثانية، عسير، عرعر، المدينة المنورة، الخرج، الزلفي، الطائف، الجوف، الإحساء، الحائر. بالإضافة إلى جهود التطوير في المدن الصناعية الخاصة وهي العجيمي، الفنار، الشركة العربية لتنمية المياه والطاقة، العبيكان. كذلك شهدت المناطق التقنية الخاصة تطورات لافتة ومنها؛ مجمع الملك عبد الله بن عبد العزيز للأبحاث الصناعية، وادي الظهران للتقنية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مجمع تقنية المعلومات والاتصالات (ITCC) التابع للمؤسسة العامة للتقاعد بالرياض، واحة جامعة الملك سعود العلمية (كسب).

وفي **العراق** واصلت الهيئة العامة للمناطق الحرة طرح مشاريع التطوير والتوسع وأعمال الطرق والبنية الأساسية في ثلاث مناطق حرة عاملة هي؛ «خور الزبير» في البصرة، «فلفيل» في نينوى، و«القائم» في الانبار، كما أعلنت وزارة الصناعة والمعادن عن تخصيص عشرة ملايين دولار بعد إبرامها عدداً من الاتفاقيات مع دول الجوار لإنشاء سبع مناطق صناعية تجارية مع كل من إيران وسوريا والأردن، إضافة إلى اتفاق قديم مع دولة الكويت. كما تخطط لإنشاء مراكز صناعية داخل المدن بالتنسيق مع شركات محلية وأجنبية. ووافقت وزارة الصناعة على قرارات محافظات ذي قار واربيل ودهوك باستقطاب مستثمرين لتطوير بعض المواقع الصناعية والتجارية الحرة التي بدأ إنشاؤها.

ومنذ شهدت **سلطنة عمان** عام 1983 إنشاء أول منطقة صناعية في منطقة الرسيل بمحافظة مسقط، تم إنشاء العديد من المناطق الصناعية التي توزعت في عدد من محافظات ومناطق السلطنة، حيث توفر المؤسسة العامة للمناطق الصناعية الدعم لثماني مناطق وهي: الرسيل وصحار وريسوت ونزوى وصور والبريمي إضافة الى منطقة صناعة تقنية المعلومات واحة المعرفة مسقط والمتخصصة في الصناعة المعرفية وكذلك المنطقة الحرة بالمزيونة. وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية الموجودة في تلك المناطق مع نهاية الربع الأول من عام 2010 إلى أكثر من 500 مصنع بمختلف الصناعات إضافة إلى أن هناك ما يزيد على 150 مشروعا صناعيا تحت التأسيس، وتم تخصيص أراض لأكثر من 180 مشروعا يجري العمل حاليا لاستكمال إجراءات استثمارها. وتجاوز حجم الاستثمارات بالمناطق التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية 3.4 مليار ريال عماني منها 73% استثمارات وطنية و15% استثمارات من دول مجلس التعاون الخليجي و12% استثمارات أجنبية من مختلف دول العالم، وعدد المستثمرين

أكثر من 750 مستثمرا محليا وأجنبيا. كما شهدت المناطق الحرة في السلطنة ومنها: صلالة والمزيونية وواحة المعرفة بمسقط اهتماما من قبل الحكومة بتوفير المزيد من الخدمات.

وتمتلك **تونس** أكثر من مئة منطقة صناعية معظمها مناطق صغيرة موزعة على كافة انحاء الدولة، منها 83 منطقة أنشاتها الوكالة العقارية الصناعية ومساحتها 2500 هكتار. وفي فترة المخطط الحادي عشر للتنمية الاقتصادية (2007–2011)، ينتظر إحداث 35 منطقة صناعية بمساحة 677 هكتارا للوصول عام 2011 إلى مساحة بحوالي 4500 هكتار. كما تسعى الحكومة إلى توسيع نطاق مناطقها الحرة وخصوصا في بنزرت والقارص وجرجيس.

وفى **البحرين** صدر قرار في فبراير 2010 عن رئيس الوزراء بتحديد 8 مناطق صناعية بعضها يعمل بنظام المناطق الحرة وهي: مدينة البحرين الصناعية (منطقة الحد الصناعية سابقا)، ومنطقة جنوب ألبا الصناعية، ومنطقة شمال سترة الصناعية، ومنطقة المعامير الصناعية، ومنطقة ميناء سلمان الصناعية، ومنطقة حفيرة الصناعية، ومنطقة دوار سترة الصناعية، ومنطقة شمال المصفاة، حيث شهدت معظمها تطورات على صعيد تعزيز بنيتها التحتية وزيادة عدد المستثمرين فيها. كما يتواصل التطوير في مشروع مرفأ البحرين المالي الذي تصل تكلفته إلى 1.5 مليار دور وقد تم إنشاؤه ليكون مدينة مالية متكاملة على كورنيش المنامة.

وأعلنت وزارة الصناعة في **لبنان** عن توجه لتوسيع المناطق الصناعية وإنشاء أخرى جديدة في الفترة المقبلة إضافة إلى مواصلة تطوير المناطق الحرة في مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس ومطار بيروت الدولي، مع التخطيط لإنشاء منطقتين جديدتين في الإقليم الشمالي.

وبدأ **المغرب** إنشاء ست مدن صناعية متخصصة في مجال الصناعات الغذائية والزراعية في 6 مناطق مغربية، هي مكناس وبركان وتادلة والغرب والحوز، وذلك بهدف مواكبة المخطط الأخضر للنهوض بالزراعة في المغرب، حيث ان طموح المملكة في تنمية تلك المناطق يهدف إلى إضافة نحو 300 ألف فرصة عمل، وتحقيق قيمة مضافة بنحو 90 مليار درهم مغربي بحلول عام 2015. كما تستقطب المنطقة الحرة في طنجة التي باتت تُعرف بـ (طنجة ميد)، استثمارات أوروبية ضخمة، إضافة إلى مشروعات طموحة في (العيون – الداخلة) (الناظور – كبدانة)، ويتم تطوير مناطق اخرى منها تفزيد وطوية وكزناية وغيرها، علاوة على مشروع منطقة حرة بمدينة فاس قيد الدراسة وأخرى ستحمل اسم «المنطقة الحرة الأطلسية» على مساحة 344 هكتاراً قرب مدينة القنيطرة بتكلفة ضخمة تصل الى مليار يورو.

وقررت **ليبيا** المضي قدما في إنشاء مناطق صناعية جديدة واتخاذ مايلزم من إجراءات لتذليل كافة الصعوبات وحل كل المختنقات التي قد تعترض تنفيذ مشاريع هذه المناطق الصناعية

حيث يوجد حاليا 5 مناطق صناعية موزعة عبر البلاد أهمها منطقة سيدي السايح (45 كلم جنوب شرق طرابلس) التي تغطي مساحة 1460 هكتاراً. وجارٍ حاليا استكمال مخططات 11 منطقة صناعية جديدة، حيث إن الخطة الإستراتيجية لتطويرً المناطق الصناعية في البلاد تنص على إنشاء 40 منطقة صناعية بحلول نهاية عام 2010 في اطار خطة الهيئة الليبية للمناطق الصناعية التي تستهدف إنشاء 50 منطقة صناعية سيتم تنفيذها على عدة مراحل حسب الأولويات. وعلى صعيد المناطق الحرة، تواصل ليبيا تطوير اول مناطقها الحرة في مصراتة، القريبة من العاصمة طرابلس، كما صدر قرار بإنشاء منطقة استثمار حرة ذات طبيعة خاصة تسمى (منطقة تنمية و تطوير زوارة – راس اجدير).

وفي **سورية**، تخطط الحكومة حالياً لإنجاز 25 منطقة صناعية لها ميزات المدن الصناعية ومواصلة برامج التطوير في المدن الصناعية وأهمها؛ (عدرا، حسياء، الشيخ نجار)،

وفي **الكويت**، تسعى الحكومة من خلال خطتها التنموية إلى إنشاء مناطق صناعية جديدة متكاملة الخدمات، وإنشاء وتشغيل وصيانة البنية الأساسية لمنطقة الشدادية الصناعية، وتوفير الطاقة الكهربائية لمنطقتي صبحان وامغرة، وإنشاء مجمع تكنولوجي بالتعاون مع القطاع الخاص ومواصلة دعمها للمناطق الصناعية ومنها؛ مناطق الصناعات الخفيفة في صبحان والجهراء والشويخ وكذلك المناطق المخصصة للصناعات الثقيلة في الشعيبة وغرب ميناء عبد الله وشرق الأحمدي.

أما في **فلسطين**، فهناك العديد من مشاريع المدن الصناعية قيد التنفيذ في بيت لحم وأريحا وجنين وغزة، وتشمل قائمة المشاريع المستقبلية إقامة مدن صناعية في كل من رفح وخضوري في طولكرم ومناطق أخرى حيث ستقام هذه المدن ببنية تحتية ذات مواصفات عالمية وخدمات تخصصية للمشاريع وهي تقع على مقربة من المطارات والموانئ والمعابر الرئيسية.

3.2.2.4 الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية:

وفقا للبيانات التي وردت من 4 دول عربية، قام نحو (71) وفداً ترويجياً من تلك الدول، بزيارات إلى دول عديدة في المنطقة والى دول في آسيا (اليابان، الفلبين ، تايلاند، سنغافورة، الهند، الصين، ماليزيا)، ودول أوروبا وأمريكا (النمسا، إيطاليا، تركيا، اليونان، كندا، إنجلترا، اسبانيا، فرنسا،ألمانيا، والولايات المتحدة). وسعت الوفود الترويجية خلال زياراتها إلى التعريف بالبيئة الاستثمارية، والترويج للفرص الاستثمارية في العديد من القطاعات وخاصة الطاقة، الأدوية، التعدين، العقارات والسياحة، إضافة إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وتبادل المعلومات وتعزيز وتبادل الاستثمارات المباشرة.

من جهة أخرى، استقبلت 8 دول عربية نحو (154) وفدا تجاريا واستثماريا منها من دول أوروبية وأهمها؛ المملكة المتحدة، إيطاليا، فرنسا، أسبانيا، ايرلندا، سويسرا، التشيك، تركيا، روسيا و هولندا وكذلك من دول آسيوية منها؛ اليابان، تايلاند، فيتنام، الصين، إيران، الهند، سنغافورة، باكستان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا. وقدمت تلك الوفود بهدف الاطلاع على بيئة الاستثمار، التعرف عن قرب على الفرص المعروضة، تأطير أوجه التعاون من خلال اتفاقيات في مختلف المجالات، بحث فرص التبادل التجاري، التعرف على المزايا والحوافز التي تقدمها قوانين الاستثمار، والاطلاع على إمكانات المدن الاقتصادية والصناعية والمناطق الحرة وفرص الاستثمار المتاحة فيها.

4.2.2.4 فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها:

بلغ عدد الأنشطة والفعاليات الترويجية التي نظمتها 11 دول عربية وردت منها البيانات، نحو (80) فعالية محلية وخارجية، تراوحت ما بين مؤتمرات وندوات وملتقيات ومعارض وورش عمل ودورات تدريبية ومنتديات واحتفاليات واجتماعات، تم عقدها على مدى العام، في دول عربية وأجنبية.

وقد هدفت تلك الفعاليات التي تركزت في اليمن، تونس والأردن لإظهار جودة بيئة الاستثمار، استعراض الفرص الاستثمارية وترويجها، تبادل المعلومات والخبرات، بحث إمكانية إقامة مشاريع استثمارية مشتركة، محاولة تحسين الترتيب في المؤشرات الدولية. وركزت أنشطة الترويج على معظم القطاعات، وخصوصا السياحة، نقل التكنولوجيا، الخدمات، العقار، مشاريع البنية الأساسية، المياه، الطاقة.

وفي المقابل شاركت 8 دولة عربية، وردت منها البيانات، بحضور نحو (85) فعالية ترويجية تم عقدها في دول المنطقة والخارج، اشتملت على مؤتمرات وملتقيات اقتصادية واستثمارية ومعارض وورش عمل وندوات دولية، وخصوصا في الهند، اليابان، الصين، اسبانيا،ايطاليا، بريطانيا، النمسا، استراليا، فرنسا ودافوس. وقد برزت كل من **سورية، الأردن، اليمن، السعودية والجزائر** بصفة خاصة في هذا النشاط لهذا العام من خلال مشاركتها بحضور أو رعاية نحو 38 فعالية اقتصادية، محليا وخارجيا.

وقد جاءت مشاركات الدول العربية في تلك الفعاليات لأهداف عديدة منها؛ التعريف بالمناخ الاستثماري السائد في الدول العربية، ترويج الاستثمار وعرض الفرص المتاحة في المناطق العربية الحرة، واستقطاب رجال الأعمال المغتربين من أبناء الدول العربية في الخارج، البحث عن مصادر لتمويل المشروعات، تعزيز الشراكات مع حكومات الدول المصدرة لرؤوس الأموال والتكتلات الاقتصادية المختلفة، وتبادل خبرات الترويج للاستثمار.

5.2.2.4 جهود الترويج الأخرى المنفذة:

كما شهدت معظم الدول العربية تطورات لافتة على صعيد جهود الترويج الأخرى وأهمها:

- قيام عدد من الدول العربية بمواصلة مساعيها لافتتاح عدد من مكاتب التمثيل الخارجية والدخول في عضوية جهات دولية وإقليمية معنية بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وخصوصا المؤسسات الدولية المعنية بمتابعة مناخ وأداء بيئة الأعمال في تلك الدول.
- تنفيذ عدد من دول المنطقة لحملات الترويج الإعلامية والإعلانية وتشمل : إنتاج مواد ترويج للاستثمار مثل إعداد خرائط استثمارية ودراسات قطاعية حيوية، تأسيس قواعد بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأخرى خاصة بالمستثمرين وغيرها خاصة بالمشاريع الاستثمارية إنتاج إعلانات تلفزيونية ومواد فيلمية وأقراص مدمجة ترويجية لبيئة الاستثمار في تلك البلدان.
- قيام بعض الدول بنشر تلك المواد الترويجية عبر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المقروءة والمسموعة والمرئية وكذلك الإلكترونية حيث كثفت معظم الدول العربية ولاسيما الدول التي تعتمد خطط ترويج طموحة جهودها في هذا المجال ولاسيما مصر والأردن وتونس والمغرب وقطر والسعودية والإمارات والسودان. وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الأنشطة التي يتقدمها تأسيس مواقع شبكية جديدة أو تطوير القائم منها من حيث المضمون والشكل والتي تعد ضمن أهم تقنيات ترويج الاستثمار الحديثة التي يمكن استخدامها بصورة شاملة وسريعة في تنفيذ كافة أوجه أنشطة الترويج للاستثمار .

المواقع الشبكية:

ونظرا للدور المتزايد والأهمية البالغة للمواقع الشبكية على المستوين الإقليمي والدولي في الترويج للاستثمار، لذا كان من الضروري أن نركز على هذا الجانب من خلال استعراض العوامل التي تعزز أهميته ومنها؛

- أول وسيلة يلجأ لها المستثمر للتعرف على القطر،
- من أهم أدوات بناء الانطباع العام الايجابي للقطر،
- من أقل الوسائل تكلفة بالمقارنة بالوسائل الأخرى،
- من أكثر الوسائل سهولة في الترويج بالنسبة للجهة القائمة بالترويج أو المستهدفة به،
- من أكثر الوسائل فعالية في نشر المعلومات،
- يمكنه عرض كم هائل من المعلومات والبيانات والأخبار والتقارير وتحديثها بشكل سريع،
- فعال في التواصل مع المستثمر المحتمل والحالي.

وفي هذا السياق، حددت بعض الدراسات الحديثة مواصفات يجب توافرها في الموقع الشبكي حتى يكون فعالا في تأدية وظيفة الترويج للاستثمار أهمها:

أولا: نقاط أساسية لموقع الانترنت:

- هندسة المعلومات وتشمل؛ (سرعة الموقع، إمكانية فتح واستخدام الموقع من جميع أنحاء العالم، والتنظيم الهرمي للمعلومات).
- التصميم ويشمل؛ (سهولة التصفح، استخدام درجات الألوان المناسبة والمحايدة، توافر المساعدات الملاحية وأهمية عدم الإطناب في النصوص).
- المحتوى ويتضمن؛ (مراعاة اهتمامات المستثمر، توفير النبذ المختصرة، إتاحة المقارنات، والبيانات والإحصاءات، آخر الأخبار وأهم الأحداث، نشر الشهادات والدراسات، توفير ملفات المعلومات الأساسية قابلة للتحميل، توفير معلومات كاملة عن كافة القطاعات الاقتصادية، وتقديم خدمة سريعة وسهلة للاتصال بالهيئة.
- فعالية الترويج وتشمل؛ إمكانية العثور على الموقع الشبكي بسهولة، نجاح القائمين على الموقع الشبكي في إعداد توقعات صحيحة باحتياجات المستثمر.
-

ثانيا: نقاط أساسية للتعامل مع الاستفسارات والطلبات:

- التواجد الدائم والقدرة على التواصل من خلال؛ توفير كافة المعلومات لأغراض الاتصال بمسئولي الهيئة، دعم وتسهيل سبل الاتصال والتواصل، والاستعداد التام للرد على كافة الاستفسارات والإجابة عن جميع التساؤلات.
- الاستجابة للطلبات والتعامل مع الاستفسارات وذلك من خلال، الاستعداد التام للرد على كافة استفسارات المستثمر بفطنة وذكاء، وتصميم وفهم وتوزيع الأدوار المختلفة في التعامل.
- وضع خطة عمل تتضمن وصفاً دقيقاً لكيفية وطريقة الرد على الاستفسارات مثل؛ تنظيم الردود بصورة تسهل إيجاد الإجابات لأسئلة المستثمر، تزويد المستثمر بمعلومات هامة وذات صلة بالمشروع، توفير ردود مختصرة تحقق الهدف من أقصر الطرق، وتوفير نبذ مختصرة للخدمات التي تهم المستثمر.
- خدمة العملاء ومتابعة المستثمر من خلال؛ التأكيد على وصول المعلومات المطلوبة للمستثمر، متابعة المستثمر والتواصل معه وخاصة في حالة احتياجه لأية خدمات إضافية، الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء انسحاب المستثمر والعدول عن فكرة تنفيذ المشروع أو الاستمرار فيه وذلك بغرض تحسين الأداء وضمان عدم تكرار ذلك مستقبلا.

المؤسسة من جهتها أدركت الأهمية البالغة لدور الموقع الشبكي وتحرص على تطويره بشكل مستمر بهدف التواصل مع المستثمرين في المنطقة وحول العالم، ولذا استحدثت ثلاثة أجزاء جديدة باللغتين العربية والانجليزية ضمن موقعها الشبكي تحت بند «البحوث والدراسات» شملت؛ إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، الفرص الاستثمارية المتاحة حاليا في الدول العربية، إضافة إلى قوانين الاستثمار وحوافزه في الدول العربية. ويأتي ذلك في إطار خطة طويلة المدى لتطوير محتويات موقعها الشبكي بحيث يستطيع المستثمر متابعة هذه المعلومات وتطوراتها من خلال موقع شبكي واحد بدلا من التردد على العديد من المواقع الشبكية. وفيما يلي أهم المواقع الشبكية المعنية بالترويج للاستثمار في الدول العربية :

المواقع الشبكية لجهات الترويج للاستثمار في الدول العربية			
م	الدولة	الهيئة	عنوان الموقع الالكتروني
1	اليمن	الهيئة العامة للاستثمار	www.giay.org
2	مصر	الهيئة العامة للاستثمار	www.gafinet.org
3	السودان	وزارة الاستثمار	www.sudaninvest.org
4	السعودية	الهيئة العامة للاستثمار	www.sagia.gov.sa
5	العراق	الهيئة الوطنية للاستثمار	www.investpromo.gov.iq
6	سلطنة عمان	المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات	http://arabic.ociped.com
7	تونس	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	www.investintunisia.tn
8	الجزائر	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	www.andi.dz
9	لبنان	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار(ايدال)	www.idal.com.lb
10	موريتانيا	المفوضية المكلفة بترقية الاستثمارات	www.investinmauritania.gov.mr
11	جيبوتي	الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات	www.djiboutinvest.d
12	البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية	www.bahrainedb.com
13	المغرب	مديرية الاستثمارات الخارجية	www.invest.gov.ma
14	ليبيا	الهيئة العامة للتمليك والاستثمار	http://investinlibya.ly
15	الاردن	مؤسسة تشجيع الاستثمار	www.jordaninvestment.com
16	الامارات	وزارة الاقتصاد	www.economy.ae
17	الكويت	مكتب استثمار رأس المال الاجنبي	www.moci.gov.kw
18	قطر	ادارة تشجيع الاستثمار	www.investinqatar.com.qa
19	فلسطين	الهيئة العامة العليا للاستثمار	www.pipa.gov.ps
20	سورية	هيئة الاستثمار	www.investsyria.gov.sy

3.4 المؤشرات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية لعام 2010:

1.3.4 المؤشرات الأولية العامة للمنطقة لعام 2010:

أما بالنسبة للدول العربية فمن المتوقع استعادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها موجة الصعود خلال عام 2010، ويعزى هذا التفاؤل إلى الآتي:

- تحسن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وتحقيقها معدلات نمو موجبة، كأحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة، وذلك بعد موجة التراجع التي شهدتها خلال الأزمة؛ خصوصا مع تدخل الاتحاد الأوروبي لتطويق أزمة اليونان الأخيرة وتطلع المستثمرين إلى العام 2010 باعتباره عام النمو الاقتصادي المعتدل، والتضخم الآمن والعائدات القوية وفق المسح العالمي الذي أجراه «بنك أوف أمريكا ميريل لينش» في نهاية 2009 واشترك فيه ما مجموعه 213 مديراً لصناديق الاستثمار يشرفون على توظيف 617 مليار دولار.
- توقع تحسن معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى 4.5% عام 2010، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في ابريل 2010 وذلك بعد تراجعها إلى معدل بلغ نحو 2.4% عام 2009 فقط مقارنة بنحو 5.1%عام 2008.
- توقع تحسن أداء التجارة الخارجية للدول العربية بمعدل 14% إلى 1.9 تريليون دولار عام 2010 استنادا لصندوق النقد الدولي مقارنة مع تراجع بلغ 19.7% إلى 1.7 تريليون دولار عام 2009.
- انتهاء موجة اضطراب الأسواق المالية الدولية والعربية واستقرارها منذ منتصف عام 2009 حيث عاودت القيمة السوقية الإجمالية لهذه الأسواق في نهاية عام 2009 ارتفاعها بنسبة 17.4% لتبلغ نحو 903.4 مليار دولار، مقارنة بتراجع حاد بلغت نسبته 42.5% إلى 769.6 مليار دولار بنهاية العام 2008. وبدء موجة انتعاش جديدة في تلك الأسواق مع بداية عام 2010 .
- إعلان معظم دول المنطقة عن مشروعات طموحة باستثمارات ضخمة خلال السنوات القليلة المقبلة ولاسيما في قطاعات الطاقة والبنية الأساسية واستئناف تنفيذ عدد من المشاريع التي كانت قد تعطلت بفعل الأزمة في المنطقة العربية وخاصة في مجال البنية الأساسية والنفط والقطاع العقاري ولاسيما في دول مجلس التعاون بتقديرات تصل إلى 245 مليار دولار خلال العقد المقبل (2011 – 2020).

- ارتفاع الطلب العالمي على النفط وبالتالي حصيلة الصادرات في الدول العربية النفطية بما قد يؤثر إيجابا على التدفقات الاستثمارية العربية البينية، كأحد مكونات إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة، عبر استغلال الفوائض في اقتناص الفرص الاستثمارية القيّمة المتنوعة المتوافّرة في دول المنطقة، كما سوف تظل هناك حاجة إلى الخبرات الأجنبية في مجالي التقنية والإدارة.
- ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى قطاع الموارد الطبيعية في الدول العربية النفطية وخاصة في قطاعات النفط والغاز والتعدين نتيجة استعادة الطلب العالمي على النفط لوتيرة النمو وارتفاع أسعاره العالمية.
- إعلان عدد كبير من الشركات العالمية ولاسيما شركات النفط عن خطط وبرامج لاستثمار مليارات الدولارات في مشاريع داخل المنطقة ولاسيما في العراق .
- الارتفاع المتوقع في استثمارات الدول الغربية التقليدية المصدرة للاستثمار إلى المنطقة العربية وخصوصا؛ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاسيما مع توقيع اتفاقات الشراكة إلى جانب ظهور مصدرين عالميين جدد للاستثمار إلى الدول العربية ومنهم الصين التي تمتلك فائضاً مالياً ضخماً وتجارة ضخمة ومتنامية مع مختلف دول المنطقة بقيمة 143 مليار دولار وبنسبة 8.2 % من تجارة العرب الخارجية لعام 2008 والهند التي تنشط في أسواق عديدة أبرزها الإمارات، إضافة إلى ماليزيا وعدد من الشركات الأسيوية الأخرى.
- النشاط المتوقع للشركات عبر الوطنية العربية في المنطقة العربية ولاسيما الشركات الضخمة العاملة في قطاعات الاتصالات والسياحة والعقار والبنوك وتجارة التجزئة والبنية الأساسية خصوصا وان عدداً منها ولاسيما شركات إماراتية وسعودية وقطرية أعلنت صراحة عن خطط لاستثمار مليارات الدولارات في دول مصر والسودان واليمن والمغرب وتونس والأردن .
- اتجاه معظم الدول العربية لاتباع خطط أكثر تحررا في التعامل مع الاستثمار الأجنبي ولاسيما إعلان بعض الدول عن عزمها إطلاق أو الإسراع في برامج الخصخصة وفتح المزيد من القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي ولاسيما في مجالات البنية الأساسية بنظم متنوعة منها الـB.O.T. حيث قامت 16 دولة عربية بتنفيذ 38 إصلاحا في بيئة أداء الأعمال لهذا العام (وإجراءين يزيدان من صعوبة أداء الأعمال) خلال الفترة من يونيو 2008 إلى مايو 2009. مقارنة بـ 31 إصلاحاً في 13 دولة عربية (وإجراءين يزيدان من صعوبة أداء الأعمال) في العام السابق.

- توقع نمو أنشطة الدمج والاستحواذ في المنطقة العربية لتصل في منطقة الخليج إلى 25 مليار دولار عام 2010 حيث بلغت قيمتها في الربع الأول من العام نحو 3.28 مليار دولار مقارنة مع 3.2 مليار دولار خلال العام 2009 برمته، فضلا عن أن استطلاع رأي شمل 27 من أبرز قياديي المصارف الاستثمارية عالمياً وإقليمياً رسم صورة مشرقة لمسار الاستحواذ والدمج خصوصا أن هناك الكثير من صفقات الاستحواذ الضخمة تم الاتفاق عليها من بينها صفقة لشركة الاتصالات المتنقلة زين مع إحدى الشركات الهندية تبلغ قيمتها نحو 10 مليارات دولار. فيما تظهر نتائج الربع الأول المالية لكبرى شركات المنطقة عودة إلى تحقيق نمو في الأرباح بما يعزز خطط النمو من خلال الاستحواذ.
- توقعات نمو دور صناعة الضمان في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حيث يتوقع ارتفاع مستويات الطلب على الحماية التأمينية من قبل الشركات والمصارف والمقرضين حول العالم بغرض الحفاظ على السيولة وتوافرها خلال العام 2010.
- معظم مؤشرات ثقة المستثمرين في دول «مجلس التعاون الخليجي»، ظلت في الخانة الإيجابية خلال الربع الأول من العام 2010. وأعرب معظم المستثمرين عن أن مجموعة من الأسواق الإقليمية والدولية تتداول بأقل من قيمتها وأن أسواق دول مجلس التعاون الخليجي كانت أكثر جاذبية .
- تزايد نشاط هيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية بأكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية، كما نظمت الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA) الاجتماع الإقليمي الأول لمسئولي هيئات ووكالات تشجيع الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دبي بمشاركة أكثر من 35 دولة ومنظمة دولية مهتمة بالشأن الاقتصادي والاستثماري.

2.3.4 المؤشرات الأولية القطرية لعام 2010:

أما على صعيد رصد الاتجاهات من واقع المؤشرات الأولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للشهور الأولى من عام 2010، وكذلك من رصد الخطط والبرامج الاستثمارية للحكومات العربية والشركات الأجنبية داخل المنطقة فيمكننا استعراض أهمها فيما يلي:

أولا: دول مجلس التعاون الخليجي:

- في **السعودية** توقع مسئولون ماليون أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية دفعة إضافية خلال العام الحالي 2010 بنمو يزيد على 20% مقارنة مع عام 2009، حيث أعلنت المملكة خلال 2010 أنها تعتزم استثمار (120 مليار دولار) في مشاريع تتعلق بقطاعي النفط والبتروكيماويات خلال فترة السنوات الست المقبلة وتخصيص مبلغ 46 مليار دولار، لبناء ثلاثة من أضخم المشاريع البتروكيماوية، وكذلك استثمار 53.3 مليار دولار لبناء شركات معاجلة المياه، فضلا عن إعلان شركات وبنوك عالمية مثل بنك «ستاندرد تشارترد بي إل سي» عن خطط لدخول المملكة خلال عام 2010.

- ويتوقع ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الإمارات تزامناً مع قانون الشركات الجديد المنتظر إقراره خلال عام 2010، الذي يخفف القيود المفروضة على حصة ملكية الأجانب وإمكانية رفعها إلى 100%، بموافقة حكومية ضمن شروط، فضلا عن توقعات عودة انتعاش القطاع العقاري الذي تراجعت أسعاره بشدة خلال الأزمة الأخيرة، إضافة إلى الفرص الاستثمارية العديدة التي تتيحها الخطط الحكومية في مشروعات البنية التحتية ولاسيما مشاريع النقل التي تزيد تقديراتها على 22 مليار دولار في مجال النقل الجوي فقط.

- وفي **البحرين** توقع البنك المركزي في مايو 2010 معاودة الاستثمارات الأجنبية الواردة ارتفاعها في ضوء توقعات نمو اقتصاد المملكة بحوالي 4% في 2010 مقارنة مع 3.2% في 2009.

- أما **قطر** فتتوقع نموا في الاستثمارات الأجنبية الواردة إليها عام 2010 بفضل المشاريع الضخمة التي تعتزم تنفيذها بقيمة 140 مليار دولار خلال 10 سنوات وجهودها في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها بإغرائها بنمو متوقع يبلغ 18.5% في 2010 وفق توقعات صندوق النقد الدولي.

- وتأمل **سلطنة عمان** مزيدا من التدفقات مع استحداث قانون جديد للضرائب في 2010 يمنح حوافز ضريبية ويخفض معدل الضريبة إلى 12%، خاصة مع السماح للمستثمر للأجنبي بحصة تملك رأس المال إلى حد 70% يمكن أن تصل إلى 100% في مجالات معينة، إلى جانب إعلان السلطنة عن استثمارات بنحو 7.8 مليار دولار في مشاريع جديدة للمياه والكهرباء على مدى الأعوام الستة المقبلة.

- وتتوقع **الكويت** زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها وخاصة في قطاع الطاقة، لاسيما مع إعلان الحكومة عزمها استثمار 86 مليار دولار حتى 2030 على المشاريع الرأسمالية النفطية، إضافة إلى إعلان خطة حكومية للتنمية الشاملة تتضمن استثمار 104 مليارات دولار في مشاريع استثمارية تنموية سيكون للقطاع الخاص مساهمة رئيسية فيها.

ثانيا: دول المغرب العربي:

- ففي **المغرب** توقعت وزارة الاقتصاد والمالية المغربية في نوفمبر 2009 أن تبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 4 مليارات دولار في 2010، في ضوء توقعات حكومية بإصدار سندات دولية، وتحقيق معدل نمو 3.5% خلال عام 2010 مقارنة بنحو 5.3% في 2009.

- وتخطط **ليبيا** إلى استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة داخل قطاعي النفط والغاز وخارجهما، حيث يوجد العديد من الفرص الاستثمارية في صورة مشاريع لتكرير البترول وتسويقه ونقله، وكذلك الصناعات البتروكيماوية، خصوصا مع تقديم حوافز تسمح بتملك المستثمر الأجنبي في تلك القطاعات، ومنها مصنع (زوارة) للأسمدة ومصفاة (رأس لانوف)، وفي ضوء توقع الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على برنامج خصخصة قطاع الصناعات الكيماوية، إضافة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة على ساحل البحر المتوسط لجذب الاستثمارات في قطاعات خارج قطاع النفط والغاز.

- وفي **الجزائر** تخطط الحكومة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في ضوء الإعلان عن خطط استثمارية ضخمة أبرزها: استثمار شركة الكهرباء والغاز «سونلغاز» ما قيمته 24 مليار دولار خلال الفترة حتى 2016، واستثمارات ضخمة في صناعة الاسمنت حتى 2014، إضافة إلى إعلان تحالف توتال الفرنسية عن استثمار 920 مليون دولار لتطوير حقول تيميمون بحلول عام 2013، استثمار مبلغ يتراوح بين 1.5-2 مليار دولار في ترخيص حقل غاز أحنيت بحلول عام 2014، وإعلان شركة «أسيك» المصرية عن مشروع لبناء مصنع للإسمنت بولاية الجلفة بتكلفة 600 مليون دولار.

- أما **تونس** فتتوقع أن تحقق استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بنحو 1.7 مليار دولار عام 2010، بعد أن عكست التدفقات الفعلية نمواً إيجابياً بمعدل 6.5% خلال الربع الأول

من العام 2010، لتصل التدفقات إلى 333 مليون دولار، وكذلك في ضوء الاهتمام بإنجاز مشاريع في قطاعات الخدمات المعملية، وتقنيات الاتصال، والمعلومات والخدمات الموجهة للمؤسسة والطاقات البديلة والخدمات الطبية والصحية.

وفي **مصر** توقعت وزارة التنمية الاقتصادية أن تبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة نحو 10 مليارات دولار خلال العام المالي 2011/2010، وذلك في ضوء التدفقات الفعلية خلال الربع الأول 2010، حيث شهدت نموا بمعدل 41.7% إلى 1.7 مليار دولار مقارنة بالفترة المناظرة عام 2009، واعتزام الحكومة المصرية إصدار سندات سيادية للمساعدة في تشجيع انتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مستويات ما قبل الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وإعلان شركات عالمية وعربية عن خطط استثمارية، منها؛ اعتزام شركة «أباتشي» الأمريكية استثمار مليار دولار إضافية في مجال التنقيب عن النفط والغاز في مصر وكذلك إعلان شركة شل عن تخصيص 700 مليون دولار لمواصلة جهودها الاستكشافية.

ويواصل **السودان** جهوده لجذب الاستثمار في مجالات عديدة؛ على رأسها قطاع الطاقة، حيث أعلنت حكومة جنوب السودان في أكتوبر 2009 عن موافقتها على خطط لبناء أول مصفاة لتكرير النفط بالجنوب بتكلفة تبلغ ملياري دولار، ثم الاستثمارات العقارية ولاسيما في مشروعات ضخمة تعتزم تنفيذها شركات إماراتية ومصرية، فضلا عن توقعات تفعيل العديد من المشروعات العربية في القطاع الزراعي، كذلك أعلنت الحكومة السودانية في مارس 2010 عن مساهمتها بنحو 100مليون دولار في رأسمال صندوق مشترك مع القطاع الخاص المصري للاستثمار الزراعي في السودان والتصنيع الغذائي في مصر مع توقعات برفع رأسماله إلى مليار دولار .

أما **الأردن** فيتوقع تحقيق قفزة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، في ضوء التدفقات الفعلية خلال الربع الأول للعام 2010، حيث تضاعفت التدفقات إلى 160 مليون دينار مقابل 80 مليون دينار، وخاصة في ضوء إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد وتخفيض النسب الضريبية وإلغاء 11 رسماً كانت مفروضة على الدخل، إعلان المملكة خطة إستراتيجية وطنية للطاقة حتى عام 2020، باستثمارات مطلوبة تقدر قيمتها بنحو 18 مليار دولار، وكذلك إعلان شركات عالمية وعربية عن خطط استثمارية ومنها؛ اعلان الصندوق الاستثماري السويسري «غلوبال ايميرجنغ ماركتس ليمتد» في ابريل 2010 عن عزمه استثمار 110 ملايين دولار في شركة «المستثمرون العرب المتحدون الأردنية»، ونحو 108 ملايين دولار في شركة تعمير الأردنية القابضة.

ويأمل **لبنان** أن تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نموا خلال 2010 خصوصا بعد نموها بنسبة 20% خلال عام 2009 لتصل قيمتها إلى 4.32 مليار دولار.

وفي **سورية** تؤكد مؤشرات الربع الأول من عام 2010 حدوث نمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي 12 مشروعا، منها؛ 3 مشاريع استثمارية كويتية، 3 مشاريع استثمارية تركية، مشروعان للبنان ومشروع للأردن وآخر للإمارات إضافة إلى مشروع لبناني – كويتي مشترك ومشروع للعراق.

كما تشهد **اليمن** إقبالا واضحا من قبل شركات خليجية وخصوصا من السعودية والإمارات وقطر على تنفيذ مشروعات ضخمة ولاسيما في قطاعات العقار والموانئ والصناعة تعززها جهود الحكومة المتواصلة لتحسين مناخ الاستثمار على المستويين التشريعي والإجرائي.

ويتوقع **العراق** نموا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث اتفق العراق والأمم المتحدة في نوفمبر 2009 على إطار أولي لشراكة تنموية جديدة، تهدف إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية والنمو الاقتصادي على مدى السنوات الخمس المقبلة، من خلال تنفيذ مشاريع بقيمة 200 مليار دولار، ضمن الخطط الخمسية لتنمية العراق، كاستثمارات في مجال الخدمات والتحفيز الاقتصادي وحماية البيئة للفترة 2010-2014. ويتوقع أن يهيمن قطاع الطاقة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية بفضل تعهدات العديد من الشركات العالمية بضخ ما يزيد على 20 مليار دولار في المدى القصير ونحو 50 مليار دولار على المدى الطويل. كما يتوقع أن يتم ضخ المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى أبرزها البنية التحتية والإسكان والمرافق لاسيما مع تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والأمني حيث ضاعف العراق في مارس 2010 هدفه لبناء 500 ألف وحدة سكنية بعدما أبدت شركات دولية ومنها شركات إماراتية اهتماما جدياً بالفوز بعقود بناء حيث تأمل الحكومة في بناء مليون وحدة سكنية في غضون ثلاث سنوات.

والخلاصة، ورغم صعوبة التنبؤ بدقة بما قد تسفر عنه تفاعلات العوامل المذكورة سلفا وخاصة في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين الحالية وردود أفعال اللاعبين الدوليين، فإنه من المرجح زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010 في المنطقة العربية بمعدلات محدودة تتراوح ما بين 10%-15% مقارنة بتدفقاته خلال عام 2009، وذلك في ضوء الأزمة الاقتصادية اليونانية الأخيرة والتي ألقت بظلالها على الأداء الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي وما يصاحبها من تباطؤ معدلات النمو المتوقعة للمنطقة الأوروبية بأثرها والتي تمثل أحد مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الدول العربية.

4.4 أهم ملامح واتجاهات الاستثمار العربي البيني لعام 2010:

شهدت الدول العربية تطورات لافتة كمية ونوعية على صعيد الاستثمار العربي البيني في السنوات القليلة الماضية، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات البينية، إضافة إلى حدوث تغيرات ايجابية على صعيد التوزيع الجغرافي لتلك التدفقات سواء الصادرة أو الواردة وكذلك على صعيد التوزيع القطاعي، وفيما يلي ابرز ما تم رصده في هذا السياق:

- **تزايد الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة** ولاسيما في دول تقليدية مثل **مصر والسودان** مع سعي **سورية والجزائر** لاستقطاب استثمارات عربية في قطاعها الزراعي. ففي مصر نجحت الحكومة التي ضخت نحو ملياري دولار في مشروع توشكى في التفاهم مع الشركات العربية المستثمرة في المشروع على تسريع وتيرة انشطتها ولاسيما بعد الهدوء النسبي لقضية حصة مصر من مياه النيل وخصوصا شركة «الراجحي» السعودية للاستثمار الزراعي التي تقوم باستصلاح وزراعة 100 ألف فدان، وشركة «المملكة» للتنمية الزراعية السعودية، والتي تقوم باستصلاح نحو 120 ألف فدان. ووقع **السودان** اتفاقات لتأجير أراض زراعية مع بلدان من بينها الكويت والسعودية والأردن لزراعة القمح والذرة بصورة رئيسية. كما تتوقع **ليبيا** إبرام اتفاقات تأجير مع **مصر والسودان**. كما أعلنت الحكومة **السعودية** في مايو 2010، عن أن بعض المزارعين السعوديين من القطاع الخاص يعتزمون الاستثمار في **الجزائر** خصوصا وان الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، والتي أعلن تأسيسها برأسمال (800 مليون دولار) أعلنت أنها تتوجه أساساً إلى الاستثمار في الخارج، بعدما وجهت الحكومة الجزائرية دعوة إلى المستثمرين الأجانب لاستئجار أراض زراعية. هذا إلى جانب قيام **سورية** في مارس 2010 بطرح مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة؛ الزراعية السياحية الصناعية في منطقة «الغاب»، بمساحة 140 ألف هكتار للمستثمرين بعد توقيع اتفاقية بين وزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو لتنفيذ المشروع في مدة 15 شهراً يتم خلالها وضع الدراسات التنفيذية لكل نشاط .
- **تزايد الدور الذي يقوم به قطاع تجارة التجزئة في تعزيز الاستثمار العربي البيني** حيث أعلنت شركات عربية كبرى في هذا المجال عن خطط استثمارية وتوسعات طموحة داخل المنطقة ومنها مجموعة شركة غولدن بيراميدز بلازا السعودية المالكة لمشروع سيتي ستارز في مصر والتي تعتزم مواصلة توسعاتها في المنطقة، ومجموعة «ماجد الفطيم العقارية»، الإماراتية التي أعلنت، في مايو 2010 عن خطتها لبناء أربعة مراكز تسوق جديدة في **الإمارات ومصر وسوريا ولبنان**، باستثمارات إجمالية قدرها 3.5 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما أعلنت مجموعة «سيف الغرير» أن مناطق بلاد الشام وشمال إفريقيا تحتاج إلى مراكز تسوق جديدة، كما أعلنت «إعمار مولز»، الإماراتية أنها تركز حالياً على السوقين السورية والمصرية لإقامة عدد من المشاريع

العقارية المتخصصة في قطاع التجزئة فيها.

- **الدور الكبير والتاريخي الذي يقوم به قطاع الاتصالات** في تعزيز الاستثمارات العربية البينية منذ بداية العقد الماضي والمتوقع أن يتعزز خلال الفترة المقبلة مع التحركات الاستثمارية المتوقعة لشركات الاتصالات العربية الكبرى ومنها؛ زين الكويتية والاتصالات السعودية واتصالات الإمارات واوراسكوم المصرية وكيوتل القطرية وباتلكو البحرينية في المنطقة، حيث باعت «زين» الكويتية في ابريل 2010 معظم أصول المجموعة في القارة الإفريقية لشركة «بهارتي» الهندية بقيمة تصل إلى 10.7 مليار دولار. وقالت (كيوتل) القطرية في مارس 2009 إنها تنوي استثمار مبلغ يصل إلى ملياري دولار في أنشطتها الخارجية التي تشمل دولا عربية، كما أعلنت الحكومة الجزائرية في مايو 2010، استعدادها لشراء علامة «جازي» المملوكة لشركة «أوراسكوم تيليكوم – الجزائر» فرع «أوراسكوم تيليكوم» المصرية بشكل كامل. هذا إلى جانب الاستثمارات الإضافية المتوقع ضخها من الشركات العربية العاملة في المنطقة.
- **الدور المتنامي لقطاع السياحة** وخصوصا استثمارات الشركات الخليجية في دول المشرق والمغرب العربي ومصر حيث كان هذا القطاع على قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار العربي البيني، ومن المتوقع وفق إعلان العديد من الشركات العربية والخليجية عن مشروعات طموحة مستقبلية بتكاليف ضخمة في دول المنطقة أن يعزز دوره في هذا المجال، وفي هذا السياق طالبت المنظمة العربية للسياحة، بضرورة استكمال تأسيس بنك الاستثمار السياحي العربي، وأكدت استعدادها لتوفير الدعم الفني في مجال تقديم الفرص الاستثمارية السياحية وإعداد الشروط التشريعية لدراسات الجدوى للمشاريع السياحية.
- **زيادة دور قطاع الصناعة** في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية في المنطقة العربية خصوصا مع إعلان معظم الدول العربية عن خطط لإنشاء المزيد من المناطق الصناعية الضخمة وتوسعة القائم منها فضلا عن إعلان عدد منها عن حوافز ومزايا وتسهيلات جديدة للاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار في الصناعة بشكل خاص ولاسيما الصناعات ذات التوجه التصديري.
- **تنامي دور قطاع المصارف** في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية في المنطقة العربية خصوصا مع وجود مؤسسات مصرفية ضخمة تمتلك فوائض مالية كبيرة وترغب في التوسع داخل المنطقة بالتزامن مع قيام المزيد من دول المنطقة بتحرير قطاعاتها أمام الاستثمار العربي في إطار برامج قطرية أو تنفيذا لاتفاقات دولية في هذا الإطار .
- إعلان عدد كبير من الشركات عبر الوطنية العربية عن عزمها تنفيذ برامج وخطط استثمارية طموحة داخل المنطقة بداية من عام 2010. ويستعرض الجدول التالي بعض صفقات الاندماج والتملك وكذلك عمليات تأسيس المشاريع الجديدة سواء التي تمت بالفعل أو المعلن عنها:

بعض صفقات الاندماج والتملك وعمليات تأسيس المشاريع الجديدة المعلن عنها فيما بين الدول العربية خلال عام 2009 والنصف الأول من عام 2010				
الشركة	دولة إقامة الشركة المنفذة للاستثمار	الدولة المضيفة للاستثمار	القيمة بالمليون دولار	ملاحظات
شركة المعبر الدولية للتطوير العقاري	الإمارات	الأردن – ليبيا – المغرب	11000	مشروع مرسى زايد في الأردن، ومشروع الواحة في طرابلس- ليبيا، ومشروع باب البحر في المغرب.
شركة دوكاب	الإمارات	قطر		بناء أول مصنع للكابلات
شركة أبو ظبي للاستثمار	الإمارات	السعودية- مصر- شمال أفريقيا- الشرق الأوسط	400	عبر صندوق للملكية الخاصة يهدف إلى زيادة رأس ماله إلى 400 مليون دولار
شركة القدرة القابضة، مجموعة بن حم، مجموعة الإمارات الاستثمارية	الإمارات	اليمن	1100	عبر تنفيذ استثمارات سياحية وعقارية في منطقتين وسط العاصمة اليمنية صنعاء، يطلق عليهما «ظهر حمير» و«فج عطان»
شركة سما دبي	الإمارات	تونس	25000	اكدت الشركة عزمها مواصلة مشروع باب المتوسط ولكن بوتيرة ابطأ والمتوقع انجازه على مدى 15 عاما
مجموعة بوخاطر	الإمارات	تونس		اكدت الشركة عزمها مواصلة مشروع المدينة الرياضية
مجموعة ماجد الفطيم العقارية	الإمارات	مصر – سورية – لبنان اليمن- السعودية	3500	أعلنت، في مايو 2010 عن خطتها لبناء 4 مراكز تسوق جديدة في الإمارات ومصر وسورية ولبنان وفي مارس عن مفاوضات للتوسع في اليمن والسعودية
شركة «ماجد الفطيم أملاك»	الإمارات	سورية	817	أعلنت في مارس 2010 عن عزمها إقامة مشروع تجاري وإداري
أعمار مولز	الإمارات	مصر – سورية		
مجموعة الغرير	الإمارات	مصر		اعلنت عن عزمها زيادة استثماراتها في قطاع الحديد
شركة دبي وعدن	الإمارات- اليمن	اليمن	850	عبر تنفيذ خطة توسيع وتطوير لميناء عدن ومحطة الحاويات على مرحلتين
البنك الأهلي المتحد	البحرين	ليبيا	53.8	لشراء 40% من المصرف المتحد للتجارة والاستثمار في ليبيا
مجموعة العيساني الاستثمارية	السعودية	اليمن	220	افتتاح مصنع لإنتاج الاسمنت بمنطقة باتيس بمحافظة أبين بالجنوب
الشركة الفيصلية السعودية للاستثمار والتطوير العقاري	السعودية	اليمن	120	أعلنت في يوليو 2009 أنها تعتزم استثمار هذا المبلغ
الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني	السعودية	مصر – السودان – الجزائر		أعلن تأسيسها برأسمال (800 مليون دولار) وتتوجه أساساً إلى الاستثمار في الخارج
شركة «الراجحي» السعودية للاستثمار الزراعي	السعودية	مصر		تسريع وتيرة استثمارها في مشروع توشكى
شركة «المملكة» للتنمية الزراعية السعودية	السعودية	مصر		تسريع وتيرة استثمارها في مشروع توشكى
شركة غولدن بيراميدز بلازا	السعودية	مصر- دول المنطقة		
شركة فؤاد الغانم وأولاده	الكويت	الأردن- سورية – شمال أفريقيا	1000	بالتعاون مع شركة انتر راو وبنك في.تي.بي الروسيين ومن خلال صندوق استثمار في مشاريع طاقة
مجموعة الخرافي	الكويت	مصر		الاعلان في فبراير 2010 عن توسيع استثمارات المجموعة في مصانع الورق والألمنيوم والمضي قدماً في استكمال انشاء مصنع مكونات الحديد وتعزيز استثمارات المجموعة في بورت غالب
مجموعة الخرافي	الكويت	سورية		تعزيز استثمارات المجموعة في القطاع الفندقي والسياحي والإسكاني وطاقة الرياح
شركة الديار القطرية	قطر	السعودية	847	باعت شركة المملكة القابضة، السعودية، في ابريل 2010 حصة 40 % من شركة «فيرمونت رافلز» القابضة الدولية للفنادق إلى إحدى الشركات التابعة لشركة «الديار» القطرية
كيوتل	قطر	دول عربية	2000	أعلنت في مارس 2009 إنها تنوي استثمار مليارى دولار في أنشطتها الخارجية التي تشمل دولا عربية
شركة القلعة	مصر	السودان		في شركة وفرة الزراعية وشركة للنقل النهري في السودان

خامسا- تدفقات التجارة

1.5 التجارة الدولية:

يتوقع خبراء منظمة التجارة العالمية، بعد أكبر تراجع منذ أكثر من 70 عاما، انتعاش التبادل التجاري الدولي لينمو بمعدل 9.5% خلال عام 2010، وقد ساعدت السياسات الحكومية أثناء الأزمة في إبقاء الأسواق الدولية مفتوحة، وبالتالي وفرت القاعدة الصلبة التي يمكن أن تدعم التجارة نحو النمو كلما تحسن أداء الاقتصاد العالمي. ولكن للحفاظ على هذا النمو المتوقع، يجب على الحكومات حول العالم أن تتجنب عرقلته بعدم اللجوء إلى فرض سياسات حمائية. وقد بلغ معدل النمو المتوقع لحجم صادرات الدول المتقدمة 7.5%، بينما بلغ نظيره لحجم صادرات بقية دول العالم (بما في ذلك الاقتصادات النامية ورابطة الدول المستقلة) نحو 11% نتيجة لخروج الاقتصاد العالمي من مرحلة الركود الأخيرة. وهناك احتمالات أن تحمل هذه التوقعات في طياتها إفراطاً في التفاؤل، وذلك حال حدوث ارتفاعات أخرى في أسعار النفط، وتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية، إضافة إلى وقوع تطورات سلبية في الأسواق المالية. ومن جهة أخرى، ربما يتفوق الأداء الفعلي للتجارة الدولية على تلك التوقعات، وذلك في حالة وقوع تطورات ايجابية منها؛ تراجع معدلات البطالة بصورة أسرع من المتوقع لها في الدول المتقدمة.

وعلى الرغم من توقع انتعاش حجم التجارة الدولية، لكنه لن يعوض معدل انكماشه الذي بلغ 12.2% خلال عام 2009 نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، بما يمثل أكبر انخفاض من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تراجع حجم التجارة 3 مرات في 1975 بمعدل 7%، 1982 بمعدل 2%، 2001 بمعدل 0.2%. ومن المنتظر أن يستغرق الأمر عامين للدول النامية وثلاثة أعوام للدول المتقدمة حتى يتجاوز حجم التجارة الدولية مستواه السابق تحقيقه خلال عام 2008. ومن المفهوم أن رصد معاملات التجارة الدولية بالكميات فقط أو بالأسعار الثابتة يوفر اسساً أكثر مصداقية للمقارنات عبر الزمن نظراً لتجنب التأثيرات المشوهة التي تحدثها التغيرات في أسعار السلع الأساسية أو تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية. فعلى سبيل المثال، تراجعت التجارة الدولية مقومة بالدولار الأمريكي بمعدل بلغ 23.0% بما يعزى بصفة أساسية لتراجع الأسعار الجارية للنفط والسلع الأولية الأخرى.

ويعزى تراجع حجم التجارة الدولية خلال عام 2009 لأسباب رئيسية تمثلت في انخفاض الطلب على التجارة الدولية لتراجع معدلات النمو الاقتصادي في كافة الدول والأقاليم الاقتصادية وكذلك شح الائتمان المصرفي. وهو ما يشير إلى تزامن انخفاض صادرات

وواردات كافة الدول في وقت واحد، بما لم يدع مجالا لإعادة توازن التجارة الدولية العالمية بانكماشها في بعض المناطق وتوسعها في الأخرى. ومن جهة أخرى، ساهم انتشار سلاسل شركات التوريد العالمية في تضخيم هذا الانكماش التجاري العالمي من خلال تسببها في مشكلة إحصائية تستدعي حلاً. فمنذ عام 1980، شهدت الصادرات السلعية العالمية معدل نمو أسرع من نظيره في الناتج العالمي، بل وزاد هذا المعدل بشكل مطرد منذ عام 1985، وقفز بنسبة الثلث تقريبا خلال الفترة 2000-2008، قبل أن ينخفض في عام 2009 بمعدل أسرع من الناتج العالمي. وهو ما يعزى إلى تكرار رصد حركة التبادل التجاري للسلع عبر الحدود الدولية عدة مرات نظرا لتعدد عمليات الإنتاج التي تتم في أكثر من دولة قبل وصولها إلى وجهتها النهائية، حيث يتم تسجيلها قيمتها ضمن إحصاءات تجارة السلع في كل مرة تعبر الحدود الدولية، مما تسبب في ازدواجية الإحصاءات وتضخيم الرقم الإجمالي للتجارة العالمية.

وقد سجلت كافة الدول والأقاليم الاقتصادية حول العالم انخفاضا في حجم صادراتها السلعية خلال عام 2009، حيث تصدرت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي قائمة أكبر الانخفاضات حول العالم، بينما انعكس الوضع على جانب الاستيراد، حيث تصدرت الدول المصدرة للنفط قائمة أكبر الانخفاضات في حجم الواردات. ففي حين تراجعت قيمة الصادرات السلعية العالمية بمعدل 23% لتبلغ 12.2 تريليون دولار في عام 2009، شهدت صادرات الخدمات التجارية العالمية، أول انخفاض لها على أساس سنوي منذ عام 1983، بمعدل 13% لتبلغ 3.3 تريليون دولار، بما يرجع إلى تراجع خدمات النقل بأنواعه ثم خدمات السفر والسياحة والخدمات التجارية الأخرى.

قيمة الصادرات العالمية من السلع والخدمات ومعدلات النمو السنوي

	القيمة	التغير السنوي %			
	(مليار دولار)				
	2009	2009/2005	2007	2008	2009
الصادرات السلعية	12147	4	16	15	-23
صادرات الخدمات التجارية، منها؛	3312	7	20	12	-13
النقل	704	5	20	16	-21
السفر والسياحة	854	6	15	11	-11
الخدمات الأخرى	1754	10	23	12	-10

وكان من أهم النقاط الإيجابية التي شهدها عام 2009 عدم لجوء حكومات الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية لفرض الحواجز التجارية بدرجة كبيرة في ظل الأزمة، بل شهدت الشهور الأخيرة، انخفاض التدابير المقيدة للتجارة التي تطبقها الحكومات. ومع ذلك، لا يزال يعاني الاقتصاد العالمي من الركود ومن المرجح أن تظل معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة خلال عام 2010 في العديد من الدول حول العالم مما قد يدعو بعض الحكومات إلى تكثيف فرض التدابير الحمائية.

2.5 التجارة العربية:

1.2.5 التجارة العربية الخارجية السلعية (تقديرات 2009)[1]:

على الرغم من أن معدل تراجع حجم صادرات الدول المصدرة للنفط كان أقل من متوسط معدل تراجع حجم التجارة الدولية العالمية خلال عام 2009، فإن معدل تراجع قيمتها تجاوز المتوسط العالمي. فعلى سبيل المثال، انخفضت قيمة صادرات دول الشرق الأوسط وأفريقيا وكومنولث الدول المستقلة بمعدلات؛ 33%، 32%، و36% على التوالي، مقارنة بمتوسط عالمي لانخفاض التجارة السلعية بلغ 23%، بما يرجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط بين عامي 2008 و 2009، وذلك نظرا لهيمنة النفط على صادرات الدول المصدرة له، ومن ثم يختلف حجم التجارة عن قيمتها اختلافا جوهريا لكل دولة على حدة.

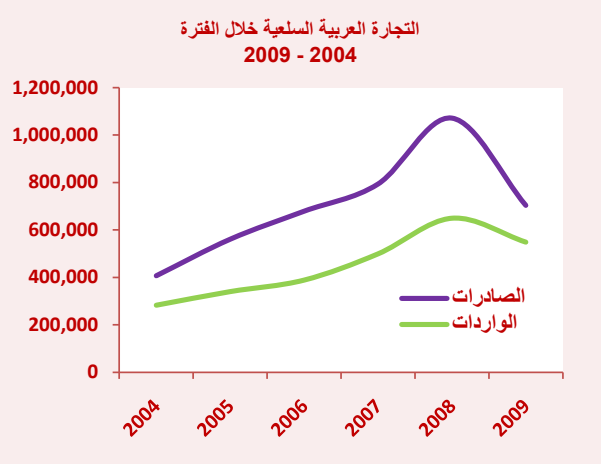

على صعيد إجماليات التبادل التجاري الدولي السلعي لمجموعة الدول العربية مع دول العالم الخارجي، تقلصت التجارة الخارجية السلعية الإجمالية للدول العربية خلال عام 2009 بنحو 27.2% بالمقارنة مع مستواها المحقق خلال العام السابق، وذلك حسب ما أشارت إليه التقديرات الأولية لمنظمة التجارة العالمية وبعض جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية، حيث بلغ إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (باستثناء الصومال وفلسطين)

1 الملحق: جدول رقم (23)

خلال عام 2009 نحو 1255 مليار دولار، كان نصيب الصادرات منها 56.3% بقيمة بلغت 706 مليارات دولار، في حين شكلت الواردات ما نسبته 43.7% وبقيمة 549 مليار دولار بالمقارنة مع إجمالي تجارة خارجية بلغ 1729 مليار دولار عام 2008 توزعت على 1071 مليار دولار صادرات بحصة 62.0% من الاجمالي و658 مليار دولار واردات بحصة 38%.

وقد توافرت للمؤسسة بيانات عن تسع عشرة دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، سورية، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن).

وبوجه عام شكلت الصادرات العربية من السلع بالمتوسط خلال السنوات الخمس الماضية ما نسبته 5.6% من إجمالي صادرات السلع العالمية، بينما شكلت الواردات العربية من السلع بالمتوسط نحو 3.5% من إجمالي واردات السلع العالمية. وبتحليل إجمالي الصادرات السلعية لمجموعة الدول العربية (19 دولة) التي توافرت عنها البيانات، تصدرت السعودية كافة الدول العربية بصادرات بلغت قيمتها 189 مليار دولار، احتلت بها المركز الثامن عشر عالمياً للعام 2009، مقابل صادرات بلغت 313 مليار دولار للعام 2008 وشكلت الصادرات السعودية نحو 26.7% من إجمالي الصادرات العربية، تليها الإمارات بصادرات بلغت 175 مليار دولار، احتلت بها المركز التاسع عشر عالمياً للعام 2009، وبنسبة 24.8% من إجمالي الصادرات العربية، مقابل 239 مليار دولار العام الماضي، ثم الكويت بصادرات بلغت 57 مليار دولار مقابل 87 مليار دولار في 2008 وبنسبة 8%، الجزائر بصادرات بلغت 44 مليار دولار مقابل 79 مليار دولار عام 2008، قطر بصادرات بلغت 42 مليار دولار وبنسبه 5.9%، مقابل 57 مليار دولار في 2008. وقد بلغ إجمالي صادرات هذه الدول الخمس من السلع ما نسبته 71.6% من إجمالي الدول العربية.

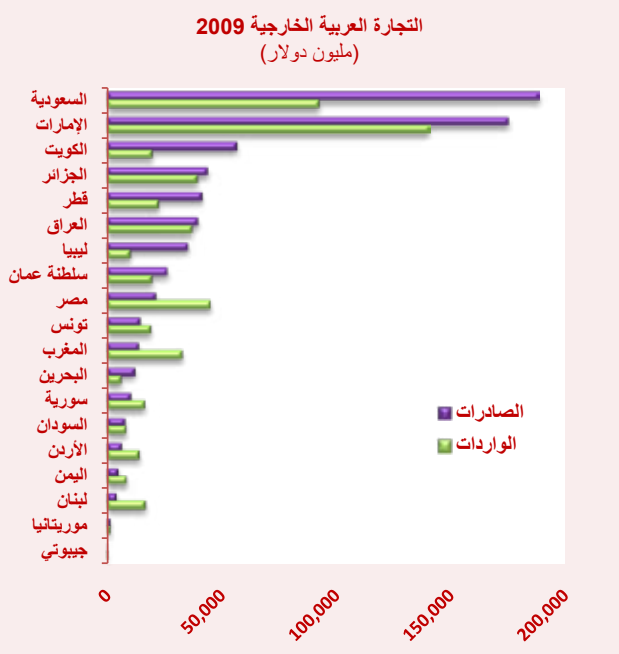

بلغت قيمة الواردات السلعية بحسب البيانات المتوافرة، 549 مليار دولار عام 2009، حيث تصدرت الإمارات كافة الدول العربية بواردات سلعية بلغت قيمتها نحو 140 مليار دولار عام 2009 احتلت بها المركز الرابع والعشرين عالمياً مقابل 177 مليار دولار عام 2008 وشكلت ما نسبته 25.5% من إجمالي الواردات السلعية لمجموعة الدول العربية، تليها السعودية بواردات 92 مليار دولار ونسبة 16.8%، مقابل 115 مليار دولار في 2008، مصر بواردات 45 مليار دولار ونسبة 8.2% مقابل 56 مليار دولار العام الماضي، الجزائر بواردات 39.1 مليار دولار ونسبة 7.1% من 39.5 مليار دولار العام الماضي، العراق بواردات بلغت قيمتها 37 مليار دولار ونسبة 6.7% من إجمالي الدول العربية، من 33 مليار دولار في 2008. وشكلت حصة هذه الدول الخمس ما نسبته 64.4% من إجمالي الواردات العربية.

وعلى صعيد الميزان التجاري التجميعي للدول العربية للعام 2009، فقد سجلت فائضا بلغ 154.7 مليار دولار منخفضاً بمعدل نمو سلبي بلغ 63%عن الفائض المسجل لعام 2008 والبالغ قدره نحو 421.6 مليار دولار. ويأتي كمحصلة لانخفاض الفائض خلال العام في تسع دول عربية وعلى رأسها السعودية حيث تدهور فائض الميزان التجاري من 198.3 مليار دولار عام 2008 إلى 96.3 مليار دولار عام 2009 أي بما يعادل 102 مليار دولار، والجزائر بـ35.2 مليار دولار (من 39.8 مليار دولار إلى 4.6 مليار دولار)، ليبيا بـ28.5 مليار دولار (من 53.6 مليار دولار إلى 25.1 مليار دولار)، الإمارات بـ27 مليار دولار، العراق بـ26.8 مليار دولار، الكويت بـ25.6 مليار دولار، قطر بـ9.7 مليار دولار، سلطنة عمان بـ7.7 مليار دولار، والبحرين بمليار دولار.

في حين تحول فائض الميزان التجاري في دولتين إلى عجز، هما السودان (من فائض بلغ 2.3 مليار دولار عام 2008، إلى عجز بلغ 400 مليون دولار عام 2009) وموريتانيا (من فائض بلغ 21 مليون دولار عام 2008، إلى عجز بلغ 50 مليون دولار عام 2009).

وقد شهدت أربع دول عربية تدهور عجز الميزان التجاري خلال العام، حيث اتسع في اليمن من عجز بلغ 1.5 مليار دولار عام 2008 إلى عجز بلغ 3.6 مليار دولار عام 2009، سورية من عجز بلغ 3.9 مليار دولار إلى عجز بلغ 5.9 مليار دولار، مصر من عجز بلغ 22.2 مليار دولار إلى عجز بلغ 23.8 مليار دولار، ولبنان من عجز بلغ 12.3 مليار دولار إلى عجز بلغ 12.4 مليار دولار.

ومن جهة أخرى، تحسن عجز الميزان التجاري خلال العام في أربع دول عربية، حيث تقلص في المغرب من عجز بلغ 22 مليار دولار عام 2008 إلى عجز بلغ 19 مليار دولار عام 2009،

الأردن من عجز بلغ 9.1 مليار دولار إلى عجز بلغ 7.7 مليار دولار، تونس من عجز بلغ 5.3 مليار دولار إلى عجز بلغ 4.7 مليار دولار، وجيبوتي من عجز بلغ 505 ملايين دولار إلى عجز بلغ 335 مليون دولار خلال العام.

2.2.5 التجارة العربية البينية السلعية (تقديرات 2009):

بلغت التجارة العربية البينية السلعية من إجمالي التجارة العربية الخارجية ما نسبته 10% في عام 2009 مقارنة بنسبة 9.5% عام 2008. وقد تم تقدير حجم التجارة العربية البينية في السلع للعام 2009 بناء على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 وبيانات منظمة التجارة العالمية عن التجارة العربية الخارجية، حيث من المتوقع أن تكون قد بلغت نحو 126 مليار دولار عام 2009، تشكل الصادرات منها نسبة 47.9% أو ما يقارب 60.2 مليار دولار في حين تشكل الواردات منها نحو 65.5 مليار دولار ونسبة 52.1%.

ومن الجدير بالذكر أن دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ منذ عام 2005 بتحرير التبادل التجاري للسلع الزراعية والصناعية عربية المنشأ معفاة من كافة أنواع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، قد ساهم في زيادة معدلات التبادل التجاري البيني العربي خلال السنوات القليلة الماضية، وهو ما يدعو لتوسيع نطاق تطبيق هذه الاتفاقية لتشمل أيضا باقي أنواع السلع فضلا عن حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة الماهرة وشبه الماهرة والخدمات عبر الحدود بما يحقق مزايا كبيرة للمستثمرين.

3.2.5 التجارة العربية البينية السلعية (بيانات 2008):

تشير البيانات الواردة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 إلى أن متوسط قيمة التجارة العربية البينية شهد نمواً للعام الخامس على التوالي، حيث ارتفع بنسبة 22.5% عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007. وقد بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية في عام 2008 حوالي 82.5 مليار دولار مقابل حوالي 67.3 مليار دولار عام 2007. وقد ازدادت الصادرات البينية خلال عام 2008 بنسبة 22.9% لتصل إلى حوالي 86.8 مليار دولار، بالمقارنة مع 70.7 مليار دولار عام 2007. وبالمقابل زادت الواردات العربية البينية خلال عام 2008 بنسبة 22.2% مقارنة بمستواها عام 2007، فبلغت حوالي 78.2 مليار دولار مقابل 64 مليار دولار عام 2007.

وقد شهدت جميع الدول العربية نموا بدرجات متفاوتة في صادراتها البينية لعام 2008،

باستثناء كل من العراق والصومال حيث تراجعت الصادرات البينية لهما بمعدل 15.5% و4.5% على التوالي.

وقد شهدت الصادرات البينية للسودان أعلى معدلات النمو حيث بلغ 105% خلال عام 2008 لتصل إلى 868 مليون دولار بالمقارنة مع 423 مليون دولار عام 2007. وفي حين سجلت 7 دول (ليبيا، الأردن، تونس، مصر، اليمن، المغرب والجزائر) زيادة ملحوظة في صادراتها البينية وبدرجات متفاوتة تراوحت معدلاتها ما بين 31.4% - 66.1%، سجلت 8 دول أخرى (موريتانيا، الكويت، سورية، السعودية، الإمارات، قطر، البحرين ولبنان) زيادة تراوحت معدلاتها ما بين 11.1%- 23.7%. وسلطنة عمان بمعدل نمو في صادراتها البينية بلغ 4.2%، في حين سجلت جيبوتي أقل معدل نمو حيث بلغ 2.4%.

أما من حيث حجم الصادرات البينية، فقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى لعام 2008، حيث بلغت صادراتها البينية حوالي 38.6 مليار دولار بما نسبته 44.4% من إجمالي الصادرات العربية البينية، تليها دولة الإمارات بنحو 14.4 مليار دولار وما نسبته 16.5% من إجمالي الصادرات العربية البينية، ثم سورية بحوالي 5.1 مليار دولار ونسبة 5.9%، فسلطنة عمان 3.8 مليار دولار وبنسبة 4.4%، فمصر 3.5 مليار دولار وبنسبة 4%، وشكلت هذه الدول الخمس ما نسبته 75.3% من إجمالي الصادرات العربية البينية. ويلاحظ تنامي الصادرات العربية بشكل ملحوظ خلال الفترة 2003 – 2008، إذ بلغت قيمتها حوالي 86.8 مليار دولار عام 2008 بالمقارنة مع 25.4 مليار دولار عام 2003، إي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 27.8%. وهو ما يعزى إلى نمو الصادرات البينية في معظم الدول العربية والتي يأتي على رأسها النمو الملحوظ الذي شهدته الصادرات البينية السعودية من 10.2 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 38.6 مليار دولار عام 2008، وصادرات الإمارات البينية من 4.2 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 14.4 مليار دولار عام 2008.

وفيما يتعلق باتجاه الصادرات العربية البينية، فقد صدرت السعودية ما نسبته 24.5% من إجمالي صادراتها البينية إلى البحرين و22.7% إلى الإمارات و11.6% إلى مصر. وصدرت الإمارات ما نسبته 25.2% إلى سلطنة عمان و18.2% إلى السعودية وحوالي 11% إلى كل من سورية واليمن. وصدرت مصر 18.7% إلى السعودية و12.0% إلى ليبيا و10.7% إلى الأردن. وركزت سلطنة عمان صادراتها إلى الإمارات بنسبته 80.3% و11.0% إلى السعودية. في حين صدرت الكويت ما نسبته 22.0 % من صادراتها البينية إلى اليمن، و17.3% إلى الإمارات، و14.7% إلى سورية، و14.2% إلى السعودية. أما قطر فقد صدرت ما نسبته 74.9% إلى الإمارات و12.3% إلى السعودية. وصدرت العراق ما نسبته 82.1% إلى سورية

واستوردت منها 18.4% من الواردات البينية. وصدرت جيبوتي ما نسبته 54.8% إلى سورية، و22.3% إلى الإمارات، و22.2% إلى اليمن. وصدرت تونس ما نسبته 46.4% إلى ليبيا واستوردت 39.6% منها. كما صدرت تونس إلى الجزائر ما نسبته 21.7% بينما استوردت منها 26.7%. وهو ما يشير إلى تركز معظم التبادل التجاري البيني العربي في الدول العربية ذات الحدود الدولية المشتركة.[2]

وبخصوص التركيبة السلعية للتجارة العربية البينية عام 2008، احتل قطاع المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى بنسبة بلغت 58.9% من إجمالي التجارة البينية، يليه قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة 12.9%، والمصنوعات بنسبة 12.8% المنتجات الكيماوية بنسبة 9.9% والآلات ومعدات النقل بنسبة 5.8%، وأخيرا قطاع السلع غير المصنفة بنسبة 0.3%، كما هو موضح في الجدول التالي:

هيكل الصادرات والواردات البينية عام 2008

السلعة	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة
المواد الخام والوقود المعدني	%59.6	%57.2	%58.4
الأغذية والمشروبات	%13.3	%12.4	%12.9
المصنوعات	%12.5	%13.1	%12.8
المنتجات الكيماوية	%10.1	%9.6	%9.9
الآلات ومعدات النقل	%4.2	%7.4	%5.8
سلع غير مصنفة	%0.3	%0.3	%0.3

4.2.5 التجارة العربية الخارجية في الخدمات:

اقتصرت بيانات التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2009 المتاحة على موقع منظمة التجارة العالمية على خمس دول عربية، هما المغرب، تونس، مصر، الأردن وموريتانيا. وقد بلغ حجم التجارة الخارجية في الخدمات لهذه الدول نحو 69.6 مليار دولار. في حين بلغ حجم التجارة الخارجية في الخدمات لنفس مجموعة الدول نحو 77.6 مليار دولار خلال عام 2008، أي بانخفاض بنسبة 10.3% من عام 2008. وتوزعت تجارة هذه الدول في الخدمات ما بين حصيلة صادرات بلغت 42.7 مليار دولار أو ما نسبته 61.4% من الإجمالي، في حين تمثل الباقي في مدفوعات عن واردات اقتصرت نسبتها على 38.6% من الإجمالي، أي بمبلغ 26.9 مليار دولار.

2 وفقاً لبيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر 2009).

وقد تصدرت مصر مجموعة الدول العربية الأربع، إذ بلغ حجم تجارتها الخارجية الخدمية مع العالم الخارجي ما قيمته 34.5 مليار دولار ونسبة 49.6% من حصة هذه المجموعة، وتوزعت على 21.0 مليار دولار صادرات و13.5 مليار دولار واردات، تليها المغرب بحصة بلغت 18.5 مليار دولار ونسبة 26.6% (منها 12.1 مليار دولار صادرات و6.4 مليار دولار واردات)، وتونس بحصة بلغت 8.0 مليارات دولار ونسبة 11.5% (منها 5.2 مليار دولار صادرات و2.8 مليار دولار واردات)، ثم الأردن بحصة بلغت 7.8 مليار دولار ونسبة 11.3% (منها 4.2 مليار دولار صادرات و3.7 مليار دولار واردات)، وأخيراً، موريتانيا بحصة بلغت 727 مليون دولار ونسبة 1.0% (منها 176 مليون دولار صادرات و551 مليون دولار واردات).[3]

5.2.5 تطور التجارة العربية في الخدمات (2004 – 2008):

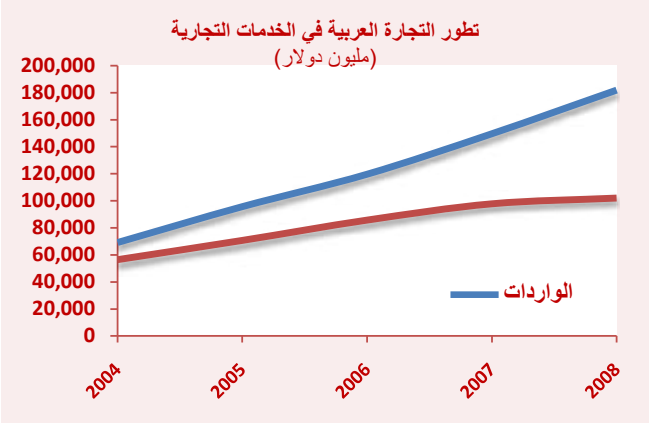

شهدت التجارة العربية في الخدمات نموا ملحوظا خلال الفترة 2004-2008، حيث حققت معدل نمواً سنويا بلغ بالمتوسط 22.7% خلال الفترة لتصل إلى 283.6 مليار دولار عام 2008 بالمقارنة مع 125.3 مليار دولار عام 2004. وبنفس الوتيرة ازدادت الصادرات خلال الفترة ذاتها بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 16.0% لتبلغ 101.9 مليار دولار عام 2008 من 56.3 مليار دولار عام 2004، وارتفعت الواردات من 69.0 مليار دولار عام 2004 إلى 181.7 مليار دولار عام 2008، أي بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 27.4% سنويا خلال الفترة.

وخلال الفترة احتلت السعودية المرتبة الأولى ضمن مجموعة الدول العربية التسع عشرة في تجارة الخدمات بحصة تراكمية بلغت 202.5 مليار دولار و نسبة 19.7% من إجمالي التجارة العربية في الخدمات (منها 46.7 مليار دولار صادرات و 155.7 مليار دولار واردات)، تلتها الإمارات بحصة بلغت 163.5 مليار دولار و نسبة 15.9% (منها 29.5 مليار دولار صادرات و134.0 مليار دولار واردات)، مصر بحصة 145.3 مليار دولار ونسبة 14.2%

3 أنظر الملحق جدول رقم 25

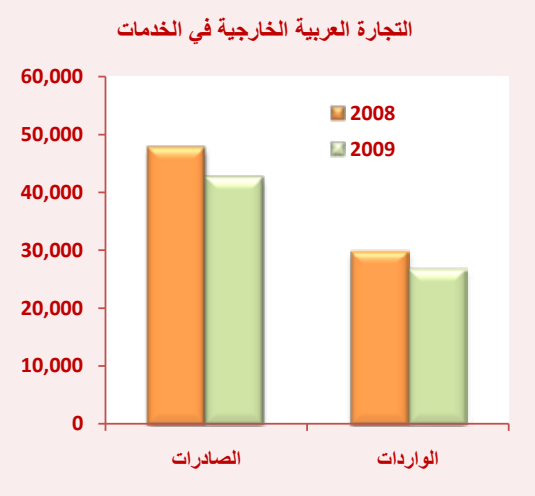

(منها 88.7 مليار دولار صادرات و56.7 مليار دولار واردات)، لبنان بحصة 112.2 مليار دولار و نسبة 10.9% (منها 64.0 مليار دولار صادرات و48.2 مليار دولار واردات)، والكويت بحصة بلغت 78.4 مليار دولار ونسبة 7.6% (منها 33.3 مليار دولار صادرات و45.1 مليار دولار واردات)، ثم المغرب بحصة بلغت 67.1 مليار دولار ونسبة 6.5% (منها 47.5 مليار دولار صادرات و19.6 مليار دولار واردات). بينما تراوحت نسب الدول الأخرى ما بين نسبة 3.3% المسجلة في تونس إلى نسبة 0.1% المسجلة في جيبوتي4.

6.2.5 قوائم أكبر المصدرين والمستوردين عالميا 2009:

شملت قوائم الدول المصدرة والمستوردة للسلع والخدمات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية للعام 2009، أكبر 30 دولة في العالم على مستوى صادرات وواردات السلع، وشكلت تجارتها الخارجية بالمتوسط 81.9% من إجمالي حركة التجارة العالمية للسلع، التي بلغت نحو 12.6 تريليون دولار. كما أصدرت المنظمة قوائم لأكبر 30 دولة مصدرة ومستوردة للخدمات على مستوى العالم، شكلت تجارتها بالمتوسط نحو 82.6% من إجمالي حركة التجارة العالمية في الخدمات والتي بلغت 3.3 تريليون دولار.

وعلى مستوى الصادرات العالمية، بلغ حجم الصادرات السلعية في عام 2009 ما قيمته 12.5 تريليون دولار أي بمعدل تراجع بلغ 23% مقارنة بقيمتها عام 2008. وقد طرأت تغيرات ملحوظة على ترتيب الدول في قائمة أكبر المصدرين للسلع للعام 2009 مقارنة بالعام 2008، حيث جاءت محدودة تارة بتقدم أو تراجع في حدود مركز واحد، وواسعة تارة أخرى بتقدم أو تراجع تراوح بين 2–4 مراكز. وقد تصدرت الصين الترتيب العالمي على حساب ألمانيا بحصة 9.6% من الإجمالي، بحجم صادرات بلغ نحو 1.20 تريليون دولار، تلتها ألمانيا التي تراجعت إلى المرتبة الثانية بحصة بلغت 9.0% وحجم صادرات بلغ 1.12 تريليون دولار، وفي حين حافظت كل من الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت 8.5%، وحجم صادرات بلغ 1.1

4 انظر الملحق جدول رقم 26

تريليون دولار، اليابان بحصة بلغت 4.7% وحجم صادرات بلغ 581 مليار دولار، هولندا بحصة 4.0% وصادرات 499 مليار دولار، فرنسا بحصة بلغت 3.8% وصادرات 475 مليار دولار، ايطاليا بحصة 3.2% وبلجيكا بحصة 3.0% على المراكز من الثالث إلى الثامن، تقدمت كوريا الجنوبية من المركز الثاني عشر إلى التاسع على حساب روسيا التي تراجعت إلى الثالث عشر. كما تقدمت الهند من المركز (26) إلى المركز (22) على حساب البرازيل التي تراجعت إلى المركز (24). ودخلت اندونيسيا في المركز الأخير للقائمة على حساب التشيك.

وعلى صعيد الدول العربية، تراجعت السعودية من المرتبة 15 وحصة 2.0% وصادرات بلغت 329 مليار دولار في عام 2008 إلى المرتبة 18 وحصة 1.5% وتراجعت صادراتها إلى نحو 189 مليار دولار في عام 2009، في حين حافظت الإمارات على المرتبة 19 وبنفس الحصة 1.4%، مع تراجع حجم صادراتها خلال عام 2009 إلى 175 مليار دولار مقارنة بنحو 232 مليار دولار عام 2008.

أما الواردات السلعية والتي بلغت 12.6 تريليون دولار، فقد حافظت الولايات المتحدة على المركز الأول حيث بلغت حصتها من الواردات العالمية نسبة 12.7% بقيمة 1.6 تريليون دولار تليها الصين، على حساب ألمانيا، بحصة 8.0% وواردات بنحو 1.0 تريليون دولار، وألمانيا بحصة 7.4% وواردات بنحو 0.9 تريليون دولار، ثم فرنسا واليابان بحصص متساوية بلغت 4.4% من الإجمالي. وفي حين تراجعت بلجيكا، كوريا الجنوبية، اسبانيا، المكسيك، روسيا، بولندا، البرازيل، السويد وتركيا، تقدمت كل من هونج كونج، سنغافورة، الهند، استراليا، سويسرا وماليزيا. وجدير بالذكر أنه منذ عام 2001 وفي أعقاب انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، نمت حجم تجارتها الخارجية بمعدل نمو بلغ بالمتوسط 25% سنويا أي ضعف معدل نمو التجارة العالمية. ومنذ عام 2004 تقدمت الصين، في الترتيب العالمي لأكبر الدول المصدرة للسلع، على حساب اليابان، وفي عام 2007 تقدمت على حساب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2009، تصدرت الصين القائمة كأكبر مصدر للسلع عالميا على حساب ألمانيا، بينما حلت في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة كثاني أكبر دولة مستوردة للسلع بحصة بلغت 8% من إجمالي الواردات العالمية مقارنة بنحو 10% للولايات المتحدة.

من جهة أخرى، تقدمت الإمارات من المرتبة 27 وبحصة 1.0% وبواردات بلغت قيمتها نحو 159 مليار دولار خلال عام 2008 إلى المرتبة 24 وبحصة 1.1% وواردات بلغت قيمتها نحو 140 مليار دولار في عام 2009. كما دخلت السعودية في المركز الأخير للقائمة على حساب اندونيسيا بحصة 0.7 من الإجمالي العالمي.

أما على مستوى قوائم التجارة في الخدمات، فقد نوهت منظمة التجارة العالمية إلى ضرورة تفسير ترتيب الدول بحذر الوارد ضمن قوائم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للخدمات عالميا، حيث إن هذه البيانات تعتبر مبدئية وخاضعة للمراجعة والتنقيح في المستقبل. وفي ضوء هذه البيانات الأولية، تراجعت الصادرات الخدمية بمعدل 11.3% في عام 2009 لتبلغ 3.3 تريليون دولار. وقد حافظت الولايات المتحدة على موقعها في المقدمة ضمن الدول المصدرة للخدمات بحصة 14.2% بقيمة نحو 470 مليار دولار، تليها المملكة المتحدة بحصة 7.2% وصادرات بنحو 240 مليار دولار وألمانيا بحصة 6.5% بصادرات بنحو 215 مليار دولار، فرنسا (4.2%، 140 مليار دولار) والصين (3.9%، 129 مليار دولار)، التي قفزت من المركز السابع إلى الخامس على حساب اليابان. ويأتي ضمن أكبر التغيرات في ترتيب الدول في قائمة أكبر الدول المصدرة للخدمات تراجع كل من الهند وبولندا (3 مراكز) وكوريا والدنمارك (4 مراكز) وتقدم سنغافورة (3 مراكز) للمركز الرابع عشر نتيجة الأداء القوي لصادراتها في مجال خدمات النقل بأنواعه.

وعلى صعيد واردات الخدمات، استمرت الولايات المتحدة بالمركز الأول وبحصة 10.6% بواردات من الخدمات بلغت نحو 331 مليار دولار، تليها ألمانيا بحصة 8.2% وواردات بنحو 255 مليار دولار، والمملكة المتحدة بحصة 5.1% وواردات بنحو 160 مليار دولار. واحتلت الصين المركز الرابع على المستوى العالمي متقدمة على اليابان التي جاءت في المركز الخامس.

وفي حين **لم تدخل أية دولة عربية خلال عام 2008 ضمن قائمة أكبر الدول المصدرة للخدمات**، حلت الإمارات العربية المتحدة لثالث مرة على التوالي ضمن قائمة أكبر الدول المستوردة للخدمات عالميا وحافظت على المرتبة 27 بحصة 1.1% وواردات خدمية بلغت 36 مليار دولار في عام 2009 مقابل حصة 1.0% وواردات خدمية بلغت 35 مليار دولار عام 2008. كما حلت المملكة العربية السعودية لثاني مرة على التوالي ضمن القائمة محققة قفزة إلى المرتبة 21 بحصة 1.4% وواردات خدمية بلغت 43 مليار دولار مقابل المرتبة 28 بحصة 1.8 وواردات بلغت 34 مليار دولار عام 2008.[5]

5 (أنظر الموالحق: الجدول من رقم 27 أ إلى رقم 27 د)

سادسا- تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية

يلعب الاقتصاد الجديد القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دوراً كبيراً، في تطور المجتمعات وتحويلها لمجتمعات قائمة على المعرفة والشفافية والتطور والتنافسية بل تعد من أهم المحفزات الأساسية للتقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال دورها الواضح في تعزيز الإنتاجية وتحسين إنتاج السلع والخدمات وتعزيز قدرات الدول على اختراق الأسواق العالمية، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص نسبة الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

كما يقوم الاقتصاد الجديد بدور مهم في رفع كفاءة الحكومات، بتعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات وتحسين خدمات ووسائل الاتصال مع المواطنين. وبالتالي تحسين البيئة الاستثمارية وجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

وفي هذا السياق وانطلاقا من أهمية الدور الذي يقوم به « الاقتصاد الجديد» على الصعيد الاستثماري يتم رصد التطورات في هذا المجال في الدول العربية؛ من مصدرين رئيسيين:

الأول: مصادر قطرية، حيث تقوم الجهات الرسمية المعنية في عدد من الدول العربية بإمداد **المؤسسة** بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجديد بشكل دوري على أساس سنوي وبناء على طلب **المؤسسة**.

الثاني: تقارير دولية متعددة ومؤشرات متخصصة ودورية ترصد نقاط القوة والضعف في مختلف فروع هذا القطاع الحيوي والمتشابك مع العديد من المجالات الأخرى بالنسبة لكل دول العالم بما فيها كل أو بعض الدول العربية.

1.6 جهود الدول العربية في مجال الاقتصاد الجديد لعام 2009:

واصلت الدول العربية خلال العام 2009 وبعد تحليل البيانات القطرية الواردة من عدد من الدول العربية، يتضح تباين التطورات والجهود في هذا المجال.

1.1.6 الحكومة الإلكترونية:

بداية فيما يتعلق بالتطبيقات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، واصلت الأردن ومصر بروزهما كأكثر الدول نشاطا على الصعيد العربي.

ففي **الأردن**، بدأت الحكومة في نهاية عام 2009 مراجعة وتعديل قانون المعاملات الإلكترونية المؤقت رقم/85 لسنة 2001 على أن يتم الانتهاء منه عام 2010، وذلك بعدما أطلقت بوابة الحكومة الإلكترونية في نهاية عام 2006 ودشنت عدداً من الخدمات الإلكترونية.

أما **مصر**، فقد واصلت تطوير وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية واستكملت إنشاء قواعد البيانات القومية ورابطها، مما يساعد على توحيد البيانات الأساسية للمواطن والمستثمر وسهولة تبادلها وتوفير معلومات دقيقة ومحدثة تساعد متخذي القرار. كذلك واصلت تنفيذ المشروع القومي لبناء قاعدة بيانات الأسرة الذي يقوم على استخدام تقنية البطاقات الذكية والربط باستخدام الرقم القومي لتقديم الخدمات مثل صرف المعاشات والحصول علي الخدمات الصحية وغير ذلك، إنشاء منظومة الخدمات الحكومية المتكاملة من خلال توفير بناء معلوماتي متكامل يوفر الربط بين الجهات الحكومية لتيسير تبادل الخدمات والمعلومات، استمرار تطبيق مشروع نشر ودعم وسائل السداد الإلكتروني ولاسيما بعد صدور قرار وزير المالية بقبول المدفوعات الإلكترونية بالحكومة. كما تم توسيع تطبيقات الحكومة الإلكترونية بوزارة التربية والتعليم من خلال مشروع كادر المعلمين بتسجيل جميع بيانات المدرسين على قاعدة بيانات مركزية حيث يقوم المدرس بتسجيل رغبته في دخول اختبارات الكادر واختيار مادة التخصص والحصول على رقم الجلوس و لجنة الامتحان إلكترونياً.

وبدأ عدد من الجهات الحكومية في **البحرين** بتقديم خدمات إلكترونية متنوعة وخصوصا الموجهة إلى المستثمرين ومؤسسات القطاع الخاص من جهة، والأفراد المتعاملين مع عدد من أجهزة الدولة من جهة أخرى.

وتدرس **الجزائر** تنفيذ مشروع طموح للحكومة الإلكترونية في عدد من أجهزة الدولة ولاسيما الجهات التي تتصل بشكل دوري بخدمات الجمهور والمؤسسات.

وفى **اليمن**، تم توحيد تطبيقات الحكومة الإلكترونية وقواعد البيانات لجميع مؤسسات الحكومة.

وتواصل هيئة تقنية المعلومات في **سلطنة عمان** دورها في مجال تطبيقات الحكومة الالكترونية والتي كان قدر صدر بها مرسوم سلطاني في عام 2006.

وفى **فلسطين**، تزداد الحاجة لتطبيقات الحكومة الإلكترونية في ظل وجود الاحتلال والحصار الذي يعيق انتقال المواطنين، خصوصا مع قيام السلطة بتوفير عدد من خدماتها إلكترونيا مدعمة بإطار شامل ومتكامل من الأنظمة والقوانين والتشريعات وشبكة حكومية محوسبة تقوم بربط وزارات ومؤسسات السلطة وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي صادق عليها مجلس الوزراء الفلسطيني بتاريخ 2006/2/2.

أما **لبنان**، فقد شهدت إطلاق عدد من الخدمات الإلكترونية أبرزها؛ سداد الضرائب إلى جانب التوسع في حفظ المستندات وتسجيل المعلومات والبيانات بطريقة إلكترونية تنفيذا لقرار صدر بتاريخ 6 أكتوبر 2008. وفي **السودان**، شاركت وزارة الاستثمار في نظام النافذة الموحدة بقسم أسماء الأعمال على الشبكة والذي يضم (وزارة العمل) والداخلية (الجمارك) وجهات أخرى.

2.1.6 التوقيع الإلكتروني:

جاءت التطورات على صعيد اعتماد التوقيع الالكتروني في دول المنطقة ايجابية وخصوصا في **الأردن** التي تستعد لإقرار جهة تختص بإصدار الرخص أو اعتماد الجهات التي ترغب بإصدار شهادات التوثيق الإلكتروني عام 2010 استنادا لأحكام قانون المعاملات الإلكترونية رقم 85 لسنة 2001 حيث بدأت الحكومة في 2009 بمراجعة مسودة نظام ترخيص واعتماد جهات التوثيق الإلكتروني. كما أصدرت **سورية** قانون التوقيع الإلكتروني وحماية الخصوصية، أما **مصر**، فقد تم البدء في تشغيل مشروع إنشاء سلطة التصديق الإلكتروني وإصدار الشهادات الرقمية بغرض إمداد الحكومة بالبنية التحتية المؤمنة في إصدار الشهادات الرقمية لتأمين وتصديق كافة المعاملات الإلكترونية وتفعيل إمكانية استخدام التوقيع الإلكتروني بين التطبيقات الحكومية ومستخدميها، كما انتهى **اليمن** من إنشاء شركات متخصصة لإعطاء رخصة التوقيع الإلكتروني والأمانة والسرية للمعلومات. وفي **الجزائر** من المتوقع أن يدخل التوقيع الإلكتروني حيز التطبيق مع بطاقة التعريف الوطنية الجديدة وجواز السفر البيومتري الجديد، فيما أطلقت **سلطنة عمان** المحفظة الإلكترونية وإدارة عملياتها.

3.1.6 حماية الأمان والخصوصية:

فيما يتعلق بحماية الأمان والخصوصية؛ اقترحت اللجنة المكلفة مراجعة قانون المعاملات الإلكترونية في **الأردن** تعديلات خاصة تتعلق بمراعاة الخصوصية وحماية المعلومات ضمن نطاق قانون المعاملات الإلكترونية. وتطبق **مصر** حزمة من القوانين التي تدعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومن بينها؛ «قانون حماية حقوق الملكية الفكرية»، «قانون الاتصالات»، «قانون التوقيع الالكتروني» و«قانون حماية البيانات وتأمين الفضاء الإلكتروني والجريمة المعلوماتية»، كما تم تشكيل فرق عمل لمواجهة الطوارئ الإلكترونية والتواصل والتنسيق مع فرق العمل المشابهة على مستوى العالم. وفى **اليمن** تم إنشاء شركات متخصصة لإعطاء رخصة التوقيع الإلكتروني والأمانة والسرية للمعلومات.

4.1.6 التعليم الإلكتروني والتعلّم عن بُعد:

أما التعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد فقد شهد تطورات لافتة وخصوصا في **مصر** حيث تم تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع المدارس من خلال عدة إجراءات، خلال العام 2009 منها: زيادة عدد أجهزة الحاسب الآلي بالمدارس بواقع 28 ألف جهاز إلى 301 ألف جهاز، تسجيل 1500 مدرسة بمشروع مبادرة التعليم المصري مع توقع زيادتها إلى 3 آلاف مدرسة عام 2010، الانتهاء من إنتاج 34 منهجاً إلكترونياً على أقراص ليزر لتوزيعها على المدارس، تحميل عدد 13 منهجاً دراسياً على الشبكة للتعلم الذاتي وإطلاق 26 فصلاً تخيلياً وإنتاج وبث عدد 402 حصة افتراضية، توصيل 2700 مدرسة بالإنترنت خلال العام ليرتفع الإجمالي إلى أكثر من 24 ألف مدرسة منها 1250 مدرسة إعدادية بالإنترنت فائق السرعة (ADSL) و1000 مدرسة نائية من خلال الأقمار الاصطناعية، تدريب أكثر من 67400 متدرب على الرخصة الدولية للكمبيوتر ICDL منهم 18500 معلم اجتازوها، مضاعفة مراكز اختبار الرخصة الدولية إلى 60 مركزا على مستوى الجمهورية. فضلا عن تنفيذ برامج تدريب ضخمة لنحو 56500 معلم بالتعاون مع إنتل و35600 بالتعاون مع مايكروسوفت وأكثر من 10 آلاف بالتعاون مع سيسكو، رفع عدد المتدربين من خلال الشبكة القومية للتدريب عن بعد خلال العام إلى أكثر من 509 آلاف متدرب حيث تم تدريب عدد 350 ألف معلم من خلال الشبكة ليرتفع الإجمالي إلى 3.6 مليون متدرب.

ويتم حاليًا استعراض الموقف التنفيذي لمشروعات إستراتيجية التطوير التكنولوجي في المدارس وسبل تفعيل هذه الإستراتيجية التي يتم تنفيذها بالتعاون بين وزارتي التربية والتعليم والاتصالات وبشراكة من القطاع الخاص من الشركات المحلية والعالمية، حيث تم تجهيز 173 مدرسة تجريبية كمدارس ذكية، تسليم المكون التكنولوجي في 2000 مدرسة إعدادية، تزويد جميع هذه المدارس بنظام معلومات إلكترونية، حصول 35 ألف معلم على الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي، تدريب وتأهيل 150 ألف معلم على اجتياز ICDL، وإنشاء 100 ناد لتكنولوجيا معلومات داخل المدارس. كما بلغ عدد المدارس المشاركة مع وزارة الاتصالات في مجال البرمجة 1800 مدرسة، بواقع 22 ألف طالب و12 ألف معلم لتحتل مصر المركز الثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال.

كما يتم حاليًا تطوير 126 مدرسة تجريبية أخرى، طبقًا لنموذج المدارس الذكية. ومن المخطط خلال 2010 تدريب 40 ألف معلم للحصول على ICDL، و80 ألف معلم على شبكة مؤتمرات الفيديو، واستمرار التعاون مع شركات عالمية لتدريب 100 ألف معلم

على التكنولوجيا الحديثة مع تخريج 1500 معلم من مشروع معهد مهارات القرن الحادي والعشرين بمدينة مبارك للتعليم ووضع خطة شاملة لتطوير وتجهيز 1730 مدرسة ثانوية بالمكون التكنولوجي وخصوصا معامل اللاب والمكتبة والإدارة المدرسية والعيادة وغرف المعلمين بنهاية عام 2011. كما تقرر تطوير منظومة التعليم الفني من خلال مشروع يبدأ بـ 10 مدارس وتزويدها بالمكون التكنولوجي، تركيب 12 نظاماً لمؤتمرات الفيديو في مديريات وإدارات تعليمية .

وفي **البحرين** نفذت الحكومة دورة متخصصة في مجال التعليم الإلكتروني الدقيق بالتعاون مع الأمم المتحدة لعدد من العاملين في جميع الوزارات .

وبدأت **الجزائر** استخدام أساليب التعليم الإلكتروني في بعض المؤسسات وخصوصا في المستويات العلمية المرتفعة.

ودشنت **سلطنة عمان** بوابتها التعليمية الإلكترونية تحت عنوان www.moe.gov.om والتي تقدم العديد من الخدمات لهيئة التدريس والطلبة وأولياء الأمور و معلومات وبيانات عن مختلف الخدمات التعليمية، كما أصدرت دليلا للخدمات الالكترونية المقدمة للطلاب وتشمل 13 خدمة أساسية و27 خدمة أخرى.

وفى **سورية** زادت معدلات استخدام التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد مع التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة في سورية في مختلف المحافظات. حيث تعتمد جامعات التعليم المفتوح وجامعات التعليم الافتراضي على التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد منذ أربع سنوات بشكل رسمي.

5.1.6 المبادرات الأخرى:

نفذت الدول العربية خلال العام 2009 العديد من المبادرات الأخرى التي تصب في مصلحة الاقتصاد الرقمي، وشهد **الأردن** العديد من المبادرات منها؛ البدء في 2009 بمراجعة مسودة قانون المعلومات وكذلك قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 بهدف إيجاد قانون موحد للاتصالات يراعي مسألة الاندماج بين قطاعي الاتصالات والإعلام المرئي والمسموع وتحفيز المنافسة الفعالة في قطاع الاتصالات وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي ومن المتوقع الانتهاء من القانونين عام 2010. حيث تهدف المملكة لرفع نسبة انتشار مستخدمي الإنترنت من 11% إلى 50% بحلول عام 2011 من خلال العديد من المشاريع منها؛ توفير 15000 حاسوب محمول لطلاب 10 جامعات أردنية، مبادرة حاسوب

محمول لكل معلم وأخرى لكل صحفي، دعم مبادرة مدرستي لتطوير التعليم الإلكتروني في المدارس، ودعم مشاريع ومبادرات تديرها مؤسسات غير ربحية. هذا إلى جانب المساهمة في زيادة عدد الوظائف في القطاع لتصل إلى 35 ألف وظيفة بحلول عام 2011 عن طريق؛ مبادرة دعم تدريب وتشغيل الخريجين في القطاع الخاص، وكذلك مشروع تطوير مناهج الجامعات والتدريب.

كما قامت **البحرين** بتحركات ملموسة على صعيد تدريب وتأهيل العاملين في الدولة على التعامل مع مستجدات عصر الانترنت والمعلومات والحكومة الالكترونية من خلال برامج محو الأمية الإلكترونية والتكنولوجية لنحو 2015 موظفاً وبرامج أكثر تطورا تستهدف 13000 مواطن في عام 2010 ودعم برنامج التعليم الإلكتروني الدقيق لجميع الوزارات تمهيدا للاستفادة منه على نطاق واسع لجميع الموظفين. كما قامت بإنشاء مكاتب إقليمية لشركة STS الأردنية وشركة Third Wave السريلانكية.

وتواصل **سورية** تنفيذ مشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي (ISMF) الممول من الاتحاد الأوروبي بموازنة 21 مليون يورو، ويهدف إلى دعم إصلاح وتطوير القطاع العام والبيئة العامة عن طريق تقديم التدريب والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية، وإنشاء مركز الأعمال السوري – الأوروبي (SEBC) الذي يقوم بدور تكميلي نشط في تطوير القطاع الخاص والشركات والمساهمة في تحسين البيئة العامة للأعمال، حيث أجرى المركز مسحا هاما تناول وضع إستراتيجية مؤسساتية عامة لمؤسسات دعم الأعمال.

أما في **اليمن** فقد تم إجراء مسح شامل للوضع المعلوماتي الراهن وتقييمه لتحويل العمل التقليدي إلى إلكتروني كما تتواصل المساعدات لمؤسسات الحكومة والقطاع الخاص لإعداد وصناعة المحتوى المحلي الرقمي.

2.6 وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية للاقتصاد الجديد لعام 2009:

انطلاقا من هذا الدور الكبير والاهتمام المتزايد من قبل الحكومات والدول بالتطور في هذا المجال، فقد برزت أهمية رصد وقياس تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنتائج المترتبة على ذلك، تأكيدا للمقولة الشائعة «ما لا يمكن قياسه، لا يمكن تحسينه». ونتيجة لذلك زاد اهتمام الحكومات والجهات المتخصصة بالبحوث والمعلومات في هذا المجال وظهرت على الساحة أربعة مؤشرات دولية مهمة، تصدر دوريا عن مؤسسات وجهات دولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشمل؛

أولا: مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية عن الأمم المتحدة – إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: مؤشر جاهزية البنية الرقمية NRI عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

ثالثا: مؤشر تنمية تكنولوجيا معلومات والاتصالات IDI عن الاتحاد الدولي للاتصالات.

رابعا: مؤشر اقتصاد المعرفة KEI عن مجموعة البنك الدولي.

الدول	مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية (192)	مؤشر تنمية تقنية المعلومات (159)	مؤشر اقتصاد المعرفة (146)	مؤشر الجاهزية الرقمية (134)	الفرق بين الحد الأقصى الحد الأدنى
الكويت	50	65	52	57	15
لبنان	93	82	76	–	17
مصر	86	96	90	76	20
الإمارات	49	29	45	27	22
جزر القمر	160	134	–	–	26
السودان	154	127	130	–	27
السعودية	58	52	68	40	28
الأردن	51	74	62	44	30
الجزائر	131	100	105	108	31
جيبوتي	170	–	139	–	31
سلطنة عمان	82	71	66	50	32
قطر	62	45	44	29	33
البحرين	13	33	49	37	36
ليبيا	114	78	–	101	36
المغرب	126	97	99	86	40
سورية	133	93	108	94	40
اليمن	164	129	121	–	43
تونس	66	85	82	38	47
موريتانيا	157	126	116	109	48
العراق	136	–	–	–	–
الصومال	184	–	–	–	–

كما ظهرت أهمية إرشاد الدول والحكومات إلى استراتيجيات وخطط التطوير التكنولوجي ومنها الإستراتيجية الوطنية للتعليم التكنولوجي التي تعرف على أنها عملية توليد أو اكتساب معرفة ومهارات علمية تكنولوجية جديدة من مصادر خارجية، والتكيف معها ونشرها واستخدامها في تحسين البنية التكنولوجية ومن ثم الإنتاج الوطني ورفع تنافسية الصادرات. ومن الأهمية بمكان تنفيذها على ثلاثة مستويات؛ يتمثل الأول في مستوى القوى العاملة الوطنية (مراحل التعليم علاوة على التعليم مدى الحياة)، والثاني في مستوى المؤسسات والشركات وخاصة في مجال القدرة على الابتكار من خلال استيعاب الابتكارات الأجنبية والاستثمار في التقنيات الجديدة، والأخير في مستوى الحكومات، وخاصة في مجال تلقي المشورة من الخبراء، ووضع الاستراتيجيات، وتهيئة بيئة مواتية ومحفزة على تحقيق التقدم التكنولوجي.

وفي هذا الإطار يتم أيضا تقسيم الدول حسب نماذج التعلم التكنولوجي المطبقة بها إلى ستة نماذج تتمثل في؛

1) النموذج التقليدي بطيء التعلم الذي يعتمد التقنيات التقليدية وطاقة تعليمية استيعابية منخفضة مقرونة بفرص ضئيلة للتعلم وانخفاض القدرة على التنافسية الدولية وارتفاع مخاطر مزيد من التهميش الاقتصادي وارتفاع الحاجة للمساعدة الدولية.

2) النموذج غير الايجابي للاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر في إدخال التقنيات الجديدة وطاقة تعليمية استيعابية منخفضة وفرص ضئيلة للتعلم التكنولوجي مقرونة بإستراتيجية حكومية ضعيفة وعدم القدرة على منافسة الدول الأفقر ذات الأجور الأقل.

3) النموذج الايجابي للاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال طاقة تعليمية استيعابية مرتفعة مقرونة بإستراتيجية حكومية.

4) النموذج المستقل ذاتيا والمطبق في الدول التي تمتلك طاقة تعليمية استيعابية عالية في ظل بيئة دولية مواتية مقرونة بإستراتيجية حكومية.

5) نموذج الابتكار المعزول، يطبق في الدول حيث القدرة على تعلم العلوم والتكنولوجيا مرتفعة، ولكن في بيئة منعزلة دوليا.

6) نموذج الابتكار التعاوني، يطبق في الدول التي لديها معدلات توليد واستيعاب المعرفة العلمية والتكنولوجية بين أعلى المعدلات في العالم.

ويلاحظ من متابعة بيانات المؤشرات الأربعة وترتيب الدول العربية فيها عالمياً، وجود عدد من الدول العربية في ترتيب متقدم على الصعيد العالمي وهو ما يعد مؤشرا ايجابيا على التحسن النسبي لوضع الدول العربية فيما يتعلق بمتطلبات تطوير الاقتصاد الجديد، وهنا تجدر الإشارة إلى عدد من الملاحظات التي تم استنتاجها من واقع بيانات الجدول السابق والجدول اللاحق أهمها؛

- أن مؤشر جاهزية الحكومة الالكترونية عن الأمم المتحدة هو المؤشر الأشمل من حيث تغطية الدول العربية (21 دولة).
- تباين بشدة ترتيب موريتانيا، بتحقيقها أكبر فارق بين أدني وأعلى ترتيب لها ضمن المؤشرات المعروضة بنحو 48 مركزاً، فيما حققت الكويت اقل فارق بين أدنى وأعلى ترتيب لها بنحو 15 مركزاً.

- حلت 7 دول عربية في المراكز الثمانية الأولى للمؤشرات الأربعة، شملت؛ دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، السعودية، الكويت، سلطنة عمان، قطر والبحرين)، إضافة إلى الأردن.
- حلت تونس ضمن قائمة أفضل 10 دول عربية ضمن المؤشرات الأربعة وذلك رغم التباين الحاد فيما بين ترتيباتها حيث بلغ الفارق بين أدنى وأعلى ترتيب 47 مركزاً.
- حلت لبنان ضمن قائمة أفضل 9 دول عربية في 3 مؤشرات، بينما جاءت مصر ضمن قائمة أفضل 10 دول عربية في نفس المؤشرات الثلاثة.

الترتيب عربيا	مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية	مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات	مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر الجاهزية الرقمية
1	البحرين	الإمارات	قطر	الإمارات
2	الإمارات	البحرين	الإمارات	قطر
3	الكويت	قطر	البحرين	البحرين
4	الأردن	السعودية	الكويت	تونس
5	السعودية	الكويت	الأردن	السعودية
6	قطر	سلطنة عمان	سلطنة عمان	الأردن
7	تونس	الأردن	السعودية	سلطنة عمان
8	سلطنة عمان	ليبيا	لبنان	الكويت
9	مصر	لبنان	تونس	مصر
10	لبنان	تونس	مصر	المغرب
11	ليبيا	سورية	المغرب	سورية
12	المغرب	مصر	الجزائر	ليبيا
13	الجزائر	المغرب	سورية	الجزائر
14	سورية	الجزائر	موريتانيا	موريتانيا

- حلت ليبيا ضمن قائمة أفضل 8 دول عربية في مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات، كما حلت المغرب ضمن قائمة أفضل 10 دول عربية في مؤشر الجاهزية الرقمية.

وإذا ما عدنا إلى مكونات المؤشرات الأربعة، يمكننا استنتاج عدد من الملاحظات أبرزها:

- هناك الكثير من التشابه في البيانات المستخدمة في قياس المؤشرات الأربعة، لدرجة أن بعض المؤشرات تستخدم مؤشراً كاملا من المؤشرات الأربعة كمؤشر فرعي، حيث يلاحظ استخدام مؤشر جاهزية البنية الرقمية (NRI) لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية (E-Government Index) كمؤشر فرعي لمدى جاهزية الحكومة، علماً بأن مؤشر جاهزية البنية الرقمية يتضمن 8 مؤشرات فرعية من أصل 11 مؤشراً فرعياً هى المكونة لمؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية، بما يشير إلى وجود تكرار وازدواجية داخل مؤشر الجاهزية الرقمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات (ICT Development Index)، تعتبر مكوناً أساسياً في المؤشرات الثلاثة المتبقية، عدا مؤشري؛ مشتركي خدمة النطاق العريض "المتحرك" لكل /100 نسمة ونسبة الأسر التي لديها إمكانية النفاذ للإنترنت.
- يتفرد مؤشر تنمية تقنية المعلومات والاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU)، برصده 4 مؤشرات فرعية، شملت؛ خطوط الهاتف الثابت/نسمة، اشتراكات الهاتف النقال/نسمة، نسبة الأسر التي لديها أجهزة كمبيوتر ونسبة عدد مستخدمي الانترنت من السكان، ويعتبر مصدرا لهذه المؤشرات التي تدخل في مكونات باقي المؤشرات المعروضة.
- تركز المؤشرات الأربعة على قياس ورصد الانجازات المحققة أو المتوقع تحقيقها في المستقبل في مختلف الدول التي تشملها المؤشرات، حيث ترصد قدرة الدول التكنولوجية في الوقت الحاضر، والمتوقعة في المستقبل مثل؛ مؤشر متوسط عدد سنوات التعليم للبالغين ومعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي.
- مؤشر الجاهزية الرقمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يعتبر أكثر المؤشرات المعروضة من حيث الشمولية لعدد المتغيرات التي يرصدها وربما منطقية النتائج وترتيب الدول، حيث اعتمد منهجية أكثر واقعية ويركز على البيئة المؤسسية والقدرة على الابتكار، إضافة إلى متغيرات ترصد القدرة الكامنة وراء القدرة التكنولوجية أو كشف القدرات العلمية والتكنولوجية، مثل عدد الباحثين أو حجم الإنفاق على البحث والتطوير. كما تضمن متغيرات تعكس مؤشرات مبيعات المعرفة مثل حصة الصادرات عالية التكنولوجيا أو عدد براءات الاختراع، إلا أنه يعاب عليه استخدامه لمؤشرات

نوعية تخضع لتقديرات الخبراء، واعتماده بيانات بفترة إبطاء عامين (مؤشر عام 2009/2008 يعتمد على بيانات 2007/2006)، كما أنه يمثل أقل المؤشرات تغطية للدول العربية، حيث تشمل قائمته 14 دولة فقط. وكذلك يحتاج المؤشر لمقارنة مؤشرات الصادرات عالية التقنية بمؤشرات مماثلة في إجمالي القيمة المضافة لأن التحسن السريع في هذا النوع من الصادرات غالبا ما يعكس زيادة مشاريع الاستثمار المباشر في القطاع وليس قدرة القطاع على النمو.

- تركز المؤشرات الأربعة على قياس ورصد الانجازات المحققة أو المتوقع تحقيقها في المستقبل في مختلف الدول التي تشملها المؤشرات، ولكنها لا تقدم مؤشرات لقياس سرعة الدول نحو التقدم التكنولوجي ومصادر هذا التقدم وكلاهما مهم لوضع برامج التأهيل والتطوير وتحديد المساعدة الدولية في ضوء فشل هذه الدول في تطوير التعليم التكنولوجي، وتراجعها مقارنة بمنافسيها وشركائها، بغض النظر عن المستوى التكنولوجي المحقق.
- من اللافت للنظر أن دولاً مثل الهند والصين التي لديها صناعة تكنولوجية وطنية متطورة وناشطة في تصديرها وغزو الأسواق العالمية بمنتجاتها وكوادرها البشرية وتصنف كدول متقدمة وفق نماذج التعلم التكنولوجي، سالفة الذكر، يتم تصنيفها في مراكز متأخرة عن عدد من الدول النامية والدول العربية بما يشير إلى حلقة يصعب تفسيرها ضمن منهجية التصنيف.

في ضوء ما تقدم ونظرا لتشابه النتائج بنسبة 80 % بين المؤشرات الأربعة بالنسبة للدول العشر الأولى في الترتيب العربي، يقترح تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009 ولأغراض تعظيم الاستفادة من توصيات هذه المؤشرات، احتساب مؤشر يمزج بين المؤشر الأكثر تغطية للدول العربية من حيث العدد، "مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة" والمؤشر الأكثر شمولا من حيث المكونات التي يجب استخدامها؛ "مؤشر الجاهزية الرقمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي" على أن يصنف الدول العربية حسب نماذج التعلم التكنولوجي، ويعطي لها الفرصة للانتقال من نموذج إلى آخر ويحدد لها أولوياتها وكيفية الانتقال خلال المراحل الخمس لأنواع التعلم التكنولوجي السابق الإشارة إليها.

وانطلاقا من تلك التوصية وكمرحلة أولى لتنفيذها نرى انه من المناسب إلقاء الضوء على وضع الدول العربية في هذين المؤشرين:

1.2.6 مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2009 / 2010

منذ بدء صدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات The Global Information Technology Report، عام 2001، عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum ، برزت أهميته كأداة تقييس قيمة ومميزة، يتم من خلالها تحديد نقاط قوة وضعف الدول في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات Information and Communication Technologies، وكذلك تقييم مدى تقدمها في هذا الاتجاه. يسلط التقرير الضوء على الدور الأساسي والهام الذي يلعبه تطبيق هذه التقنيات وتطويرها، كمحفز للنمو والازدهار الاقتصادي. كما يشير إلى الرابط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، ويسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع الحكومات، والأفراد، وقطاع الأعمال، من الحصول على الفائدة القصوى من هذه التقنيات، بعد أن بات من الواضح أن تأثيرها لم يعد مقتصرا على الناحية الاقتصادية، بل تعداها ليشمل النواحي السياسية والاجتماعية للمجتمع. إذ ان انتشار الهواتف النقالة على سبيل المثال قد أحدث اختلافا كبيرا بالنسبة للمجتمعات الريفية النائية، بعد أن توافرت لها وسيلة سهلة ومتدنية التكلفة نسبيا، للنفاذ إلى الأسواق. وبالمثل، ساعد انتشار الانترنت وأجهزة الكمبيوتر، بأسعار معقولة، على تغيير أسلوب التعليم تغييرا جذريا في عدد من الدول، وتوافرت العديد من المصادر العملية والمدعمة، وأصبح من اليسير إرساء علاقات التعاون وتبادل المعلومات، ناهيك عن تأثير هذه التقنيات في تحفيز القدرة على الإبداع والابتكار. ويمكن القول إن صانعي القرار ورجال الاقتصاد أصبحوا مدركين، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مدى الحاجة لإيجاد بيئة تدعم تبني هذه التقنيات ونشر منافعها في كافة قطاعات المجتمع.

ويحتوي **التقرير الدولي لتقنية المعلومات** على مؤشر **جاهزية البنية الرقمية** (**Network Readiness Index (NIR**) الذي يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة وللاستفادة من التطورات المستمرة في هذا القطاع. وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر للعام، ليشمل 133 دولة منها (14) دولة عربية، مقارنة مع 134 دولة ضمن تقرير 2008 – 2009، حيث تم استبعاد مولدوفا لعدم كفاية البيانات المتاحة عنها. ويتكون مؤشر NIR من ثلاثة مؤشرات فرعية:

1- بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تهيئها الدولة أو مجتمع ما، (وزارة، شركة...).

2- مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل (الأفراد، رجال الأعمال والحكومات).

3- مدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح.

وضع الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 14 دولة عربية، وقد حافظت الإمارات على تصدرها المؤشر عربيا بالترتيب (23) عالميا، تلتها البحرين (29)، قطر (30)، السعودية (38)، تونس (39)، الأردن (44)، سلطنة عمان (50)، مصر (70)، الكويت (76)، المغرب (88)، موريتانيا (102)، ليبيا (103) سورية (105)، والجزائر (113). وبالمقارنة مع تقرير العام السابق، سجلت خمس دول عربية تحسنا نسبيا متفاوتا في الترتيب العالمي (الإمارات، البحرين، السعودية، مصر وموريتانيا)، فيما تراجعت كل من تونس، الجزائر، سورية، قطر، الكويت، ليبيا والمغرب، وحافظت كل من سلطنة عمان والأردن على ترتيبها وفقا للمؤشر في العام المنصرم.

مؤشر جاهزية البنية الرقمية

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا		الرصيد		التغير
		2009/2008	2010/2009	2009/2008	2010/2009	
1	الإمارات	27	23	4.76	4.85	↑
2	البحرين	37	29	4.38	4.58	↑
3	قطر	29	30	4.68	4.53	↓
4	السعودية	40	38	4.28	4.30	↑
5	تونس	38	39	4.34	4.22	↓
6	الأردن	44	44	4.19	4.09	↓
7	سلطنة عمان	50	50	4.08	3.91	↓
8	مصر	76	70	3.76	3.67	↑
9	الكويت	57	76	3.98	3.62	↓
10	المغرب	86	88	3.59	3.43	↓
11	موريتانيا	109	102	3.12	3.19	↑
12	ليبيا	101	103	3.28	3.16	↓
13	سورية	94	105	3.41	3.13	↓
14	الجزائر	108	113	3.14	3.05	↓

المصدر: www.weforum.org

2.2.6 مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 2009:

يقدم تقييماً موضوعياً للخدمات الإلكترونية التي توفرها الحكومات ويصدر منذ عام 2002 عن الأمم المتحدة وبالتحديد إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية (DPADM)، ضمن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية الدورية غير المنتظمة عن الحكومة الإلكترونية UN Global E-government Survey ويتكون من 3 مؤشرات فرعية تضمنت؛

الدول العربية في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية

الترتيب	الدولة	الترتيب العالمي 2010	الترتيب العالمي 2009	التغير في الترتيب
1	البحرين	13	42	+ 29
2	الإمارات	49	32	(17-)
3	الكويت	50	57	+ 7
4	الأردن	51	50	(1-)
5	السعودية	58	70	+12
6	قطر	62	53	(9-)
7	تونس	66	124	+ 58
8	عمان	82	84	+ 2
9	مصر	86	79	(7-)
10	لبنان	93	74	(19-)
11	ليبيا	114	120	+ 6
12	المغرب	126	140	+14
13	الجزائر	131	121	(10-)
14	سورية	133	119	(14-)
15	العراق	136	151	+ 15
16	سودان	154	161	+7
17	موريتانيا	157	168	+ 11
18	اليمن	164	164	+ 0
19	جيبوتي	170	157	(13-)
20	الصومال	184	183	(1-)

- **مؤشر خدمة الإنترنت**، ويرصد 4 متغيرات هي؛ تطوير خدمات المعلومات، تحسين خدمات المعلومات، خدمات المعاملات، ونهج الاتصال.

- **مؤشر البنية التحتية للاتصالات**، ويرصد 5 متغيرات هي؛ عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة، خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، مشتركو الهاتف المحمول لكل 100 نسمة، الحاسوب الشخصي لكل 100 نسمة، وإنترنت النطاق العريض لكل 100 نسمة.

- **مؤشر رأس المال البشري**، ويرصد متغيرين هما؛ معدل محو أمية البالغين (%)، وإجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس للابتدائي والثانوي والعالي (%).

وقد نشر تقرير عام 2010 تحت عنوان «الحكومة الإلكترونية في وقت الأزمة المالية

والاقتصادية»، وهو الإصدار الخامس وشمل 192 دولة، حيث استعرض الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة الإلكترونية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة من خلال قدرتها الكبيرة على المساهمة في عملية التطوير وزيادة الفعالية وتسهيل الاتصالات وتحسين التنسيق بين السلطات في مختلف مستويات الحكومة، وذلك إضافة إلى دورها على صعيد المؤسسات والإدارات بتعزيز سرعة وكفاءة العمليات وتبسيطها، وتحسين قدرات البحث والتوثيق وحفظ السجلات، مما يؤدي في النهاية إلى تيسير المعاملات وتخفيض تكلفة إنجازها وبالتالي اختصار الجهد والوقت وتوفير الأموال ومن ثم زيادة الإنتاجية ومستوى الربحية وزيادة التنافسية السعرية للمنتجات والخدمات وما يصاحب ذلك من تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

ترتيب الدول العربية في المؤشر

قفزت البحرين، خلال العام، 29 مركزاً في الترتيب العالمي لتحتل الترتيب (22)، وبذلك تصدرت مؤشر **جاهزية الحكومة الإلكترونية** (**E-Government Readiness Index**) عربيا، وتلتها في المراتب العشر الأولى كل من الإمارات التي تراجعت بـ 17 مركزاً لتحتل الترتيب (49)، ثم الكويت التي تقدمت بـ 7 مراكز إلى الترتيب (50)، فالأردن (51)، تلتها السعودية (58)، ثم قطر (62)، فتونس التي قفزت 58 مركزاً خلال العام لتصل إلى الترتيب (66)، في حين تراجعت مصر بمقدار 7 مراكز لتحتل الترتيب (86)، تراجعت لبنان بنحو 19 مركز لتحتل الترتيب (93) عالمياً.

سابعاً - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية

1.7 التقييم الائتماني السيادي

تسعى الشركات والمؤسسات المالية التي تعمل في مجال الإقراض والاستثمار الدولي إلى تعظيم المردود المادي للعمليات التي تقوم بها، من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مجال السياسات الاحترازية بهدف تقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه العمليات بصرف النظر عن المدى الجغرافي أو نوع النشاط الاقتصادي الذي تغطيه، وتستهدف الدراسات التي تدور حول المخاطر القطرية تحديد العلاقة التي تربط العوائد المتوقعة للاستثمار والإقراض بالمخاطر المحيطة بهذه العمليات.

ومن اجل تحديد هذه العلاقة التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل منها ما يتعلق بالمؤشرات المالية والمؤشرات الاقتصادية للقطر. ونظرا لان الكثير من هذه العمليات يتم خارج الحدود الدولية، أصبح من الضروري أن تؤخذ الأمور السياسية الداخلية والخارجية للدولة بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر القطرية. ويطلق على هذا النوع من التقييم الذي يعتمد الاعتبارات أعلاه "التقييم السيادي».

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وقدرة القطر على تحقيق موارد كافية من النقد الأجنبي ومن ثم قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية في تواريخ استحقاقها دون تأخير. ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية والتوقعات المستقبلية للقطر، كما يعتبر التقييم السيادي من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال، بالإضافة إلى تأهيل القطر للحصول على التمويل اللازم للمشاريع التنموية من مصادر دولية بكلفة تنافسية وتمكينه من طرح سندات الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية.

وخلال عام 2009 استمرت سبع دول عربية فقط في الحصول على تقييم سيادي ضمن التقييم السيادي التجميعي الدولي، مقارنة مع اثنتي عشرة دولة عربية في التقارير السابقة، وذلك بعد خروج دول مجلس التعاون الخليجي، مقابل دخول دولة عربية واحدة هذا العام، وهي ليبيا. حيث يصدر التقرير فصليا عن مؤسسة الفايننشال تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي لوكالات التصنيف الائتماني العالمية والتي تشمل:

- ستاندرد أند بورز (أنشئت بشكلها الحالي في عام 1941 بعد اندماج شركة ستاندرد

للإحصاء وشركة بور للنشر وبدأت بتصنيف الأسواق الناشئة عام 1977 ولها 17 مكتبا في 13 دولة، وقد قيمت أكثر من 400 إصدار في 45 دولة من الأسواق الناشئة).

- موديز (أنشئت عام 1900 ولها 16 مكتباً حول العالم وتعمل في 50 سوقا ناشئة وقيمت 80 دولة تقييما سياديا وأكثر من 350 جهة وتتعامل مع أكثر من 30 ألف طلب للمعلومات).
- مجموعة فيتش (تكونت في نهاية عام 2000 من اندماج 3 شركات ومقرها لندن ونيويورك ولها 40 مكتبا عالميا، وقيمت 1600 مؤسسة مالية و1000 شركة و70 دولة تقييما سياديا و1400 مؤسسة شبه حكومية وعامة).
- كابيتال انتيليجانس (أنشئت عام 1985 ومقرها قبرص وتغطي أساسا منطقة البحر الأبيض المتوسط ودول الخليج واتجهت في وقت لاحق لتغطية أسواق ناشئة أخرى في أوروبا الوسطى والشرقية وشرق وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى وجنوب أفريقيا، وقيمت أكثر من 350 مؤسسة مالية في 39 سوقا ناشئا ولديها مكاتب في كل من هونج كونج والهند).
- وكالة ريتنغ أند انفستمنت إنفورميشن اليابانية (أنشئت عام 1998 من اندماج وكالتين يابانيتين) وقد أصدرت 3800 تقييم لإصدارات من قبل 1200 مؤسسة مالية منها 900 في اليابان، وتقدم خدمة تقييم القدرة على الوفاء بمطالبات التأمين إلى جانب تقييم للأوراق المالية المضمونة بمجموعة من الأصول غير السائلة).

ويوضح الجدول التالي تغطية وكالات التصنيف الائتماني العالمية للدول العربية

الدولة	وكالات التصنيف الائتماني				
	كابيتال انتيليجانس	موديز	ستاندرد أند بورز	مجموعة فيتش	وكالة رتينغ اليابانية
الأردن	✓	✓	✓		
تونس	✓	✓	✓	✓	✓
لبنان	✓	✓	✓	✓	✓
ليبيا			✓	✓	
مصر	✓	✓	✓	✓	
المغرب	✓	✓	✓	✓	
اليمن	✓				
المجموع	6	5	6	5	2

وبالرجوع إلى بيانات التقييم السيادي التجميعي الدولي يمكن توزيع تصنيف الدول العربية كالآتي1:

- دولتان عربيتان (تونس وليبيا) حصلتا على درجة استثمارية متوسطة ومخاطر منخفضة وقدرة سداد معقولة.
- ثلاث دول (مصر، المغرب والأردن) حصلت على درجة مضاربة، درجة مخاطر متوسطة، مع عدم استقرار يؤثر في قدرة على السداد ببروز عوامل سلبية مع احتمال زيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية على التصنيف الأعلى.
- دولتان (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ومخاطر عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.

الدولة	مصرف	مؤسسة مالية	شركة	الإجمالي
الأردن	13	–	2	15
تونس	11	–	3	14
مصر	11	–	2	13
المغرب	6	1	3	10
لبنان	8	–	–	8
اليمن	5	–	–	5
المجموع	54	1	10	65

أما فيما يتعلق بتقييم المصارف والمؤسسات المالية والشركات في الدول العربية ذات التقييم السيادي، فقد قيمت وكالات التصنيف الائتماني العالمية سابقة الذكر 65 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت حسب الجدول التالي:

2.7 مؤشرات تقييم المخاطر القطرية:

في ظل سعي **المؤسسة** لتعريف صانعي القرار ورجال الأعمال والمستثمرين العرب بوضع الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها، تواصل **المؤسسة** النهج الذي بدأته منذ تقرير العام 2001 بإدراج عدد من المؤشرات المرتبطة بوضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية وفقا لأحدث المؤشرات المتاحة، ونستعرض فيما يلي عددا منها:

1.2.7 المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم

1 (أنظر الملحق: جدول رقم 28).

المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر. ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100 – 80	درجة مخاطر منخفضة جدا
9.79 – 70	درجة مخاطر منخفضة
9.69 – 60	درجة مخاطر معتدلة
9.59 – 50	درجة مخاطر مرتفعة
9.49 – 0	درجة مخاطر مرتفعة جدا

وبحسب المؤشر فقد جاء تقييم الدول العربية في ديسمبر 2009 كالآتي:

وبمقارنة المؤشر بين عامي 2008 و 2009، تبين أن ثمان دول عربية تغير موقعها وفقا لدرجات المخاطر، فقد تقدمت قطر من مجموعة المخاطر المنخفضة إلى مجموعة المخاطر المنخفضة جداً، ولبنان من درجة مخاطر مرتفعة إلى درجة مخاطر معتدلة. في حين تراجعت كل من الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت وليبيا من درجة مخاطر منخفضة جداً إلى درجة مخاطر منخفضة، والعراق من درجة مخاطر معتدلة إلى مرتفعة. كما تبين أن ثلاث دول عربية سجلت تقدما ضمن مجموعاتها شملت الأردن، سورية ومصر. في حين شهدت ست دول عربية تراجعا في رصيد المؤشر ضمن مجموعاتها شملت كلاً من تونس، الجزائر، السودان، الصومال، سلطنة عمان والمغرب. مع استقرار رصيد مؤشر اليمن.

الدول	درجة المخاطرة
قطر وسلطنة عمان	منخفضة جدا (دولتان)
الإمارات، الكويت، البحرين، السعودية، ليبيا، الجزائر، المغرب، وتونس	منخفضة (8 دول)
اليمن، مصر، سورية، الأردن ولبنان	معتدلة (5 دول)
العراق والسودان	مرتفعة (دولتان)
الصومال	مرتفعة جدا (دولة واحدة)

2.2.7 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقييم القطري:

ويصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور منذ العام 1998 بمعدل مرتين في العام في آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر). ويتم احتساب المؤشر المكون من 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى مسوح استقصائية تستهدف كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات المالية الكبرى. ويغطي المؤشر 177 دولة من ضمنها 20 دولة عربية. وقد صنفت الدول

العربية في مؤشر عام 2009 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر والكويت	منخفضة (6 دول)
الأردن، تونس، الجزائر، ليبيا، مصر والمغرب	معتدلة (6 دول)
جيبوتي، سورية، لبنان، موريتانيا واليمن	مرتفعة (5 دول)
السودان، الصومال والعراق	مرتفعة جدا (3 دول)

وبمقارنة المؤشر ما بين عامي 2008 و2009، نلاحظ تقدم دولة عربية واحدة من مجموعة المخاطر «مرتفعة جداً» إلى مجموعة المخاطر «مرتفعة». ويلاحظ أن 16 دولة عربية سجلت تقدما في رصيد مؤشراتها ضمن مجموعاتها وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سورية، الصومال، سلطنة عمان، قطر الكويت، لبنان، مصر، المغرب واليمن. في حين سجلت ثلاث دول عربية تراجعا في رصيدها ضمن مجموعاتها شملت جيبوتي، العراق وليبيا.

3.2.7 مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية:

يقيس مؤشر وكالة دان أند براد ستريت المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي ويضم المؤشر تقييما لـ 132 دولة من ضمنها 17 دولة عربية. وجاء تصنيف الدول العربية في عام 2009 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
البحرين، الإمارات، قطر وتونس	منخفضة (4 دول)
السعودية، المغرب، الكويت، سلطنة عمان، مصر والأردن	طفيفة (6 دول)
لبنان وليبيا	معتدلة (دولتان)
الجزائر وسورية	مرتفعة (دولتان)
اليمن، السودان والعراق	مرتفعة جدا (3 دول)

وبالمقارنة مع مؤشر عام 2008 حافظت 12 دولة عربية على التصنيف ذاته شملت (قطر، الإمارات، تونس، السودان، البحرين، مصر، سلطنة عمان، الجزائر، سورية، ليبيا، اليمن، والأردن). وسجل لبنان تحسنا في تصنيفها (من DB5a إلى DB4d) وبذلك انتقلت من مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة إلى

مجموعة الدول ذات المخاطر المعتدلة، وشهد العراق تحسناً (من DB7 إلى DB6d) وانتقل من مجموعة أعلى درجة المخاطر إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً. في حين سجلت كل من المغرب والسعودية تراجعا في تصنيفهما (من DB2d إلى DB3b) والكويت (من DB2c إلى DB3b)، وبالتالي انتقلت هذه الدول الثلاث من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر الطفيفة. ومن جهة أخرى، سجلت سورية تحسناً في التصنيف داخل مجموعاتها (من DB5b إلى DB5a)، وسجلت أربع دول تراجعا طفيفا في التصنيف داخل مجموعاتها هي الأردن (من DB3c إلى DB3d)، الإمارات (من DB2a إلى DB2b)، مصر (من DB3b إلى DB3c) واليمن (من DB6b إلى DB6c).

4.2.7 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة في هذه الدول، ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال والسجل التاريخي لنحو 41 مليون شركة حول العالم في الوفاء بالتزاماتها المالية في تواريخ الاستحقاق. وتصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين: مجموعة الدرجة الاستثمارية (A) والتي بدورها تتفرع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4، ومجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B، C، D. ويغطي المؤشر 165 دولة من ضمنها 19 دولة عربية. وقد صنفت الدول العربية في مؤشر عام 2009 كالتالي:

الدول	درجة المخاطرة
الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، سلطنة عمان، تونس، الجزائر، السعودية والمغرب	الدرجة الاستثمارية من A2 إلى A4 (9 دول)
الأردن، مصر	درجة المضاربة B (دولتان)
جيبوتي، سورية، لبنان، ليبيا وموريتانيا	درجة مضاربة C (5 دول)
السودان، العراق واليمن	درجة عالية من المضاربة D (3 دول)

وبمقارنة المؤشر لعامي 2008 و2009، يتبين أن اليمن تراجع من (درجة المضاربة C) إلى (درجة مضاربة D) وسجلت الإمارات تراجعاً في تصنيفها من (A2) إلى (A3). في حين حافظت جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر على تصنيفها السابق.[2]

2 (ملحق: جدول رقم 30)

3.7 مؤشرات دولية مختارة

1.3.7 مؤشر التنافسية العالمية 2009 / 2010

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ العام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum (WEFORUM)، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصداقية العالية لتنافسية الدول. ففي عام 2000، تم تطوير مؤشري تنافسية النمو Growth Competitiveness index (اعتمادا على نظرية النمو الاقتصادي) وتنافسية الأعمال Business Competitiveness index (اعتمادا على عوامل الاقتصاد الجزئي التي تدفع نحو تحقيق الازدهار). وفي عام 2004، تم تطوير مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness index الذي اشتمل على العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية على المستويين التجميعي والجزئي Macroeconomics & Microeconomics، ومنذ ذلك الحين، كان يتم نشره بجانب مؤشر تنافسية الأعمال.

ويقدم تقرير هذا العام، الذي يعتبر نتاجا للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، صورة شاملة تتكون من عدد كبير من مؤشرات التنافسية تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دورا مهماً في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية. وعلى ذلك، يعتبر تقرير التنافسية العالمية بمنزلة أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح وخريطة تسلط الضوء على نقاط القوة والضعف، علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

يشمل **مؤشر التنافسية العالمية** هذا العام 133 دولة منها 14 دولة عربية مقابل 134 دولة خلال العام 2008، حيث تم استبعاد مولدوفا لعدم كفاية البيانات المتاحة عنها.

ترتيب الدول العربية في المؤشر

قفزت قطر خلال العام 4 مراكز في الترتيب العالمي لتحتل الترتيب (22)، وبذلك تصدرت مؤشر **التنافسية العالمية** عربيا، وتلتها في المراتب العشر الأولى كل من الإمارات التي قفزت 8 مراكز لتحتل الترتيب (23)، ثم السعودية التي تراجعت بمركز واحد إلى الترتيب (28)، فالبحرين (38)، تلتها الكويت (39)، ثم تونس (40)، فسلطنة عمان (41)، في حين تراجع الأردن بمقدار مركزين لتحتل الترتيب (50)، وقفزت مصر بنحو 11 مركزاً لتحتل الترتيب (70)، ثم المغرب الذي حافظ على نفس ترتيب العام السابق (73).

مؤشر التنافسية العالمية

الترتيب عربيا	الدول	2010 -2009				الترتيب عربيا	الدول	2009 -2008			
		الترتيب عالميا	المؤشرات الفرعية					الترتيب عالميا	المؤشرات الفرعية		
		133 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار والتقدم العلمي			134 دولة	المتطلبات الأساسية	معززات الكفاءة	عوامل الابتكار والتقدم العلمي
1	قطر	22	17	28	36	1	قطر	26	21	31	35
2	الإمارات	23	9	21	25	2	السعودية	27	34	45	37
3	السعودية	28	30	38	33	3	الإمارات	31	17	29	38
4	البحرين	38	22	44	60	4	الكويت	35	39	52	52
5	الكويت	39	40	63	64	5	تونس	36	35	53	30
6	تونس	40	35	56	45	6	البحرين	37	28	46	54
7	عمان	41	25	53	52	7	عمان	38	31	61	48
8	الأردن	50	46	66	51	8	الأردن	48	47	63	47
9	مصر	70	78	80	71	9	المغرب	73	67	85	76
10	المغرب	73	57	91	88	10	سورية	78	71	104	80
11	الجزائر	83	61	117	122	11	مصر	81	83	88	74
12	ليبيا	88	68	110	111	12	ليبيا	91	75	114	102
13	سورية	94	72	112	100	13	الجزائر	99	61	113	126
14	موريتانيا	127	125	129	125	14	موريتانيا	131	130	130	120

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2010/2009 www.weforum.org

2.3.7 مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2009

يصدر مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index سنويا منذ عام 2001 عن A.T. Kearney إحدى اكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في قياس أداء الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في هذا المجال. ويهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في دول الأسواق الناشئة والعالم النامي وكذلك مساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الإستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 6 دول عربية.

الدول العربية في المؤشر

غطى المؤشر لهذا العام 6 دول عربية تصدرتها الإمارات بالترتيب (4) عالميا، تلتها السعودية (5)، الجزائر (11)، تونس (14)، مصر (15) والمغرب (19). وبالمقارنة مع عام 2008 سجلت 4 دول عربية تحسنا ملحوظا (الإمارات، السعودية، الجزائر وتونس)، فيما تراجعت مصر 10 مراكز والمغرب 13 مركزاً.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تجارة التجزئة

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا			
		2008	2009	التغير+(-)	
1	الإمارات	20	4	16	↑
2	السعودية	7	5	2	↑
3	الجزائر	12	11	1	↑
4	تونس	18	14	4	↑
5	مصر	5	15	(10)	↓
6	المغرب	6	19	(13)	↓

المصدر: www.atkearney.com

ومن الجدير بالذكر، أن التقرير المصاحب لمؤشر عام 2009 الصادر عن شركة A.T. Kearney، استحدث مؤشرا جديدا حول تجارة التجزئة للملابس، تضمن تقييم أكثر من 30 سوقاً دولياً للملابس لتحديد قائمة أفضل 10 دول في ضوء أربعة عوامل شملت؛ حجم السوق، آفاق النمو، ثراء المستهلك واستعداده لشراء الملابس ذات الأسماء التجارية الشهيرة عالميا. وقد أسفرت نتائج هذا المؤشر عن دخول المملكة العربية السعودية قائمة أفضل 10 دول ضمن المؤشر.

3.3.7 مؤشر سهولة أداء الأعمال

يتتبع **تقرير بيئة أداء الأعمال**، منذ العام 2004، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال. وقد شهد التقرير للعام 2010 الذي يغطى بيانات العام المالي 2009/2008 (يونيو 2008 إلى مايو 2009) أكبر عدد من الإصلاحات، مقارنة بالفترات السابقة، حيث نفذت 131 دولة خلال تلك الفترة 287 إصلاحا. وللعام السادس على التوالي، تصدرت دول إقليم أوروبا الشرقية ووسط آسيا جميع الأقاليم الاقتصادية الأخرى على المستوى العالمي في انتهاج الإصلاحات ذات الصلة ببيئة أداء الأعمال فيها، حيث تمت إصلاحات في 26 دولة من 27 دولة في المنطقة. وبالمثل، شهد إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنفيذ إصلاحات في 17 دولة من 19 دولة في المنطقة.

وقد امتد الغطاء الجغرافي للمؤشر ليشمل 183 دولة منها 20 دولة عربية، مقارنة بـ 181 دولة للعام السابق.

ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر إغلاق المشروع.

تفاصيل الإصلاحات في الدول العربية

نفذت 16 دولة عربية 38 إصلاحا في بيئة أداء الأعمال لهذا العام خلال الفترة من يونيو 2008 إلى مايو 2009. مقارنة بنحو 31 إصلاحاً في 13 دولة عربية.

ففي **الجزائر** تم اقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، كما تم خفض تكلفة نقل الملكية وتخفيض معدل ضريبة الدخل على الشركات في بعض القطاعات من 25% إلى 19%. كما تم اعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية، وزيادة كفاءة المحاكم بهدف تعزيز سرعة إنفاذ العقود التجارية.

أما **البحرين** فقد قامت بدمج الموافقات الأولية لتراخيص البناء لتتم عبر نافذة موحدة، مما يقلل من الوقت اللازم للحصول على تلك التراخيص من 57 إلى 43 يوما خلال العام.

الإصلاحات في بيئة أداء الأعمال للدول العربية خلال الفترة			عدد الإصلاحات والإجراءات في بيئة أداء الأعمال الدول العربية خلال الفترة وفق المؤشر الفرعي			
عوائق	إصلاحات		عوائق		إصلاحات	
الأردن	✓ ✓ ✓ ✓ ✓		مؤشر تأسيس المشروع	×	✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓ ✓	
الجزائر	✓ ✓ ✓		مؤشر دفع الضرائب	×	✓ ✓ ✓ ✓ ✓	
مصر	✓ ✓ ✓		مؤشر استخراج التراخيص		✓ ✓ ✓ ✓ ✓	
الإمارات	✓ ✓		مؤشر التجارة عبر الحدود		✓ ✓ ✓ ✓ ✓	
اليمن	✓ ✓ ✓		مؤشر إنفاذ العقود		✓ ✓ ✓ ✓	
الكويت	✓ ✓		مؤشر تسجيل الممتلكات		✓ ✓ ✓	
لبنان	✓ ✓		مؤشر الحصول على الائتمان		✓ ✓ ✓	
سلطنة عمان	✓ ✓		مؤشر إغلاق المشروع		✓	
السعودية	✓ ✓		مؤشر حماية المستثمر		✓	
السودان	✓ ✓					
تونس	× ✓ ✓					
فلسطين	× ✓ ✓					
البحرين	✓					
جيبوتي	✓					
المغرب	✓					
سورية	✓					

المصدر: www.doingbusiness.org

وخففت **جيبوتي** العبء الضريبي على الشركات عبر استبدال ضريبة الاستهلاك بزيادة قدرها 7% فقط على ضريبة القيمة المضافة على المعروض من السلع والخدمات.

وللمرة الرابعة على التوالي كانت **مصر** من بين قائمة أكثر 10 دول نشاطا في مجال الإصلاحات عالمياً، حيث قفز ترتيبها في التصنيف العالمي لسهولة أداء الأعمال من 116 إلى 106. بعدما قامت خلال الفترة بتخفيض تكاليف تأسيس المشروعات، إلغاء الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الكيان القانوني للمشروع، تسريع عملية استخراج تراخيص البناء وتخفيض المدة اللازمة الى 31 يوما بتقليل عدد الإجراءات من 28 إلى 25 إجراءً، توسيع نطاق تغطية سجلات المكاتب الخاصة، واخيرا إنشاء محاكم تجارية لتسريع

تسوية النزاعات المتعلقة بالعقود.

في حين قام **الأردن** بإجراء 6 إصلاحات مما ساعد على تقدمه بواقع 4 مراكز ليتحسن ترتيبه إلى المركز الـ 100 عالمياً. حيث قام بتسهيل تأسيس الكيان القانوني للمشروع عبر اقرار نظام النافذة الموحدة لتسجيل الشركة في سجل الشركات، سهل استخراج تراخيص البناء بتقديم خدمات جديدة في النافذة الموحدة لمشاريع البناء التجارية متوسطة الحجم، إنشاء قسم المحاكم التجارية، تحسين إنفاذ العقود، تبسيط وتوفير خدمة دفع الضرائب عبر الانترنت للشركات، تخفيض رسوم نقل الملكية من 10% من قيمة العقار إلى 7.5%، واخيرا تم تطوير نظام يسمح للشركات بتقديم إعلاناتها الجمركية عبر الانترنت، مما أدى إلى تقليص الزمن المستغرق للتخليص الجمركي بمقدار يومين للصادرات، وبمقدار 3 أيام بالنسبة للواردات.

كما أقرت **الكويت** إجراءً قانونيا جديدا يتيح للشركات إعادة هيكلتها إذ اقتربت من إعلان الإفلاس، اضافة الى تقليل الوقت المستغرق للافراج عن الواردات في ادارة الجمارك عبر التحسينات في الإدارة وتدريب الموارد البشرية.

وقام **لبنان** باتخاذ مجموعة من الاجراءات الايجابية أهمها؛ اعتماد أسلوب الدفع الإلكتروني للضرائب، إلغاء شرط حصول الشركات على إذن لاستخدام الاستهلاك المعجل وتسهيل تأسيس الكيان القانوني للمشروع عبر إنهاء متطلبات حصول الشركات على دفاتر الشركة معتمدة.

وقام **المغرب** بتوسيع فرص حصول الشركات على الائتمان بفتح مكتب خاص لتجميع المعلومات الائتمانية، وبدأ عمله في مارس 2009.

في حين اعتمدت **سلطنة عمان** قانونا جديدا للضرائب لتحديث نظامها الضريبي وتبسيط إجراءاته. كما قامت بتسهيل تأسيس الكيان القانوني للمشروع عن طريق توفير خدمة تسجيل اسم الشركة عبر الإنترنت، وإمكانية دفع رسوم التسجيل عبر البطاقات مسبقة الدفع.

وتقدمت **السعودية** في تصنيفها العالمي لسهولة أداء الأعمال إلى المركز الـ 13 (أعلى ترتيب في الدول العربية) عن طريق اجراءات عدة منها؛ إنشاء نافذة موحدة لتسجيل الشركات، تسريع عملية استخراج تصاريح البناء ببدء عملية البناء باستخدام ترخيص بناء

مؤقت بعد يوم واحد فقط، والحصول على رخصة بناء نهائية بعد أسبوع.

وقام **السودان** بإجراء تحسينات في مجال الجمارك أهمها؛ تسهيل عملية تقديم الإقرارات الجمركية عبر الانترنت، توصيل 10 منافذ جمركية بنظام إلكتروني، إضافة ماسحتين ضوئيتين في ميناء بورت سودان. بالإضافة الى اقرار قانون جديد للضرائب يخفض معدل ضريبة الدخل على الشركات بمقدار 15%، و ضريبة الأرباح الرأسمالية بمقدار 5%.

كما سهلت **سورية** إجراءات تأسيس الكيان القانوني للمشروع من خلال تقليل نسبة الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للتأسيس، وكذلك توفير الاوراق اللازمة لتأسيس الشركات عبر الإنترنت.

وعززت **تونس** من بيئة أعمالها عبر اجرءات عدة منها؛ تعزيز نظم الشفافية والافصاح من قبل الشركات، تطوير النافذة الإلكترونية الموحدة للمعاملات التجارية مما سمح للمستثمرين بإرسال جميع المستندات المطلوبة لانجاز المعاملات إلكترونيا، تقليص الفترة اللازمة للمعاملات بمقدار يومين. كما قامت بإجراءات تسهم في زيادة معدلات الاشتراك في الضمان الاجتماعي للشركات.

وقفزت دولة **الإمارات** في التصنيف العالمي من المرتبة الـ 47 الى المرتبة الـ 33 ودخلت لأول مرة قائمة أكثر 10 دول نشاطا في مجال الإصلاحات عالمياً. حيث قامت بإلغاء الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لتأسيس الكيان القانوني للمشروع، تبسيط إجراءات التسجيل، استمرار تحسين نظامها الإلكتروني لاستخراج واستلام تراخيص البناء، تسريع اجراءات التجارة الخارجية بفضل زيادة سعة محطة الحاويات في دبي، إلغاء طلب بعض المستندات واتخاذ اجراءات ساهمت في تقليل تكلفة التمويل التجاري.

وقامت **فلسطين** بتسريع إجراءات إنفاذ العقود، تعزيز النظام القضائي بتعيين قضاة جدد، تطبيق نظام متطور لادارة القضايا في المحاكم، تعيين قضاة تنفيذيين ليكونوا مسئولين عن تنفيذ الأحكام، تحويل سجلات السجل العقاري إلى النظام الإلكتروني مما أدى إلى تسريع عملية تسجيل الممتلكات، وفي المقابل تم زيادة الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس الكيان القانوني للمشروع.

أما **اليمن**، فقد حل كأفضل دولة في العالم من حيث الإصلاحات في مجال تأسيس

الكيان القانوني للمشروع للفترة 2008/2007 حيث استمر في اجراءات التحسين في هذا المجال. كما عزز الوصول إلى المعلومات الائتمانية بتخفيض رسوم الاطلاع عليها، تسهيل وتسريع اجراءات التجارة الخارجية عبر التوسع في اعتماد النظم الإلكترونية لتسليم الوثائق المطلوبة، وتطبيق نظام متطور لتسريع اجراءات تفتيش البضائع.

أما باقي الدول العربية ووفقا لتقرير بيئة أداء الأعمال 2010 فلم تقم بأية إصلاحات تذكر لتحسين بيئة أعمالها.

وضع الدول العربية في المؤشر

حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم للغاية لهذا العام (13)، وتلتها البحرين (20)، الإمارات (33)، قطر (39)، الكويت (61)، سلطنة عمان (65)، تونس (69)، اليمن (99)، الأردن (100)، ومصر (106). وبالمقارنة مع العام 2009، سجلت دولتان تحسنا ملحوظا (الإمارات ومصر) بينما سجلت 5 دول أخرى تحسنا بدرجات طفيفة (السعودية، تونس، اليمن، الأردن، والمغرب). في حين سجلت 12 دول عربية تراجعا بدرجات متفاوتة (البحرين، قطر، الكويت، سلطنة عمان، لبنان، الجزائر، فلسطين، سورية، العراق، السودان، جيبوتي وموريتانيا).

ترتيب الدول العربية في مؤشر «سهولة أداء الأعمال»

الدول	2010	2009	التغير	
السعودية	13	15	2	↑
البحرين	20	18	(2)	↓
الإمارات	33	47	14	↑
قطر	39	37	(2)	↓
الكويت	61	52	(9)	↓
سلطنة عمان	65	60	(5)	↓
تونس	69	73	4	↑
اليمن	99	103	4	↑
الأردن	100	104	4	↑
مصر	106	116	10	↑
لبنان	108	101	(7)	↓
المغرب	128	130	2	↑
الجزائر	136	134	(2)	↓
فلسطين	139	137	(2)	↓
سورية	143	138	(5)	↓
العراق	153	150	(3)	↓
السودان	154	149	(5)	↓
جيبوتي	163	157	(6)	↓
موريتانيا	166	161	(5)	↓

المصدر: www.doingbusiness.org

4.3.7 مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2009 / 2010:

يعد النشاط السياحي من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا على المستوى العالمي. وفى العديد من الدول تتعدى مساهمته مساهمات القطاع الأولي والصناعي. إذ يساهم نمو هذا النشاط بشكل مباشر في توليد موارد النقد الأجنبي وتوفير فرص العمل الجديدة لدى الاقتصادات المضيفة بما يسهم في دفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي والتخفيف من حدة الفقر وخاصة في الدول النامية. كما يساعد في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال زيادة الطلب على المواد الأولية مثل الغذاء والوقود والسلع المصنعة مثل الأثاث المنزلي والمنسوجات. ويحفز النشاط السياحي النمو في المشروعات صغيرة وكبيرة الحجم بدءا من منتجي الهدايا التذكارية وانتهاءً بسلسلة الفنادق عبر الوطنية. كما يمكن للنشاط السياحي أن يقدم منافع غير اقتصادية كزيادة المعرفة بثقافات وعادات الشعوب الأخرى. وفي ضوء هذه المساهمات الهامة للنشاط السياحي، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فإنه من الضروري لصانعي السياسات السياحية ورجال الأعمال الذين يعملون في هذا المجال أن يكونوا على دراية كاملة بطبيعة وخصائص السياحة الوافدة.

وفي السياق ذاته، صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، التقرير الثالث للعام 2009 لتنافسية السفر والسياحة تحت عنوان «إدارة في زمن الاضطراب». ويستمد التقرير، الذي يغطي بيانات العام 2008، أهميته من كونه أداة قيمة للحكومات ورواد الأعمال للتغلب على الصعوبات التي تواجه التنافسية في عالم السفر والسياحة، وتحقيق الفائدة القصوى من تطوير هذا القطاع، خاصة أن السنوات الأخيرة شهدت تصاعد التحديات التي واجهت نشاط السياحة والسفر حول العالم ومنها؛ ارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال صيف عام 2008، وتقلص الطلب العالمي على السياحة الدولية بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بالإضافة إلى تزايد المخاوف من تكرار وقوع عمليات إرهابية، مما أدى إلى انحسار الإنفاق السياحي عالميا.

ويقيس مؤشر السفر والسياحة الذي يتضمنه التقرير، مدى تنافسية الدول في هذا المجال، وذلك من خلال قياس أدائها ضمن مكونات هذه الصناعة عالميا.

ويتألف مؤشر (Travel & Tourism Competitiveness Index) من 14 عنصرا لقياس تنافسية السفر والسياحة. وتدخل العناصر الأربعة عشر ضمن ثلاثة مؤشرات فرعية على نطاق أوسع تتضمن المتغيرات المتعددة التي تسهل أو تحفز تنافسية السفر والسياحة وهي:

1) **مؤشر الإطار التنظيمي للسفر والسياحة**، يرصد العناصر ذات الصلة بالسياسات الحكومية المتبعة وتشمل؛ الصيغ القانونية والإجرائية، الاستدامة البيئية، السلامة والأمن،

الصحة والنظافة، وأولويات السياحة والسفر.

2) **مؤشر بيئة السفر والسياحة وبنيتها التحتية**، يرصد العناصر المتعلقة ببيئة ممارسة الأعمال والبنية التحتية لكل اقتصاد، ويشمل، إلى جانب تنافسية الأسعار المحلية للاقتصاد المعني، البنية التحتية لكل من قطاع النقل الجوي، والنقل البري، قطاع السياحة وقطاع المعلومات والاتصالات.

3) **مؤشر الموارد البشرية والثقافية والطبيعية للسفر والسياحة**، وتشمل العنصرين البشري والثقافي في الموارد التي يتمتع بها كل اقتصاد (موارد بشرية، جاذبية السفر والسياحة، والموارد الطبيعية والثقافية).

الدول العربية في المؤشر:

وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2008 و 2009

م	الدولة	2009		2008		التغير
		الترتيب العالمي	الرصيد	الترتيب العالمي	الرصيد	
1	الإمارات	33	4.57	40	4.39	↑
2	قطر	37	4.49	37	4.44	—
3	البحرين	41	4.42	48	4.29	↑
4	تونس	44	4.37	39	4.41	↓
5	الأردن	54	4.25	53	4.21	↓
6	مصر	64	4.09	66	3.96	↑
7	سلطنة عمان	68	4.01	76	3.77	↑
8	السعودية	71	3.89	82	3.68	↑
9	المغرب	75	3.86	67	3.91	↓
10	سورية	85	3.73	94	3.58	↑
11	الكويت	95	3.63	85	3.67	↓
12	ليبيا	112	3.38	104	3.45	↓
13	الجزائر	115	3.31	102	3.50	↓
14	موريتانيا	127	3.07	122	3.10	↓

غطى المؤشر لهذا العام 133 دولة في العالم، مقارنة بـ130 دولة للعام 2008، منها 14 دولة عربية. وقد تصدرت الإمارات المؤشر بحصولها ضمن المؤشر الكلي على الترتيب (33) عالميا، تلتها على التوالي كل من: قطر بالترتيب (37)، البحرين (41)، تونس (44)، الأردن (54)، مصر (64)، سلطنة عمان (68)، السعودية (71)، المغرب (75)، وسورية (85)، الكويت (95)، ليبيا (112)، الجزائر (115) وموريتانيا (127).

وبالمقارنة مع العام 2008، سجلت ست دول (الإمارات، البحرين، مصر، سلطنة عمان، السعودية وسورية) تحسنا بنسب متفاوتة في ترتيبها عالميا، في حيت تراجعت سبع دول عربية في الترتيب عالميا وعربيا بما يرجع إلى تدهور رصيدها شملت كلاً من؛ تونس، المغرب، الكويت، ليبيا، الجزائر، وموريتانيا. وعلى الرغم من تحسن رصيد الأردن وقطر، تراجع ترتيب الأردن في حين استقرت قطر في ترتيبها للعام السابق.

وضع الدول العربية في مؤشر تنافسية السفر والسياحة 2009

المؤشر الكلي				المؤشرات الفرعية					
				الإطار التنظيمي		بيئة السياحة والسفر وبنيتها التحتية		الموارد البشرية، الثقافية والطبيعية	
الترتيب	الدولة	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد	الترتيب عالميا	الرصيد
1	الإمارات	33	4.57	39	5.12	23	4.79	78	3.81
2	قطر	37	4.49	35	5.16	34	4.48	75	3.83
3	البحرين	41	4.42	55	4.75	28	4.64	67	3.88
4	تونس	44	4.37	31	5.26	49	3.87	56	3.97
5	الأردن	54	4.25	36	5.15	67	3.55	54	4.05
6	مصر	64	4.09	52	4.84	65	3.59	73	3.84
7	سلطنة عمان	68	4.01	59	4.69	53	3.80	99	3.54
8	السعودية	71	3.89	104	4.01	45	4.02	90	3.65
9	المغرب	75	3.86	64	4.59	78	3.27	83	3.73
10	سورية	85	3.73	68	4.48	82	3.20	100	3.53
11	الكويت	95	3.63	109	3.87	50	3.85	128	3.16
12	ليبيا	112	3.38	97	4.07	109	2.71	114	3.37
13	الجزائر	115	3.31	108	3.88	98	2.84	127	3.22
14	موريتانيا	127	3.07	123	3.61	127	2.47	129	3.14

المصدر: www.weforum.org

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

الجزء الثاني

محور التقرير: قطاع النقل الجوي العربي، الآفاق المستقبلية في ضوء الأداء الراهن

ثامنا- محور التقرير: قطاع النقل الجوي العربي، الآفاق المستقبلية في ضوء الأداء الراهن

تقديم:

يتناول هذا الجزء من محور التقرير لهذا العام، قطاع النقل الجوي مع ملاحظه الاتساع الواضح لمجالات القطاع وتشعب قضاياه التي تشمل محاور متعددة منها؛ المطارات وإنشاؤها وتمويلها وتجهيزها وسعتها وقدرتها ومستوى كفاءتها والخدمات المرتبطة بها ثم شركات النقل الجوي بمختلف قضاياها بداية من التصنيع والتمويل والتأجير والتشغيل وأنواعها ومستوياتها وأحجامها وأدائها وكذلك النظم والإجراءات والقوانين والاتفاقيات الحاكمة لأداء القطاع على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

ونتيجة للتشعب الواضح لقضايا القطاع يسلط محور التقرير الضوء على المستويين الدولي والعربي فيما يتعلق بقضايا القطاع ومستجداته وتحدياته وآفاقه من منظور الاقتصاد الكلي أو التجميعي بشكل عام في المنطقة العربية ولاسيما دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني العربي وتنشيط التجارة الخارجية العربية، من خلال التركيز على جانب السياسات والنظم والقوانين والاتفاقيات الحاكمة للقطاع على كافة المستويات؛ الأحادية والثنائية والإقليمية والعالمية وإبراز دورها المتنامي في ربط القطاع بالتجارة والاستثمار إضافة إلى استعراض أهم التطورات والمستجدات التي تكون صورة كلية لوضع القطاع وآفاقه المستقبلية، وتساعد في استخلاص عدد من التوصيات التي نأمل أن تساعد صانعي القرار والسياسات في المنطقة من حكومات ومؤسسات في مواصلة مسيرة التطوير والاستفادة من المستجدات العالمية.

1.8 مقدمة: أهمية قطاع النقل الجوي:

تعد صناعة النقل الجوي صناعة رائدة تقود التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتلعب دورا حيويا في دعم النمو الاقتصادي وتربط بين الشعوب والبلدان والثقافات؛ وتوفر إمكانية النفاذ السريع إلى الأسواق العالمية، وتعمل على تنشيط التجارة والسياحة وتوفر العديد من فرص العمل وتساهم في الناتج المحلي، وتوفر وسيلة آمنة وسريعة في توصيل المساعدات الإنسانية الطبية للأماكن المنكوبة، كما أنها تعزز أواصر العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية كونها الوسيلة الأكثر تفضيلا لدى معظم سكان المعمورة.

وقد سلطت العديد من الدراسات الضوء على أهمية كفاءة وفعالية البنية الأساسية للنقل الجوي، وخاصة في الدول النامية، في تعزيز مسيرة التنمية على مدى عريض من الأنشطة

الاقتصادية حيث يؤثر في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى داخل الاقتصاد الواحد. كما يلعب النقل الجوي الدولي بوجه عام ونقل الركاب الدولي بوجه خاص دوراً جوهريا في تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي مع العالم الخارجي ويعتبر أساسيا في تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية بين الاقتصادات المتباعدة، ويقوم هذا القطاع بدور فاعل عبر محاور متعددة.

فعلى مستوى الاقتصاد والتشغيل، يؤثر قطاع النقل الجوي من خلال؛ مساهمته بشكل مباشر وغير مباشر بما يعادل نحو 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إضافة إلى نحو 32 مليون فرصة عمل عالمياً، كما يضم ضمن هيكله أكثر من 2000 شركة نقل جوي من مختلف أنحاء العالم بأسطول مكون من 23 ألف طائرة، تخدمها 3750 مطاراً عبر شبكة تصل إلى عدة ملايين من الكيلومترات والآلاف من الشركات والمؤسسات في الصناعات ذات الصلة والقطاعات الخدمية المساندة لصناعة النقل الجوي، ناهيك عن تحسينه للإنتاجية عن طريق تشجيع الاستثمار والابتكار وتحسين كفاءة المعاملات التجارية، وجذب العمالة الماهرة والمدربة.

وعلى صعيد تجارة السلع والخدمات، يرتبط القطاع بأنشطة التبادل التجاري الدولي عن طريق قناتين، تتمثل الأولى في تجارة خدمات النقل الجوي بين الدول كخدمة في حد ذاتها، وتتبع الثانية من كون النقل الجوي وسيلة رئيسية لتنفيذ أنواع أخرى كثيرة من التبادل التجاري الدولي في مجال السلع والخدمات (مثل السياحة). وبذلك فالقطاع يقوم بالوظائف التالية:

- تسهيل حركة التجارة العالمية عبر مساعدة الدول على النفاذ للأسواق الدولية، والسماح بعولمة الإنتاج بفضل مزاياه العديدة من سرعة وكفاءة ولاسيما للسلع ذات القيمة المرتفعة والقابلة للتلف. وتشير البيانات إلى أن قيمة البضائع المنقولة عن طريق الجو تجاوزت 3.5 تريليون دولار (44 مليون طن سنوياً) تمثل 35% من مجموع التجارة الدولية وتغطي ثلث واردات الولايات المتحدة الإجمالية ونصف صادراتها المتجهة إلى خارج إقليم أمريكا الشمالية.

- تدعيم قدرة الشركات على المنافسة بفتحه أسواقاً جديدة أمامها ومساعدتها على التوسع في الأسواق النائية وتكوين شبكات أوسع مع الموردين والشركاء حول العالم.

- تيسير نشر أفضل الممارسات في العمليات التجارية من خلال مساعدة الشركات على تحسين مبيعاتها وتلبية احتياجات العملاء واختصار مواعيد التسليم، وخفض تكاليف المخزون وتشجيع نمو الطلب خاصة مع توسع التجارة الإلكترونية.

- تسهيل انتقال الأفراد جواً وفقا لما أشارت إليه الدراسات الحديثة من أهمية بالنسبة لانتعاش التجارة، فعادة ما يسافر الأفراد إلى الدول التي يتم الاستيراد منها لبناء علاقات مع المورد الملائم. كما أن التدفق المتبادل للأفراد بين دولتين يقلل من تكاليف المعلومات والنفاذ للأسواق ومن ثم انتعاش التجارة بينهما.

وأما بالنسبة لتنشيط الاستثمار، فيعد القطاع أحد أهم العوامل الداعمة لتعزيز مناخ الاستثمار من خلال تأثيره المباشر في اتخاذ قرارات الشركات الاستثمارية. وهو ما أكدته نتائج مسح دولي شمل شركات تعمل في أوروبا، أكدت أن 52% منها تعتبر توافر خدمات النقل الجوي عاملا أساسيا لاتخاذ قراراتها الاستثمارية، كما أن عدم توافرها قد أثر سلباً على حجم الاستثمارات المتبادلة فيما بين مجموعة واسعة من الدول. وفيما يتعلق بتشجيعه على الابتكار، فيلعب القطاع دورا هاما في هذا المجال بفضل قدرته على توسيع حجم السوق وتعزيز احتمالات جدوى البحث عبر تعظيم المبيعات المحتملة، علاوة على قدرته على تعزيز التواصل والتعاون ونشر المعرفة بين جهات البحث.

وعلى صعيد انتقال الأفراد وتنشيط السياحة المحلية والدولية، فإن النقل الجوي وسيلة لا غنى عنها لحركة الأفراد حول العالم، وتشير البيانات إلى أن القطاع ينقل أكثر من 2.2 مليار راكب سنوياً، فضلا عن تحمله مسئولية تنفيذ 40% من حركة السياحة الدولية التي تعد من المحركات المهمة للنمو الاقتصادي، لاسيما في الاقتصادات النامية والمناطق النائية الفقيرة.

ومن المنتظر أن تزداد أهمية القطاع كنتيجة طبيعية لزيادة الابتكارات التكنولوجية في هذا المجال، والاتجاه المتزايد نحو تنقيح التشريعات للتحرر من القيود وتعزيز نفاذ الشركات الأجنبية الخاصة للأسواق المحلية، مما يجعل النقل الجوي أكثر يسرا لمجموعة أوسع من العملاء في مدى أوسع من الدول، خصوصا وان العقود القليلة الماضية شهدت توسعاً متسارعاً في صناعة النقل الجوي، حيث تزايدت حركة المسافرين خلال الفترة من بداية الستينيات من القرن الماضي إلى بداية الألفية الجديدة بمعدل نمو سنوي بلغ 9%، وخلال الفترة 2000-2005 بنحو 5%. كما تزايدت حركة البضائع المشحونة جواً معبرا عنها بالطن/الميل خلال الفترة 1997-2004 بمعدل نمو سنوي تجاوز 10%.

2.8 التطورات العالمية لقطاع النقل الجوي:

كحقيقة واقعة، أسفر استمرار التفاعل فيما بين برامج تحرير القطاع المنتشرة حول العالم

من جهة، وظهور ممارسات تجارية جديدة في سوق النقل الجوي، من جهة أخرى، عن تأثير فعال لكل منهما على الآخر أنعكس في صورة العديد من التطورات والمستجدات اللافتة على قطاع النقل الجوي، وخاصة خلال العقد الأخير، أهمها:

- انخفاض تكاليف النقل الجوي حيث تشير البيانات إلى تراجعها بمعدل 92% خلال الفترة 1955-2004، معبرا عنها بالإيرادات لكل طن كيلومتري. ويعزى ذلك لعدد من الأسباب، منها؛ انتشار الطائرات ذات المحركات النفاثة خلال الفترة 1955-1972، تدشين الطائرات العملاقة منذ عام 2005، تنقيح القواعد التنظيمية ومنها اتفاقات الأجواء المفتوحة منذ بداية حقبة التسعينيات، التطورات الإدارية ونماذج الأعمال والابتكارات الميكانيكية كوسيلة لتقوية شبكة التعاملات الدولية، إضافة إلى ظهور نموذج الناقلات الجوية منخفضة التكلفة (الطيران الاقتصادي) التي جعلت من السفر الجوي أكثر سهولة ورخصا محليا ودوليا.

- انتشار واتساع الاتفاقيات الإقليمية لتحرير خدمات النقل الجوي، حيث توجد ترتيبات فورية أو مرحلية تؤدي بالنهاية إلى السوق الكامل، شملت؛ سوق الاتحاد الأوروبي (1987)، تكتل الإنديانز (1991)، اتفاق بانجول (2004)، اتفاق التعاون الإقليمي للنقل الجوي بين كمبوديا وجمهورية لاوس الشعبية وميانمار وفيتنام (1998)، اتفاقية دول الكاريبي (1998)، تكتل ميركوسور (1999)، تكتل سيماك بوسط أفريقيا (1999)، تكتل الكوميسا (1999)، ويضم 12 دولة منها دول عربية أفريقية، إعلان ياموسوكرو في أفريقيا (2000)، اتفاقية دول جزر المحيط الهادئ (2007)، اتفاق النقل الجوي لرابطة دول الكاريبي (2008)، ترتيبات تقوية وتوسيع الروابط الجوية فيما بين بروناى واندونيسيا وماليزيا والفلبين (1995)، وأخرى بين اندونيسيا وماليزيا وتايلاند. وأخيراً اتفاق تحرير التجارة في خدمات النقل الجوي لدول جامعة الدول العربية (2007)، ويضم 6 دول عربية.

- تزايد عدد الدول التي قدمت جداول التزامات في مجال تحرير خدمات النقل الجوي الأساسية ضمن الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (جاتس). فوفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية لعام 2010، بلغ عدد الدول التي قدمت تعهدات بتحرير تجارة خدمات النقل الجوي على المستوى العالمي 59 دولة منها 4 دول عربية، مقابل 45 دولة عام 1998 منها دولة عربية واحدة هي المغرب، أي بزيادة خلال الفترة 1998-2010، بلغت 14 دولة عالميا، منها 3 دول عربية هي الأردن وعمان والسعودية.

- تطور صناعة توزيع خدمات النقل الجوي، حيث شهدت؛ 1) زيادة ظاهرة الاحتكار من خلال التغيرات الحادثة على هيكل الملكية، بما سمح لأكبر ثلاث شركات عالمية في هذا المجال (أماديوس، وسيبر، ترافل بورت وجاليليو ورلدسبان) بأن تهيمن على سوق التوزيع العالمية بمساهمتها بحصص في رأسمال مؤسسات إقليمية، فضلا على إبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات محلية بغرض توسيع نطاق أعمالها، 2) تزايد التحديات الناجمة عن تطور التقنية ومنها التحول من أسلوب إصدار التذاكر الورقية إلى أسلوب التذاكر الإلكترونية في أول يونيو 2008 بعد فترة انتقالية منحها الاتحاد الدولي للنقل الجوي لشركات الطيران ووكلاء السفر لتوفيق أوضاعها وإزالة المعوقات التشريعية حيث وفر هذا النظام تكاليف تقدر بنحو 3 مليارات دولار سنويا، 3) تسارع التغيرات في نمط وأساليب توزيع منتجات شركات الطيران، مما أظهر الحاجة الملحة لمراجعة وتنقيح القوانين المنظمة لأعمال وكالات السفر حيث بدأت تختفي تدريجيا بعض القواعد التنظيمية الأصيلة وخصوصا في أوروبا والولايات المتحدة وكندا على إثر ابتعاد حق ملكية وكالات السفر عن شركات الطيران واكتساب قنوات التوزيع البديلة ميزة تنافسية.

- تزايد الاهتمام بقضية تفعيل المنافسة الحرة في الأسواق الدولية لخدمات النقل الجوي تحت وطأة انتشار مبادرات واتفاقيات التحرير حول العالم. وتشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في عدد تشريعات تفعيل المنافسة وتعزيزها على المستوى العالمي، فهناك نحو 90 دولة أقرت قوانين للمنافسة علاوة على إبرام اتفاقات ثنائية بغرض القضاء على الاحتكار، تركز معظمها فيما بين الدول المتقدمة. وجدير بالذكر إن قوانين تفعيل المنافسة في قطاع النقل الجوي قد أقرت ليس فقط حرية عدد الرحلات لكنها أيضا اشتملت على طائفة متنوعة من القضايا، بدءا من إجراءات إساءة استخدام دول الأساطيل الضخمة لهيمنتها على السوق مثل الإغراق من حيث السعة والمبالغة في التسعير، أو التواطؤ في تحديد الأسعار فيما بين شركات الطيران سواء بالتنسيق غير المعلن أو عن طريق تكوين تحالفات أو اندماجات، وكذلك محاولة احتكار توزيع الخدمات المساندة.

- وضع مجموعات من القواعد الحاكمة للمنافسة على أساس إقليمي، مثل؛ تشريعي المفوضية الأوروبية اللذين اصدرا في عام 2004، ينظم أحدهما قواعد المنافسة بين خطوط طيران دول الاتحاد الأوروبي وأية دولة أخرى، ويتناول الثاني حماية هذه الخطوط ضد الممارسات غير العادلة من قبل خطوط طيران خارجية. كما اعتمدت الدول التابعة لتجمع «الكوميسا» وهى مجموعة شرق أفريقيا ومجموعة التنمية للجنوب

الأفريقي (سادك) قانون المنافسة المطبقة خصيصا لقطاع النقل الجوي، أعقبها قواعد مماثلة في عام 2006.

- تسارع ظاهرة تكوين وتوسيع التحالفات والاتحادات الطوعية بين شركات الطيران حول العالم، كنتيجة أساسية لرغبة شركات الطيران حول العالم قفز حواجز القيود التنظيمية، مثل؛ قيود النفاذ للأسواق وحق الملكية والإدارة، إضافة إلى حاجتها لخفض تكاليفها، وجني الحوافز الاقتصادية الناجمة عن الانضمام لشبكات أكبر وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية. وتشير البيانات إلى أن عدد اتفاقات التحالف يزيد على 600 اتفاق عالميا، والتي تحتوي على مجموعة متنوعة من العناصر، مثل؛ الرموز المشتركة، التعاون في مجال التسويق والتسعير ومراقبة المخزون وبرامج المسافر الدائم، وتنسيق جداول الرحلات، وشراكة مكاتب ومرافق المطارات، شراكة المشاريع وتقاسم الإيرادات، ومنح حقوق الامتياز. وتراوحت هذه التحالفات ما بين تحالفات ذات نطاق محدود (مثل الرموز المشتركة على خطوط بعينها)، وتحالفات إستراتيجية واسعة النطاق، على رأسها تحالفات «ستار» و«عالم واحد» و«سكاي تايم» التي تتجاوز حصتها 60% من حركة نقل الركاب حول العالم.

- تزايد الاهتمام بسياسات حماية المستهلك، فعلى المستوى العالمي، تم وضع مجموعة من الالتزامات شملت؛ قواعد الالتزام بخدمة عملاء الطيران المعلنة من قبل الاتحاد الدولي للنقل الجوي (اياتا) عام 1999، والتي تم دمجها في عام 2001 لتصبح التزاماً ليس على شركات الطيران بل أيضا على المطارات في الدول أعضاء المؤتمر الأوروبي للطيران المدني عام 2002؛ إضافة إلى الإطار العالمي لخدمة العملاء المعلن من قبل الاتحاد الدولي للنقل الجوي (اياتا) في عام 2000. وعلى المستوى القطري، زاد عدد الدول التي تطبق قوانين حماية المستهلك فيما يتعلق بممارسات شركات الطيران التجارية، وتم إقرار قواعد وتشريعات في عدد من الدول وخصوصا في الولايات المتحدة والصين وكولومبيا وتايلاند تتعلق بحقوق المسافرين جوا. وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمد الاتحاد الأوروبي تشريعا ينظم قضايا التعويضات، وإلغاء أو تأخير الرحلات الجوية الطويلة وقانون ينظم حقوق المعوقين والأشخاص غير القادرين على الحركة. كما اتفقت دول تجمع الكوميسا على مجموعة مبادئ توجيهية.

- زيادة صفقات الاندماج والتملك، بين خطوط الطيران، وذلك في إطار مساعيها لتحقيق مزايا التكامل التشغيلي وتعزيز قدرتها التنافسية، والنفاذ إلى أسواق جديدة وتخفيض

التكاليف في ظل تسارع موجة العولمة وانتهاج العديد من الدول سياسات تحريرية بشأن الاستثمار الأجنبي، إلا أن البيانات تشير إلى تركزها محليا داخل القطر الواحد، مثل؛ كندا (2000)، الولايات المتحدة (2001 و 2005)، اليابان (2002)، والصين (2002-2005)، بلجيكا (2006)، الهند (2007)، وشهدت أوروبا عددا من الصفقات أهمها؛ إنشاء مجموعة الخطوط الجوية الفرنسية/الهولندية عام 2004، إضافة لما قامت به لوفتهانزا من سلسلة استحواذ وتملك شملت؛ الخطوط السويسرية عام 2005، وحصة 45% من رأس مال شركة طيران بروكسل والخطوط النمساوية ثم زيادة حصتها في الشركة القابضة لبريتيش ميدلاند من 30% إلى 80%. كما وقعت الخطوط الجوية البريطانية «بريتيش ايرويز» وشركة الطيران الإسبانية «أيبيريا» اتفاق اندماج بقيمة 8 مليارات دولار لإنشاء ثالث أكبر شركة طيران في العالم من حيث الإيرادات. كما استحوذت خطوط طيران البرازيل على 75% من رأسمال خطوط أفيانكا (كولومبيا) عام 2004 وبعدها بعام تملكتها بالكامل. وفي أمريكا، أعلنت شركتا «يونايتد وكونتيننتال» الامريكيتان في مايو 2010 عن عزمهما الاندماج بحلول نهاية 2010 في صفقة تبلغ قيمتها 3 مليارات دولار لإنشاء أكبر شركة طيران في العالم حيث تُسيّر الشركتان 370 خط طيران إلى 59 دولة في العالم.

- زيادة تبادل مساهمات رأس المال بين شركات الطيران كجزء من إستراتيجية تعزيز التحالفات وكبديل للاندماج، حيث يقدر أن 76 شركة طيران من أصل 1043 شركة حول العالم، وفقا لبيانات مارس 2009، تمتلك حصصاً تبادلية بينية في رؤوس أموالها، ونحو 300 شركة طيران (29% من الإجمالي العالمي) لديها أسهم مملوكة من قبل مستثمرين أجانب بحصص مختلفة.

- اتجاه متزايد نحو خصخصة شركات الطيران المملوكة للحكومة، بدوافع تراوحت ما بين اقتصادية بحتة في محاولة لتحسين كفاءة التشغيل والقدرة التنافسية، وتمويلية في محاولة للتخفيف من الأعباء المالية الباهظة التي تتحملها الحكومات لتمويل الاستثمارات الرأسمالية في معدات جديدة. وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، أعلنت 135 دولة حول العالم عن برامج للخصخصة شملت 200 شركة طيران حكومية، منها 134 شركة تم خصخصتها فعلياً شملت من الخطوط العربية كلاً من الخطوط الجوية الملكية الأردنية وخطوط الطيران السودانية. وفي مارس 2009، اقتصرت حصص الحكومات في شركات الطيران حول العالم على 28% فقط (سواء مساهمات مباشرة أو غير مباشرة من خلال الشركات المملوكة للحكومة). وتتباين حصص الحكومات في رأس مال شركة الطيران من إقليم اقتصادي إلى آخر، ففي حين تقتصر على 6% فقط في إقليم أمريكا الشمالية، تبلغ 56% في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- نجاح تطبيق استخدام الوقود الحيوي المستخلص من المواد العضوية (كالمحاصيل الزراعية) في الطيران من قبل شركة فيرجن آتلانتيك والذي اعتبره البعض نقطة تحول في تاريخ الطيران، عبر خلط 50% من ذلك الوقود مع الوقود الأحفوري المستخدم في الوقت الحالي، ورغم أن النتائج جاءت ايجابية ومشجعة. فإن جدوى الاستخدام التجاري من الناحية المادية والبيئية لم تتضح بعد.

- مرور صناعة النقل الجوي العالمية بواحدة من أسوا الأزمات في تاريخها خلال السنوات الأخيرة، كنتيجة مباشرة للازمة المالية العالمية وانتشار الأوبئة والأمراض وتراجع حجم التجارة العالمية فضلا عن الكوارث الطبيعية حيث تمثلت مظاهر الأزمة فيما يلي:
  - تراجع الطلب على الرحلات الجوية الدولية بمعدل 3.5% عام 2009، وهو أكبر انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية، كما أعلنت 140 شركة طيران إفلاسها خلال العامين الماضيين.
  - لجأت بعض شركات الطيران إلى تأجيل عمليات توسيع أساطيلها واضطرت شركات التأجير إلى تأجيل أو إلغاء طلبيات عدة من بوينغ وايرباص، حيث ألغت 70 شركة طلبات شرائها لطائرة «بوينغ 787».
  - تراجع الأسعار العالمية لتأجير الطائرات بوجه عام، فعلى سبيل المثال انخفضت أسعار تأجير الطائرات الجديدة من نوع (إيرباص 320 إس) و(بوينغ 737-800 إس) بمعدل 18%، في حين تراجعت بمعدلات أكبر بالنسبة لبعض طرازات الطائرات القديمة بلغت 25%.
  - أظهرت قطاعات أخرى جاذبية أكبر للتمويل على حساب قطاع تمويل الطائرات، إضافة إلى تفضيل الممولين ضخ أموالهم في شركات الطيران الاقتصادي القائمة بالفعل، عن تمويلهم للشركات الجديدة.

3.8 قطاع النقل الجوي في الدول العربية:

1.3.8 نظرة عامة حول أهمية القطاع على المستوى العربي:

أشارت العديد من التقارير الدولية إلى أهمية قطاع النقل الجوي بالنسبة للمنطقة العربية ولكنها عادة ما تشير إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تختلف عن تعريف المنطقة العربية وفقا لتعريف إكاو ومجموعة البنك الدولي. ولذا فعندما نشير إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن هذا لا يعني المنطقة العربية بل يعني المنطقة العربية

مستبعداً منها؛ السودان والصومال وجيبوتي مضافا إليها إيران ومالطا وإسرائيل. وعلى الرغم من ذلك، نستعرض فيما يلي أهم ملامح مساهمة القطاع على المستوى الاقتصادي في المنطقة؛

- يساهم قطاع النقل الجوي بمفهومه الواسع الذي يشتمل على آثاره المباشرة وغير المباشرة والمحفزة بأكثر من 75 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط بحصة تبلغ 2% من مجمل مساهمة القطاع العالمية في الناتج العالمي.
- يوفر القطاع نحو 1.1 مليون وظيفة في الشرق الأوسط، بحصة تبلغ 3% من مجمل ما يوفره القطاع على مستوى العالم آخذا في الاعتبار الآثار المباشرة وغير المباشرة والمحفزة1.
- تشير تقديرات الاياتا إلى أن الأساطيل الإقليمية تضم حاليا نحو 700 طائرة، ومن المتوقع أن تتضاعف لأكثر من 1200 طائرة تبلغ قيمتها حوالي 200 مليار دولار خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.
- يعد النقل الجوي من أهم وسائل النقل فيما بين دول المنطقة من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى في مجال نقل الركاب، مع توقعات بزيادة نسبة مساهمته في نقل البضائع، خصوصا مع توقع استئناف النمو الاقتصادي القوي في الشرق الأوسط.

2.3.8 تطور مؤشرات النقل الجوي في المنطقة العربية:

1.2.3.8 تطور المؤشرات على المستوى الإقليمي:

وقد انعكست هذه الأهمية في تطور مؤشرات أداء القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أهمها؛

- ارتفعت حصة المنطقة لحركة النقل الجوي المنتظم (ركاب وبضائع وبريد) للطن/الكيلومتر عبر نقاط زمنية متمثلة في السنوات 1991-2002-2006 وفقا لأحدث بيانات صادرة عن إكاو من 2.5% إلى 7.5% من الإجمالي العالمي، وذلك بالتزامن مع الارتفاع المتواصل لحصص كل من آسيا والباسيفيك من 19.5% إلى 27.8%، أفريقيا

1 تتنوع مساهمة القطاع في تشغيل العمالة ما بين مباشرة تشمل؛ العمالة في شركات الطيران مثل طاقم الطائرة، وموظفي الخدمات المساندة والصيانة، العمالة اللازمة لتشغيل المطارات في مجالات إدارة المطار، والصيانة والأمن، العمالة في مواقع البيع بالتجزئة، المطاعم والفنادق داخل المطارات، العمالة في المجالات المدنية وقطاع الفضاء الجوي مثل صناعة الطائرات وصيانتها، وأطر والمحركات ...ألخ.

من 2.1% إلى 3.3%، بجانب أوروبا التي استحوذت على نحو 40% من الإجمالي العالمي على حساب كل من أمريكا الشمالية التي تراجعت حصتها من 41.2% إلى 17.7% وأمريكا اللاتينية من 4.8% إلى 3.8% عام 2006، (شكل 1).

شكل (1): حصص الاقاليم الاقتصادية في اجمالي حركة النقل الجوي المنتظم العالمي بالطن/الكلم

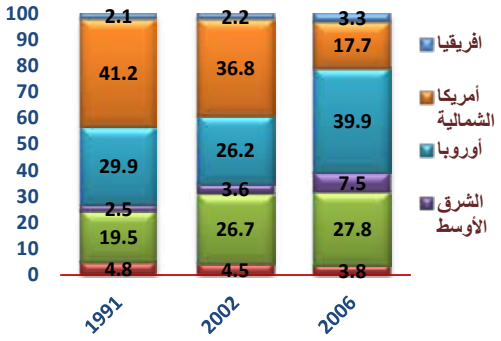

المصدر؛ التقرير الاقليمي لإكاو - أعداد متفرقة أحدثها 2008

- تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسرع مناطق العالم نموًا في مجال النقل الجوي، حيث فاق متوسط معدل النمو السنوي لحركة المسافرين في منطقة الشرق الأوسط بواقع 10.3% سنويا خلال الفترة 1996-2006، نظيرتها في كافة الأقاليم الاقتصادية والعالم والتي تراوحت ما بين 3.3% سنويا في أمريكا اللاتينية ونحو 5.9% سنوياً في أوروبا، (شكل 2).

شكل (2): متوسط معدل النمو السنوي في حركة المسافرين في العالم والاقاليم 1996-2006

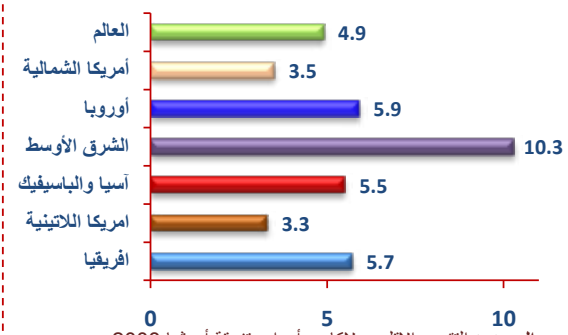

المصدر؛ التقرير الاقليمي لإكاو - أعداد متفرقة أحدثها 2008

واعتماداً على بيانات الاتحاد العربي للنقل الجوي AACO التي تضم بيانات شركات الطيران العربية، شهد قطاع النقل الجوي تطورا مذهلا وبمختلف المؤشرات في الدول العربية خلال الفترة الأخيرة ولاسيما خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفيما يلي ابرز المؤشرات وأهم الملامح التي يتميز بها القطاع:

- استقبلت المطارات العربية 184 مليون راكب في عام 2008 مقارنة بنحو 165 مليونًا عام 2007، 76 مليون راكب عام 1998، مما يمثل نموًا بمعدل 11.2% خلال عام 2008، ومتوسط نمو سنوي بمعدل 10.3% خلال الفترة 1998-2008 غير

أن ذلك النمو كان متباينًا، إذ سجل مطار دبي الدولي ومطار الدوحة الدولي ومطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة أكثر من نصف تلك الزيادة في عدد الركاب (جدول رقم 1).

- ارتفع حجم أنشطة الشحن من المطارات العربية خلال عام 2008 بمعدل نمو تجاوز 8% ليصل إلى 4.7 مليون طن مقابل 4.4 مليون طن عام 2007. وبمقارنة أنشطة الشحن في عام 2008 مع مستواها خلال عام 1998، نلاحظ نموها بمتوسط معدل سنوي بلغ 9.5% (جدول رقم 1).

جدول (1): تطور مؤشرات حركة الطائرات والركاب والشحن الجوي في المطارات العربية

خلال الفترة 1997 – النصف الأول من عام 2009

السنة	حركة الركاب	التغير%	الشحن بالطن	التغير%	حركة الطائرات المغادرة	التغير%
1998	75.817.941	-0.80	2.088.866	0.40	906.977	0.40
1999	83.726.749	10.40	2.186.265	4.70	965.777	6.50
2000	93.802.527	7.00	2.337.481	0.90	1.055.873	7.20
2001	94.317.166	-0.70	2.293.683	-7.30	1.014.352	-5.70
2002	101.073.426	7.20	2.603.975	13.50	1.088.880	7.30
2003	105.362.839	4.20	2.896.307	11.20	1.164.695	7.00
2004	125.269.156	18.90	3.250.480	12.20	1.248.376	7.20
2005	133.535.406	6.60	3.516.777	8.20	1.309.513	4.90
2006	144.515.002	8.20	3.914.401	11.30	1.393.581	6.40
2007	165.317.393	14.40	4.386.633	12.10	1.528.211	9.70
2008	183.837.206	11.20	4.743.738	8.10	1.638.924	8.10
النصف الأول 2009	89.421.451	2.60	2.342.718	1.90	826.015	2.50
معدل النمو% 2008 – 1998	10.3		9.5		6.8	

المصدر: الموقع الشبكي للاتحاد العربي للنقل الجوي AACO، تحميل مايو 2010.

- ارتفعت حركة الطائرات المغادرة من المطارات العربية بنفس معدل نمو أنشطة الشحن لتصل إلى 1.6 مليون طائرة عام 2008 مقارنة بنحو 1.5 مليون طائرة في 2007، ونحو 907 الاف طائرة فقط في 1998 (جدول رقم 1).

- حقق حجم البضائع المشحونة التي تنقلها الخطوط الجوية العربية معدل نمو بلغ 19.7% ليبلغ 2.7 مليون طن عام 2008 مقارنة بعام 2007، كما أن 98% من حركة الشحن تمت بين المنطقة والعالم بينما اقتصرت حركتها داخل المنطقة على 2% فقط. وفي حين تجاوز معامل الإشغال للركاب 73% اقترب معامل الإشغال للبضائع المشحونة من 60% (جدول رقم 2).

جدول (2): مؤشرات النقل الجوي في الدول العربية لعام 2008

المؤشر	وحدة	الإجمالي	التغير %	دولي	الحصة %	التغير %	محلي	الحصة %	التغير %
عدد الركاب	راكب	85.033.335	7.50	71.913.789	85	10.6	13.119.546	15	5.30-
الشحن بالطن	طن	2.672.912	19.70	2.611.224	98	21.3	61.650	2	0.80-
إجمالي الركاب الفعليين x إجمالي المسافات المقطوعة بالكيلو متر	ألف	254.836.904	12.90	244.800.940	96	13.8	10.021.628	4	3.00-
إجمالي المقاعد المعروضة للبيع x إجمالي المسافات المقطوعة بالكيلو متر	ألف	346.169.531	13.10	332.279.346	96	14.2	13.859.046	4	5.40-
نسبة الإشغال للركاب (ناتج قسمة مؤشر 3 على مؤشر 4)	%	% 73.60	0.13-	% 73.70	--	0.3-	% 72.30	--	1.70
إجمالي الأطنان المحمولة x إجمالي المسافات المقطوعة بالكيلو متر	ألف	31.005.421	10.40	30.058.277	97	11.0	945.844	3	4.50-
إجمالي الأطنان المعروض حملها x إجمالي المسافات المقطوعة بالكيلو متر	ألف	52.382.385	10.70	50.607.840	97	11.5	1.770.779	3	5.50-
نسبة الإشغال للشحن (ناتج قسمة مؤشر 6 على مؤشر 7)	%	% 59.20	0.17-	% 59.40	100	0.2-	% 53.40	90	0.55

المصدر: الموقع الشبكي للاتحاد العربي للنقل الجوي AACO، تحميل مايو 2010، لكن البيانات لا تشمل كل خطوط الطيران العربية أعضاء الاتحاد

مؤشرا 3 و4 لا يشملان المقاعد التي لا يترتب عليها إيرادات مثل المقاعد المجانية والأطفال، وكذلك مؤشرا 6 و7 لا يشملان الأطنان التي لا يترتب عليها إيرادات مثل الحمولات المجانية

- نقلت الخطوط الجوية للدول العربية 85 مليون راكب دولي ومحلي عام 2008، مقابل 79 مليونًا عام 2007 أي بمعدل زيادة بلغ 7.5%، كما أن 85% من حركة الركاب تمت بين المنطقة والعالم بينما اقتصرت حركة الركاب داخل المنطقة على 15% فقط، إلا أن خطوط الطيران الثلاثة العملاقة التي يقع مقرها في الخليج، وهي الخطوط الجوية العربية السعودية وطيران الإمارات والخطوط الجوية القطرية، سجلت ثلثي الزيادة في حركة الركاب، حيث تمتلك هذه الخطوط نصف أسطول الطائرات في المنطقة تقريبا.

- يبلغ متوسط عمر الأسطول العربي خلال عام 2007 حوالي 7.9 سنة، وهو الأحدث في العالم. الأمر الذي ساعد على توفير وحدة تكاليف منخفضة لشركات الطيران بما يمكنها من المنافسة في الأسعار، من جهة، والحفاظ على البيئة معبراً عنها بقلة الانبعاثات الضارة وكذلك الضوضاء الصادرة منه، من جهة أخرى. وتتجه بنية الأسطول العربي إلى زيادة عدد طائرات النقل الإقليمي مع تزايد فرص تطبيق الأجواء المفتوحة في العالم العربي، وتنامي حركة السياحة العربية البينية.

ويتوقع استمرار نمو الحركة الجوية في المنطقة بمعدلات أعلى من المتوسط العالمي، وذلك بسبب؛

- تميز المنطقة العربية بتوزيعها السكاني الذي يضم شريحة كبرى من الشباب، إذ أن عمر أكثر من نصف سكان المنطقة لا يتعدى الخمسة وعشرين عاماً، بما سوف يؤثر ليس فقط على سياسات قطاعي الطيران والسياحة، بل سيوفر أيضاً جزءاً كبيراً من السوق المستقبلي مع إسهام سياسات التحرر في فتح الأسواق المحلية أمام الطيران الداخلي.

- استمرار النمو المرتفع للناقلين الرئيسيين في المنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي.

- انتقال محاور النقل الجوي التي تركزت في أواخر القرن العشرين في بعض المطارات الأوروبية والأسيوية إلى مطارات عربية وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي.

- تواصل تنامي السياحة البينية العربية واستمرار تشجيعها عبر تأسيس منظمة السياحة العربية عام 2005.

وعلى الرغم من أن معظم شركات الطيران العربية تبقى مملوكة للحكومات بشكل عام، وأتجه بعضها مؤخراً إلى الخصخصة الجزئية بالتدريج، فقد شهد قطاع الشركات العديد من التطورات الديناميكية، نعرض أهمها في الآتي؛

- **انتشار شركات الطيران الاقتصادي في المنطقة** ليصل عددها إلى ما يزيد على 7 شركات، مع توقع زيادتها في المستقبل بالنظر إلى صغر رأس المال المطلوب لتأسيس شركة طيران اقتصادي، حيث لا يتجاوز 10 ملايين دولار (بالنسبة لأسطول مكون من 5 طائرات إيرباص 320)، وهو ما جعل القطاع جاذباً للاستثمار، بدليل بلوغ حصة مساهمة صناديق التحوط والاستثمارات الشخصية في قطاع الطيران الاقتصادي ما قيمته 150 مليار دولار. ومن المتوقع زيادة عوائد شركات الطيران الاقتصادي في العالم المتحققة من ناتج حساب العوائد وأعداد المسافرين والكيلومترات المقطوعة، لتصل إلى 1.87 تريليون دولار عام 2028، علماً بأن حصتها تقتصر حالياً على 13% من إجمالي عوائد الطيران التجاري المخصص لنقل الركاب بما يعادل 0.61 تريليون دولار. ولا يخفى على أحد، كدليل على جدوى الطيران الاقتصادي في المنطقة، الأداء اللافت للإعجاب لشركة طيران العربية التابعة لإمارة الشارقة بتحقيقها هامش ربح سنوي بمعدلات 35%، 25%، 23% للأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي. كما تواصل شركة طيران الجزيرة الكويتية تحسين مؤشراتها التشغيلية وتخطط لزيادة حجم أسطولها المكون من 11 طائرة بطلبية مؤكدة لشراء 29 طائرة جديدة تتسلمها في المستقبل القريب. كما تسعى لبناء صالة ركاب خاصة بها في مطار الكويت الدولي، وتستهدف شركة ناس السعودية التابعة لمجموعة المملكة القابضة بنسبة 37% والتي تمتلك 12 طائرة وتخطط لشراء 30 أخرى الوصول لنقطة التعادل بين الإيرادات والنفقات عام 2010. كذلك قامت دبي بإطلاق «فلاي دبي» كشركة طيران جديدة للرحلات منخفضة التعرفة.

- **نمو عدد شركات الطيران في المنطقة** إلى أكثر من 300 شركة طيران مسجلة، بيد أن 75% من حركة السفر تقتصر على الخطوط التي تصل الشرق الأوسط بأوروبا والهند وباكستان ودول وسط آسيا ودول شرق جنوب آسيا. وتسيطر على هذه الخطوط بشكل عام الطائرات ذات الأحجام الكبيرة التي تديرها الخطوط الجوية لكل من السعودية والإمارات وقطر والكويت.

- **نمو كبير لقطاع طيران رجال الأعمال أو سوق الطيران العارض (التشارتر)** في المنطقة، ليصل إلى 600 طائرة خاصة، منها 70% في دول مجلس التعاون الخليجي، مع توقع باستعادة القطاع نشاطه القوي بعد انقشاع الأزمة الأخيرة وبدء تسجيله نمو بمعدلات تتراوح بين 25%-35%، وخاصة في ضوء تراجع أسعار الطائرات الخاصة الناجم عن تراجع مستوى الطلب العالمي متمثلة في تراجع عمليات تسليم طائرات رجال الأعمال بمعدل 33.7% إلى 870 طائرة، وبمعدل 17.6% إلى 411 مروحية خلال عام 2009.

- **نمو الطلب على خدمات الشحن الجوي لشركات الطيران في الشرق الأوسط** بمعدل 7% في 2009 وفقا للاياتا واتجاه عدد كبير من الشركات العالمية للتركيز على قطاع خدمات الشحن الجوي بفضل تنامي الأسطول العالمي. وتجدر الإشارة إلى بلوغ عوائد شركة سيتا المتخصصة في تزويد صناعة النقل الجوي الدولية بأنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نحو 1.49 مليار دولار للعام 2009، وارتفاع نشاطها في المنطقة بإنشائها عدداً من المشاريع في بعض مطارات المنطقة؛ أبوظبي، السعودية، والبحرين، إلى جانب مشاريع بعض خطوط الطيران كالخطوط السعودية والسورية والعمانية.

- **انتشار ظاهرة تأجير الطائرات في المنطقة مع التركيز على التأجير التشغيلي**، حيث تجاوزت نسبة الطائرات المؤجرة لإجمالي أساطيل المنطقة 40% عام 2008 مقارنة بأقل من 30% عام 2000 (شركة «فروست إند سوليفان» المتخصصة في قطاع أبحاث الأسواق). وقد انفرد قطاع التأجير التشغيلي بأعلى معدل نمو تعدى 30% مقابل نحو 10% من إجمالي الطائرات العاملة في المنطقة. ويذكر أن نسبة الطائرات المؤجرة لإجمالي الأساطيل العاملة في العالم ارتفعت من 25% عام 2001 إلى أكثر من 33% بين نوعي التأجير: التشغيلي والتمويلي، أي أن حوالي 5 آلاف طائرة أو ثلث عدد الطائرات في العالم مؤجرة. ويشكل التأجير أحد أبرز أساليب عودة الطائرات المتوقفة عن العمل، وفقا لأرقام شهر مارس 2010، حيث تراجع عدد هذه الطائرات بمعدل 0.9% مقارنة مع شهر فبراير، مما يبشر بعودة جزء منها إلى الخدمة وسوق العمل.

2.2.3.8 تطور المؤشرات على المستوى القطري:

في محاولة لاستعراض الأداء على المستوى القطري للدول العربية تم إعداد جداول تتضمن ثلاثة مؤشرات رئيسية عن القطاع شملت؛ عدد الركاب المسافرين، الشحن الجوي بالطن/كلم، وعدد الرحلات المغادرة بالاعتماد على البيانات المتوافرة ضمن مؤشرات التنمية الدولية بقاعدة بيانات البنك الدولي، وقد تم إضافة بيانات بعض دول مختارة لأغراض المقارنة الدولية. ووفقا للبيانات المتوافرة في الجداول أرقام 3، 4، 5 المعروضة، نورد فيما يلي أهم مؤشرات أداء القطاع على المستوى القطري؛

- تستأثر 4 دول عربية فقط هي السعودية، الإمارات، قطر ومصر بنصف حركة الركاب المسافرين في الدول العربية مجتمعة، بينما سجلت ليبيا أعلى متوسطات النمو في حركة الركاب خلال الفترة 1998-2008 متجاوزة متوسط النمو في جنوب أفريقيا، تليها سورية والأردن، ثم مصر فالمغرب (جدول رقم 3).

- تستأثر 5 دول عربية بنحو ثلثي أعداد الطائرات المغادرة من المطارات العربية، بينما سجلت سورية أعلى متوسطات النمو في حركة الطائرات خلال الفترة 1998-2008 تليها الأردن ثم اليمن، وجميعها تجاوزت متوسطات النمو في مجموعة دول المقارنة (جدول رقم 4).

- تتم أكبر حركة نقل بضائع جوا في الدول العربية في الإمارات والسعودية (68%) من إجمالي البضائع المنقولة جوا في الدول العربية، في حين سجلت كل من السودان واليمن أعلى متوسطات النمو في حركة البضائع المنقولة خلال الفترة 1998-2008 بما يتجاوز متوسطات النمو في مجموعة دول المقارنة (جدول رقم 5).

جدول (3): عدد الركاب المسافرين في الدول العربية ودول المقارنة				
الدولة	1998	2003	2008	متوسط معدل النمو السنوي1998 – 2008 (%)
السعودية	11.816.200	13.821.729	16.708.204	3.9
مصر	3.894.900	4.180.814	6.688.999	6.2
المغرب	3.012.000	2.638.314	4.927.341	5.6
الجزائر	3.381.800	3.292.815	2.884.506	-1.8
الأردن	1.186.700	1.353.444	2.355.285	7.9
سورية	685.400	907.850	1.358.473	7.9
ليبيا	570.600	626.532	1.213.854	8.7
اليمن	765.000	844.284	1.064.878	3.7
السودان	498.700	420.498	617.785	2.4
موريتانيا	249.600	116.136	153.895	-5.2
البحرين	1.207.000	1.850.491	2.284.547 (2004)	..
الكويت	2.240.800	2.185.990	2.627.870(2004)	..
لبنان	716.000	935.213	968.820(2004)	..
عمان	1.849.300	2.777.424	3.267.088(2004)	..
قطر	1.207.000	3.184.104	7.070.851(2004)	..
تونس	1.859.000	1.719.524	2.054.641(2004)	..
الإمارات	5.263.700	11.609.840	14.314.326(2004)	..
إجمالي الدول العربية	40.403.700	52.465.002	* 85.033.335	8.6
العالم	1.466.961.780	1.665.309.283	2.049.626.112	3.8
الدول العربية / العالم (%)	2.8	3.2	4.1	
مجموعة دول مختارة				
كوريا الجنوبية	27.109.000	33.372.577	36.077.655	3.2
ماليزيا	13.654.400	16.704.600	22.420.870	5.7
جنوب أفريقيا	6.479.500	9.159.815	13.135.437	8.2
البرتغال	7.023.100	7.590.259	11.171.020	5.3
شيلي	5.149.800	5.246.787	8.021.939	5.0
المصدر: مؤشرات التنمية العالمية من البنك الدولي بالتعاون مع إكاو علماً بأن بيانات جيبوتي والعراق والصومال وفلسطين غير متوافرة.				
* إجمالي الدول العربية للعام 2008 من الاتحاد العربي للنقل الجوي				

جدول (4): عدد الرحلات المغادرة في الدول العربية ودول المقارنة				
الدولة	1998	2003	2008	متوسط معدل النمو السنوي 1998 – 2008 (%)
السعودية	101.100	108.322	148.335	4.4
المغرب	40.100	35.937	61.298	4.8
مصر	39.500	42.152	57.510	4.3
الجزائر	44.200	44.315	31.026	-3.9
الأردن	15.400	15.354	30.804	8.0
سورية	9.100	13.953	18.960	8.5
اليمن	7.300	14.706	14.462	7.9
ليبيا	6.000	6.414	9.930	5.8
السودان	4.400	7.849	7.219	5.7
موريتانيا	4.900	1.612	1.159	-14.8
البحرين	12.300	28.508	32.488 (2004)	..
الكويت	18.700	17.833	20.673 (2006)	..
لبنان	10.100	10.819	11.274 (2006)	..
عمان	16.300	27.751	31.871 (2004)	..
قطر	12.300	28.370	53.327(2006)	..
تونس	19.700	18.738	21.715 (2006)	..
الإمارات	41.100	71.224	87.217(2004)	..
إجمالي الدول العربية	402.500	493.857	639.268	5.3
العالم	19.653.200	21.282.617	24.225.222	2.4
نسبة الدول العربية / العالم (%)	2.0	2.3	2.6	
مجموعة دول مختارة				
كوريا الجنوبية	207.900	240.942	250.260	2.1
ماليزيا	174.000	166.716	176.549	0.2
البرتغال	97.600	117.404	159.135	5.6
جنوب أفريقيا	93.200	130.938	156.567	5.9
شيلي	119.100	82.789	108.565	-1.0

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية من البنك الدولي بالتعاون مع إكاو علماً بأن بيانات جيبوتي والعراق والصومال وفلسطين غير متوافرة.

جدول (5): الشحن الجوي (مليون طن/كم)				
الدولة	1998	2003	2008	متوسط معدل النمو السنوي 2008 - 1998 (%)
السعودية	934.0	852.4	1.382.5	4.5
مصر	255.1	238.9	195.5	-2.9
الأردن	219.2	190.3	140.8	-4.8
المغرب	58.0	52.6	55.5	-0.5
السودان	16.5	36.3	46.8	12.3
اليمن	11.6	48.7	33.0	12.3
الجزائر	18.8	19.1	17.0	-1.1
سورية	13.3	16.1	14.3	0.8
ليبيا	0.3	0.3	0.5	5.0
موريتانيا	13.8	0.1	0.1	-41.2
البحرين	104.5	341.2	416.5(2004)	..
الكويت	364.6	219.5	239.2(2006)	..
لبنان	108.4	75.1	73.6 (2006)	..
عمان	110.3	190.0	235.2(2004)	..
قطر	104.5	276.4	888.5(2006)	..
تونس	20.3	19.2	18.6(2006)	..
الإمارات	902.0	2.772.7	3.733.7 (2004)	..
إجمالي الدول العربية	3.255	5.349	7.491	9.7
العالم	101.788	124.203	124.557	2.3
الدول العربية / العالم (%)	3.2	4.3	6.0	
مجموعة دول مختارة				
كوريا الجنوبية	7.290.0	6.935.9	8.726.8	2.0
ماليزيا	1.375.6	2.178.5	2.444.5	6.6
شيلي	1.246.2	1.130.2	1.307.7	0.5
جنوب أفريقيا	535.6	891.5	760.9	4.0
البرتغال	247.5	205.7	347.5	3.8

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية من البنك الدولي بالتعاون مع إكاو علماً بأن بيانات جيبوتي والعراق والصومال وفلسطين غير متوافرة.

3.3.8 البنية التحتية:

1.3.3.8 المطارات في الدول العربية:

يعتبر الموقع الجغرافي للمطار ومدى توافر ممرات الإقلاع والهبوط فيه ضمن أهم محددات اختيار خطوط الحركة الدولية التي تفضل التعامل معها وتقدم لها خدمات المطار المساندة لخدمات النقل الجوي. ويوضح الجدول (6) أن المنطقة العربية تمتلك نحو 202 مطار مدني منها 91 مطاراً دولياً (متضمنة 7 مطارات إقليمية سعودية)، ونحو 111 مطاراً محلياً وذلك مقارنة بنحو 192 مطاراً في دول القارة الأفريقية (إكاو 2008)، أخذا في الاعتبار أن 9 دول عربية تقع في القارة الإفريقية. أما فيما يتعلق بالتطورات والنظم ذات الصلة بالاستثمار فأبرزها ما يلي:

- **تهيمن الحكومات العربية على ملكية وحق إدارة معظم المطارات العربية**، وفي هذا الخصوص، أفاد تقرير الهيئة الدولية للطيران المدني بأن الغالبية العظمى من المطارات الأفريقية المشاركة في استبيان عام 2007 وعددها 62 مطاراً كانت مملوكة للدولة، ككيانات مستقلة، في حين أن ما يقرب من 20% منها، تم تخصيصها أو تحويلها لتعمل على أسس تجارية في 10 دول أفريقية، منها 3 دول عربية شملت؛ الجزائر، موريتانيا وكذلك مصر التي وقعت مع مؤسسة «مطارات باريس» عقدا لفترة ست سنوات لإدارة 5 مطارات مصرية دولية، بينما ستتولى مؤسسة «خدمات مطار فرانكفورت» إدارة مطار القاهرة الدولي.

- **اتجاه بعض الدول العربية لتوسيع الطاقة الاستيعابية للمطارات الرئيسية القائمة**، حيث تستثمر نحو 105 مليارات دولار لمشاريع التوسعة والتطوير منها 78.6 مليار دولار في عشرة مطارات من كبرى مطارات المنطقة العربية وذلك لإضافة قدرات استيعابية جديدة إلى منشآتها بحلول عام 2012 والتي ستتيح سعة لنحو 318 مليون راكب إضافي سنوياً، أي بزيادة قدرها 292% عن المعدلات الحالية، وهذا سيرفع إجمالي معدلات السعة في هذه المطارات إلى 400 مليون تقريباً. (جدول رقم 7)

- **إفساح الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره بغرض مواجهة الطلب المتزايد**، إما من خلال تعزيز كفاءة المطارات عبر العقود الإدارية التي يترتب عليها تعزيز كفاءة وطاقة استخدام الممرات والمنشآت وغيرها، أو السماح للقطاع ببناء مطارات جديدة بتمويل حكومي أو بموجب عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T) فعلى سبيل المثال، سمحت السلطات الجزائرية للقطاع الخاص بتقديم الخدمات داخل المطارات

الجزائرية عن طريق المناقصات التي تقوم بطرحها مؤسسة تسيير خدمات مطارات الجزائر. وعلى الجانب الآخر، تم بناء مطار مرسى علم الدولي الذي نفذته مجموعة الخرافي الكويتية في مصر وافتتح في عام 2001، كأول مرفق طيران يديره القطاع الخاص في الشرق الأوسط بالتعاون مع مؤسسة «مطارات باريس».

- **تحسين جودة الخدمات المقدمة داخل مطارات المنطقة**، وفي هذا الشأن حاز مطار دبي على لقب المطار الأفضل في العالم للعام 2010 متقدماً بذلك على مطارات دولية عريقة مثل شانجي في سنغافورة واينشون في كوريا الجنوبية وذلك لما يقدمه من خدمات متميزة لجمهور المسافرين، ويذكر أن أعداد مستخدميه ارتفعت إلى 4509 ملايين مسافر خلال عام 2009 أي بزيادة قدرها 10% مقارنة بعام 2008 على الرغم من الأزمة العالمية، بينما سجلت المطارات الخمسون الأهم في العالم تراجعاً في أعداد مستخدميها تراوح ما بين 2%-15% في عام 2009. كما جاءت سوق دبي الحرة على رأس قائمة أكبر مركز للبيع يقع داخل مطار دولي عالميا، وذلك وفقاً لرقم المبيعات في عام 2008 الذي بلغ 1.1 مليار دولار، وبذلك تفوقت على نظيرتها في مطار هيثرو بلندن ومطار إنشيون الكوري (شركة جينريشان للبحوث 2009). كما سبق لمطار أبوظبي الدولي، فوزه بجائزة مجلس المطارات العالمي2 ، كأفضل مطار في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط من ناحية جودة الخدمات المقدمة بناء على استفتاء سنوي لمدى رضا المسافرين الدوليين عن مستوى تلك الخدمات.

2 منظومة عالمية تضم في عضويتها 573 منشأة تعمل في أكثر 1643 مطاراً في 178 دولة

جدول (6): عدد المطارات في الدول العربية 2009

م	الدولة	المطارات			أسماء المطارات الدولية
		دولي	محلي	إجمالي	
1	مصر	12	15	27	القاهرة، الإسكندرية، برج العرب، أسوان، الأقصر، شرم الشيخ، طابا، سانت كاترين، الغردقة، العريش، مرسى علم وأسيوط
2	الجزائر	11	30	41	إدرار، العاصمة، عنابة، قسنطينة، غرداية، حاسي مسعود، وهران، تمنراست، تبسة، تلمسان وعين أمناس
3	السعودية	11	15	26	الملك عبد العزيز بجدة، الملك خالد بالرياض، الملك فهد بالدمام والأمير محمد بن عبد العزيز بالمدينة المنورة، والمطارات الاقليمية؛ أبها وتبوك والملك عبدالله وحائل والقصيم والطائف والوجه
4	تونس	9	1	10	الحبيب بورقيبة، طبرقة، صفاقس، توزر نفطة، قفصة قصر، جربة، النفيضة وتونس قرطاج
5	الإمارات	6	8	14	أبو ظبي، دبي، العين، الفجيرة، رأس الخيمة والشارقة
6	المغرب	5	19	24	محمد الخامس، فاس سايس، أغادير، طنجة ابن بطوطة ومراكش المنارة
7	اليمن	6	3	9	صنعاء وعدن
8	العراق	5	1	6	بغداد، البصرة، الموصل، النجف واربيل
9	سورية	3	4	7	دمشق، حلب واللاذقية
10	ليبيا	7	8	15	بنغازي، طرابلس ومعتيقة
11	الأردن	3	0	3	الملكة عالية والملك حسين وعمان
12	السودان	2	1	3	الخرطوم والخرطوم الجديد
13	فلسطين	2	0	2	القدس وياسر عرفات
14	الكويت	2	0	2	الكويت وسعد العبد الله
15	عمان	1	5	6	مسقط
16	موريتانيا	1	1	2	نواكشوط
17	قطر	1	0	1	الدوحة
18	البحرين	1	0	1	البحرين
19	لبنان	1	0	1	رفيق الحريري ببيروت
20	الصومال	1	0	1	مقديشيو أدم عدى
21	جيبوتي	1	0	1	جيبوتي أمبولي
	الإجمالي	91	111	202	

المصدر؛ جهات الاتصال الرسمية في تونس، اليمن، ليبيا، الأردن، عمان، البحرين وموسوعة ويكيبيديا، تحميل مايو 2010.

جدول (7) مشاريع التوسع والتطوير في بعض المطارات العربية

م	الدولة	المطار	القيمة بالمليار دولار	ملاحظات	
1	البحرين	مطار البحرين الدولي	8	على 6 مراحل تبدأ في 2011 وتنتهي 2030	تم الإعلان في 2010
2	الكويت	مطار الكويت الدولي	2.1	لزيادة السعة من 5 إلى 20 مليون راكب سنويا	تم البدء في المشروع عام 2010 ولمدة 5 سنوات
3	ليبيا	مطار طرابلس العالمي الجديد	3	لرفع الطاقة من 3 إلى 20 مليون راكب سنويا	متوقع الانتهاء منه في 2012
4	الإمارات	مطار آل مكتوم في جبل علي الدولي	50	متوقع ان يكون أحد أكبر مطارات العالم	يستهدف 120 مليون مسافر و12 مليون طن شحن في 2030
5		مطار دبي الدولي	4.1	40 مليون مسافر ومليون طن في 2010	رفع الطاقة من 40 إلى 70 مليون مسافر
6		مطار العين	0.2		
7		مطار عجمان	0.8		تم رفع طاقته إلى 2 مليون راكب سنويا
8		مطار ابوظبي الدولي	6.8	ينتهي في 2011	لزيادة السعة إلى 50 مليون راكب سنويا
9	قطر	مطار الدوحة الدولي	5.5	دمج المرحلتين الأولى والثانية في 2011	لزيادة السعة إلى 24 مليون راكب سنويا
10	سلطنة عمان	مطار صلالة الدولي	5.4		
11		مطار مسقط الدولي		منها 1.1 مليار دولار للمرحلة الأولى	المرحلة الأولى تستهدف رفع طاقته من 4 إلى 12 مليون راكب بحلول 2014
12	السعودية	الملك عبد العزيز	4.5	لزيادة السعة من 3.5 إلى 14 مليون راكب سنويا	تنتهي المرحلة الثانية في 2022
13		المدينة المنورة	7		
14		ينبع وحائل والقريات وتبوك ومدائن صالح			
15	مصر	مطار القاهرة الدولي	1	نحو 600 مليون دولار لصالة 3 و400 مليون لصالة 2	متوقع ارتفاع الطاقة من 21 إلى 25 مليون راكب بعد تطوير صالة 2
16		مطار أسيوط الدولي	0.04	تم تطوير صالة الوصول	
17		مطار برج العرب الدولي	0.1	تم تطوير صالة الوصول	
18		مطار سوهاج الدولي	0.075	تم إنشاء جديد لثاني اكبر مطار في مصر	
19	العراق	مطار بغداد الدولي	2		
20	الأردن	مطار الملكة علياء الدولي	0.6		
21	المغرب	مطار محمد الخامس الدولي	0.565		
22	سورية	مطار حلب			
23		مطار دمشق الدولي	0.5	منها 266 مليوناً للمرحلة الثانية	لرفع طاقته إلى 8 ملايين راكب سنويا
24	السودان	مطار الخرطوم الدولي	0.53	بتمويل جزئي من شركة زين السودان	زيادة الطاقة من 2 إلى 10 ملايين راكب سنويا
25	تونس	مطارات انفضا ومونستر	0.532		
		الإجمالي	103.342		

المصدر: الخطط الاستثمارية المعلنة لتوسيع وتطوير المطارات في الدول العربية.

2.3.3.8 الناقلات الوطنية في الدول العربية:

واصلت معظم شركات الطيران في المنطقة تنفيذ خططها الطموحة لتعزيز وتطوير أساطيلها من الطائرات، على رأسها؛ شركة طيران الإمارات التي تمتلك 142 طائرة (تنتظر استلام 28 طائرة «بوينغ 777» خلال السنوات الثلاث المقبلة، 58 طائرة ايرباص)، مع توقعات بوصول اسطولها الى 400 طائرة بحلول عام 2020، كما طلبت طيران الخليج، حتى مارس 2010، شراء 35 طائرة ايرباص، 16 طائرة بوينغ، وسيصل أسطول «الاتحاد للطيران» إلى 56 طائرة بنهاية عام 2010، كما وافقت الحكومة الجزائرية على برنامج مدته خمس سنوات بقيمة 1.5 مليار دولار، لتطوير شركة الخطوط الجوية الجزائرية (فازت شركة بوينغ بطلبية توريد 7 طائرات للخطوط الجزائرية، 4 طائرات لشركة طيران تاسيلي الجزائرية)، أما شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية المملوكة لمصرف لبنان المركزي بنسبة 99%، سيصبح أسطولها مكوناً من 16 طائرة بتسلم 3 طائرات جديدة بنهاية 2011. ووفقا لتقديرات شركة بوينغ للعام 2009؛

- تحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى نحو 1710 طائرات جديدة خلال الفترة 2009-2028، بتكلفة 300 مليار دولار (من أصل 29 ألف طائرة تحتاجها أساطيل النقل الجوي في العالم بتكلفة 3.2 تريليونات دولار). وفيما يتعلق بسعة الطائرات، تتوقع الشركة نمو شركات الطيران في منطقة الخليج العربية بمعدل 11% سنوياً حتى عام 2015.
- من المتوقع أن تسجل منطقة الشرق الأوسط نمواً يتراوح بين 10%-15% في الطلب على السفر بعد انقشاع الأزمة وتعافي اقتصادات المنطقة.
- ارتفع عدد الطائرات المدنية العاملة في المنطقة، عام 2009 بنسبة تصل إلى 7%، وهي ضعف معدلات النمو العالمية رغم تأثيرات الركود الاقتصادي.

وقد شهدت الآونة الأخيرة، تسارع خطوات التنسيق والتحالف بين شركات الطيران العربية مما يقع ضمن إطار العمل العربي المشترك، مثل تنسيق جداول الرحلات وإيجاد رموز مشتركة بين مجموعة من الشركات مما يعزز القدرة التسويقية لها، والشراء المشترك للوقود وغيرها مما يتولاه الاتحاد العربي للنقل الجوي خدمة لأعضائه من الشركات. ومن بين أمثلة ذلك تجمع «أرابيسك» بين (7) شركات طيران عربية تتعاون على شبكات خطوطها لتقوية مواقعها التنافسية عالميا وإقليميا وتتبع سياسات المشاركة بالرمز لفتح الأسواق المحلية وتوسيع شبكة خطوطها الإقليمية والدولية.

وعلى المستوى العالمي، انضمت خطوط مصر للطيران إلى «تحالف ستار»، الذي تأسس

عام 1997 ويضم في عضويته 26 شركة طيران عالمية، بينما يضم «تحالف عالم واحد»، الذي تأسس عام 1998، 11 شركة طيران عالمية في عضويته، من بينها خطوط الملكية الأردنية التي انضمت للتحالف بعد خصخصتها عام 2007، لتصطف بذلك إلى جانب 10 شركات طيران عملاقة، وتوسع شبكتها من 55 مدينة تخدمها مباشرة من عمّان إلى نحو 700 مدينة عالمية تخدمها من خلال شبكة التحالف. ويذكر أن أكبر ثالث تحالف عالمي هو تحالف «سكاي تيم»، الذي تأسس عام 2000 ويضم في عضويته 12 شركة طيران عالمية ليس من بينها أية خطوط طيران عربية. وفي هذا الشأن لابد لنا من الإشارة إلى أن هذه التحالفات العالمية غير مستقرة، حيث شهدت العديد من خروج أعضاء ودخول آخرين مع تشابك علاقات الملكية والشراكة بين الشركات الأعضاء مما أدى إلى تغيرات جذرية في قدرتها على التأثير في السوق ودرجة المنافسة وسيطرتها على المطارات المحورية الرئيسية. ومن جهة أخرى، لجأ البعض الآخر إلى الانضمام كشركة زميلة في تحالف عالمي أو إبرام عقود امتياز مع شركات الطيران الكبرى، بينما لجأت بعض التحالفات الإقليمية إلى الانضمام لعضوية تحالفات عالمية.

كما اتجهت معظم شركات الطيران في المنطقة تحت ضغط المنافسة إلى تطوير خدماتها وفق المستويات العالمية وتعزيز برامج العمل بأسلوب تجاري وخصوصا برامجها التسويقية. وتضرب الخطوط الإماراتية مثلا يحتذى في رعايتها للعديد من فرق كرة القدم الشهيرة ورعايتها لكأس العالم 2010 بإبرامها اتفاقية مع الاتحاد الدولي لكرة القدم «الفيفا». وفي السياق ذاته، واصلت الخطوط الجوية القطرية تعزيز موقعها كأحد أفضل شركات الطيران عالميا بحصولها على ثلاث جوائز قيّمة، من بينها جائزة «أفضل درجة أولى على مستوى العالم»، حسب نتائج استطلاع الرأي السنوي الذي أجرته مؤسسة سكاي تراكس عام 2009. وحازت القطرية على لقب أفضل شركة طيران في الشرق الأوسط للعام الثاني على التوالي، بينما حاز طاقم ضيافتها على لقب الأفضل في الشرق الأوسط للعام الخامس على التوالي.

4.3.8 النقل الجوي والاستثمار في المنطقة:

من المتوقع زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع النقل الجوي في المنطقة خصوصا وان حجم الاستثمار الخاص والأجنبي في المجال الجوي ليس كافياً ولا يعكس الفرص الضخمة التي يتيحها هذا القطاع للمستثمرين. وتشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات التراكمية في قطاع البنية الأساسية للنقل الجوي داخل المنطقة العربية بلغ عام 2006 نحو تريليون دولار (ايانا 2006)، مع توقع بلوغه 3 تريليونات دولار مع تنفيذ العديد من المشاريع الضخمة داخل القطاع والقطاعات المرتبطة به بشكل مباشر وغير مباشر حيث يلعب قطاع النقل

الجوي دوراً مهماً في جذب التدفقات الاستثمارية للاقتصاد بشكل عام، كما يقوم هذا القطاع بدور محوري في المنطقة العربية في استقطاب الاستثمارات المباشرة الخاصة المحلية والأجنبية لعدد من الأسباب وعبر محاور متعددة أهمها؛

- المضي قدماً في تنفيذ برامج الخصخصة في المنطقة ولاسيما بالنسبة للناقلات الوطنية التابعة للدولة والتي تقوم بدور مهم في جذب الاستثمارات الخاصة لهذا القطاع ومنها الاستثمارات الأجنبية خصوصا إذا ما سمحت قوانين الخصخصة بمشاركة الأجانب بحصص معتبرة.
- السماح للقطاع الخاص بدخول مجالات النقل الجوي ومنها؛

1. البنية الأساسية في مجال النقل الجوي بنظم مختلفة منها البناء والتشغيل والإعادة B.O.T حيث ساهم ذلك في قيام هذا القطاع بدور مهم في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة مهمة لعدد من دول المنطقة ومنها على سبيل المثال؛ مطار مرسى علم والعلمين في مصر، طرح السعودية عدداً من مطاراتها للقطاع الخاص، مما يؤدي إلى زيادة دور القطاع في جذب الاستثمارات لاسيما مع التوسع في هذا الاتجاه داخل القطر الواحد أو تطبيقه من قبل عدد أكبر من الدول.
2. تأسيس شركات نقل الركاب والبضائع والخدمات المرتبطة مما أدى إلى ارتفاع الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع بشكل كبير لاسيما مع تأسيس عدد كبير جدا من تلك الشركات خلال السنوات القليلة الماضية خاصة وان بعضها قام بشكل مباشر أو غير مباشر عبر سوق الأوراق المالية بجذب استثمارات أجنبية في حدود النسب المسموح بها قانونا.
3. إدارة عدد متزايد من مطارات المنطقة من خلال شركات عالمية متخصصة في هذا المجال وخصوصا الشركات الفرنسية التي نجحت في الحصول على عقود مهمة في عدد من الدول العربية.

- تزايد عدد الدول العربية المنضمة إلى اتفاقات تحرير القطاع على المستويات الثنائية والجماعية سواء في الإطار العربي من خلال اتفاقية دمشق أو في الإطار الدولي عبر اتفاقات تحرير خدمات النقل الجوي في إطار منظمة التجارة العالمية سيسهم في توسيع نطاق السوق المحتمل وكذلك جدوى الاستثمار للشركات الراغبة في الاستثمار داخل القطاع.
- تزايد عدد فعاليات الترويج للفرص الاستثمارية المتنوعة المعروضة على القطاع الخاص والتي كان آخرها معرض دبي للمطارات الذي شهد عرض فرص استثمارية قيمتها نحو 64 مليار دولار في مجال تطوير وإعادة تأهيل المطارات.

5.3.8 الأطر التنظيمية الحاكمة للقطاع في الدول العربية:

1.5.3.8 الأطر والاتفاقيات الإقليمية:

كحقيقة واقعة اقر بها خبراء النقل الجوي في المنطقة العربية وهي أن الربط الجوي بين الدول العربية لم يكن يعاني من نقص في الخطوط بقدر ما كانت تسببه أنظمة واتفاقيات التشغيل والممارسات الاحتكارية من صعوبات في النقل الجوي وارتفاع كلفته. لذا، كان وضع برنامج لفتح الأجواء العربية وتحرير النقل الجوي بين الدول العربية مطلبا ملحا لتشجيع زيادة حركة النقل الجوي العربي للركاب والبضائع، وخفض كلفته وزيادة القدرة التنافسية لشركات الطيران العربية بما يؤدي إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإيجاد بدائل متعددة أمام المواطن والمستثمر العربي، وتشجيع السياحة وانتقال المواطنين العرب بين أرجاء وطنهم الكبير.

وقد تولت الهيئة العربية للطيران المدني، بصفتها الجهة المختصة بأمور الطيران المدني للدول العربية، وضع برنامج زمني لتحرير النقل الجوي بين الدول العربية. وقد وافق مجلس وزراء النقل العرب بموجب قراره رقم (197) ودورته العادية رقم (14) بتاريخ 1998/11/12 على هذا البرنامج الذي يستند الى مبدأ التحرير التدريجي لحقوق النقل الجوي على مدى أربع مراحل، شملت؛ تحرير حرية نقل البضائع المحض والنقل الجوي غير المنتظم للركاب والتي انتهت في نهاية أكتوبر 2002، التحرير الجزئي لحقوق النقل الثالثة والرابعة لخدمات النقل الجوي المنتظم وذلك بتوزيع السعة بين 40 إلى 60% بين الطرفين، التحرير الكامل لحقوق النقل الجوي الثالثة والرابعة، وإطلاق الحرية الخامسة للنقل الجوي المنتظم بين الدول العربية. اعتبارا من نوفمبر 2006. وهي من أهم مراحل التحرير حيث يتم من خلالها كسر احتكار شركات الطيران. وقد أوضح الاتحاد العربي للنقل الجوي أن حركة النقل الجوي بين الدول العربية قد زادت بنسبة 24% منذ بدء تطبيق البرنامج وحتى عام 2005، مع استمرار تواصلها. أعقب ذلك، إعداد الهيئة العربية للطيران المدني اتفاقية متعددة الأطراف لتنظيم النقل الجوي بين الدول العربية خلال المرحلة الأخيرة من برنامج فتح الأجواء أطلق عليها «اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية» تم التوقيع عليها من قبل 11 دولة عربية بدمشق في 19 ديسمبر (كانون الأول) 2004 خلال مؤتمر وزراء النقل والطيران العرب، وبلغ عدد الدول التي صادقت على الاتفاقية ست دول عربية فقط، ودخلت حيز النفاذ بالنسبة للدول المصادقة اعتبارا من فبراير 2007 ومن أهم بنودها ما يلي:

- ألغت كل القيود في إطار النقل الجوي.
- حلت محل الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الدول العربية وتسود على هذه الاتفاقيات في أي جوانب خلافية بينهما.

- حددت الاتفاقية أن تكون ملكية الشركة لدولة طرف أو دول أطراف أو مواطنيها.
- خولت الحق لأي دول طرف في تعيين شركة أو شركات عربية للعمل للدولة مادامت المسئولة عن تشغيل الشركة أو الشركات ولها السيطرة الفعلية على عملها واستيفائها للشروط المطلوبة، على ذلك يحق لكل شركة تم تعيينها تحديد ما تراه من عدد الرحلات وطراز الطائرات وسعتها، بما يشمل كافة نقاط التشغيل داخل الدول العربية.
- تدعم الاتفاقية تحديد التعرفة أو ما يطلق عليه أسعار النقل متروكا للمنافسة الكاملة ولا تخضع لأي تصديق من أي دولة طرف.
- شجعت الاتفاقية الشركات العربية على التعاون فيما بينها فيما يتعلق بالتشغيل المشترك وتقاسم الرموز وتنسيق الجداول وغيرها.

جدول (8)
نماذج من الاتفاقيات الثنائية للسماوات المفتوحة المبرمة مع دول العربية

السنة	طرفا الاتفاقية	الشروط المنصوص عليها
1996	الأردن – الولايات المتحدة	غير متاح
1998	أثيوبيا – الإمارات	غير متاح
1998	تركمنستان – الإمارات	غير متاح
1999	الإمارات – أوغندا	غير متاح
1999	البحرين – الولايات المتحدة	الحرية السابعة لشحن كافة البضائع
1999	قطر – الولايات المتحدة	الحرية السابعة لشحن كافة البضائع
1999	الإمارات – الولايات المتحدة	الحرية السابعة لشحن كافة البضائع
2000	المغرب – الولايات المتحدة *	الحرية السابعة لشحن كافة البضائع
2001	عمان – الولايات المتحدة *	الحرية السابعة لشحن كافة البضائع
2002	سنغافورة – الإمارات	الحرية السابعة لكافة الخدمات
2006	الكويت – الولايات المتحدة	الحرية السابعة لشحن كافة البضائع
2006	السعودية – الأردن	غير متاح
2007	السعودية – سورية	غير متاح
2008	الإمارات – اريتريا	غير متاح
2010	الإمارات – صربيا	غير متاح
2010	الكويت – اليمن	غير متاح

المصدر؛ موقع وزارة الخارجية الأمريكية، تحميل مايو 2010

ومن الجدير بالذكر، أن هناك بعض المؤشرات على تحقيق نمو في حركة النقل الجوي لشركات الطيران العربية في أعقاب نفاذ اتفاقية التحرير (في النصف الأخير من عام 2007)، وإن كان هذا النمو قد تحقق في الحركة خارج الوطن العربي بمعدل أعلى من الحركة داخله. ومن جهة أخرى، تجري منظمة خدمات الملاحة الجوية المدنية (كانسو) مباحثات عبر دولها الأعضاء في المنطقة؛ الإمـارات، السعودية ومصر، مع بقية دول المنطقة، لتوحيد خدمات الملاحة الجوية، وإيجاد حركة طيران وسماء موحدة في المنطقة الخليجية كمرحلة أولى، ثم في منطقة الشرق الأوسط بشكل كامل كمرحلة ثانية، على غرار النموذج الأوروبي.

2.5.3.8 الأطر والاتفاقيات الثنائية (سياسة السماوات المفتوحة)؛

تعرف عملية تحرير صناعة النقل الجوي برفع القيود عن مشاركة القطاع الخاص في ملكية الخطوط الجوية والمطارات وإدارتها، وإزالة القيود المنصوص عليها بالاتفاقات الثنائية التقليدية المعنية بالنقل الجوي، والتي يطلق عليها أيضاً سياسة «السموات أو المجالات المفتوحة»، وتمنح أكبر عدد ممكن من حريات الطيران، خصوصا الحرية الخامسة.

وتعتبر الإمارات والبحرين ولبنان والكويت وعمان وقطر في مقدمة الركب على الصعيد الإقليمي، إذ تطبق هذه البلدان سياسات «السموات المفتوحة». وقد لعبت هذه السياسات، في أغلب الأحيان، دوراً هاماً في تطوير القطاع السياحي في هذه الدول كما أسهمت أيضاً في تمكين شركات الطيران الوطنية لتلك البلدان من الدخول إلى أسواق عالمية عديدة.

وفي **السعودية**، قامت السلطات بالاستعداد لتطبيق البرنامج الزمني لإطلاق حريات النقل الجوي مع الدول الأخرى على أساس تدريجي وعلى مراحل حيث تم توقيع اتفاقيات ثنائية لفتح الأجـواء مع 6 دول عربية هـي؛ (المغرب، مصر، الأردن، سـورية، تونس، ليبيا) والعمل جار لاستكمال فتح الأجواء مع الدول العربية الأخرى مع مراعاة الطاقة الاستيعابية والتشغيلية لمطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة الذي يمر حاليا بتوسعة جديدة حتى يتمكن من استيعاب الزيادة في الحركة المتوقعة. من جهة أخرى، لجأت الخطوط السعودية بغرض تغطية النقص في أسطولها إلى إبرام اتفاقيات تجارية مع شركات طيران أخرى عبر تقاسم الرموز المشتركة وذلك لتوفير خيارات المسافرين سواء إلى نقاط جديدة لا تطير إليها "السعودية" أو بتوفير رحلات في الأيام التي لا تسير "الخطوط السعودية" فيها رحلات.

وعلى الجانب الأخر، هنالك صعوبات حقيقية تعترض إقرار العمل بسياسات «السماوات

المفتوحة» وتحول دون التوسع في انتشارها، يأتي على رأسها؛ مواقف الرفض القاطعة من جانب الدول المتضررة، استمرار الدعم الحكومي للشركات الوطنية العاملة في مجال النقل الجوي في بعض الدول حول العالم، حيث تزيد هذه المساعدات من قدرة هذه الشركات على المنافسة، وتحديث أسطولها الجوي، وتغطية خسائرها، بالإضافة إلى قوانين حماية البيئة التي تشكل أحد المعوقات الرئيسية في سبيل نجاح تطبيق سياسات «السماوات المفتوحة»، حيث سعى العديد من الدول، في إطار الجهود المبذولة لحماية البيئة، إلى اتخاذ إجراءات مقيدة لحركة النقل الجوي على الأقل لبعض الشركات وتقلل من قدرتها على المنافسة، كمنع هبوط الطائرات ليلا، أو منع هبوط أنواع معينة من الطائرات، وخاصة تلك المسببة للضوضاء. وأخيراً ضعف البنية التحتية للمطارات في العديد من الدول حول العالم من شأنه ألا يسمح لها بالتجاوب مع التوجهات التي تفرضها ضرورات الأخذ بهذه السياسات، وعادة ما تتذرع الدول بمبررات عدة من بينها؛ عدم كفاءة إجراءات التشغيل، وعدم وجود طرق جيدة وسريعة، وساعات الحظر، وعدم كفاءة التسهيلات الملاحية الجوية، وتقييد إجراءات الدخول والخروج بالنسبة للأجانب إلى إقليم الدولة إلا من خلال استخدام ناقل معين أو تقديم تيسيرات أكبر من هذا الشأن في حالة استخدام الناقل الوطني.

وفي هذا الشأن، اختبرت ورقة بحثية حديثة الأثر والنتائج المترتبة على تحرير خدمات النقل الجوي على تدفقات الركاب وحركة المسافرين المتبادلة بين دول العالم باستخدام نموذج الجاذبية لعينة مكونة من 184 دولة حول العالم. وتوصلت نتائجها إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين حركة المسافرين المتبادلة ودرجة تحرير سوق النقل الجوي. فزيادة درجة التحرير من 25% إلى 75% يزيد من حركة الركاب بنحو 30% وخصوصا التحرير المتعلق بإزالة القيود المفروضة على تحديد الأسعار والسعة وحقوق النقل الداخلي، وإمكانية شركات الطيران العمل لخدمة دولة أجنبية، حيث وجدت الدراسة أن هذه المتغيرات هي أكثر المتغيرات التي تعزز فعالية اتفاقيات حركة النقل الجوي. وقد جاءت النتائج قوية باستخدام كافة درجات التحرير وعلى اختلاف طرق التقدير الإحصائية.

ولأغراض قياس العلاقة المذكورة، تم بناء مؤشر تحرير قطاع النقل الجوي بمعرفة مجموعة من خبراء سكرتارية منظمة التجارة العالمية (2006)، وذلك بإسناد أوزان مختلفة لشروط وأحكام الاتفاقيات الثنائية المبرمة بمعرفة الدول حول العالم، ومن ثم يتراوح المؤشر ما بين 0-50، حيث تدل الدرجة (0) على الاتفاقيات الأقل تحريراً والأكثر فرضا للقيود، الدرجة (50) على الاتفاقيات الأكثر تحريراً. وفيما يتعلق بالأوزان فقد تم اقتراح 4 أساليب لتحديد الأوزان المسندة لأحكام وشروط هذه الاتفاقيات، نتج عنها 4 مؤشرات مختلفة الأوزان؛ المؤشر القياسي الذي أسند أوزان تراوحت ما بين (0-8) لحريات الطيران السبعة، بينما أسند المؤشر

الثاني 12 نقطة لبند الحرية الخامسة فقط، وأسند المؤشر الثالث 14 نقطة لبند حرية التملك فقط (وتعني حق شركات طيران يقع مركزها الرئيسي في دولة أجنبية في تقديم خدمات النقل الجوي لدولة أخرى)، بينما ضاعف المؤشر الرابع وزن حق تعيين خطوط طيران متعددة مرتين مقارنة بوزنها في المؤشر القياسي. ويكمن الهدف وراء تعدد المؤشرات في تسليط الضوء على عوامل جغرافية واقتصادية ذات علاقة هامة بتحسين النفاذ للأسواق.

اعتمدت الدراسة على بيانات المسافرين جوا وفقا لقواعد بيانات إكاو لعام 2005 وقواعد بيانات منظمة التجارة العالمية المستخرجة من وثيقة المراجعة الكمية لاتفاقات تحرير الخدمات الجوية الثنائية المعدة في عامي 2006، 2007 (وثيقة دولية أعدت لغرض المراجعة الثانية لبنود ملحق اتفاقية جاتس المتعلق بتحرير التجارة في خدمات النقل الجوي، وتركز على خدمات نقل الركاب جوا وتسعى لتقديم قاعدة بيانات وتحليل مفصل لما تتضمنه اتفاقيات التحرير الثنائية بين دول العالم من ميزات النفاذ للأسواق والحريات الثمانية للنقل الجوي).

وعلى الرغم من أن نتائج الدراسة المعروضة ربما تكون متقادمة حيث أبرمت العديد من الدول العربية اتفاقيات ثنائية لتحرير النقل الجوي داخل وخارج المنطقة العربية خلال الفترة من 2006-2010، ومن ثم قد تتبدل الصورة وتختلف النتائج المعروضة وخاصة بالنسبة لمؤشرات الحرية التي توصلت لها الدراسة، إذا ما اخذ في الاعتبار الحريات المنصوص عليها في الاتفاقيات الحديثة للدول العربية. ولكن جاء استعراض نتائج الترتيب العربي والعالمي للدول العربية وفقا لمؤشرات الدراسة بغرض تسليط الضوء على أهمية ما تتضمنه الاتفاقيات الثنائية من حريات الطيران وميزات النفاذ للأسواق، ومن ثم التفرقة بين الدول التي تفضل منح المزيد من الحريات والدول التي تفضل فرض القيود عليها والدوافع وراء هذه التفضيلات.

ومن هذا المنطلق، فإنه من الأهمية الإشارة إلى أكثر الدول استفادة من سياسة «السموات المفتوحة»، حيث أجمع خبراء النقل الجوي على أنها تناسب، بالدرجة الأولى، أربع طوائف من الدول هي؛

- الدول ذوات المساحات الشاسعة كالولايات المتحدة، حيث إن اتساع مساحة إقليم الدولة يتيح لها فرصا أكبر لتيسير خطوط الطيران بين المواقع المختلفة داخل هذا الإقليم، مما يجعل هذه الخطوط أقرب على الخطوط الداخلية. ويندرج ضمن هذه الطائفة من الدول، أيضا، مجموعة الدول التي تنجح في تحقيق درجة مناسبة من التكامل الإقليمي والتوحد السياسي فيما بينها، كحالة دول الاتحاد الأوروبي، والذي أضحى إقليمها إقليما واحدا فيما يتعلق بحركة النقل الجوي منذ أبريل 1997.

جدول (9)

مؤشرات درجة تحرير الحريات الجوية والملكية في الاتفاقيات الثنائية للسماوات المفتوحة

م	الدولة	المؤشر القياسي لتحرير النقل الجوي		الدولة	مؤشر تحليل العوامل المؤثرة في النقل الجوي		عدد الشركاء
		الترتيب	القيمة		الترتيب	القيمة	
1	اليمن	10	4.3	الكويت	7	0.07	23
2	الكويت	22	5.4	اليمن	9	0.07	6
3	عمان	29	5.8	ليبيا	24	0.08	11
4	الصومال	38	6.3	عمان	29	0.09	34
5	ليبيا	39	6.5	الصومال	30	0.09	3
6	الجزائر	40	6.5	السعودية	50	0.12	19
7	السعودية	52	7.0	الجزائر	51	0.12	17
8	موريتانيا	53	7.0	العراق	55	0.12	54
9	المغرب	66	7.8	موريتانيا	58	0.12	11
10	العراق	68	8.0	جيبوتي	62	0.13	1
11	البحرين	77	8.5	المغرب	64	0.14	51
12	تونس	87	8.8	مصر	69	0.14	40
13	سورية	91	9.0	البحرين	82	0.15	32
14	مصر	94	9.1	لبنان	102	0.17	41
15	الاردن	96	9.3	السودان	106	0.17	11
16	قطر	98	9.4	قطر	108	0.17	19
17	لبنان	102	9.7	تونس	114	0.18	36
18	جيبوتي	105	10.0	الأردن	115	0.19	31
19	السودان	111	10.1	سورية	121	0.2	30
20	الإمارات	127	11.1	الإمارات	128	0.21	20

- الدول ذوات الأساطيل الجوية الكبيرة، حيث تعد سياسة «السماوات المفتوحة» بمنزلة المخرج للشركات الوطنية في هذه الدول لكي تظل في حالة تشغيل متواصل.
- الدول ذوات الأقاليم صغيرة المساحة وقليلة السكان فالثابت، أن هذه الدول لا تحتاج بالنظر إلى صغر المساحة وقلة السكان إلى حركة نقل جوي كبيرة مما يجعلها تعتمد في كثير من الأحيان على حركة النقل العابرة في كل ما يتصل بحركة النقل الجوي

الدولية. وترتيبا على ذلك، فإنه ليس لدى مثل هذه الدول الكثير مما قد تخشى فقده، إذا ما أخذت بتطبيق تلك السياسة.

- الدول التي تعاني من تجاهل شركات الطيران العالمية لمطاراتها لأسباب اقتصادية أو سياسية أو لا تمتلك أسطولاً وطنياً قادراً على تلبية متطلبات النقل الجوي فيها.

وفي ضوء استعراض الدول الأكثر استفادة من تطبيق سياسة «السموات المفتوحة»، ربما نجد تفسيراً لاحتلال دولة مثل الإمارات ترتيبا متأخراً وفقا لمؤشرات الدراسة المشار إليها سلفاً، حيث جاءت معها في ترتيب متأخر أيضا دول متقدمة في النقل الجوي مثل اليابان. وهو ما يدعونا للتفريق بين مؤشرات التقدم في خدمات النقل الجوي وتفضيل تحرير التجارة فيها دولياً.

3.5.3.8 الأطر والاتفاقيات متعددة الأطراف:

لاشك أن الفضل في وضع المنظومة القانونية الحاكمة لاستخدام الفضاء الجوي وتأمينه، إنما يعزى إلى الجهود الدولية الجماعية التالية من خلال الاتفاقات المشتركة عالميا وإقليميا:

- اتفاق باريس الخاص بالملاحة الجوية عام 1919 والذي أكد على مبدأ السيادة الوطنية المطلقة للدول على فضائها الجوي.
- اتفاق وارسو عام 1929 والخاص بتوحيد القواعد الحاكمة للنقل الجوي وتعديلاته في لاهاي (1955)، المكسيك (1961)، وجواتيمالا (1971).
- اتفاق روما عام 1933 وتعديله عام 1956 بشأن توحيد القواعد القانونية المتعلقة بالأضرار التي تسببها الطائرات للغير على الأرض والحجز التحفظي عليها.
- اتفاق بروكسل 1938 بشأن توحيد القواعد القانونية الخاصة بإنقاذ الطائرات.
- معاهدة شيكاغو 1944 التي نظمت الأسس الدولية في النقل الجوي، حيث أكدت المادة الأولى منها على حق السيادة الكاملة للدولة على مجالها الجوي فوق أراضيها بما يعني حريتها التامة وبدون منازع في وضع الشروط الخاصة بها التي تنظم عمليات إصدار تصاريح الطيران المنتظم أو العارض Charter والتحكم في حركتهما.

معاملة خدمات النقل الجوي في منظمة التجارة العالمية:

في البداية، يجب التنويه إلى أن خدمات النقل الجوي تنقسم إلى؛ أولا؛ خدمات الطيران، وهي التي تتم وفق الإطار التنظيمي السائد للاتفاقات الثنائية أو المتعددة وتتمحور حول الجوانب الثلاثة الرئيسية المتمثلة في؛ الخطوط والسعة والتعرفة. ويمكن تبويبها على النحو التالي؛ خدمات النقل الجوي المنتظم3 للركاب، خدمات النقل الجوي غير المنتظم للركاب، خدمات نقل البضائع و خدمات الهبوط في المطارات. ثانيا؛ الخدمات الأرضية، وتشمل مجموع الخدمات التي يتم تقديمها داخل أو في محيط المطار مثل خدمات الحقائب والشحن وخدمات الجمارك والجوازات... الخ.

وقد تضمنت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ملحقاً خاصاً عن النقل الجوي، كان نتاجاً طبيعياً وحلاً وسطاً بين اتجاهين متعارضين، حيث لجأ المؤتمرون في نهاية سلسلة من الاجتماعات الدولية إلى تقسيم حقوق النقل الجوي إلى نوعين، هما؛ حقوق أساسية Hard Rights ويقصد بها حريات تبادل نقل الركاب والبضائع في عمليات النقل الجوي الدولي بين أقاليم الدول الأطراف في (الاتفاقية العامة للتجارة في السلع– جات)، وحقوق ثانوية Rights Soft وهي الخدمات المعاونة المكملة لخدمات النقل الجوي للركاب والبضائع، سواء المنتظم أو غير المنتظم مثل خدمات إصلاح وصيانة الطائرات، وبيع وتسويق النقل الجوي، على أن يتم تضمين ملحق النقل الجوي لاتفاقية جاتس تبادل حقوق النقل التكميلية بين الدول الأطراف في المرحلة الأولية، وأن يؤجل تبادل حقوق النقل الأساسية لمرحلة قادمة من التفاوض. وسمح الملحق للدول النامية، التي يميل ميزان المنافسة في مجال النقل الجوي لغير صالحها، بتحسين أوضاعها مستقبلاً بالنظر لإمكانياتها المحدودة في هذا المجال بالمقارنة بالدول المتقدمة، من حيث عدد الطائرات وطرازها وعدد المطارات والتسهيلات الفنية المتوافرة بها بما في ذلك التقنية المتقدمة والعمالة الفنية المدربة. وقد نص الملحق صراحة على استمرار العمل بالنظام الثنائي للنقل الجوي المطبق وفقا لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي عام 1944 بما ينطوي على مميزات تحقق الفرص المتكافئة في الحقوق والالتزامات بين الأطراف مهما تباينت القوة الذاتية لكل منهم في مجال النقل الجوي.

3 يعرف الخط الجوي الدولي المنتظم، وفقا لمجلس منظمة الطيران المدني الدولي في عام 1952، على أنه مجموعة من الرحلات الجوية تتسم بسمات محددة شملت؛ مرورها في الفضاء الجوي لإقليم أكثر من دولة، تشغيلها لخطوط طيران رحلاتها مفتوحة لاستعمال الجمهور وتنقل ركاب وبضائع وبريد بمقابل، وتشغيلها لخدمات النقل الجوي بين نقطتين أو أكثر إما طبقاً لجداول مواعيد معلنة للجمهور أو تمثل رحلات على درجة الانتظام بحيث تشكل مجموعة منتظمة التتابع.

نطاق التطبيق

نص الملحق على أن الاتفاقية تطبق على الإجراءات المتعلقة بما يلي:

1. خدمات إصلاح وصيانة الطائرات Aircraft Repair and Maintenance Services؛ وتشمل الأنشطة التي تجري على الطائرة أو أجزاء منها وهي خارج الخدمة باستثناء الأنشطة التي تدخل ضمن ما يُعرف بخطوط الصيانة line maintenance.

2. بيع وتسويق خدمات النقل الجوي The Selling and Marketing of Air Transport Services؛ وتشمل الفرص المتاحة أمام الشركة الناقلة المعنية كي تبيع وتسوق بحرية خدمات النقل بما في ذلك كل جوانب التسويق مثل بحوث السوق، والدعاية والإعلان والتوزيع. وهذه الأنشطة لا تتضمن تسعير خدمات النقل الجوي أو الشروط المصاحبة لها

3. خدمات نظام الحجز الآلي Computer Reservation system Services (CRS)؛ وتشمل خدمات أنظمة الكمبيوتر التي تتضمن معلومات عن جداول الرحلات، وتوافر الأماكن ومقدار التعرفة وشروطها التي يمكن أن يتم الحجز وإصدار التذاكر على أساسها.

جداول التزامات الدول العربية في مجال خدمات النقل الجوي؛

يوضح جدول (9)، أن المغرب هو الدولة العربية الوحيدة التي قدمت جداول التزامات في مجال خدمات النقل الجوي عام 1995، ولحقت به كل من الأردن وعمان على اثر انضمامهما لمنظمة التجارة العالمية في عام 2000 والسعودية في عام 2005. وعلى ذلك ارتفع عدد الدولة العربية التي قدمت جداول التزامات في مجال خدمات النقل الجوي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية إلى 4 دول عربية فقط. وفيما يلي نستعرض تعهدات الدول العربية؛

سلطنة عُمان؛

قدمت سلطنة عُمان جداول التزاماتها تحت بند خدمات النقل الجوي (C.11)، في؛ 1) خدمات صيانة وإصلاح الطائرات، 2) خدمات البيع والتسويق لخدمات النقل الجوي، 3) خدمات الحجز الإلكتروني لتذاكر الطيران. كما التزمت بالخدمات المساندة للنقل بأنواعه (H.11)، في مجالات شملت؛ 1) خدمات وكلاء الشحن، 2) خدمات مناولة البضائع، 3) خدمات التخزين والمخازن، 4) الخدمات الأخرى. ويلاحظ التحرير الكامل للحالات الثلاث الأولى لتوريد الخدمة عبر الحدود أو الحصول عليها بالخارج أو من خلال التواجد التجاري

سواء فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق المحلية أو التمتع بحق المعاملة الوطنية، لكن لخدمات صيانة وإصلاح الطائرات، وخدمات وكلاء الشحن. أما بالنسبة لخدمات البيع والتسويق والحجز الالكتروني وكذلك باقي الخدمات المساندة، ففي حين تم تحرير الحالات الثلاث الأولى، وضع حد أقصى بنسبة 51% لمساهمة رأس المال الأجنبي بشأن التواجد التجاري للشركات التي سوف تقدم هذه الأنواع من الخدمات. وقد هيمنت عبارة «عدم وجود التزام بالتحرير Unbound » على الحالة الرابعة لتوريد الخدمة عبر الانتقال المؤقت للعمالة عبر الحدود الدولية.

جدول (10): التزامات الدول العربية المقدمة لتحرير خدمات النقل في إطار اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات (جاتس)

الدولة	تاريخ الانضمام	خدمات النقل									الإجمالي
		البحري	النهري الداخلي	الجوي	الفضائي	السكك الحديدية	البري	الأنابيب	المعاونة	أخرى	
مصر	30 يونيو 1995	X	لا يوجد		لا يوجد					لا يوجد	1
المغرب	أول يناير 1995			X			X				2
الأردن	11 ابريل 2000	X		X					X		3
عمان	9 نوفمبر 2000	X		X					X		3
السعودية	11 ديسمبر 2005	X		X		X		X	X		5
الإجمالي عربيا		4		4		1	1	1	3		14
الإجمالي عالميا		52	17	59	4	34	52	14	50	9	291
الحصة العربية للعالم %		7.7	0	6.8	0	3	2	7	6	0	4.8

المصدر: الموقع الشبكي لمنظمة التجارة العالمية، يونيو 2010

المملكة المغربية:

اشتملت جداول التزامات المغرب على تعهدات ضمن جداول التزاماته تحت بند خدمات النقل الجوي (C.11)، في؛ 1) خدمات صيانة وإصلاح الطائرات، 2) خدمات إصلاح وصيانة الملاحة الجوية بوجه عام، 3) خدمات البيع والتسويق بما في ذلك خدمات التوزيع والإعلان وإجراء بحوث دراسة السوق، 4) خدمات الحجز الإلكتروني. ويلاحظ التحرير

الكامل للحالات الثلاث الأولى لتوريد الخدمة عبر الحدود أو الحصول عليها بالخارج أو من خلال التواجد التجاري سواء فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق المحلية أو التمتع بحق المعاملة الوطنية. أما فيما يتعلق بالحالة الرابعة لتوريد الخدمة عن طريق الانتقال المؤقت للعمالة، فقد هيمنت عليها عبارة «عدم وجود التزام بالتحرير Unbound » وفقا لما هو منصوص عليه في الجزء الخاص بالالتزامات الأفقية.

المملكة الأردنية الهاشمية؛

قدم الأردن تعهدات ضمن جداول التزاماته تحت بند خدمات النقل الجوي (C.11)، في؛ 1) خدمات صيانة وإصلاح الطائرات، 2) خدمات الحجز الإلكتروني، 3) خدمات البيع والتسويق. وعلى صعيد الخدمات المساندة للنقل بأنواعه (H.11)، قدم التزامات في مجال؛ 1) خدمات وكلاء الشحن، 2) خدمات التعبئة والتفريغ، 3) خدمات فحص الشحنات (فيما عدا خدمات الفحص ما قبل الشحن لأغراض التقييم الجمركي للواردات). ويلاحظ التحرير الكامل لحالتي توريد الخدمة عبر الحدود أو الحصول عليها بالخارج سواء فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق المحلية أو التمتع بحق المعاملة الوطنية. أما فيما يتعلق بحالة توريد الخدمة عن طريق التواجد التجاري (الحالة الثالثة) للشركات الأجنبية في السوق المحلي، قصرت الجداول حصة الأجانب في رأس مال هذه الشركات على 50% فقط وذلك للخدمات الثلاث الأولى، بينما قصرت الجداول حق التواجد التجاري في مجال خدمات فحص الشحنات على وكلاء الشحن ذوي الشخصية الطبيعية أو الاعتبارية الأردنية. كما اشترطت أن يتمتع مدير الشركة بالجنسية الأردنية. وقد هيمنت عبارة «عدم وجود التزام بالتحرير Unbound » على الحالة الرابعة لتوريد الخدمة عن طريق الانتقال المؤقت للعمالة، بل وزادت عليها في حالة الخدمات المساندة أن يتمتع شاغل وظيفة مدير الشركة بالجنسية الأردنية.

المملكة العربية السعودية؛

قدمت السعودية تعهدات ضمن جداول التزاماتها تحت بند خدمات النقل الجوي (C.11) في؛ 1) خدمات صيانة وإصلاح الطائرات، 2) خدمات الحجز الإلكتروني، 3) خدمات المساندة للنقل الجوي، وعلى صعيد الخدمات المساندة للنقل البحري والحديدي والجوي (H.11)، قدمت التزامات في مجال؛ 1) خدمات المناولة، 2) خدمات وكلاء الشحن، 3) خدمات التخزين والمخازن. ويلاحظ التحرير الكامل لحالات توريد الخدمة عبر الحدود والحصول عليها بالخارج والتواجد التجاري سواء فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق المحلية أو التمتع بحق المعاملة الوطنية. أما فيما يتعلق بالحالة الرابعة لتوريد الخدمة عن طريق الانتقال المؤقت

للعمالة، فقد هيمنت عليها عبارة «عدم وجود التزام بالتحرير Unbound» وفقا لما هو منصوص عليه في الجزء الخاص بالالتزامات الأفقية.

ويلاحظ من الاستعراض السابق أن تعهدات كل من الأردن وعمان والسعودية اشتملت على خدمات النقل الأساسية (C.11) والمعاونة لجميع طرق النقل (H.11)، بينما اقتصرت جداول التزامات المغرب على خدمات النقل الجوي الأساسية فقط. وبعد أن عرضنا جداول الالتزامات المقدمة من الدول العربية الأعضاء في اتفاقية جاتس لتحرير التجارة في خدمات النقل الجوي، يثور تساؤل عن مدى تطابق محتويات هذه الجداول مع الواقع الراهن. فمن الواضح أن الواقع الراهن يختلف تماما عن التعهدات المقدمة، حيث شهد قطاع النقل الجوي تطبيق برامج تحريرية واتخذت العديد من الدول حول العالم التدابير اللازمة لاستكمال هذه البرامج بما ساهم في تغيير بيئة تشغيل وإدارة شركات الطيران الدولية وكان بمنزلة القوة الدافعة الرئيسية لإجراء تعديلات تشريعية وتنظيمية. وقد ساهم في الأحداث المتسارعة طبيعة النشاط غير المستقرة وأجواء عدم اليقين التي تحيط بفرص القطاع الاقتصادية والتجارية. والخلاصة أن انتشار برامج تحرير القطاع حول العالم من جهة، وظهور ممارسات تجارية جديدة في سوق النقل الجوي، من جهة أخرى، من شأنه أن يحافظ على استمرار التفاعل الذي ينتج عنه التأثير الفعال لكل منهما على الآخر، بينما تتقادم جداول الالتزامات بما تحويها من تعهدات بالتحرير.

4.5.3.8 الأطر والقوانين المحلية؛

وفقا للبيانات المتاحة، لا تزال معظم الحكومات العربية تهيمن على قطاع النقل الجوي وتمتلك أضخم شركات الطيران في دولها. ويشير جدول (10) إلى أن خصخصة خطوط الطيران الحكومية اقتصرت على الخطوط الجوية الملكية الأردنية وخطوط الطيران السودانية، والخطوط الجوية الموريتانية. ففي **السودان**، قامت مجموعة عارف الكويتية بتوقيع اتفاق مع الحكومة السودانية ممثلة في وزارة المالية استحوذت بموجبه على حصة نسبتها 49% من رأسمال الخطوط الجوية السودانية (سودانير)، بما يعادل 175 مليون دولار، بينما تمتلك شركة الفيحاء السودانية الخاصة حصة بنسبة 21%، وتحتفظ الحكومة السودانية بالحصة المتبقية والمقدرة بنسبة 30%. وتعتزم الخطوط السودانية طرح 25% من أسهمها للاكتتاب العام في الأعوام الخمسة القادمة. وكانت الشركة أعلنت أنها سوف تزيد عدد طائراتها، التي تصل حالياً إلى 11 طائرة وتسير رحلاتها إلى أفريقيا ومنطقة الخليج واستأنفت رحلاتها العام الماضي إلى لندن بعد انقطاع دام عدة سنوات. وتعتزم مجموعة عارف تطوير أسطول الخطوط السودانية خلال السنوات الخمس المقبلة وزيادة عدد رحلاتها الدولية ورفع عدد الموظفين.

أما في **الأردن**، يعد برنامج خصخصة الملكية الأردنية هو الأنجح بين مشاريع الخصخصة في الأردن، سواء من حيث الكفاءة في الأداء أو من حيث النتائج المحققة، حيث أنجزت العملية بطرح 71% من أسهم الشركة في اكتتاب عام محلي ودولي، مما أدى إلى زيادة عدد المستثمرين في الشركة على 29 ألف مساهم، فيما بلغت نسبة تغطية الاكتتاب حوالي 140% من الأسهم المعروضة ووصلت حصيلة البيع التي تحققت لخزينة الدولة إلى حوالي 164.5 مليون دينار. وتتوزع ملكية الشركة حالياً ما بين 68% من أسهم الشركة (منها 29% للحكومة، 10% لمؤسسة الضمان الاجتماعي، ونحو 7.7% لموظفي الملكية الأردنية والباقي مملوك لأفراد أردنيين ومؤسسات استثمارية أردنية)، بينما يملك مستثمرون عرب وأجانب حصة بنسبة 32%.

ومن جهة أخرى، أنشأت موريتانيا شركة طيران وطنية جديدة لتحل محل الشركة الحكومية المثقلة بالديون بالاشتراك مع مستثمرين أجانب. وهو نموذج لإعادة الهيكلة انتشر في الدول الإفريقية، مثل؛ غانا، نيجيريا، والجابون، إضافة إلى شركة الخطوط الجوية الموريتانية التي تأسست عام 2007، بحصة حكومية بلغت 10%، وللقطاع الخاص المحلي بحصة بلغت 39% والباقي للخطوط الجوية التونسية.

وفي السياق ذاته، تم في **السعودية** توقيع 5 اتفاقيات في مارس 2010 مع عدد من الشركات والبنوك الوطنية وكذلك بيوت خبرة عالمية ضمن البرنامج التنفيذي لخصخصة الخطوط السعودية. وشملت الاتفاقيات الخمس؛ اندماج 3 شركات سعودية للخدمات الأرضية وخدمات المناولة لإنشاء شركة واحدة للخدمات الأرضية في جميع مطارات المملكة، اتفاقية استشارية لتمويل مشروع تحديث أسطول المؤسسة مع مجموعة سامبا المالية وبنك باريبا الفرنسي، اتفاقية مشروع تخصيص الوحدة الأساسية للطيران مع البنك الأهلي التجاري كابيتال ومورغان ستانلي، اتفاقية مشروع طرح أسهم شركة الخطوط السعودية للتموين للاكتتاب العام مع بنك فرنسي واتفاقية مشروع تطوير مواقع صيانة الطائرات في مطار جدة الدولي ومنشآت شركة الخطوط السعودية لهندسة وصناعة الطيران وذلك لصيانة هياكل الطائرات والمحركات. وفي **الكويت**، عقدت الحكومة الكويتية النية لبدء خصخصة شركة الخطوط الجوية الكويتية. ويذكر أن قانون الخصخصة صدر في 29 يناير 2008 وتم اعتماده في 9 فبراير 2008.

جدول (11): شركات الطيران العربية: إعادة الهيكلة والملكية

م	الدولة	الشركة	حصة القطاع العام %	المرحلة الحالية	ملاحظات
1	السعودية	الخطوط الجوية العربية السعودية	100	مفاوضات	توقيع اتفاقات مع شركات عالمية لبدء برنامج الخصخصة على مراحل
2	لبنان	شركة طيران الشرق الأوسط	99	برنامج إعادة هيكلة	موضوع الخصخصة مطروح للنقاش
3	تونس	الخطوط الجوية التونسية	74.42% حكومي، 25.58% لاير فرانس وكيانات محلية	مفاوضات	
4	الكويت	الخطوط الجوية الكويتية	100	مفاوضات	
5	المغرب	الخطوط الملكية المغربية	92.7% حكومي، 7.3% لاير فرانس	مفاوضات	
6	موريتانيا	الخطوط الجوية الموريتانية	10% حكومي، 39% خاص محلي، 51% للخطوط التونسية	انتهت	51% استثمار تونسي
7	الأردن	الخطوط الملكية الأردنية	29% حكومي، 39% خاص محلي 32% للعرب والأجانب	انتهت	32% حصة العرب والأجانب
8	قطر	الخطوط الجوية القطرية	100	خطط	خطط لطرح 49% لمستثمرين محليين وأجانب بعد التحول إلى الربحية
9	البحرين	طيران الخليج	100	جاري إعادة الهيكلة	أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة عن بقاء ملكيتها للحكومة (2010)
10	السودان	الخطوط الجوية السودانية	30% حكومي، 21% للفيحاء السودانية، 49% لمجموعة عارف الكويتية	انتهت	49% استثمار كويتي
11	مصر	مصر للطيران	100	لا توجد خطط	تم إعادة هيكلة الشركة ونفت السلطات النية لخصخصتها مؤخراً (2010)
12	العراق	الخطوط الجوية العراقية	100	لا توجد خطط	
13	سلطنة عمان	الطيران العماني	82.4%، 17.6% خاص محلي	لا توجد خطط	زادت الحكومة حصتها بضخ أموال إضافية للتوسعات
14	الجزائر	الخطوط الجوية الجزائرية	100	لا توجد خطط	جمدت السلطات خطط خصخصة الخطوط الوطنية إلى اجل غير مسمى (2010)
15	اليمن	الخطوط الجوية اليمنية	51% حكومي، 49% للسعودية	لا توجد خطط	49% استثمار سعودي
16	ليبيا	الخطوط الجوية الليبية	100	لا توجد خطط	
17	الإمارات	طيران الإمارات	100	لا توجد خطط	
18	فلسطين	الخطوط الفلسطينية	100	لا توجد خطط	

وجدير بالذكر، أن **البحرين** شهدت مؤخرا اتجاها معاكسا للخصخصة، حيث أعلنت شركة ممتلكات البحرين القابضة في فبراير 2010 عن نيتها تحويل ملكية خطوط طيران الخليج لصالح الحكومة البحرينية من منطلق أهمية الخطوط للاقتصاد البحريني وكذلك في ضوء تحسن أدائها بعد سلسلة من الخسائر خلال الفترة 2005-2008، مما جعلها فرصة استثمارية واعدة أمام الحكومة البحرينية. أما في **الجزائر**، فقد جمدت السلطات عملية فتح قطاع النقل الجوى أمام القطاع الخاص إلى اجل غير مسمى حتى يتم استخلاص الدروس من الانتكاسات التي شهدها القطاع.

جدول (12): عدد شركات الطيران التابعة للدول العربية ونموذج ملكيتها 2009

م	الدولة	عدد الشركات				أسماء الشركات وتصنيف ملكيتها وتابعيتها للإياتا
		حكومي	خاص	مشترك	إجمالي	
1	الأردن	2	6	1	9	الشركات الحكومية؛ الصقر الملكي، الأردنية الدولية للشحن الشركات المشتركة؛ الملكية الأردنية (تابعة) القطاع الخاص المحلي؛ الأجنحة الملكية (تابعة)، عبر العالم للشحن، الأجنحة العربية، وأمواج القطاع الخاص المحلي والأجنبي؛ الأردنية للطيران (تابعة) وراية جت
2	البحرين	1	6	0	7	الشركات الحكومية؛ طيران الخليج (تابعة) القطاع الخاص؛ البحرين للطيران (تابعة)، دي أتش إل للشحن (تابعة)، بكست إير، دلمون لخدمات الطيران، سويفت إير، إم أي أيه
3	تونس	2	3	0	5	الشركات الحكومية؛ الخطوط التونسية، طيران السابع وكلتاهما تابعتان القطاع الخاص؛ التونسية للنقل والخدمات الجوية، الطيران الجديد، قرطاج للطيران
4	اليمن	0	0	2	2	الشركات المشتركة؛ الخطوط اليمنية (51% حكومي، 49% أجنبي) وطيران السعيدة (25% حكومي، 75% أجنبي) وكلتاهما تابعتان للاياتا
5	عمان	0	0	1	1	شركة مشتركة؛ الطيران العماني (تابعة)، (97.96% حكومي، 2.4% خاص محلي)
6	ليبيا	2	3	0	5	الشركات الحكومية؛ الجوية الليبية (تابعة) والأفريقية (تابعة) شركات القطاع الخاص؛ ليبيا للطيران والأجنحة والبراق (تابعة)
الإجمالي		7	18	4	29	

المصدر؛ جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية.

ووفقا لبيانات 6 دول عربية توافرت من جهات الاتصال الرسمية بها، نلاحظ في جدول (12) انتشار نموذج شركات القطاع الخاص في الدول العربية حيث بلغت 18 شركة قطاع خاص من أصل 29 شركة (ما بين 7 شركات حكومية، 4 ملكية مشتركة) في الدول الست المذكورة، ومعظمها تحمل عضوية اتحاد أياتا، بما يشير ضمن جوانب أخرى إلى أن هذه الشركات تحمل شهادة صلاحية لممارسة خدمات النقل الجوي وذلك استجابة لبرنامج (IOSA) الذي تم تبنيه عالميا لضمان أعلى مستويات السلامة الجوية. وقد دفع هذا البرنامج الهيئة العربية للطيران المدني بإصدار توصية لسلطات الطيران العربية باعتماد شهادة صلاحية (IOSA) كشرط مسبق لمنح أي شركة طيران حق ورخصة التشغيل لمدة عامين (صلاحية الشهادة)، وكذلك اشتراط الاتحاد العربي للنقل الجوي حصول أي شركة طيران تتقدم لعضويته على شهادة (IOSA).

جدول (13): السياسات والنظم الحاكمة لسوق النقل الجوي في الدول العربية

	بيان	تطبيق سياسة السماوات المفتوحة		السماح للشركات المحلية بتأسيس شركات الطيران الخاصة		السماح للشركات الأجنبية بالمشاركة أو تأسيس شركات الطيران الخاصة		السماح للقطاع الخاص المحلي بإنشاء المطارات الخاصة	
	الدولة	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
1	الأردن	×		×		×			×
2	البحرين	×		×		×			×
3	تونس	×		×		×		×	
4	عمان[1]	×			×		×	×	
5	ليبيا[2]		×	×		×			×
6	اليمن	×			×		×		×

المصدر: جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية

1. السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بتأسيس شركات طيران خاصة قيد الدراسة في الوقت الحالي في سلطنة عمان

2. يتم تطبيق سياسة السماوات المفتوحة بشكل تدريجي في ليبيا

6.3.8 التحديات التي تواجه القطاع على المستوى العربي:

هذه الصناعة عادة ما تكافح من أجل البقاء، حيث يندر تحقيقها للربحية، وسرعان ما تنتشر أخبارها السلبية المتكررة في الفترة الأخيرة وتنعكس في صورة عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة على نطاق واسع، لاسيما حالات الإفلاس وتسريح العمال ولعل من ابرز تحدياتها على المستويين الدولي والعربي ما يلي:

- ارتفاع رسوم استخدام بعض المطارات والتي تعد من أهم مكونات التكاليف التي تتحملها شركات الطيران حول العالم، حيث تمثل نحو 4% من إجمالي التكاليف.

- محدودية الطاقة الاستيعابية واحتقان عدد من المطارات في بعض الدول العربية في ظل النمو المتسارع لحركة النقل الجوي عالميا.

- تكرار وقوع الكوارث الطبيعية وآخرها انتشار سحب الرماد لبركان أيسلندا (ابريل 2010) ابلغ دليل على عدم استقرار صناعة الطيران، حيث أُغلقت المطارات الأوروبية وتم حجز ملايين المسافرين العائدين إلى ديارهم حتى انه بحلول 17 أبريل كان قد تم إلغاء 17 ألف رحلة من وإلى أوروبا من أصل 22 ألف رحلة يوميا في الأوقات العادية. وقد أعلنت أياتا أن الأزمة كلفتها 200 مليون دولار يوميا من خسائر في الإيرادات والتعويضات التي تم دفعها للمسافرين المحتجزين مع رفع توقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي لخسائر هذا العام من 2.2 مليار دولار إلى 4 مليارات دولار.

- الازدحام في المجال الجوي أصبح يشكل تحديا كبيرا، لاسيما في منطقة الخليج، وهذه معضلة لا يمكن حلها إلا من خلال اتفاقيات إقليمية كافية وفعالة للتعاون بين السلطات المدنية والعسكرية لتنفيذ برنامج مدني- عسكري لإدارة الأجواء خصوصا وان الطرق الأكثر احتياجا مغلقة حاليا بالمجال الجوي العسكري. وفي هذا الإطار يجب الاستفادة من فتح المجال الجوي بين سورية والعراق كمسألة ملحة، لإنشاء طرق جديدة للاستيعاب بين أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي.

- انتشار ظاهرة تكرار حوادث الطيران التي تشكل واحدة من ابرز التحديات التي تواجه قطاع النقل الجوي في المنطقة رغم أن منطقة الشرق الأوسط هي الأقل تعرضاً لحوادث الطيران في العالم.

- قيام دول وتكتلات وشركات تصنيع طائرات مثل بوينغ بإعلان قوائم سوداء يحظر التعامل معها، مثل؛ قائمة الاتحاد الأوروبي التي تشمل 17 دولة حول العالم منها دولتان عربيتان.

- مخاوف تكرار الأزمات المالية في المستقبل وما يصاحبها من آثار سلبية تلقي بظلالها على قطاع الطيران برمته، لعل على رأسها تباطؤ معدلات التبادل التجاري الدولي.

- انتشار الأوبئة الناقلة للعدوى مثل انفلونزا الطيور ووباء فيروس H1.N1 الذي يتسبب في

تراجع الطلب العالمي وبالتالي تكبيد عدد من شركات الطيران خسائر من جراء تباطؤ حركة السفر عالمياً.

- معاودة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط تنذر بارتفاع تكلفة الوقود على شركات الطيران، مما يزيد من الضغوط على ميزانيات الشركات ويفاقم من مشكلة تراكم ديونها، التي تقدرها «أياتا» بنحو 170 مليار دولار للعام 2009.

7.3.8 الخلاصة والتوصيات؛

على الرغم من اختلاف منهجية تحرير قطاع النقل الجوي في كل دولة عربية على حدة، فإن هناك فرصاً مميزة للتنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل التوصل لتطبيق عادل لسياسة السموات المفتوحة للمنطقة العربية والحفاظ على الزخم الذي ولدته المبادرات القائمة. وكحقيقة واقعة، لا يوجد مسار سهل لنسلكه ولكن يبقى تحقيق المكاسب لكافة الدول العربية ممكنا من خلال النظر في بعض التدابير التي من شأنها سد الثغرات في مستوى قدرات الاقتصادات العربية على المستوى الفردي وشركات الطيران بما يضمن، في نهاية المطاف، التدفق السلس لرحلات الطيران عبر السماء العربية المفتوحة. وفي ضوء السياسات والاتفاقيات القائمة في مجالي التجارة والاستثمار فضلا عن جهود التعاون القائم في مختلف مناحي صناعة الطيران، نورد فيما يلي أهم هذه التدابير المقترحة؛

1. **لا بد من ربط المفاوضات في مجال النقل الجوي مع التجارة في السلع والخدمات الأخرى من أجل تحقيق أقصى قدر من المكاسب من التجارة.** ففي ظل احتمال تحقق خسائر لقطاع النقل الجوي في بعض الدول ومن ثم يتم رفض التحرير بآثاره السلبية المتوقعة على أداء الاقتصاد، فإن الجمع بين تحرير النقل الجوي والتجارة في المفاوضات التجارية، يحل المعضلة ويحقق التوازن. ففي حالة تحقق خسائر في قطاع النقل الجوي، تتحقق مكاسب تفوق تلك الخسائر في قطاعات أخرى مثل؛ الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي والصناعات التحويلية المرتبطة بهما أو الصيد وصناعة الأسماك أو تصنيع الملابس أو تكنولوجيا تطوير الخدمات، علاوة على أن تحقيق القدرة التنافسية لصادرات السلع المصنعة يعتمد على قدرة وسائل النقل والخدمات الأخرى لدعم حركة هذه السلع.

وفي الواقع، لم يكن هناك تقدم كبير في مجال تحرير الخدمات في إطار الاتفاقية العربية، ونظرا لبطء التقدم في الاتفاق العام لتحرير التجارة في الخدمات (جاتس) تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، فمن غير المرجح أن تقدم اتفاقية الخدمات

العربية حلولا أسرع في قطاع الخدمات العربي. ومن هذا المنطلق، تمثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قناة جيدة للتفاوض بشأن تحرير التجارة في الخدمات الجوية التجارية. وفي الوقت الذي تم فيه تخفيض هائل في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأساسية والزراعية، نلاحظ بطء خطى التقدم نحو تحرير قطاع الخدمات. إلا انه واستكمالا لقرارات قمة الكويت الاقتصادية الأولى في 2009، أدرجت قمة سرت الليبية في 2010 بناء على توصيات قمة الدوحة في أواخر عام 2009، قراراً يوصي بأهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير قطاع النقل الجوي وفتح السماوات العربية- العربية.

ومع ذلك، هناك حاجة لتوسيع التعاون الاقتصادي على الصعيدين الدولي ودون الإقليمي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التكتلات العربية الفرعية، مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي، تمهيداً للانطلاق نحو الأهداف الأكثر طموحاً التي تستهدفها الآلية العربية الحالية ليشمل تحرير خدمات النقل الجوي كجزء من صفقة اقتصادية شاملة، علاوة على إمكانية توسيع نطاق التحرير ليتجاوز التصنيفات والأحكام الواردة في اتفاق جاتس أو الاتفاقية العربية (التي تتضمن خدمات بيع وتسويق خدمات النقل الجوي، خدمات حجز التذاكر الآلي، خدمات صيانة الطائرات وإصلاحها)، وامتداده ليشمل السياسات الأخرى مثل؛ ربط التفاوض حول خدمات النقل الجوي مع التجارة في السلع والخدمات الأخرى، الإصلاح المؤسسي لبيئة أداء الأعمال، ...إلخ.

2. **بناء روابط إستراتيجية بين خدمات النقل الجوي وخدمات السياحة والقطاعات الأخرى المستخدمة لخدمات النقل الجوي**؛ فمن غير المقبول استبعاد مستخدمي خدمات النقل الجوي، وخاصة مقدمي المنتج السياحي والوكالات ذات الصلة بالتجارة من فريق التفاوض ومن ثم نضمن شمولية وشفافية الرؤية التفاوضية حيث لايجوز لقادة النقل الجوي اخذ زمام المبادرة في عملية تفاوض تتعدى أكثر من خدمات النقل الجوي، ومن ثم تتحقق المصلحة العامة باستشارة مسبقة للجهات الأخرى المعنية.

3. **تعزيز الشفافية**؛ تحرير خدمات النقل الجوي بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة على المسار الجوي وتوفير البنية التحتية اللازمة يتطلب مزيداً من الشفافية في توزيع حقوق النقل وممرات الهبوط فيما بين شركات الطيران المتعاقدة. فبعض دول مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، لديها خطوط طيران تنتمي للقطاع الخاص وتنافس خطوط الطيران الحكومية ولكن لحركة طيران محدودة الحريات.

ونظرا لعدم تطبيق المنافسة الكاملة في قطاع الطيران، فمن المرجح أن يركز فريق التفاوض في الحصول على أفضلية للخطوط الجوية الحكومية اعتمادا على قدمها وتاريخها الطويل في تأسيس المسارات الجوية مما يحرم شركات الطيران الثانوية أو الصغيرة من الحصول على الفرص التجارية.

4. **بناء القدرات**؛ هناك حاجة لبناء قدرات تفاوضية ذات رؤية واسعة ودقيقة عن قضايا النقل الجوي، مما يتطلب عقد حلقات التدريب وورش العمل مع ضرورة توافر التخصصات الملائمة والفصل بين مهام مثل حق الملكية، وتنظيم العمليات مما يؤهلها لإدارة بيئة التحرير. ويلاحظ أن التركيز الحالي للتدريب والتعاون بين سلطات الطيران ينصب بالدرجة الأولى على الجوانب الفنية والتقنية وسلامة وأمن النقل الجوي دون التركيز على قضايا النقل الجوي وعلاقته بالاقتصاد. ونظراً لتفاوت قدرات شركات الطيران في المنطقة، فإن معالجة قواعد الملكية يمثل حلا جزئيا للمشكلة، كما أن يمكن لاتفاقيات التعاون الثنائي أو الإقليمي أن تدعم شركات الطيران الأقل قدرة على الجوانب التقنية والإدارية. ويمكن للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أن تحد من دخول شركات الطيران العملاقة لفترة زمنية محددة.

5. **دراسة الآثار المترتبة على دخول المنافسين الجدد**؛ شهدت المنطقة العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي دخول ونمو شركات طيران جديدة منخفضة التكاليف مثل الجزيرة والوطنية في الكويت والعربية في الإمارات، مما وسع مدى الخيارات المتاحة أمام المسافرين من خلال الأسعار المنخفضة وزيادة فرص النفاذ. وقد بدأ بعضها يعمل على المسارات الثانوية وتطوير الأسواق السياحية وتسهيل حركة المسافرين بوجه عام. وبغرض تقييم المكاسب المحتملة من تفعيل المزيد من المنافسة، يمكن الاعتماد على نتائج دراسة الآثار الناجمة عن دخول شركات الطيران منخفضة التكاليف إلى الأسواق. على أن يتم توثيق تلك الآثار ونشرها للجمهور من خلال وسائل الإعلام والندوات وورش العمل من أجل بناء قاعدة أوسع لاهتمامات المستهلكين في مجال صنع سياسات النقل الجوي. ومن وجهة نظر المستهلكين، فإن المكاسب المترتبة على اشتداد المنافسة من شأنها أن تضغط على شركات الطيران الأكبر والأقدم لتقدم مستويات إنتاجية أعلى واسعار تنافسية. وفي السياق ذاته، يمكن الاستفادة من نتائج توقعات الدراسات الدولية التي توقعت استمرار نمو الحركة الجوية في المنطقة العربية خلال السنوات العشرين المقبلة، لكن بمعدلات متباينة بين دول المنطقة تتركز أعلى مستوياته في دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في ضوء توقعات بنمو عدد السائحين الوافدين إلى المنطقة بمعدل 5% وفقا لتوقعات منظمة السياحة العالمية مع الاهتمام بتشجيع السياحة البينية العربية.

6. **توفير إحصاءات النقل الجوي وفقا لمتطلبات المعايير الدولية بما يعزز من جهود التنسيق الإقليمي**؛ كما لاحظنا من قبل عند استعراض بيانات القطاع، وجود مشكلة توافر البيانات بشكل تفصيلي جغرافي ودوري شامل على أساس قطري تتفق والمعايير الدولية. فالدول العربية تتباين من حيث توفير الإحصاءات عن أداء القطاع. ففي حين يسهل الحصول على إحصاءات من بعض الدول العربية، يصعب الحصول عليها من البعض الآخر وذلك لأن سلطات النقل الجوي في بعض الدول العربية التي ترصد وتحتفظ بقواعد البيانات على اختلاف أنواعها، لا تزال لا تتبع المعايير الدولية في إعداد هذه الإحصاءات. ومن ثم فمن الصعوبة بمكان تنسيق بيانات على أساس إقليمي بما يحتاجه من وقت طويل وجهد مضنٍ وتكلفة باهظة. وقد لوحظ أن بعض الدول الأعضاء تقدم إحصاءات ولكنها تحتاج لمتطلبات جودة البيانات بأبعادها المتمثلة في درجة التغطية والشمولية ودورية الإفصاح عنها ونشرها للجمهور والتحديث بانتظام وبشكل دوري وفقا للمعايير الدولية. وفي معظم الحالات، تقدم بعض الدول العربية بياناتها الخام إلى منظمة الطيران المدني الدولي (إكاو) أو الاتحاد الدولي للنقل الجوي (اياتا)، وكليهما يعيد معالجتها قبل نشرها على أساس قطري وإقليمي. ووفقا للموقع الشبكي للهيئة العربية للطيران المدني فنادرا ما تقدم الجهات المعنية بالدول العربية هذه البيانات محدثة بشكل دوري ومنتظم بل في بعض الحالات تتوافر بفترة إبطاء قد تصل إلى 4-5 سنوات. أما على الموقع الشبكي للاتحاد العربي للنقل الجوي فتتوافر بشكل دوري ومنتظم ولكن على شكل إجماليات تمثل المنطقة العربية ولا تظهر التوزيع الجغرافي وتختلف عن تلك المنشورة في سلسلة إحصاءات مؤشرات التنمية الدولية الصادرة عن البنك الدولي بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي (إكاو)، حيث يلاحظ اختلاف منهجية إعداد البيانات، ناهيك عن اختلاف الدول المدرجة في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقا لتعريف إكاو عن مجموعة الدول العربية. ولذا فعندما نشير إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن هذا لا يعني المنطقة العربية بل يعني المنطقة العربية مستبعداً منها؛ السودان وموريتانيا والصومال ومضافا إليها مالطا وإسرائيل وإيران. وفي هذا الصدد، يقترح تكوين لجنة تكون مهمتها جمع وتنسيق وعرض البيانات بطريقة أكثر ملاءمة للدول العربية مما يعزز استثمارات القطاع ويطور الأسواق ويفعل المنافسة الحرة. كما يمكن في هذا الصدد الاستعانة بخبرات المؤسسات الدولية المتخصصة لتوفير الدعم التقني والمشورة وتمويل وتنظيم حلقات دراسية بغرض رصد وتجميع بيانات للنقل الجوي تتفق والمعايير الدولية.

7. **تشجيع باقي الدول العربية على الانضمام لاتفاقية دمشق** وذلك لتحقيق العوائد المتوقعة من تحرير النقل الجوي في المنطقة العربية، بدلاً من استمرار تفضيل تحقيق منفعة محدودة لشركة أو شركات وطنية، وقد تكون منفعة قصيرة الأمد، على تحقيق منافع قومية في المدى الطويل. ومن جهة أخرى، وحتى يؤتي تحرير النقل الجوي العربي ثماره، ينبغي أن يُقرن بتحرير حركة الأفراد والخدمات فيما بين الدول العربية، إذ يمثل ذلك تحريرا للطلب على النقل الجوي في مقابل تحرير العرض في سوق النقل الجوي الذي يحققه فتح الأجواء.

8. **تشجيع شركات النقل الجوي العربية بمواصلة سياسة الانضمام للتحالفات العالمية الرئيسية والإقليمية.**

9. **ضرورة العمل على الارتقاء بتقنيات وآلية عمل الملاحة والمراقبة الجوية في دول المنطقة**، حيث تتباين قدراتها من دول عربية إلى أخرى، سواء من ناحية التشريعات الحاكمة وآليات تنفيذها، أو مستويات الجودة والكفاءة، وذلك كقاعدة أساسية للانطلاق منها نحو تحقيق سياسة «السماوات المفتوحة» أمام حركة الطيران في المنطقة.

إطار رقم (1): تعريف الحريات الجوية:

فيما يلي استعراض وتعريف سريع لحريات الطيران المختلفة التي تتبادلها الدول فيما بينها سواء من خلال الاتفاقات الدولية الثنائية كانت أو جماعية وهي كما يلي:

الحرية الأولى: حرية التحليق أو العبور بدون هبوط.

الحرية الثانية: الهبوط غير التجاري لأغراض فنية؛

الحرية الثالثة: يحق بمقتضاها نقل ركاب وبضائع وبريد من إقليم دولة تسجيل الطائرة (أو التي تحمل الطائرة جنسيتها) إلى إقليم الدولة المرخصة أو المشاهدة؛

الحرية الرابعة: وهي عكس الحرية الثالثة، حيث يحق بمقتضاها نقل ركاب وبضائع وبريد من إقليم الدولة المرخصة أو المشاهدة إلى إقليم الدولة المسجلة بها الطائرة (أو التي تحمل الطائرة جنسيتها)؛

الحرية الخامسة: يحق بمقتضاها للطائرات المسجلة في الدولة المرخص لها (أو التي تحمل الطائرة جنسيتها) أخذ أو إنزال حركة نقل جوي من ركاب وبضائع وبريد من إقليم الدولة المرخصة إلى إقليم دولة ثالثة أو العكس عبر رحلة جوية تبدأ و/ أو تنتهي في الدولة التي تحمل الطائرة جنسيتها؛ ويوضح الشكل التالي الحرية الخامسة، حيث يحق للدولة المرخص لها المسجلة بها الطائرة أو تحمل الطائرة جنسيتها أن تنقل ركاب وبضائع وبريد من إقليم الدولة المرخصة أو المشاهدة (الدولة أ) إلى إقليم دولة ثالثة أو العكس (الدولة ب). وتوصف الحريات الثلاث الأخيرة بالتجارية ويطلق عليها «الحقوق التجارية للنقل» Traffic Rights باعتبار أنها تتضمن أخذ وإنزال حركة جوية من الركاب والبريد والبضائع.

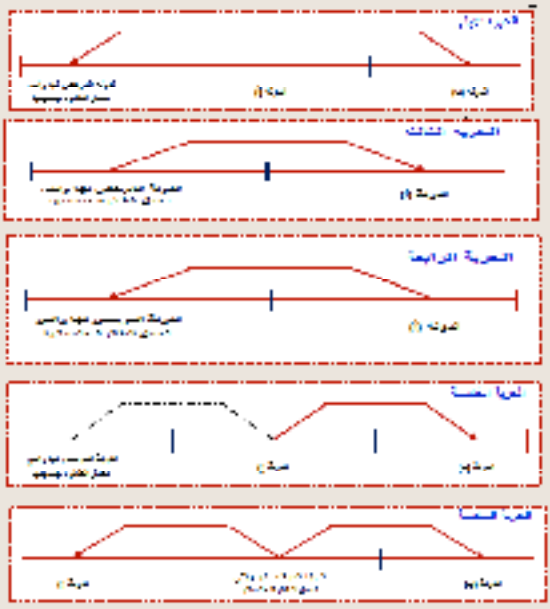

أما الحرية السادسة، فيحق بمقتضى هذه الحرية للطائرات المسجلة بالدولة المرخص لها بأخذ حركة جوية من ركاب وبضائع وبريد من إقليم الدولة المرخصة مارة بإقليم دولة تسجيل الطائرة لإنزالها بإقليم دولة ثالثة سابقة بحكم موقعها على دولة تسجيل الطائرة والعكس. من ذلك يتبين أن هذه الحرية تشمل في قيام دولة معينة تابع بحسب موقعها الجغرافي بين دولتين بممارسة حقوق النقل بين هاتين الدولتين مع المرور أو الهبوط في إقليمها لأغراض تجارية أو فنية؛

الحرية السابعة: يحق بمقتضاها نفس حقوق الحرية السادسة لكن لا يشترط المرور بإقليم الدولة التي تحمل الطائرة جنسيتها أو الهبوط بها لأغراض تجارية أو فنية.

الحرية الثامنة: يحق بمقتضاها للطائرات المسجلة في الدولة المرخص لها (أو التي تحمل الطائرة جنسيتها) أخذ أو إنزال حركة نقل جوي محلي من ركاب وبضائع وبريد داخل إقليم الدولة المرخصة عبر رحلة جوية تبدأ و/ أو تنتهي في الدولة التي تحمل الطائرة جنسيتها؛

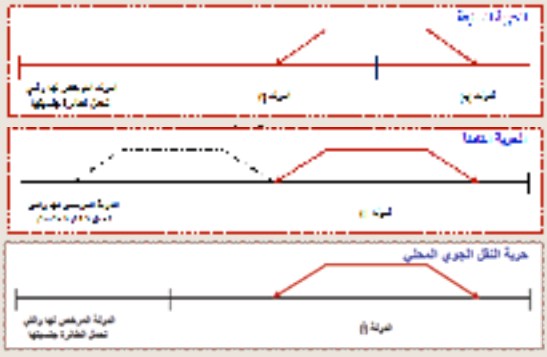

حرية النقل الجوي المحلي في دولة أخرى: يحق بمقتضاها للطائرات المسجلة في الدولة المرخص لها (أو التي تحمل الطائرة جنسيتها) أخذ أو إنزال حركة نقل جوي محلي من ركاب وبضائع وبريد داخل إقليم الدولة المرخصة عبر رحلات جوية داخلية لا تمر بإقليم الدولة التي تحمل الطائرة جنسيتها؛

إطار رقم (2): التطور التاريخي لمفاوضات تحرير التجارة في خدمات النقل الجوي:

نصت اتفاقية التجارة في الخدمات على أن تدخل الدول الأعضاء في جولة جديدة من المفاوضات بغرض مراجعة التعهدات المقدمة من الدول في ضوء المستجدات بشكل دوري وعلى الأقل كل 5 سنوات من تاريخ سريان الاتفاقية. وقد بدأت المراجعة الأولى بالفعل خلال الفترة 2000-2003 بغرض مراجعة المقترحات المقدمة بواسطة بعض الدول للتفاوض عليها، وغطت أيضا الوثائق الأساسية التي تصدرها الأمانة العامة بشأن التطورات في هذا القطاع للفترة 1995-2000. بينما تناولت الوثائق المرجعية للمراجعة الثانية، التطورات الاقتصادية والتنظيمية في قطاع النقل الجوي خلال الفترة 2000-2005، وقدمت مقترحات لتطوير ملحق اتفاقية (جاتس)، حيث اتفق الخبراء على ضرورة وضع تعريف محدد للقطاع ومحتويات بند «خدمات ترتبط مباشرة بممارسة حقوق المرور»، مما يؤدي بالتبعية إلى تحديد الخدمات التي «لا ترتبط مباشرة بممارسة حقوق المرور». كما اتفق الخبراء على أهمية أن يتسع نطاق خدمات الاتفاقية ليشمل خدمات طيران أخرى مثل؛ رحلات الطيران الترفيهية، الرش الجوي للزراعة، والمسوح الجوية الجيولوجية أو مسوح الآثار، والتصوير الجوي، والحملات الدعائية الجوية... الخ. ومن ثم ضرورة إضافة الخدمات التالية لخدمات النقل الجوي المنصوص عليها بالاتفاقية الحالية؛ الخدمات التكميلية والداعمة لخدمات النقل الجوي، خدمات تأجير واستئجار الطائرات بأطقمها أو بدون الأطقم، الخدمات التموينية، خدمات الوقود وخدمات الطيران العامة.

وركزت المراجعة الثانية على خدمات النقل الجوي المقدمة للركاب وتقديم تحليل شامل ومفصل عن مزايا النفاذ للأسواق التي توفرها الاتفاقات الثنائية، ولهذا الغرض أعدت الأمانة العامة لمجلس تحرير تجارة الخدمات بالمنظمة نموذج محدد للمراجعة الكمية لاتفاقية خدمات النقل الجوي يجمع بين منهجية الإعداد وقاعدة بيانات للمعلومات المستقاة من مصادر متنوعة. وفي مارس 2006، قدمت مجموعة من الدول الأعضاء طلب جماعي، دعت بموجبه إلى توسيع نطاق الالتزامات في 5 قطاعات فرعية للنقل الجوي شملت؛ إصلاح الطائرات وصيانتها، البيع والتسويق، وخدمات الحجز الالكتروني، خدمات المناولة الأرضية وخدمات المطار التشغيلية، على أن يتم تقديم تعهدات بالتحرير الكامل على توريد الخدمات وفقا للحالة الأولى (Mode1 الموردة من بلد إلى آخر)، الحالة الثانية (انتقال المستهلك أو الشركات للخارج والحصول على الخدمة في دولة آخرى)، وإلغاء شرط إجراء «اختبار الحاجة الاقتصادية» الذي تضعه الدول كأحد القيود للنفاذ للسوق المحلي (اختبار باستخدام المعايير الاقتصادية يقرر على أثره ما إذا كان النفاذ إلى السوق المحلي من شركة أجنبية له ما يبرره)، وكذلك القيود على حصة مساهمة الأجانب في رأس المال الشركة المحلية وفقا للحالة الثالثة (التواجد التجاري عن طريق إنشاء الشركات الأجنبية فروعا لها لتقديم الخدمات في دولة أخرى). وشمل الجزء الثالث من وثائق المراجعة الثانية الذي أعدته الأمانة العامة بتاريخ 28 سبتمبر 2007؛ (أولاً) اتفاقات الخدمات الجوية متعددة الأطراف؛ (ثانيا) الوضع الاقتصادي والمالي لشركات الطيران المنتظم للركاب؛ (ثالثا) التطورات الاقتصادية والتنظيمية في مجالات محددة، الخدمات منخفضة التكلفة، خدمات النقل الجوي غير المنتظم للركاب، وخدمات الطيران العام، وخدمات الشحن، والتحالفات بين شركات الطيران حول العالم والاندماج والتملك؛ (رابعا) أحدث وأبرز التطورات الاقتصادية والتنظيمية.

المصادر العربية؛

- اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، دمشق (19 ديسمبر 2004)، الموقع الشبكي للهيئة العربية للطيران المدني.
- الاتحاد العربي للنقل الجوي، إحصاليات إحصائية عن صناعة النقل الجوي في الدول العربية للفترة (2002-2008)، تم تحميلها في مايو 2010.
- الهيئة العربية للطيران المدني، معلومات عن البنية التحتية للنقل الجوي والخدمات المساندة في الدول العربية للفترة (2002-2003 أو 2004) تم تحميلها في مايو 2010.
- الكتاني أسامة، مدير النقل الجوي بالهيئة العربية للطيران المدني، «التفاوض الجماعي العربي»، مجلة الطيران المدني العربي، العدد (15)، ديسمبر 2005.
- الرشيدي أحمد، أستاذ القانون الدولي العام، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، «حول بعض الجوانب القانونية لسياسات السماوات المفتوحة»، مجلة الطيران المدني العربي، العدد (15)، ديسمبر 2005.
- جداول المجموعة الرابعة عن قطاع النقل الجوي المستوفاة بواسطة الجهات الرسمية بالدول العربية ضمن إجراءات الإعداد لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية.
- فرحات أحمد، خدمات النقل الجوي في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أوراق موجزة ضمن الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة، نوفمبر 2001.

المصادر الأجنبية؛

- International Civil Aviation Organization (ICAO), Regional Report Europe, "EUR/NAT: Unique Challenges & Innovative Solutions", 2008.
- International Civil Aviation Organization (ICAO), Regional Report East Pacific "APAC: Reinforcing the Principles of Efficiency and Safety in an unprecedented era of Growth", 2008.
- International Civil Aviation Organization (ICAO) Journal, "Advances in Regional Cooperation", Volume 64, Number 2, 2009.
- Arab Countries Horizontal and Specific Commitments Tables, Air transport services within GATS, World Trade Organization' WTO website, accessed in May, 2010.
- IATA Sample Ranking Tables from World Air Transport Statistics (WATS) 53rd Edition, 2008, http://www.iata.org/ps/publications/wats.htm
- IATA fact sheets present up-to-date key facts and figures related to Air Transport Industry issues, http://www.iata.org/pressroom/facts_figures/fact_sheets.
- Roberta Piermartini (WTO) & Linda Rousova, Munich School of Economics, «Liberalization of Air Transport Services and Passenger Traffic», WTO, Dec. 2008.
- World Trade Report 2005, "International Trade in Air-Transport; Recent Development and Policy Issues", WTO, 2005.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

الملحق

أولاً: الجداول الإحصائية

(1 - 31)

جدول رقم (1)
المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار
للدول العربية عام 2009

الدولة	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر السياسة النقدية
الأردن	(1)	3	2
الإمارات	0	2	2
البحرين	(3)	3	0
تونس	(1)	1	1
الجزائر	(3)	0	0
جيبوتي	(2)	3	2
السعودية	(3)	3	1
السودان	(1)	(1)	1
سورية	(1)	0	2
العراق	(3)	(3)	2
سلطنة عمان	2	0	2
قطر	3	3	2
الكويت	3	3	2
لبنان	1	0	2
ليبيا	3	3	2
مصر	0	(1)	0
المغرب	(1)	0	1
موريتانيا	1	2	2
اليمن	(1)	(2)	2
المتوسط	(0.37)	1.00	1.47
المؤشر المركب 2009	0.70		

المصدر: الجداول من (3) إلى (5).

دليل المؤشر المركب:

أقل من 1	من 1 إلى 2	من 2 إلى 3	
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار	

جدول رقم (2)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

الدولة	2008	2009
قطر	15.81	9.04
لبنان	9.00	9.00
المغرب	5.70	5.20
جيبوتي	5.82	4.97
اليمن	4.70	4.70
مصر	7.17	4.67
السودان	6.84	4.52
العراق	9.52	4.21
سورية	5.16	3.99
سلطنة عمان	12.80	3.35
تونس	4.60	3.00
البحرين	6.30	2.89
الأردن	7.75	2.75
الجزائر	2.40	2.30
ليبيا	2.70	1.60
السعودية	4.33	0.15
الإمارات	7.4	1.3
موريتانيا	3.67	(1.07)
الكويت	6.40	(2.67)
الدول العربية	5.09	2.42
مجموعة دول الإقتصادات الناهضة والنامية	6.14	2.39
مجموعة الدول المتقدمة	0.48	(3.16)
العالم	3.02	(0.60)

المصدر: الخانات المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
IMF, World Economic Outlook Database, April 2010.

جدول رقم (3)

مؤشر سياسة التوازن الداخلي

(عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2008	2009	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الكويت	27.70	27.00	(27.00)
قطر	9.02	12.90	(12.90)
ليبيا	24.54	10.70	(10.70)
سلطنة عمان	13.90	3.00	(3.00)
الإمارات	21	0.40	(0.40)
المغرب	1.50	(2.20)	3.70
تونس	(1.12)	(3.79)	2.67
جيبوتي	1.30	(4.60)	5.90
السعودية	32.60	(4.60)	37.20
السودان	(1.40)	(4.70)	3.30
موريتانيا	(6.50)	(5.10)	(1.40)
سورية	(2.80)	(5.50)	2.70
مصر	(7.80)	(7.00)	(0.80)
البحرين	7.49	(7.30)	14.79
اليمن	(3.84)	(7.72)	3.88
الجزائر	8.10	(8.40)	16.50
لبنان	(9.70)	(8.40)	(1.30)
الأردن	(5.70)	(8.91)	3.21
العراق	1.70	(22.60)	24.30
الدول العربية	5.76	(2.46)	3.19

المصدر: الخانات المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
IMF, Regional Economic Outlook: MECA, May 2010.
IMF, World Economic Outlook Database, April 2010.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2.5 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية	ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	1-	2-	3-

جدول رقم (4)

مؤشر سياسة التوازن الخارجي

(عجز أو فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2008	2009	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الكويت	40.77	25.82	(25.82)
ليبيا	39.48	16.87	(16.87)
قطر	33.00	16.44	(16.44)
السعودية	27.85	5.54	(5.54)
البحرين	10.30	4.08	(4.08)
الجزائر	20.24	0.35	(0.35)
سلطنة عمان	9.12	0.27	(0.27)
مصر	0.55	(2.35)	2.90
تونس	(4.30)	(3.00)	(1.30)
الإمارات	8.76	(2.46)	11.53
سورية	(3.56)	(4.51)	0.95
المغرب	(5.42)	(5.03)	(0.39)
الأردن	(10.27)	(5.53)	(4.74)
اليمن	(4.36)	(10.69)	6.33
لبنان	(11.52)	(11.07)	(0.45)
موريتانيا	(15.74)	(12.79)	(2.96)
السودان	(9.01)	(12.88)	3.87
جيبوتي	(27.58)	(17.34)	(10.24)
العراق	15.11	(19.39)	34.49
الدول العربية	5.97	(1.72)	(2.28)

المصدر: الخانات المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
IMF, World Economic Outlook Database, April 2010.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية	انخفاض العجز من 1 إلى 2 نقطة مئوية	انخفاض العجز أقل من 1 إلى ارتفاع 2 نقطة مئوية	ارتفاع العجز من 2.5 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية	ارتفاع بأكثر من 10 نقاط مئوية
3	2	1	0	1-	2-	3-

جدول رقم (5)

مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم)

الدولة	2008	2009	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
مصر	11.70	16.24	4.54
السودان	14.30	11.26	(3.04)
الجزائر	4.46	5.70	1.24
السعودية	9.87	5.06	(4.81)
الكويت	10.50	4.68	(5.82)
تونس	5.05	3.73	(1.32)
اليمن	18.98	3.68	(15.30)
سلطنة عمان	12.61	3.54	(9.07)
البحرين	3.53	2.79	(0.75)
سورية	15.15	2.55	(12.61)
ليبيا	10.40	2.40	(8.00)
موريتانيا	7.35	2.24	(5.11)
جيبوتي	11.96	1.67	(10.28)
لبنان	10.76	1.21	(9.55)
الإمارات	12.30	1.60	(10.70)
المغرب	3.89	0.97	(2.92)
الأردن	13.90	(0.68)	(14.58)
العراق	2.67	(2.80)	(5.47)
قطر	15.05	(4.87)	(19.91)
الدول العربية	10.19	3.18	(7.02)
مجموعة دول الإقتصادات الناهضة والنامية	9.23	5.24	–
مجموعة الدول المتقدمة	3.39	0.13	–
العالم	5.97	2.45	–

المصدر: الخانات المظللة مصادر قطرية وبقية الدول العربية من
IMF. World Economic Outlook Database. April 2010.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

انخفاض معدل التضخم أقل من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية	انخفاض معدل التضخم من 2 إلى أقل من 25 نقطة مئوية	انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية
0	1	2	3

جدول رقم (6)

أسعار الصرف في الدول العربية لعامي 2008 و 2009

الدولة	العملة	سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار)	
		2008	2009
الجزائر	دينار	64.58	72.52
البحرين	دينار	0.376	0.376
جيبوتي	فرنك	177.6	177.7
مصر	جنيه	5.513	5.526
العراق	دينار	1،193	1،170
الأردن	دينار	0.709	0.709
الكويت	دينار	0.269	0.287
لبنان	ليرة	1،508	1،508
ليبيا	دينار	1.267	1.305
موريتانيا	أوقية	241.5	262.0
المغرب	درهم	7.750	8.057
سلطنة عمان	ريال	0.384	0.384
قطر	ريال	3.640	3.640
السعودية	ريال	3.745	3.745
السودان	جنيه	2.090	2.300
سورية	ليرة	46.53	46.40
تونس	دينار	1.232	1.350
الإمارات	درهم	3.673	3.673
اليمن	ريال	199.8	202.8

المصدر: IMF، World Economic Outlook Database، April 2010

جدول رقم (7)

بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 2008 و 2009

سوق الأوراق المالية	القيمة السوقية (مليار دولار)			قيمة التداول (مليار دولار)			عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)			عدد الشركات المدرجة			مؤشرات الأسعار×		
	2008	2009	%	2008	2009	%	2008	2009	%	2008	2009	%	2008	2009	التغير %
السعودية	246.337	318.75	35.28	523.129	337.041	51.54	58.831	56.740	15.57	126	135	9.03	226.8	291.5	29
الكويت	70.181	93.824	10.39	133.650	103.772	15.87	80.851	106.338	29.19	204	205	13.71	406.9	381.3	6 -
القاهرة والإسكندرية	85.923	91.092	10.08	87.958	81.173	12.41	22.151	36.654	10.06	373	306	20.47	116.8	218.4	87
الدوحة	76.627	87.93	9.73	48.220	25.317	3.87	3.894	3.450	0.95	43	44	2.94	372.4	386.9	4
أبو ظبي	68.81	80.201	8.88	63.114	18.766	2.87	49.908	36.570	10.04	65	67	4.48	265.3	218.8	18 -
الدار البيضاء	65.748	74.186	8.21	14.077	16.226	2.48	0.224	0.286	0.08	77	73	4.88	463.0	446.0	4 -
دبي	63.099	58.095	6.43	83.096	47.239	7.22	76.508	110.684	30.38	65	67	4.48	198.8	225.5	13
عمّان	35.844	31.889	3.53	28.677	13.641	2.09	5.442	6.002	1.65	262	272	18.19	207.4	405.1	95
مسقط	15.139	23.616	2.61	8.686	5.905	0.90	4.197	6.091	1.67	122	120	8.03	134.6	111.5	17 -
البحرين	19.947	16.263	1.80	2.088	0.473	0.07	1.676	0.852	0.23	51	49	3.28	173.5	170.0	2 -
بيروت	9.609	12.843	1.42	1.710	1.038	0.16	0.106	0.102	0.03	13	11	0.74	172.4	142.5	17 -
تونس	6.304	9.237	1.02	1.689	1.360	0.21	0.173	0.189	0.05	50	52	3.48	64.6	63.8	1 -
الخرطوم	3.804	3.033	0.34	0.543	1.006	0.15	0.282	0.135	0.04	52	53	3.55	103.3	185.9	80
فلسطين	2.124	2.377	0.26	1.235	0.500	0.08	0.339	0.224	0.06	37	39	2.61	155.4	176.6	14
الجزائر	0.092	0.091	0.01	2.088	0.473	0.07	0.050	0.034	0.01	2	2	0.13	59.3	85.7	45
الإجمالي	770	903	100.00	1.000.0	653.9	100.00	305	364	100.00	1.542	1.495	100.00	3120.5	3509.5	12

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، 4-2009.

× المؤشر المركب لصندوق النقد العربي

ملاحظة: الترتيب حسب القيمة السوقية

جدول رقم (8)

الاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق القطر المضيف خلال عامي 2008 و 2009

(مليون دولار)

الدولة / السنة	2008		2009	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
السعودية	12,758.0	35.5	11,623.0	60.4
الإمارات	3,559.7	9.9	3,651.6	19.0
مصر	2,422.0	6.7	1,711.7	8.9
الأردن	473.2	1.3	756.3	3.9
اليمن	392.8	1.1	652.2	3.4
المغرب	841.1	2.3	641.6	3.3
تونس	213.2	0.6	163.7	0.9
ليبيا	31.6	0.1	47.5	0.2
إجمالي (للدول التي توفرت بياناتها للعامين)	20,691.6	57.6	19,247.6	100.0
جيبوتي	5.1	0.0	-	-
سورية	1,539.7	4.3	-	-
لبنان	2,661.1	7.4	-	-
السودان	4,806.5	13.4	-	-
الجزائر	6,236.3	17.4	-	-
إجمالي الدول العربية	35,940.3	100.0	19,247.6	100.0

المصدر: مصادر قطرية

جدول رقم (9)

التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق القطر المضيف خلال عام 2009

(مليون دولار)

الدولة/القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	أخرى	الإجمالي
الأردن	717.2	1.0	21.4	16.8	756.3
اليمن	36.4	2.7	585.0	28.1	652.2
تونس	41.8	-	90.5	31.4	163.7
ليبيا	47.5	-	-	-	47.5
المجموع	842.8	3.7	696.9	76.3	1,619.7

المصدر: مصادر قطرية.

جدول رقم (10)

توزيع الاستثمارات المباشرة العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المضيفة لعام 2009

(مليون دولار)

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة								الإجمالي
	الأردن	تونس	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	الإمارات	السعودية	
الكويت	71.8	38.0	–	111.7	375.2	17.9	1.222.2	4.299.0	6.135.9
الإمارات	84.9	65.6	15.8	952.4	149.7	0.8	–	3.787.0	5.056.3
البحرين	302.2	25.5	3.5	35.1	14.8	–	202.7	1.095.0	1.678.8
قطر	–	–	–	29.6	12.9	527.5	614.3	64.0	1.248.3
الأردن	–	0.4	–	199.7	30.3	0.4	70.3	818.0	1.119.1
السعودية	248.6	2.8	–	261.9	33.1	21.7	473.7	–	1.041.7
لبنان	1.4	–	–	49.5	8.6	0.7	251.3	414.0	725.5
مصر	0.7	11.4	–	–	8.0	0.1	34.9	391.0	446.1
ليبيا	0.7	10.2	–	10.1	0.9	26.9	321.1	–	369.9
سورية	2.9	0.4	–	–	–	0.1	2.4	312.0	317.8
فلسطين	5.1	0.9	–		–	–	18.5	197.0	221.5
السودان	–	–	–	1.7	–		177.6	20.0	199.3
اليمن	1.5	–	–	7.1	–	–	–	177.0	185.6
العراق	34.7	3.2	5.4	–	2.5	56.1	58.8	6.0	166.7
سلطنة عمان	1.7	–	–	12.5	–	–	86.5	33.0	133.7
الجزائر	–	5.1	–	–	–	–	117.3	2.0	124.4
تونس	–	–	21.2	2.1	5.6	–	–	4.0	32.8
المغرب	–	0.2	–	–	–	–	–	4.0	4.2
غير مصنفة	–	–	1.6	38.3	–	–	–	–	39.9
الإجمالي	756.3	163.7	45.8	1.673.4	641.6	652.2	3.651.6	11.623.0	19.208

المصدر: بيانات قطرية

جدول رقم (11)

الاستثمارات المباشرة العربية البينية المنفذة و/أو المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة 1995 – 2009

(مليون دولار)

الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الإجمالي
السعودية	12.20	20.60	27.00	198.00	82.00	76.80	651.40	716.90	297.30	958.00	28797.00	1649.00	6388.00	12758.00	11623.00	64.255.20
السودان	38.80	554.00	142.50	70.30	151.70	414.60	554.90	567.40	610.00	657.00	2455.00	2004.00	3339.80	4806.50	–	16.366.50
لبنان	157.80	250.00	312.00	400.00	500.00	350.00	225.00	650.00	850.00	1050.00	1779.80	2266.80	3342.80	2661.10	–	14.795.30
مصر	455.00	711.00	532.00	390.00	277.00	113.00	96.50	100.40	125.50	418.00	363.10	3273.60	1874.60	2422.00	1711.70	12.863.40
الإمارات	–	–	–	380.00	176.00	196.00	215.00	217.50	650.20	525.00	0.00	2316.00	–	3559.70	3651.60	11.887.00
الجزائر	3.50	–	–	122.00	85.80	347.50	350.00	54.60	80.40	263.30	260.55	–	476.00	5666.00	–	7.709.65
المغرب	59.80	61.20	48.00	48.60	22.20	24.80	39.50	12.80	672.10	1105.40	1121.44	350.15	832.59	841.10	641.60	5.881.27
سورية	333.50	303.00	328.00	212.00	224.00	8.70	43.50	46.50	42.40	427.20	955.40	225.00	370.00	1539.60	–	5.058.80
تونس	54.70	70.20	135.00	290.00	506.00	49.10	69.10	75.00	67.40	107.30	153.76	2363.80	165.50	213.20	163.70	4.483.76
الأردن	35.70	13.50	10.60	12.70	24.20	26.20	27.60	21.00	17.60	27.00	299.43	959.90	816.45	473.20	756.30	3.521.38
سلطنة عمان	4.20	24.00	18.70	42.00	45.80	–	–	–	–	62.60	573.31	–	2653.32	–	–	3.423.93
اليمن	11.90	86.00	11.00	22.20	16.70	68.50	6.50	139.40	126.40	58.80	203.92	849.59	92.02	392.78	652.20	2.737.91
ليبيا	–	–	–	–	–	80.40	85.00	82.70	102.60	23.60	300.30	246.40	302.10	31.60	47.50	1.302.20
البحرين	13.00	–	–	16.00	14.00	–	217.40	159.60	191.70	274.20	–	–	–	–	–	885.90
فلسطين	250.00	–	24.80	56.00	–	–	–	–	–	0.30	0.49	–	–	–	–	331.59
قطر	–	–	–	54.40	58.00	61.80	65.50	68.50	10.00	–	–	–	–	–	–	318.20
جيبوتي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	7.20	5.10	–	12.30
الإجمالي	1.430.10	2.093.50	1.589.60	2.314.20	2.183.40	1.817.40	2.646.90	2.912.30	3.843.60	5.957.70	37.263.49	16.504.24	20.660.38	35.369.88	19.247.60	155.834.29

مصادر قطرية

جدول

التدفقات التراكمية للاستثمارات العربية البينية المنفذة

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال	العراق
الأردن	–	218.7	16.5	36.4	47.7	0.0	2.532.1	970.7	70.4	0.0	89.9
الإمارات	191.7	–	50.9	2.547.8	139.7	0.0	44.459.5	600.5	640.1	0.5	2.0
البحرين	473.4	655.2	–	43.1	36.0	0.0	9.281.0	1.8	0.1	0.0	0.0
تونس	136.0	149.2	2.8	–	98.5	0.0	412.5	7.7	4.0	0.0	2.4
الجزائر	160.6	261.9	20.1	40.6	–	0.0	43.5	2.8	30.4	0.0	18.3
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	–	0.0	0.9	0.1	0.0	0.0
السعودية	1.661.2	2.469.5	309.0	39.3	119.3	7.3	–	4.007.8	1.460.0	0.0	1.4
السودان	182.1	721.0	0.0	1.0	2.8	0.0	1.611.0	–	180.2	0.0	71.7
سورية	27.4	384.1	21.7	6.1	24.7	0.0	1.659.5	1.132.0	–	0.0	0.6
الصومال	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	0.0	–	0.0
العراق	316.3	155.0	0.0	8.1	0.0	0.0	11.4	126.1	32.6	0.0	–
سلطنة عمان	13.8	323.3	65.2	0.0	2.490.0	0.0	68.0	49.7	1.2	0.0	0.0
فلسطين	180.6	106.5	0.0	0.9	4.9	0.0	624.0	42.0	2.1	0.0	5.3
قطر	80.6	1.418.9	2.8	0.0	60.6	0.0	155.9	1.162.8	2.3	0.0	0.0
الكويت	229.4	3.551.7	232.4	267.7	315.5	3.5	9.164.5	908.9	482.9	0.0	65.4
لبنان	15.7	1.504.7	21.5	1.8	31.5	1.5	2.432.6	2.627.0	204.5	0.0	0.3
ليبيا	0.7	761.8	0.0	217.4	36.1	0.0	64.1	59.5	0.0	0.0	73.3
مصر	310.0	321.7	56.7	109.7	3.254.8	0.0	2.852.7	1.503.0	133.1	0.0	33.7
المغرب	2.4	77.8	65.8	70.2	43.1	0.0	179.6	369.8	26.9	0.0	14.8
موريتانيا	0.0	5.0	0.0	2.8	0.0	0.0	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0
اليمن	27.3	15.5	0.2	1.8	0.0	0.0	634.2	165.4	10.6	0.0	18.9
غير مصنفة	108.5	0.0	0.0	38.2	74.0	0.0	226.7	0.0	0.0	0.0	0.0
الإجمالي	4.117.7	13.101.5	865.8	3.433.1	6.779.1	12.3	76.414.3	13.742.2	3.281.4	0.6	398.0

رقم (12)

و / أو المرخص لها خلال الفترة (1985 - 2009)

(مليون دولار)

سلطنة عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
58.4	24.1	5.4	13.5	262.6	156.2	362.2	49.1	0.0	13.2	4.927.1
571.1	10.9	264.9	362.1	2.864.7	2.036.8	5.185.3	2.505.4	0.0	43.5	62.477.4
110.1	0.1	2.7	180.8	126.6	20.5	218.4	85.2	0.0	0.0	11.235.0
0.0	4.0	20.7	359.1	8.3	564.3	9.3	143.9	0.0	0.2	1.922.9
0.0	15.8	7.0	26.3	11.2	367.3	337.1	4.8	1.8	24.4	1.373.9
0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.4
23.1	220.0	66.4	153.3	4.818.7	4.6	1.375.4	1.493.6	0.0	1.542.3	19.772.1
0.0	4.3	214.2	88.4	65.3	16.3	74.8	4.6	0.0	13.6	3.251.4
5.8	69.6	12.7	338.3	411.1	9.1	28.9	4.2	0.0	8.6	4.144.3
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	3.7
0.0	0.0	0.0	0.2	27.2	5.4	1.1	54.2	0.0	63.6	801.2
–	0.1	7.6	3.4	4.3	0.0	90.7	0.0	0.0	138.5	3.255.9
0.0	–	45.0	0.0	0.0	3.1	40.3	0.0	0.0	2.0	1.056.5
74.4	0.3	–	107.7	728.0	84.4	259.4	246.3	0.0	538.2	4.922.7
143.3	3.0	0.0	–	2.815.7	169.3	2.011.0	844.9	0.0	42.5	21.251.7
0.9	2.8	91.6	683.6	–	31.3	464.9	33.6	0.0	102.3	8.252.1
0.0	0.0	0.0	0.0	1.8	–	190.5	124.5	0.0	26.9	1.556.6
65.5	115.5	228.6	1.169.2	83.3	214.0		89.4	0.0	48.2	10.589.2
0.0	0.6	2.3	60.0	8.7	45.1	4.2	–	0.0	1.9	973.4
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	5.7	–	0.0	15.0
14.5	31.2	64.4	3.5	12.3	4.0	75.0	0.0	0.4	–	1.079.4
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.6	62.6	0.0	0.0	0.0	511.6
1.067.1	502.4	1.033.4	3.549.5	12.249.9	3.733.3	10.791.3	5.689.2	2.2	2.609.9	163.374

جدول (13)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة وفق القطر المضيف 2008 - 2009

الدولة / السنة	2008		2009		
	القيمة	(%)	القيمة		(%)
السعودية	38،151.0	40.10	35،514.0		44.00
قطر	6،700.0	7.04	8،722.0	2	10.80
الإمارات	13،700.0	14.40	8،550.0		10.59
مصر	9،494.6	9.98	6،711.6		8.31
لبنان	3،606.4	3.79	4،803.6		5.95
السودان	2،600.5	2.73	2،922.8		3.62
المغرب	3،608.1	3.79	2،519.4		3.12
الأردن	2،826.0	2.97	2،384.3		2.95
الجزائر	2،280.0	2.40	2،310.0		2.86
تونس	2،726.4	2.87	1،767.9	1	2.20
سورية	2،116.0	2.22	1،514.0	2	1.88
العراق	488.0	0.51	920.0	2	1.14
ليبيا	4،111.0	4.32	844.3		1.05
اليمن	415.5	0.44	654.8		0.81
البحرين	1،793.5	1.89	257.1		0.32
الكويت	56.0	0.06	146.4		0.18
جيبوتي	253.2	0.27	99.2	1	0.12
موريتانيا	103.0	0.11	83.7	3	0.10
فلسطين	29.0	0.03	..		..
الصومال	87.0	0.09	..		..
سلطنة عمان	2،928.0	3.08	..		..
إجمالي الدول العربية	95،145.17	100.00	80،725.09		100.00

المصدر: مصادر قطرية

الخانات المظللة: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

1 تقدير وفق لبيانات الثلاثة أرباع الأولى من العام 2009، بيانات البنك المركزي

2 توقعات صندوق النقد الدولي، تقارير قطرية، قطر (فبراير 2010)، العراق وسورية (مارس 2010)، وموريتانيا (2008).

3 استثمارات في قطاع النفط، وفق لبيانات صندوق النقد الدولي، التقرير القطري لموريتانيا (يونيو 2010).

جدول (14)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (1999 - 2008)

الدولة / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي
السعودية	123	183	504	453	778	1.942	12.097	18.293	24.318	38.223	96.914
الإمارات	(985)	(506)	1.184	1.314	4.256	10.004	10.900	12.806	14.187	13.700	66.860
مصر	1.065	1.235	510	647	237	2.157	5.376	10.043	11.578	9.495	42.343
لبنان	872	964	1.451	1.336	2.860	1.899	2.624	2.675	2.731	3.606	21.018
قطر	113	252	296	624	625	1.199	2.500	3.500	4.700	6.700	20.509
المغرب	1.364	422	2.808	481	2.314	895	1.653	2.450	2.803	2.388	17.578
السودان	371	392	574	713	1.349	1.511	2.305	3.541	2.436	2.601	15.793
ليبيا	(128)	141	(113)	145	143	357	1.038	2.013	4.689	4.111	12.396
تونس	368	779	486	821	584	639	782	3.312	1.618	2.761	12.150
الجزائر	292	438	1.196	1.065	634	882	1.081	1.795	1.662	2.646	11.691
الأردن	156	815	180	122	443	816	1.774	3.268	1.950	1.954	11.478
البحرين	454	364	80	217	517	865	1.049	2.915	1.756	1.794	10.011
سلطنة عمان	39	83	5	122	26	111	1.538	1.688	3.125	2.928	9.665
سورية	263	270	110	115	160	320	583	659	1.242	2.116	5.838
اليمن	(308)	6	136	102	6	144	(302)	1.121	917	463	2.285
العراق	(7)	(3)	(6)	(2)	0	300	515	383	485	488	2.153
موريتانيا	15	40	77	67	102	392	814	155	153	103	1.918
جيبوتي	4	3	3	4	14	39	59	164	195	234	719
فلسطين	189	62	19	9	18	49	47	19	28	29	469
الكويت	72	16	(175)	4	(68)	24	234	122	123	56	408
الصومال	(1)	0	0	0	(1)	(5)	24	96	141	87	341
إجمالي الدول العربية	4.331	5.956	9.325	8.359	14.997	24.540	46.691	71.018	80.837	96.483	362.537
الدول النامية	228.178	256.883	215.421	175.935	183.994	290.397	329.292	433.764	529.344	620.733	3.263.941
العالم	1.078.606	1.381.675	820.430	629.675	565.160	734.892	973.329	1.461.074	1.978.838	1.697.353	11.321.032
الدول العربية (%من العالم)	0.40	0.43	1.14	1.33	2.65	3.34	4.80	4.86	4.09	5.68	3.20

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

جدول (15)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية خلال الفترة (1999 - 2008)

الدولة / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي
الإمارات	317	424	214	441	991	2.208	3.749	10.892	14.568	15.800	49.604
الكويت	23	(303)	(242)	(78)	(5.016)	2.581	5.142	8.240	10.156	8.521	29.024
السعودية	97	1.550	39	2.020	473	78	53	1.257	13.139	1.080	19.786
ليبيا	226	98	(175)	(136)	63	(286)	128	(534)	3.933	5.888	9.205
قطر	7	18	17	(21)	88	438	352	127	5.263	2.400	8.689
البحرين	163	10	216	190	741	1.036	1.135	980	1.669	1.620	7.760
لبنان	132	108	1	0	611	827	716	875	848	987	5.105
مصر	38	51	12	28	21	159	92	148	665	1.920	3.134
المغرب	18	59	97	28	12	31	75	445	621	369	1.755
فلسطين	87	218	364	346	49	9	43	129	44	45	1.334
سلطنة عمان	3	(2)	55	0	88	42	234	275	243	329	1.267
الجزائر	47	18	9	100	14	258	57	35	295	318	1.151
العراق	0	0	0	0	0	0	89	305	149	181	724
سورية	20	43	9	119	57	48	61	55	55	57	524
اليمن	(4)	(9)	1	39	61	21	65	56	54	66	350
الأردن	3	9	32	14	(4)	18	163	(138)	48	13	158
تونس	3	2	6	7	5	4	13	33	20	42	135
السودان	0	0	0	0	0	0	0	7	11	98	116
موريتانيا	0	0	0	0	(1)	4	2	5	4	4	18
إجمالي الدول العربية	1.180	2.294	655	3.097	-1.747	7.476	12.169	23.192	51.785	39.738	139.839
الدول النامية	68.579	134.799	82.882	49.642	45.540	120.445	122.707	215.282	285.486	292.710	1.418.072
العالم	1.078.189	1.213.795	745.662	536.572	563.399	929.641	878.988	1.396.916	2.146.522	1.857.734	11.347.418
الدول العربية (%من العالم)	0.11	0.19	0.09	0.58	-0.31	0.80	1.38	1.66	2.41	2.14	1.23

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

جدول (16)

حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا وعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1999 - 2008)

حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا

الأقليم الأقتصادي / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي
العالم	1.078.606	1.381.675	820.430	629.675	565.160	734.892	973.329	1.461.074	1.978.838	1.697.353	11.321.032
الدول النامية	228.178	256.883	215.421	175.935	183.994	290.397	329.292	433.764	529.344	620.733	3.263.941
دول الاقتصادات المتحولة	8.486	6.998	9.725	11.293	19.901	30.308	30.948	54.548	90.866	114.361	377.434
الدول المتقدمة	841.942	1.117.795	595.284	442.448	361.265	414.186	613.089	972.762	1.358.628	962.259	7.679.658
إجمالي الدول العربية	4.331	5.956	9.325	8.359	14.997	24.540	46.691	71.018	80.837	96.483	362.537
نسبة الدول العربية للدول النامية (%)	1.9	2.3	4.3	4.8	8.2	8.5	14.2	16.4	15.3	15.5	11.1
نسبة الدول العربية للعالم (%)	0.40	0.43	1.14	1.33	2.65	3.34	4.80	4.86	4.09	5.68	3.20

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

حصة الدول العربية من عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية عالميا

الأقليم الأقتصادي / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 (النصف الأول)	الإجمالي
العالم	766.044	1.143.816	593.960	369.789	296.988	380.598	929.362	635.940	1.031.100	673.214	123.155	6.943.966
إجمالي الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك (كبائع)	1.181	1.744	3.225	611	5.717	955	4.718	13.865	9.117	19.331	2.064	62.529
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك (كبائع) (%)	0.2	0.2	0.5	0.2	1.9	0.3	0.5	2.2	0.9	2.9	1.7	0.9
إجمالي الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك (كمشتر)	1.417	1.900	539	3.005	1.981	1.282	34.101	40.585	37.690	23.850	8.651	155.001
حصة الدول العربية في عمليات الاندماج والتملك (كمشتر) (%)	0.2	0.2	0.1	0.8	0.7	0.3	3.7	6.4	3.7	3.5	7.0	2.2

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.

بيانات 1999 - 2005 من تقرير الاستثمار العالمي 2009.

جدول رقم (17)

نصيب الدول العربية (كمشتر) من الإجمالي العالمي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1999 - 2009)

(مليون دولار)

الدولة / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 (النصف الأول)	الإجمالي
الإمارات	655	2	4	211	62	40	7.327	23.117	15.611	4.384	6.709	58.122
السعودية	3	1.550	39	2.020	473	78	6.603	5.398	12.730	1.450	(64)	30.281
مصر	7	213	..	..	3	61	14.127	5.633	1.448	4.613	..	26.104
قطر	..	2	..	..	15	192	352	127	5.110	6.029	668	12.495
البحرين	563	79	274	646	432	..	1.911	4.275	415	3.348	323	12.266
الكويت	119	32	105	114	441	845	3.627	1.310	2.056	3.285	159	12.093
سلطنة عمان	..	..	..	9	125	..	33	5	79	601	856	1.708
لبنان	..	..	..	..	..	7	103	716	210	(233)	..	803
ليبيا	..	..	45	.	430	50	..	..	..	51	..	576
الأردن	..	22	..	..	..	9	..	4	45	322	..	402
المغرب	10	..	72	.	..	..	18	..	..	..	..	100
اليمن	37	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	37
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	33	..	..	33
تونس	23	0	..	5	..	..	..	..	..	..	..	28
الجزائر	..	..	..	..	..	..	..	..	(47)	..	..	(47)
إجمالي الدول العربية	1.417	1.900	539	3.005	1.981	1.282	34.101	40.585	37.690	23.850	8.651	155.001
العالم	766.044	1.143.816	593.960	369.789	296.988	380.598	929.362	635.940	1.031.100	673.214	123.155	6.943.966
نسبة الدول العربية للعالم (%)	0.2	0.2	0.1	0.8	0.7	0.3	3.7	6.4	3.7	3.5	7.0	2.2

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.
بيانات 1999 - 2005 من تقرير الاستثمار العالمي 2009.

جدول (18)

نصيب الدول العربية (كبائع) من الإجمالي العالمي لصفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية خلال الفترة (1999 - 2009)

(مليون دولار)

الدولة / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 (النصف الأول)	الإجمالي
مصر	738	528	660	335	2.200	254	1.513	2.976	1.713	15.895	1.527	28.340
لبنان	..	54	..	..	98	..	236	5.948	(153)	108	..	6.291
المغرب	123	..	2.211	47	1.624	25	1.456	133	269	(125)	333	6.095
الكويت	..	..	163	..	..	317	..	13	3.963	496	(58)	4.894
الأردن	..	567	20	..	990	..	89	750	440	773	27	3.656
الإمارات	200	4	76	9	26	14	390	53	1.230	1.225	12	3.239
تونس	11	301	45	191	..	3	46	2.313	..	122	..	3.032
السودان	..	..	..	25	768	136	390	1.332	..	..	..	2.651
اليمن	..	..	..	..	..	..	..	716	144	..	..	860
سلطنة عمان	28	..	..	4	0	20	143	1	621	10	..	827
ليبيا	..	..	..	..	..	..	..	1	200	307	145	653
البحرين	36	161	2	..	9	..	455	(410)	190	178	..	621
موريتانيا	..	..	48	..	..	147	..	..	375	..	..	570
الجزائر	42	127	..	..	3	25	..	18	..	82	..	297
السعودية	..	2	..	..	..	..	..	21	125	102	30	280
قطر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	124	48	172
العراق	..	..	..	..	..	9	..	..	..	34	..	43
سورية	3	..	..	..	..	7	..	..	..	..	..	10
إجمالي الدول العربية	1.181	1.744	3.225	611	5.717	955	4.718	13.865	9.117	19.331	2.064	62.529
العالم	766.044	1.143.816	593.960	369.789	296.988	380.598	929.362	635.940	1.031.100	673.214	123.155	6.943.966
نسبة الدول العربية للعالم (%)	0.2	0.2	0.5	0.2	1.9	0.3	0.5	2.2	0.9	2.9	1.7	0.9

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.
بيانات 1999 - 2005 من تقرير الاستثمار العالمي 2009.

جدول (19)

عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية (كمشتر) خلال الفترة (1999 - 2009)

الدولة / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 (النصف الأول)	الإجمالي
الإمارات	6	4	6	3	8	9	24	42	56	59	20	237
البحرين	9	5	5	7	7	2	12	14	13	27	1	102
الكويت	5	3	4	1	3	3	13	5	22	23	6	88
السعودية	3	7	8	6	4	3	7	13	9	13	(1)	72
مصر	7	7	4	2	1	2	3	14	7	6	2	55
قطر	..	1	..	..	2	1	4	1	7	19	3	38
سلطنة عمان	..	..	2	1	1	1	2	4	2	7	3	23
المغرب	2	2	2	..	..	1	8	1	2	1	..	19
الأردن	..	2	..	2	..	1	3	4	3	2	1	18
لبنان	2	1	..	1	4	1	2	2	3	1	(1)	16
ليبيا	1	..	1	1	1	2	1	..	2	1	..	10
تونس	1	..	2	3	..	..	..	..	..	..	2	8
الجزائر	..	..	1	1	..	..	..	1	(1)	..	..	2
اليمن	2	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	2
العراق	..	..	..	..	..	..	..	..	1	..	..	1
سورية	1	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	1
إجمالي الدول العربية	39	32	35	28	31	26	79	101	126	159	36	692
العالم	6.994	7.894	6.035	4.493	4.562	5.113	8.560	5.724	6.926	6.244	1.808	64.353
نسبة الدول العربية للعالم (%)	0.6	0.4	0.6	0.6	0.7	0.5	0.9	1.8	1.8	2.5	2.0	1.1

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.
بيانات 1999 - 2005 من تقرير الاستثمار العالمي 2009.

جدول (20)

عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية في الدول العربية (كبائع) خلال الفترة (1999 - 2009)

الدولة / السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009 (النصف الأول)	الإجمالي
الإمارات	8	6	7	6	7	9	19	13	19	27	5	126
مصر	22	13	9	4	4	7	13	14	9	11	2	108
الأردن	4	3	2	..	6	..	4	9	4	9	7	48
المغرب	4	5	5	5	2	4	6	1	4	2	4	42
البحرين	2	3	2	..	2	1	11	2	6	9	2	40
السعودية	1	2	2	1	..	..	1	5	10	12	4	38
تونس	4	9	3	5	..	1	4	2	3	4	1	36
سلطنة عمان	2	3	4	1	2	4	2	2	9	2	..	31
الجزائر	1	3	3	..	1	4	2	5	2	4	1	26
الكويت	1	..	2	..	..	1	2	1	4	14	..	25
لبنان	3	8	2	..	2	..	3	2	(1)	2	..	21
قطر	..	2	3	2	..	3	..	..	2	2	1	15
السودان	2	..	..	1	2	2	2	2	1	1	..	13
العراق	..	..	..	..	..	1	4	..	..	2	2	9
ليبيا	..	..	1	..	..	..	2	1	1	1	2	8
موريتانيا	..	2	1	..	..	2	..	..	1	..	..	6
سورية	1	1	..	1	..	1	..	..	..	..	1	5
اليمن	..	..	1	..	..	..	..	1	1	..	..	3
إجمالي الدول العربية	55	60	47	26	28	40	75	60	75	102	32	600
العالم	6.994	7.894	6.035	4.493	4.562	5.113	8.560	5.724	6.926	6.244	1.808	64.353
نسبة الدول العربية للعالم (%)	0.8	0.8	0.8	0.6	0.6	0.8	0.9	1.0	1.1	1.6	1.8	0.9

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2009.
بيانات 1999 - 2005 من تقرير الاستثمار العالمي 2009.

جدول رقم (21)

عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة مع الدول العربية (1980-2008 / تراكمي)

	1998-1980	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2008-1980
مصر	65	10	7	4	2	1	2	2	1	0	7	101
المغرب	23	8	3	9	3	1	4	1	3	0	3	58
تونس	35	0	3	3	1	1	1	2	1	0	7	54
الكويت	22	2	1	12	2	0	2	1	1	6	1	50
لبنان	22	5	1	8	2	1	7	0	2	1	0	49
الأردن	13	2	2	6	4	0	3	3	2	4	7	46
قطر	8	8	4	6	3	3	2	0	0	5	3	42
الجزائر	17	4	6	1	0	3	2	1	2	0	3	39
سورية	11	0	3	4	3	3	1	2	1	4	5	37
اليمن	12	5	3	4	6	1	2	1	0	0	3	37
الإمارات	18	2	1	5	1	1	1	1	0	0	4	34
سلطنة عمان	13	1	1	3	1	1	3	1	1	5	2	32
ليبيا	2	1	3	0	2	3	5	1	2	1	6	26
السودان	4	5	4	2	2	1	1	2	0	1	4	26
فلسطين	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	23	25
البحرين	2	3	4	0	4	1	2	0	3	3	2	24
موريتانيا	4	0	1	6	0	2	2	0	1	0	2	18
السعودية	5	0	2	2	2	0	0	0	5	0	0	16
جيبوتي	2	0	0	1	0	2	0	0	1	0	1	7
العراق	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	3
الصومال	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
إجمالي الدول العربية	282	56	50	76	39	25	40	18	26	30	84	726
إجمالي العالم	1530	153	137	182	132	96	84	73	73	148	68	2676

المصدر: الموقع الالكتروني لإحصاءات «انكتاد» - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

جدول رقم (22)

عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي في الدول العربية (1980-2008 / تراكمي)

	1998-1980	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2008-1980
مصر	24	4	2	1	0	1	1	4	1	0	9	47
المغرب	16	2	2	1	4	0	1	2	6	0	11	45
تونس	30	4	0	0	1	3	1	0	0	0	6	45
الإمارات	23	1	3	4	1	6	2	1	2	0	1	44
الكويت	18	2	0	4	4	3	3	0	0	0	0	34
لبنان	10	3	0	6	6	3	2	2	0	0	1	33
سورية	13	1	3	6	0	2	1	2	0	0	3	31
الجزائر	12	3	3	2	4	2	1	0	2	0	1	30
قطر	5	4	3	1	2	2	2	1	2	5	2	29
سلطنة عمان	0	..	..	..	..	..	..	..	..	..	24	24
فلسطين	7	1	2	2	2	5	2	1	0	0	0	22
الأردن	6	2	0	1	1	1	2	3	2	0	3	21
السعودية	10	0	0	0	0	0	0	0	3	3	0	16
السودان	3	0	0	3	0	2	2	0	1	0	2	13
البحرين	1	0	2	2	1	1	1	2	1	0	2	13
اليمن	1	0	1	2	3	0	0	1	1	0	1	10
ليبيا	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	8
موريتانيا	0	..	..	..	..	..	..	..	..	0	3	3
جيبوتي	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1
العراق	0	..	..	..	..	..	..	..	..	0	1	1
إجمالي الدول العربية	182	27	21	35	29	32	21	19	21	8	75	470
إجمالي العالم	1340	131	78	95	118	103	97	79	83	606	75	2805

المصدر: الموقع الالكتروني لإحصاءات «انكتاد» - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

جدول (23)

التجارة العربية الخارجية والبينية لعامي 2008 و 2009

الدولة	الصادرات						الواردات						الميزان التجاري	
	2008			2009			2008			2009				
	للعالم	منها للدول العربية	حصة الدول العربية (%)	للعالم	منها للدول العربية	حصة الدول العربية (%)	من العالم	من الدول العربية	حصة الدول العربية (%)	من العالم	من الدول العربية	حصة الدول العربية (%)	2008	2009
الأردن	5.633	2.608	46.3	6.366	2.604	40.9	16.995	5.697	33.5	14.075	4.813	34.2	(11.362)	(7.709)
الإمارات	239.000	14.370	6.0	192.193	9.435	5.4	200.327	7.936	4.5	170.514	6.704	4.8	62.000	35.000
البحرين	17.316	3.106	17.9	12.050	2.039	16.9	10.350	6.158	59.5	6.100	5.202	85.3	6.966	5.950
تونس	19.319	1.784	9.2	14.449	1.715	11.9	24.622	2.708	11.0	19.100	2.288	12.0	(5.303)	(4.651)
الجزائر	79.298	2.442	3.1	43.689	1.418	3.2	39.479	1.110	2.8	39.103	1.627	4.2	39.819	4.586
جيبوتي	69	43	61.6	75	28	37.2	574	116	20.2	410	98	23.9	(505)	(335)
السعودية	313.462	38.588	12.3	188.500	25.336	13.4	115.147	8.554	7.4	92.200	7.226	7.8	198.315	96.300
السودان×	11.671	868	7.4	7.800	1.103	14.1	9.352	2.169	23.2	8.200	1.953	23.8	2.319	(400)
سورية	14.300	5.127	35.9	10.400	3.367	32.4	18.150	2.981	16.4	16.300	2.518	15.4	(3.850)	(5.900)
العراق	62.300	1.226	2.0	39.500	805	2.0	33.000	8.870	26.9	37.000	7.493	20.3	29.300	2.500
سلطنة عمان	37.719	3.849	10.2	26.430	2.527	9.6	23.137	6.136	26.5	19.500	5.183	26.6	14.582	6.930
قطر	56.593	1.499	2.6	41.500	1.366	3.3	27.900	2.323	8.3	22.500	1.962	8.7	28.693	19.000
الكويت	87.464	2.004	2.3	56.610	1.316	2.3	24.874	3.537	14.2	19.640	2.988	15.2	62.590	36.970
لبنان	4.454	1.636	36.7	4.187	1.074	25.7	16.754	2.165	12.9	16.574	1.829	11.0	(12.300)	(12.387)
ليبيا	62.782	1.378	2.2	35.300	845	2.4	9.150	1.005	11.0	10.150	849	8.4	53.632	25.150
مصر	29.849	3.457	11.6	23.089	4.092	17.7	56.623	5.969	10.5	45.564	4.034	8.9	(26.774)	(22.475)
المغرب	20.302	748	3.7	13.848	491	3.5	42.262	5.332	12.6	32.804	4.505	13.7	(21.960)	(18.956)
موريتانيا	1.752	35	2.0	1.360	23	1.7	1.731	152	8.8	1.410	128	9.1	21	(50)
اليمن	7.717	1.321	17.1	5.898	627	10.6	10.452	4.901	46.9	8.500	4.140	48.7	(2.735)	(2.602)
المجموع	1.071.000	86.090	8.0	706.051	60.212	8.5	657.552	77.820	11.8	549.130	65.540	11.9	413.448	156.921

المصدر: منظمة التجارة العالمية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، وبعض جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية.

تم تقدير الصادرات البينية للدول العربية في الخانات المظللة

× تم تقدير بيانات السودان للتجارة العربية البينية للعام 2009 وفق بيات النصف الأول من العام، من بنك السودان المركزي.

جدول (24)

التجارة العربية البينية خلال الفترة (2003- 2008)

الدولة	الصادرات						الواردات					
	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الأردن	975.5	1,334.3	1,545.1	1,760.8	1,964.8	2,607.4	1,581.8	2,504.1	3,597.5	4,131.7	4,527.0	5,697.4
الإمارات	4,237.4	5,886.9	9,252.2	9,010.9	11,692.6	14,370.2	2,681.0	3,486.5	3,968.1	6,606.1	6,751.0	7,935.7
البحرين	851.2	1,226.8	1,646.7	1,971.6	2,523.7	3,106.0	1,806.4	2,289.1	3,093.5	3,878.7	4,700.5	6,157.5
تونس	618.5	654.4	932.1	1,086.2	1,375.0	1,866.2	768.6	913.0	1,021.3	1,378.3	1,551.2	2,708.2
الجزائر	613.5	839.1	993.3	1,122.8	1,390.5	2,309.1	503.2	646.0	597.3	682.0	851.0	1,041.6
جيبوتي	25.4	27.1	29.2	36.3	41.5	42.5	40.3	129.4	85.1	105.9	115.9	115.8
السعودية	10,182.2	14,688.9	21,505.0	26,813.6	31,538.9	38,587.6	2,889.1	3,906.9	4,938.7	5,434.7	6,615.7	8,554.0
السودان	303.6	430.0	384.7	549.6	423.2	867.9	1,147.6	1,051.1	1,765.5	1,804.4	1,924.5	2,169.4
سورية	1,124.3	1,445.0	1,296.7	3,693.4	4,560.6	5,127.3	646.0	1,047.3	1,187.5	1,802.2	2,682.9	2,981.0
الصومال	113.3	152.1	209.2	254.6	327.5	312.9	190.6	484.3	310.4	370.8	454.4	446.8
العراق	687.5	1,556.6	763.1	933.2	1,451.6	1,226.1	1,550.8	2,373.1	7,198.4	7,680.8	9,395.2	8,870.3
سلطنة عمان	1,323.5	1,593.0	2,064.0	2,681.7	3,695.4	3,849.2	1,895.2	3,071.5	2,864.2	3,419.2	4,942.3	6,136.0
قطر	594.1	992.1	1,442.4	1,588.3	1,691.0	2,080.7	819.7	1,205.2	1,611.2	1,785.6	2,148.7	2,323.1
الكويت	647.6	1,643.8	1,309.5	1,554.6	1,787.8	2,003.9	1,538.6	2,028.7	2,331.3	3,074.2	2,805.8	3,537.3
لبنان	637.5	925.3	1,006.3	999.1	1,322.6	1,636.1	920.5	1,344.2	1,321.6	1,439.5	1,751.8	2,164.9
ليبيا	524.2	622.5	857.3	941.8	979.7	1,287.3	438.6	386.1	526.1	685.7	786.7	1,005.4
مصر	1,206.3	1,403.0	1,932.6	2,210.3	2,448.6	3,457.4	1,102.6	1,469.1	3,065.6	3,946.6	4,778.0	5,969.3
المغرب	296.2	324.1	384.4	453.9	515.5	748.0	1,286.1	1,567.2	2,372.3	2,763.9	3,610.7	5,332.4
موريتانيا	13.3	18.1	20.3	25.0	31.7	35.2	58.2	73.9	84.9	105.7	129.2	151.9
اليمن	467.0	337.0	571.4	785.4	924.6	1,323.2	1,516.5	1,520.8	2,059.9	2,374.5	3,472.0	4,900.7
مجموع الدول العربية	25,442.1	36,100.1	48,145.5	58,473.1	70,686.8	86,844.2	23,381.4	31,497.5	44,000.4	53,470.5	63,994.5	78,198.7

المصدر: منظمة التجارة العالمية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009. وبعض جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية.

جدول (25)

التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية لعامي 2008 و 2009

الدولة	الصادرات								الواردات							
	النقل*		السياحة		الخدمات التجارية الأخرى**		الإجمالي		النقل*		السياحة		الخدمات التجارية الأخرى**		الإجمالي	
	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009	2008	2009
مصر	8.160	6.698	10.985	10.755	5.523	3.548	24.668	21.002	1.709	1.175	2.915	2.538	11.710	9.776	16.335	13.489
المغرب	2.500	2.006	7.221	6.611	3.119	3.532	12.840	12.149	2.647	2.467	1.090	1.075	1.891	2.823	5.628	6.365
الأردن	836	791	2.943	2.914	513	462	4.291	4.167	2.240	1.934	1.004	1.065	682	669	3.926	3.668
تونس	1.895	1.602	2.953	2.750	982	878	5.830	5.230	1.866	1.524	458	400	902	878	3.226	2.802
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	104	176	-	-	-	-	-	-	724	551
إجمالي الدول العربية	13.391	11.097	24.102	23.030	10.137	8.420	47.733	42.724	8.462	7.100	5.467	5.078	15.186	14.145	29.839	26.875
العالم	894.800	703.500	962.500	854.300	1.946.300	1.753.800	3.803.600	3.311.600	1.053.600	827.000	870.100	780.000	1.611.800	1.507.400	3.535.500	3.114.400
نسبة الدول العربية للعالم (%)	1.5	1.6	2.5	2.7	0.5	0.5	1.3	1.3	0.8	0.9	0.6	0.7	0.9	0.9	0.8	0.9

المصدر: منظمة التجارة العالمية

*يشتمل بند النقل على جميع خدمات النقل: البحري، الجوي، البري، النهري والفضائي والنقل عن طريق خطوط الأنابيب، التي يؤديها المقيمون في اقتصاد معين لصالح مقيمين في اقتصاد آخر

** يشتمل بند الخدمات التجارية الأخرى على خدمات الاتصالات، التوزيع، التعليم، البيئية، الصحية، المالية، التشييد والبناء، الترفيهية والثقافية والرياضية، الأعمال التجارية (مثل الخدمات المهنية والحاسب الآلي)، وخدمات أخرى غير الواردة تحت أي تصنيف سابق.

جدول (26)

تطور التجارة العربية الخارجية في الخدمات التجارية خلال الفترة (2004-2008)

الدولة	الصادرات						الواردات					
	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي
السعودية	5.852	11.179	13.973	15.745	..	46.749	11.057	19.684	29.488	45.917	49.571	155.717
الإمارات	2.560	4.277	6.259	7.434	8.958	29.488	14.655	18.891	24.322	33.372	42.773	134.013
مصر	14.046	14.449	15.834	19.660	24.668	88.657	7.470	9.507	10.288	13.088	16.335	56.688
لبنان	9.681	10.839	11.564	12.994	18.928	64.006	8.213	7.879	8.720	9.973	13.392	48.177
الكويت	2.516	3.840	7.495	9.104	10.301	33.256	6.202	7.444	8.805	10.494	12.149	45.094
المغرب	6.304	7.570	9.269	11.490	12.840	47.473	2.805	3.103	3.562	4.527	5.628	19.625
تونس	3.520	3.901	4.162	4.757	5.831	22.171	1.869	2.075	2.338	2.662	3.226	12.170
الجزائر	1.591	1.825	2.248	2.474	3.101	11.239	2.493	2.997	3.132	4.540	7.194	20.356
الأردن	2.052	2.239	2.850	3.318	4.291	14.750	1.972	2.465	2.854	3.338	3.926	14.555
سلطنة عمان	736	939	1.306	1.631	1.974	6.586	3.152	3.145	3.898	4.876	6.122	21.193
سورية	2.343	2.560	2.649	3.562	3.770	14.884	2.071	2.274	2.437	2.917	3.128	12.827
العراق	..	348	353	839	1.739	3.279	..	5.426	5.030	4.741	6.984	22.181
البحرين	2.676	3.048	3.322	3.524	3.740	16.310	1.248	1.416	1.605	1.701	2.030	8.000
قطر	1.633	2.557	3.489	..	..	7.679	1.667	3.640	5.680	..	..	10.987
ليبيا	351	419	385	..	..	1.155	1.753	2.128	2.324	2.497	3.572	12.274
السودان	35	101	220	342	457	1.155	1.023	1.801	2.728	2.873	2.552	10.977
اليمن	292	285	..	578	1.049	2.204	1.004	1.183	1.800	1.811	2.289	8.087
موريتانيا	52	80	87	85	104	408	260	379	406	..	724	1.769
جيبوتي	87	95	97	92	129	500	70	76	81	99	119	445
مجموع الدول العربية	56.327	70.551	85.562	97.629	101.880	411.949	68.984	95.513	119.498	149.426	181.714	615.135

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

جدول رقم (27/أ)

قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع عام 2009

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات السلعية	الحصة للعالم %
1	الصين	1202	9.6
2	ألمانيا	1121	9.0
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1057	8.5
4	اليابان	581	4.7
5	هولندا	499	4.0
6	فرنسا	475	3.8
7	ايطاليا	405	3.2
8	بلجيكا	370	3.0
9	كورية الجنوبية	364	2.9
10	المملكة المتحدة	351	2.8
11	هونج كونج	330	2.6
12	كندا	316	2.5
13	روسيا الاتحادية	304	2.4
14	سنغافورة	270	2.2
15	المكسيك	230	1.8
16	اسبانيا	218	1.7
17	تايباي	204	1.6
18	السعودية	189	1.5
19	الإمارات	175	1.4
20	سويسرا	173	1.4
21	ماليزيا	157	1.3
22	الهند	155	1.2
23	استراليا	154	1.2
24	البرازيل	153	1.2
25	تايلاند	152	1.2
26	النمسا	137	1.1
27	بولندا	134	1.1
28	السويد	131	1.0
29	النرويج	121	1.0
30	اندونيسيا	120	1.0
المجموع		10244	2.82
العالم		12461	100.0

المصدر: الموقع الشبكي لمنظمة التجارة العالمية (مارس 2010).

جدول رقم (27/ب)

قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع عام 2009

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات السلعية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1604	12.7
2	الصين	1006	8.0
3	ألمانيا	931	7.4
4	فرنسا	551	4.4
5	اليابان	551	4.4
6	المملكة المتحدة	480	3.8
7	هولندا	446	3.5
8	ايطاليا	410	3.2
9	هونج كونج	353	2.8
10	بلجيكا	351	2.8
11	كندا	330	2.6
12	كوريا الجنوبية	323	2.6
13	اسبانيا	290	2.3
14	سنغافورة	246	1.9
15	الهند	244	1.9
16	المكسيك	242	1.9
17	روسيا الاتحادية	192	1.5
18	تايباي	175	1.4
19	استراليا	165	1.3
20	سويسرا	156	1.2
21	بولندا	147	1.2
22	النمسا	144	1.1
23	تركيا	141	1.1
24	الإمارات	140	1.1
25	تايلاند	134	1.1
26	البرازيل	134	1.1
27	ماليزيا	124	1.0
28	السويد	119	0.9
29	التشيك	105	0.8
30	السعودية	92	0.7
	المجموع	10323	81.6
	العالم	12647	100.0

المصدر: الموقع الشبكي لمنظمة التجارة العالمية (مارس 2010).

جدول رقم (27/ج)

قائمة أكبر (30) دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات عام 2009

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الصادرات الخدمية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	470	14.2
2	المملكة المتحدة	240	7.2
3	ألمانيا	215	6.5
4	فرنسا	140	4.2
5	الصين	129	3.9
6	اليابان	124	3.8
7	اسبانيا	122	3.7
8	ايطاليا	101	3.0
9	ايرلندا	95	2.9
10	هولندا	92	2.8
11	هونج كونج	86	2.6
12	الهند	86	2.6
13	بلجيكا	75	2.3
14	سنغافورة	74	2.2
15	سويسرا	68	2.1
16	السويد	60	1.8
17	لوكسمبورج	60	1.8
18	كندا	57	1.7
19	كوريا الجنوبية	56	1.7
20	الدنمرك	55	1.7
21	النمسا	53	1.6
22	روسيا الاتحادية	42	1.3
23	استراليا	41	1.3
24	النرويج	38	1.1
25	اليونان	39	1.1
26	تركيا	33	1.0
27	تايباي	31	0.9
28	تايلاند	31	0.9
29	بولندا	29	0.9
30	ماليزيا	28	0.8
المجموع		2765	83.5
العالم		3310	100.0

المصدر: الموقع الشبكي لمنظمة التجارة العالمية (مارس 2010).

جدول رقم (27/د)

قائمة أكبر (30) دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات عام 2009

(مليار دولار)

التسلسل	الدولة	قيمة الواردات الخدمية	الحصة للعالم %
1	الولايات المتحدة الأمريكية	331	10.6
2	ألمانيا	265	8.2
3	المملكة المتحدة	180	5.1
4	الصين	168	5.1
5	اليابان	145	4.7
6	فرنسا	124	4.0
7	ايطاليا	114	3.6
8	ايرلندا	104	3.3
9	هولندا	87	2.8
10	اسبانيا	87	2.8
11	كندا	77	2.5
12	الهند	74	2.4
13	كوريا الجنوبية	74	2.4
14	سنغافورة	74	2.4
15	بلجيكا	72	2.3
16	روسيا الاتحادية	60	1.9
17	الدنمرك	51	1.6
18	السويد	47	1.5
19	هونج كونج	44	1.4
20	البرازيل	44	1.4
21	السعودية	43	1.4
22	استراليا	41	1.3
23	تايلاند	38	1.2
24	النمسا	38	1.2
25	النرويج	37	1.2
26	لوكسمبورج	36	1.2
27	الإمارات	36	1.1
28	سويسرا	34	1.1
29	تايباي	29	0.9
30	ماليزيا	27	0.8
	المجموع	2640	81.6
	العالم	3115	100.0

المصدر: الموقع الشبكي لمنظمة التجارة العالمية (مارس 2010).

جدول رقم (28)
التقويم السيادي الموحد للدول العربية حتى 2009/12/31

التسلسل	الدولة	التقويم التجميعي الموحد		درجة المخاطرة	تفسير درجة المخاطرة
		08-Dec	09-Dec		
1	الإمارات	4	-	AA-	درجة استثمارية قوية، درجة المخاطر منخفضة جدا، قدرة السداد قوية جدا، ربما تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
2	قطر	4	-	AA-	
3	الكويت	4	-	AA-	
4	السعودية	4	-	AA-	
5	سلطنة عمان	6	-	A	درجة استثمارية عالية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد قوية، من الممكن أن تتأثر بشكل طفيف في حال بروز عوامل سلبية.
6	البحرين	6	-	A	
7	تونس	8	8	BBB+	درجة استثمارية، درجة المخاطر منخفضة، قدرة السداد مقبولة مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
8	ليبيا	-	8	BBB+	
9	مصر	10	10	BBB-	درجة مضاربة، درجة المخاطر متوسطة ،عدم استقرار يؤثر على قدرة السداد مع وجود عوامل سلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
10	المغرب	10	10	BBB-	
11	الأردن	11	11	BB+	
12	لبنان	15	15	B	درجة مضاربة عالية، درجة المخاطر عالية، وتعرض أكثر انكشافا في قدرة السداد بتأثير العوامل السلبية مع احتمال بزيادة درجة تأثير هذه العوامل السلبية عن التصنيف الأعلى.
13	اليمن	15	15	B	

المصدر: Interactive Data Credit Ratings - Emerging Markets ،Issue2010 ،1

ملاحظة: التقييم السيادي الموحد يحتسب للمعدل التجميعي لتقييم القطر السيادي وفق وكالات التصنيف الائتماني الدولية التي تشمل (ستاندرد اند بورز، موديز مجموعة فيتش، كابيتال انتلجنس، ووكالة را يتنج اند انفسمنت انفورميشن اليابانية).

جدول رقم (29)

وضع الدول العربية في مؤشرات المخاطر القطرية الدولية للعامين 2008 و 2009

م	الدولة	1 المؤشر المركب للمخاطر القطرية		3 مؤشر الانستيتوشنال انفستور للتقويم القطري		4 دان اند براد ستريت		5 الكوفاس	
		140 دولة	140 دولة	177 دولة	177 دولة	132 دولة	132 دولة	165 دولة	165 دولة
		Dec-08	Dec-09	Mar-08	Sep-09	Dec-08	Dec-09	Dec-08	Dec-09
1	الأردن	66.5	69.8	41.8	43.8	DB3c	DB3d	B	B
2	الأمارات	82.3	76.8	71.7	76.0	DB2a	DB2b	A2	A3
3	البحرين	82.0	75.5	66.1	68.2	DB2d	DB2d	A3	A3
4	تونس	72.3	71.0	56.1	58.7	DB2c	DB2c	A4	A4
5	الجزائر	76.8	70.8	51.9	53.3	DB5a	DB5a	A4	A4
6	جيبوتي	–	–	22.8	22.5	–	–	C	C
7	السعودية	80.3	73.0	72.0	72.4	DB2d	DB3a	A4	A4
8	السودان	55.8	53.3	9.6	10.8	DB6d	DB6d	D	D
9	سورية	65.0	65.5	26.4	28.0	DB5b	DB5a	C	C
10	الصومال	39.3	37.3	6.2	7.0	–	–	–	–
11	العراق	60.0	59.5	19.5	16.7	DB7	DB6d	D	D
12	سلطنة عمان	82.5	80.3	69.1	69.8	DB3a	DB3a	A3	A3
13	فلسطين	–	–	–	–	–	–	–	–
14	قطر	78.8	81.3	75.2	76.7	DB2a	DB2a	A2	A2
15	الكويت	84.8	78.3	71.1	74.4	DB2c	DB3b	A2	A2
16	لبنان	57.8	60.3	23.3	26.1	DB5a	DB4d	C	C
17	ليبيا	81.5	75.8	49.2	49.1	DB4d	DB4d	C	C
18	مصر	65.5	66.3	49.1	49.9	DB3b	DB3c	B	B
19	المغرب	74.8	73.3	52.3	53.7	DB2d	DB3b	A4	A4
20	موريتانيا	–	–	19.4	20.4	–	–	C	C
21	اليمن	66.5	65.5	23.0	27.9	DB6b	DB6c	C	D
	عدد الدول العربية في المؤشر	18		20		17		19	

المصادر:

Interactive Data Credit Ratings – Emerging Markets. Issue 1. 2010

(www.coface.com) accessed Jan 2010

(Institutional Investor website) accessed April 2010

جدول رقم (30)

ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2009

م	الدولة	مؤشر التنافسية العالمية			مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية		مؤشر جاهزية البنية الرقمية		مؤشر سهولة أداء الأعمال		مؤشر تنافسية السفر والسياحة		مؤشر مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية	
		2008- 2009	2009- 2010		2008	2009	2008- 2009	2009- 2010	2008	2009	2008	2009	2008	2010
		134 دولة	133 دولة		30 دولة	30 دولة	134 دولة	133 دولة	178 دولة	181 دولة	124 دولة	133 دولة	192 دولة	192 دولة
1	الأردن	48	50		–	–	44	44	101	100	53	54	50	51
2	الأمارات	31	23		20	4	27	23	46	33	40	33	32	49
3	البحرين	37	38		–	–	37	29	18	20	48	41	42	13
4	تونس	36	40		18	14	38	39	73	69	39	44	124	66
5	الجزائر	99	83		12	11	108	113	132	136	102	115	121	131
6	جيبوتي	–	–		–	–	–	–	153	163	–	–	157	170
7	السعودية	27	28		7	5	40	38	16	13	82	71	70	58
8	السودان	–	–		–	–	–	–	147	154	–	–	161	154
9	سورية	78	94		–	–	94	105	137	143	94	85	119	133
10	الصومال	–	–		–	–	–	–	–	–	–	–	183	184
11	العراق	–	–		–	–	–	–	152	153	–	–	151	136
12	سلطنة عمان	38	41		–	–	50	50	57	65	76	68	84	82
13	فلسطين	–	–		–	–	–	–	131	139	–	–	–	–
14	قطر	26	22		–	–	29	30	37	39	37	37	53	62
15	الكويت	35	39		–	–	57	76	52	61	85	95	57	50
16	لبنان	–	–		–	–	–	–	99	108	–	–	74	93
17	ليبيا	91	88		–	–	101	103	–	–	104	112	120	114
18	مصر	81	70		5	15	76	70	114	106	66	64	79	86
19	المغرب	73	73		6	19	86	88	128	128	67	75	140	126
20	موريتانيا	131	127		–	–	109	102	160	166	122	127	168	157
21	اليمن	–	–		–	–	–	–	98	99	–	–	164	164
مجموع الدول العربية		14	14		6	6	14	14	19	19	14	14	20	20

المصادر: www.unpan.org ، www.atkerney.com ، www.weforum.org ، www.doingbusiness.org

جدول رقم (1/31)

جدول تجميعي لقاعدة بيانات مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010

الدولة	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	تأسيس الكيان القانوني للمشروع					استخراج تراخيص البناء				توظيف العمالة					تسجيل ملكية الأصل العقاري				الحصول على الائتمان				
		الترتيب	عدد الإجراءات	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	التكلفة (% من الدخل القومي للفرد)	الحد الأدنى لرأس المال (% من الدخل القومي للفرد)	الترتيب	عدد الإجراءات	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	التكلفة (% من الدخل القومي للفرد)	الترتيب	مؤشر صعوبة التعيين (0 – 100)	مؤشر جمود ساعات العمل (0 – 100)	مؤشر صعوبة فصل العاملين (0 – 100)	مؤشر صعوبة التوظيف (0 – 100)	تكلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الأسبوعية)	الترتيب	عدد الإجراءات	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	التكلفة (% من قيمة الملكية)	الترتيب	مؤشر ضمان الحقوق القانونية (0 – 10)	مؤشر معلومات الائتمان (0- 6)	مدى تغطية السجلات العامة (% من الأفراد البالغين)	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة (% من الأفراد البالغين)
الجزائر	136	148	14	24	12.1	31	110	22	240	39.6	122	44	40	40	41	17	160	11	47	7.1	135	3	2	0.2	0
البحرين	20	63	7	9	0.5	195.2	14	13	43	54.6	13	0	0	30	10	4	22	2	31	0.9	87	4	4	0	34.9
جيبوتي	163	177	11	37	195.1	500.5	102	14	195	948.3	151	67	40	30	46	56	140	7	40	13.2	177	1	1	0.2	0
مصر	106	24	6	7	16.1	0	156	25	218	331.6	120	0	20	60	27	132	87	7	72	0.9	71	3	6	2.5	8.2
العراق	153	175	11	77	75.9	30.3	94	14	215	397.9	59	33	20	20	24	0	53	5	8	7.7	167	3	0	0	0
الأردن	100	125	8	13	49.5	19.9	92	19	87	697.1	51	11	0	60	24	4	106	7	21	7.5	127	4	2	1	0
الكويت	61	137	13	35	1	59.2	81	25	104	124.1	24	0	0	0	0	78	89	8	55	0.5	87	4	4	0	30.4
لبنان	108	108	5	9	78.2	51	125	20	211	194.8	66	44	0	30	25	17	111	8	25	5.8	87	3	5	8.3	0
موريتانيا	166	149	9	19	34.7	450.4	154	25	201	506.3	125	56	20	40	39	31	74	4	49	5.2	150	3	1	0.2	0
المغرب	128	76	6	12	16.1	11.8	99	19	163	263.7	176	89	40	50	60	85	123	8	47	4.9	87	3	5	0	14
سلطنة عمان	65	62	5	12	2.2	273.6	130	16	242	427.9	21	0	40	0	13	4	20	2	16	3	127	4	2	17	0
قطر	39	68	6	6	7.1	59	28	19	76	0.6	68	0	20	20	13	69	55	10	16	0.3	135	3	2	0	0
السعودية	13	13	4	5	7.7	0	33	17	94	32.8	73	0	40	0	13	80	1	2	2	0	61	4	6	0	17.9
السودان	154	118	10	36	36	0	139	19	271	206.4	153	39	20	50	36	118	37	6	9	3	135	5	0	0	0
سورية	143	133	7	17	27.8	1013	132	26	128	540.3	91	11	0	50	20	80	82	4	19	28	181	1	0	0	0
تونس	69	47	10	11	5.7	0	107	20	84	998.3	108	28	13	80	40	17	59	4	39	6.1	87	3	5	19.9	0
الإمارات	33	44	8	15	6.2	0	27	17	64	30.7	50	0	20	0	7	84	7	1	2	2	71	4	5	7.3	12.6
فلسطين	139	176	11	49	55	220.4	157	21	199	1111	135	33	40	20	31	91	73	7	47	0.7	167	0	3	6.5	0
اليمن	99	53	6	12	83	0	50	15	107	144.1	74	22	20	30	24	17	50	6	19	3.8	150	2	2	0.2	0

المصدر : www.doingbusiness.org

جدول رقم (2/31)

جدول تجميعي لقاعدة بيانات مؤشر سهولة أداء الأعمال 2010

الدولة	الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	حماية المستثمر					سداد الضرائب							التجارة عبر الحدود الدولية						تنفيذ العقود التجارية				تصفية وإغلاق النشاط			
		الترتيب	مؤشر الإفصاح (0 – 10)	مسئولية الإدارة (0 – 10)	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (0 – 10)	مؤشر حماية المستثمر (0 – 10)	الترتيب	المدفوعات (عدد)	الوقت المستغرق للسداد (بالساعة)	نسبة ضريبة الأرباح	نسبة المدفوعات والضرائب المتعلقة بالعمال (من الأرباح)	نسبة الضرائب الأخرى (من الأرباح)	إجمالي الضرائب (كنسبة من إجمالي الربح)	الترتيب	عدد مستندات التصدير	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	تكلفة تصدير الشحنة (الدولار/ شحنة)	عدد مستندات الاستيراد	الوقت المستغرق للتصدير (بالأيام)	تكلفة استيراد (الدولار/ شحنة)	الترتيب	عدد الإجراءات	الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات (بالأيام)	التكلفة (كنسبة من الدين)	الترتيب	الوقت (بالسنوات)	التكلفة (كنسبة من الأموال بعد الإفلاس)	معدل استرداد الدين (سنت من الدولار)
الجزائر	136	73	6	6	4	5.3	168	34	451	6.6	29.7	35.7	72	122	8	17	1.248	9	23	1.428	123	46	630	21.9	51	41.7	2.5	7
البحرين	20	57	8	4	5	5.7	13	25	36	0	14.7	0.4	15	32	5	14	955	6	15	995	117	48	635	14.7	26	63.2	2.5	10
جيبوتي	163	178	5	2	0	2.3	65	35	114	18	17.7	3.3	38.7	34	5	19	836	5	18	911	161	40	1225	34	135	15.9	5	18
مصر	106	73	8	3	5	5.3	140	29	480	14	25.6	3.6	43	29	6	14	737	6	15	823	148	41	1010	26.2	132	16.8	4.2	22
العراق	153	119	4	5	4	4.3	53	13	312	15	13.5	0	28.4	180	10	102	3.900	10	101	3.900	139	51	520	27.3	183	0	–	–
الأردن	100	119	5	4	4	4.3	26	26	101	15	12.4	3.6	31.1	71	7	17	730	7	19	1.290	124	38	689	31.2	96	27.3	4.3	9
الكويت	61	27	7	7	5	6.3	11	15	118	4.7	10.7	0	15.5	109	8	17	1.060	10	19	1.217	113	50	566	18.8	69	34.5	4.2	1
لبنان	108	93	9	1	5	5	34	19	180	6.1	24.1	0	30.2	95	5	26	1.002	7	35	1.203	121	37	721	30.8	124	19	4	22
موريتانيا	166	147	5	3	3	3.7	175	38	696	62	17.6	6.6	86.1	163	11	39	1.520	11	42	1.523	83	46	370	23.2	150	6.7	8	9
المغرب	128	165	6	2	1	3	126	28	358	18	22.2	1.4	41.7	72	7	14	700	10	17	1.000	108	40	615	25.2	67	35.1	1.8	18
سلطنة عمان	65	93	8	5	2	5	8	14	62	9.7	11.8	0.1	21.6	123	10	22	821	10	26	1.037	106	51	598	13.5	66	35.1	4	4
قطر	39	93	5	6	4	5	2	1	36	0	11.3	0	11.3	41	5	21	735	7	20	657	95	43	570	21.6	33	52.7	2.8	22
السعودية	13	16	9	8	4	7	7	14	79	2.1	12.4	0	14.5	23	5	17	681	5	18	678	140	43	635	27.5	60	37.5	1.5	22
السودان	154	154	0	6	4	3.3	93	42	180	14	19.2	3.1	36.1	142	6	32	2.050	6	46	2.900	146	53	810	19.8	183	0	–	–
سورية	143	119	6	5	2	4.3	105	20	336	23	0	19.7	42.9	118	8	15	1.190	9	21	1.625	176	55	872	29.3	87	29.5	4.1	9
تونس	69	73	5	5	6	5.3	118	22	228	15	25.2	22.5	62.8	40	5	15	783	7	21	858	77	39	565	21.8	34	52.3	1.3	7
الإمارات	33	119	4	7	2	4.3	4	14	12	0	14.1	0	14.1	5	4	8	593	5	9	579	134	49	537	26.2	143	10.2	5.1	30
فلسطين	139	41	6	5	7	6	28	27	154	16	0	0.6	16.8	92	6	25	835	6	40	1.225	111	44	600	21.2	183	0	–	–
اليمن	99	132	6	4	2	4	148	44	248	35	11.3	1.4	47.8	120	6	27	1.129	9	25	1.475	35	36	520	16.5	89	28.6	3	8

المصدر : www.doingbusiness.org

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ثانياً : الملاحق

ملحق (1)
مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية 2009

المؤشر	مكونات ودليل المؤشر
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	مكونات المؤشر: يتكون المؤشر المركب من 3 مؤشرات فرعية هي: (1) مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يندرج فيه 12 متغيراً هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور الجيش في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية). (2) مؤشر تقويم المخاطر المالية (يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف). (3) مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (يندرج فيه 5 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج الملحي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي). دليل المؤشر: يقسم المؤشر الدول إلى 5 مجموعات حسب درجة المخاطرة ✓ صفر – 49.5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة جدا ✓ 50.0 – 59.5 نقطة: درجة مخاطرة مرتفعة ✓ 60.0 – 69.5 نقطة: درجة مخاطرة معتدلة ✓ 70.0 – 79.5 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة ✓ 80.0 – 100.0 نقطة: درجة مخاطرة منخفضة جدا
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	مكونات المؤشر: يتكون من تسعة عناصر بـأوزان نسبية محددة هي: المخاطر السياسية (25%)، الأداء الاقتصادي (25%)، مؤشرات المديونية (10%)، متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته (10%)، التقويم الائتماني للقطر (10%)، توافر الائتمان المصرفي (5%)، توافر التمويل للمدى القصير (5%)، النفاذ لأسواق رأس المال (5%)، معدل الخصم عند التنازل (5%). دليل المؤشر:يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل.
مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري	مكونات المؤشر: يتم احتساب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل خبراء الاقتصاد ومحللي المخاطر السيادية في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى. دليل المؤشر:يتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة دل ذلك على انخفاض درجة المخاطر.

مؤشر وكالة دان اند برادستريت للمخاطر القطرية	مكونات المؤشر: تركز الوكالة على تقويم المخاطر القطرية ليس فقط المرتبطة بالقدرة على سداد أصل الدين والفوائد وأصل المبلغ المستثمر وعوائده وقيمة البضاعة المستوردة لصالح المصدر بل أيضا الفرص التصديرية والاستثمارية الضائعة في المستقبل. وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الذين يرغبون بالحصول على معلومات عن شركات حول العالم يرغبون بالتعامل معها. يعتمد المؤشر على 4 مجموعات تغطي المخاطر السياسية (البيئة المؤسسية/ سياسة الدول الداخلية/ استقرار الوضع السياسي والاجتماعي/ السياسة الخارجية)، المخاطر الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي للمدى القصير/ هيكل أسعار الفائدة/ الإصلاح الاقتصادي الهيكلي/ معدل النمو الاقتصادي للمدى الطويل)، المخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية/ وضع الحساب الجاري/ وضع الحساب الرأسمالي/ احتمالات العجز عن سداد الديون/سعر صرف العملة المحلية)، والمخاطر التجارية (الوضع الائتماني الإجمالي/ السياسة الضريبية/ استقرار القطاع المصرفي/ الفساد). دليل المؤشر: تقسم المخاطر إلى سبع مجموعات من DB1 – DB7 وبداخل المجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين a–d بحيث تكون الدول الحاصلة على DB1 هي الأقل مخاطرة في حين تكون DB7 الأعلى مخاطرة.
مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	مكونات المؤشر: يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية، بالاستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى. دليل المؤشر: درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات: ✓ (A1): البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وإمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا. ✓ (A2): احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1. ✓ (A3): بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد. ✓ (A4): سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك، فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا. درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات: ✓ B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلاً. ✓ C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلاً. ✓ D: ستؤدي درجة المخاطر العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

ملحق (2): لمحة احصائية عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية

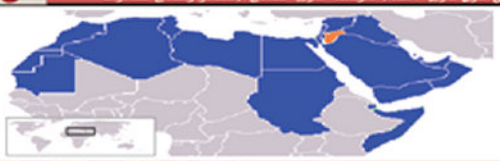

الأردن

المساحة (بالكيلو متر المربع)	89,342
العاصمة	عمان
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار الأردني

2009	2008	2007	2006	2005	
5.99	5.85	5.72	5.60	5.47	عدد السكان (بالمليون نسمة)
0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	سعر الصرف (متوسط الفترة)
-0.68	14.93	5.39	6.26	3.49	معدل التضخم
22,929	21,223	17,005	14,839	12,629	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
2.75	7.75	8.91	7.98	8.12	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
10,900	12,400	9,300	8,100	6,635	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
16,300	19,200	15,700	13,200	11,859	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
11,100	7,700	6,900	6,200	4,744	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
5,365	5,157	7,414	7,316	7,135	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ

(مليون دولار)

الدول العربية	2008	2009	الدول غير العربية	2008	2009
البحرين	21.15	302.20	بريطانيا	333.08	179.99
السعودية	127.70	248.60	امريكا	8.30	41.99
الإمارات	164.30	84.91	الهند	-	25.06
الكويت	1.48	71.84	اسرائيل	5.36	12.71
العراق	93.53	34.71	سويسرا/لانكا	-	11.28
فلسطين	57.19	5.11	كوريا الجنوبية	-	7.05
سورية	0.21	2.91	كندا	1.59	1.14
سلطنة عمان	0.00	1.69	ايطاليا	0.11	0.80
اليمن	0.00	1.47	المكسيك	-	0.52
لبنان	3.42	1.40	فرنسا	0.07	0.41
ليبيا	0.00	0.74	هولندا	2.82	0.39
مصر	2.83	0.69	استراليا	-	0.37
قطر	1.44	0.00	النمسا	0.71	0.35
اخرى	113.1	-	اليونان	-	0.14
			الصين	0.14	0.10
			تركيا	0.42	0.07
			تايوان	8.12	-
			الدنمارك	7.03	-
			رومانيا	0.11	-
			المانيا	0.24	-
			السويد	4.55	-
			جنوب افريقيا	4.34	-
			اخرى	1862.72	1345.38
إجمالي الدول العربية	586.3	756.3	إجمالي الدول غير العربية	2,239.7	1,627.7
			الاجمالي العام	2826.0	2384.0

موزع حسب القطاع الاقتصادي %

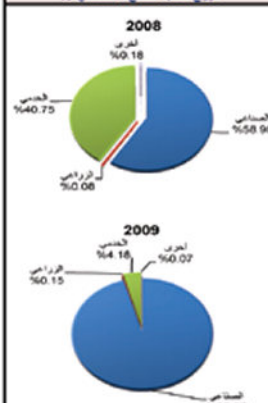

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2003 - 2009 (مليون دولار)

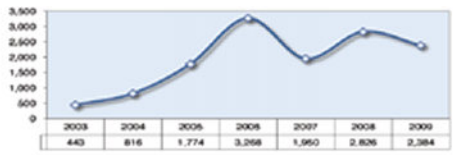

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2003-2009 (%)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

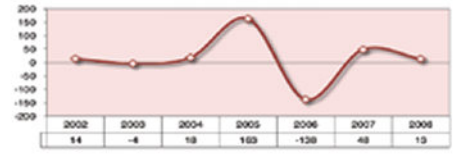

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

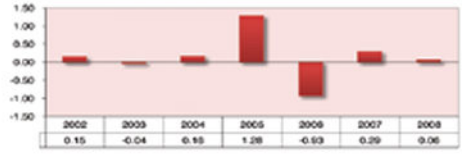

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	الاتفاقيات الاستثمار الثنائية: تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: تاريخ التوقيع
البحرين	8 فبراير 2000	-
قطر	28 يناير 2009	12 يناير 2004
تونس	27 أبريل 1995	1 أكتوبر 1990
الجزائر	1 أغسطس 1996	5 نوفمبر 1997
السودان	30 مارس 2000	30 مارس 2000
سورية	8 أكتوبر 2001	8 أكتوبر 2001
الكويت	21 مايو 2001	-
لبنان	31 أكتوبر 2002	31 أكتوبر 2002
مصر	8 مايو 1995	8 مايو 1996
سلطنة عمان	9 ابريل 2007	-
المغرب	16 يونيو 1998	16 مايو 2005
الإمارات	-	12 يونيو 2005
اليمن	18 يونيو 1995	26 أكتوبر 1998

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

الأردن عضو في وكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

مؤسسة تشجيع الاستثمار: Jordan Investment Board
تليفون: 962-6560600/9
البريد الالكتروني: info@jib.com.jo
الموقع الشبكي: www.jordaninvestment.com

الأردن
مؤسسة تشجيع الاستثمار

الإمارات العربية المتحدة

لمحة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية / أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

الإمارات

المساحة (بالكيلو متر المربع)	83,600
العاصمة	ابوظبي
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدرهم الاماراتي

2009	2008	2007	2006	2005	
4.91	4.77	4.49	4.23	4.11	عدد السكان (بالمليون نسمة)
3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	سعر الصرف (متوسط الفترة)
1.60	12.30	11.65	9.29	6.20	معدل التضخم
248,969	254,394	207,564	163,718	134,172	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
1.30	7.40	6.06	8.72	8.19	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
192,193	239,213	187,100	151,500	122,000	الصادرات من السلع (مليون دولار)
170,514	200,327	166,100	112,900	93,900	الواردات من السلع (مليون دولار)
29,900	30,900	77,900	28,000	21,300	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
128,600	134,700	130,143	80,549	40,654	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2008	2009
الكويت	1,191.5	1,222.2
ليبيا	313.0	321.1
البحرين	197.6	202.7
الاردن	68.6	70.3
لبنان	245.0	251.3
مصر	34.0	34.9
سورية	2.3	2.4
الشحنن	18.0	18.5
السعودية	461.8	473.7
قطر	598.9	614.3
سلطنة عمان	84.3	86.5
السودان	173.1	177.6
العراق	57.3	58.8
الجزائر	114.3	117.3
اجمالي الدول العربية	3,559.7	3,651.6

الدول غير العربية	2008	2009
اجمالي الدول غير العربية	10,140	4,896
الاجمالي العام	13,700	8,550

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

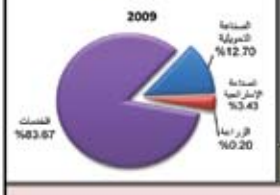

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

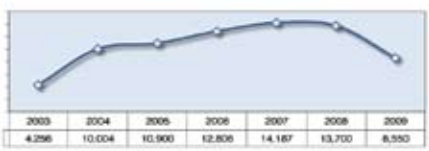

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

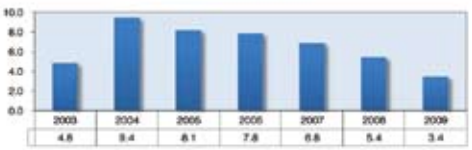

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

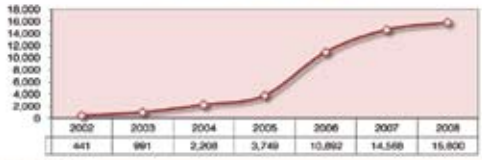

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002 - 2008 (%)

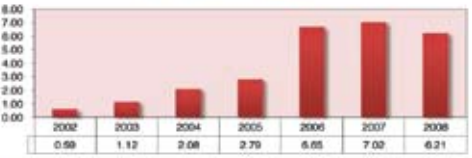

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي تاريخ التوقيع
الجزائر	24 ابريل 2001	24 ابريل 2001
لبنان	17 مايو 1998	17 مايو 1998
الكويت	12 فبراير 1965	–
الأردن	–	12 يونيو 2005
السودان	18 فبراير 2000	15 مارس 2001
المغرب	9 فبراير 1999	9 فبراير 1999
تونس	10 ابريل 1998	10 ابريل 1998
مصر	11 مايو 1997	12 ابريل 1994
سورية	26 نوفمبر 1997	26 يناير 2000
اليمن	13 فبراير 2001	13 فبراير 2001

معلومات اخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

الامارات عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

دائرة التنمية الاقتصادية - مكتب الاستثمارات الأجنبية
Department of Economic Development - Foreign Investment Office
http://www.dubaided.gov.ae

سلطة المنطقة الحرة بمطار دبي
Dubai Airport Free Zone Authority (DAFZA)
www.dafza.gov.ae

سلطة المنطقة الحرة برأس الخيمة
Ras Al Khaimah Free Trade Zone Authority
www.rakiftz.com

المواقع الشبكية

البحرين

المساحة (بالكيلو متر المربع)	741
العاصمة	المنامة
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار البحريني

	2009	2008	2007	2006	2005
عدد السكان (بالمليون نسمة)	1.04	0.78	0.76	0.75	0.73
سعر الصرف (متوسط الفترة)	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376
معدل التضخم	2.79	3.53	3.25	2.04	2.62
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	20,214	21,236	18,443	15,848	13,456
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	2.89	6.12	8.07	6.65	7.85
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	16,300	21,100	17,200	15,500	13,290
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	12,900	15,700	12,300	11,300	10,287
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	3,600	3,800	4,100	2,700	1,876
الدين الخارجي (مليون دولار)	32,464	33,553	25,728	8,463	5,828

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

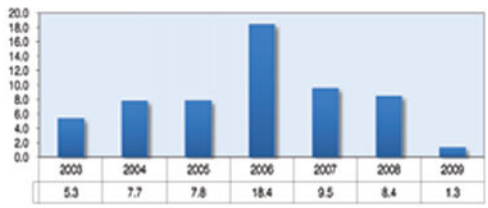

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

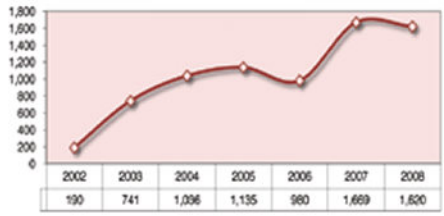

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002 - 2008 (%)

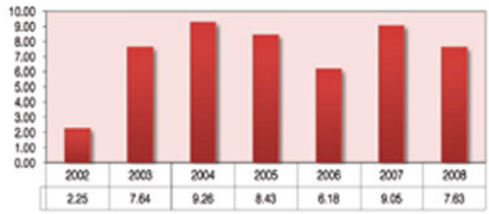

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي تاريخ التوقيع
الجزائر	-	11 يونيو 2000
مصر	4 اكتوبر 1997	17 سبتمبر 1997
الاردن	8 فبراير 2000	-
لبنان	7 اغسطس 2003	7 اغسطس 2003
المغرب	7 أبريل 2000	4 فبراير 2000
سورية	20 سبتمبر 2000	-
اليمن	1 ديسمبر 2002	28 سبتمبر 2002
السودان	17 يناير 2000	23 مارس 2006

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

البحرين عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

عنوان هيئة تشجيع الاستثمار

مجلس التنمية الاقتصادية
Bahrain Economic Development Board
العنوان البريدي: ص.ب 11299 - المنامة - مملكة البحرين
تلفون: (973) 533886
البريد الالكتروني: invest@bahrainedb.com
الموقع الشبكي: www.bahrainedb.com

مجلس التنمية الاقتصادية البحرين BAHRAIN ECONOMIC DEVELOPMENT BOARD

الجمهورية التونسية

لجنة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية / أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

المساحة (بالكيلو متر المربع)	163,610
العاصمة	تونس
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار التونسي

2009	2008	2007	2006	2005	
10.4	10.3	10.2	10.1	10.0	عدد السكان (بالمليون نسمة)
1.350	1.232	1.281	1.331	1.297	سعر الصرف (متوسط الفترة)
3.73	5.05	3.15	4.50	2.01	معدل التضخم
40,168	40,843	35,610	31,110	29,109	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
2.95	4.65	6.35	5.35	4.08	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
19,900	25,200	20,100	16,000	14,500	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
21,100	26,600	20,800	16,700	14,637	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
10,600	9,000	7,900	6,800	4,400	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
21,691	20,626	20,155	18,542	18,135	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ

(مليون دولار)

2009	2008	الدول غير العربية	2009	2008	الدول العربية
1266.8	1905.8	الاتحاد الأوروبي	2.8	0.8	السعودية
192.9	427.0	فرنسا	0.4	25.6	الأردن
430.6	272.1	إيطاليا	-	0.6	لبنان
404.2	818.6	المملكة المتحدة	11.4	4.5	مصر
45.9	16.8	ألمانيا	10.2	103.8	ليبيا
39.3	76.1	إسبانيا	3.2	3.0	العراق
59.2	179.3	السويد	65.6	61.1	الإمارات
48.6	69.5	النمسا	38.0	10.7	الكويت
62.9	**147.5**	الدول الأمريكية	5.1	1.9	الجزائر
67.4	117.7	كندا	0.2	1.2	المغرب
72.0	**31.6**	الدول الأسيوية	25.5	-	البحرين
12.1	0.2	اليابان	0.4	0.0	سورية
4.3	16.5	الصين	0.9	0.0	فلسطين
3.9	3.0	كوريا الجنوبية			
202.5	**428.3**	دول اخرى			
18.9	3.8	استراليا			
1.4	143.1	تركيا			
1804.2	**2513.2**	إجمالي الدول غير العربية	**163.7**	**213.2**	إجمالي الدول العربية

1767.9	**2726.4**

الإجمالي العام

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

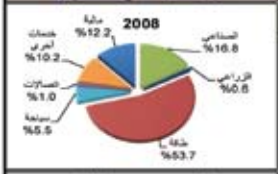

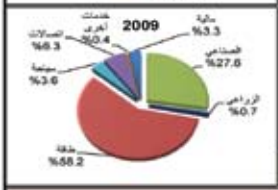

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

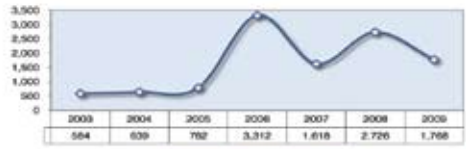

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
564	639	782	3,312	1,618	2,726	1,768

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2002-2009 (%)

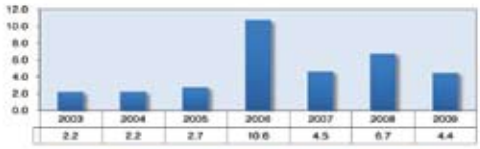

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
2.2	2.2	2.7	10.6	4.5	6.7	4.4

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
7	5	4	13	33	20	42

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2002-2008 (%)

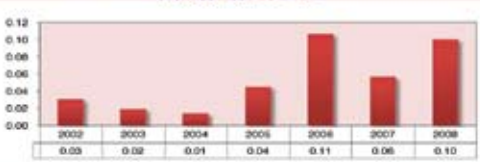

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
0.03	0.02	0.01	0.04	0.11	0.06	0.10

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي تاريخ التوقيع
موريتانيا	11 مارس 1980	مارس 1999
ليبيا	19 فبراير 2005	مايو 1976
الجزائر	17 فبراير 2006	9 فبراير 1985
مصر	8 ديسمبر 1999	8 ديسمبر 1989
الأردن	27 أبريل 1995	فبراير 1988
الكويت	14 سبتمبر 1973	أبريل 2000
لبنان	24 يونيو 1998	24 يونيو 1998
السعودية	-	9 أكتوبر 1988
سلطنة عمان	19 أكتوبر 1991	16 نوفمبر 1997
العراق	-	يونيو 2001
المغرب	28 يناير 1994	28 أغسطس 1974
قطر	25 مايو 1996	مارس 1997
سورية	23 يناير 2001	22 يونيو 1998
السودان	8 أكتوبر 2003	8 أكتوبر 2003
الامارات	10 أبريل 1996	10 أبريل 1995
اليمن	6 مارس 1998	6 مارس 1998

معلومات اخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

تونس عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي	Foreign Investment Promotion Agency (FIPA)
العنوان البريدي	Rue Slaheddine El Ammami, Centre Urbain Nord 1004 Tunis
تليفون	(216) 71 752 540
البريد الالكتروني	fipa.tunisia@mdci.gov.tn
الموقع الشبكي	www.investintunisia.tn

FIPA Tunisia
The Foreign Investment Promotion Agency

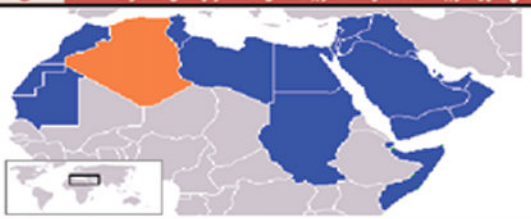

الجزائر

المساحة (بالكيلو متر المربع)	2,381,740
العاصمة	الجزائر
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار الجزائري

2009	2008	2007	2006	2005	
35.0	34.5	34.4	33.8	32.9	عدد السكان (بالمليون نسمة)
72.52	64.58	69.29	72.65	73.28	سعر الصرف (متوسط الفترة)
5.74	4.86	3.56	2.33	1.64	معدل التضخم
140,848	170,228	134,303	117,288	103,220	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
2.03	2.40	3.00	2.00	5.10	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
48,000	82,100	63,500	57,300	48,840	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
49,400	49,100	33,300	25,500	24,640	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
147,200	143,100	110,200	77,800	56,180	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
7,183	5,618	5,641	5,630	17,238	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

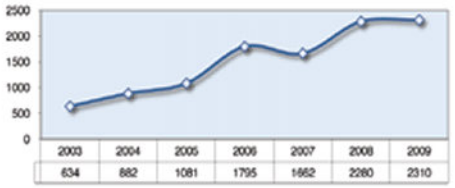

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

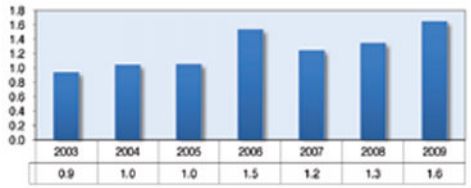

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

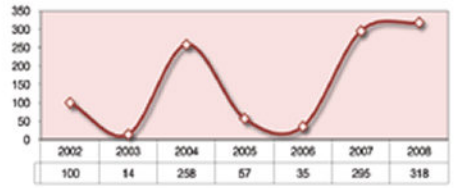

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

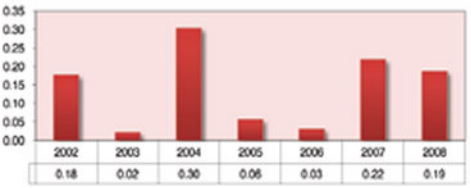

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية: تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: تاريخ التوقيع
الأردن	1 أغسطس 1996	16 سبتمبر 1997
الامارات	24 أبريل 2001	24 أبريل 2001
البحرين	11 يونيو 2000	11 يونيو 2000
تونس	16 فبراير 2006	9 فبراير 1985
السودان	24 أكتوبر 2001	-
سورية	14 سبتمبر 1997	12 سبتمبر 1997
المغرب	-	25 يناير 1990
سلطنة عمان	9 أبريل 2000	9 أبريل 2000
قطر	24 أكتوبر 1996	1 أغسطس 1998
الكويت	3 سبتمبر 2001	-
لبنان	-	29 أغسطس 2002
ليبيا	6 أغسطس 2001	19 يونيو 1988
مصر	29 مارس 1997	17 فبراير 2001
اليمن	25 نوفمبر 1999	29 يناير 2002

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

الجزائر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	*Agence Nationale de Développement de l'Investissement*
العنوان البريدي	27, Rue Mohamed MERBOUCHE - Hussein-Dey - (siège du CNAT)
تليفون	2130 21 77 32 62
البريد الالكتروني	information@andi.dz
الموقع الشبكي	www.andi.dz

جمهورية جيبوتي

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

جيبوتي

المساحة (بالكيلو متر المربع)	23,200
العاصمة	جيبوتي
اللغة الرسمية	الفرنسية والعربية
العملة المحلية	الفرنك الجيبوتي

2009	2008	2007	2006	2005	
0.80	0.78	0.77	0.75	0.73	عدد السكان (بالمليون نسمة)
177.7	177.6	177.7	177.6	177.6	سعر الصرف (متوسط الفترة)
1.67	11.96	4.97	3.47	3.11	معدل التضخم
1,049	983	848	769	709	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
4.97	5.82	5.08	4.82	3.17	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
400	400	300	300	288	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
600	700	600	500	391	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
..	132	130	117	88	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
665	592	539	437	440	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

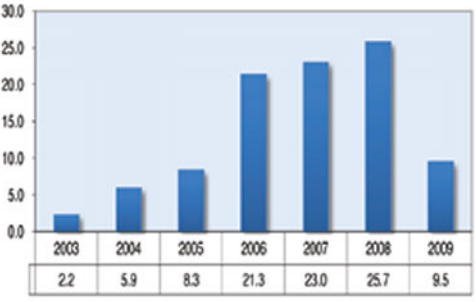

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
	تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
مصر	21 يوليو 1998	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

جيبوتي عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار - وزارة الشؤون الرئاسية	*Agence Nationale pour la Promotion des Investissement (ANPI)*
العنوان البريدي	ANPI – B.P. 1884 Rue de Marseille, Djibouti, Republic of Djibouti
تليفون	(+253) 31 21 02
البريد الالكتروني	anpi@intnet.dj
الموقع الشبكي	www.djiboutinvest.dj

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات

المملكة العربية السعودية

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية / اعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

السعودية

المساحة (بالفيلو متر المربع)	2,149,690
العاصمة	الرياض
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الريال السعودي

2009	2008	2007	2006	2005	
25.5	24.9	24.3	23.7	23.1	عدد السكان (بالمليون نسمة)
3.750	3.750	3.750	3.750	3.750	سعر الصرف (متوسط الفترة)
5.06	9.87	4.11	2.31	0.63	معدل التضخم
369,671	475,728	385,199	356,630	315,758	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
0.15	4.33	2.02	3.16	5.55	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
194,900	323,500	249,600	225,600	188,000	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
160,400	179,500	147,100	115,300	88,300	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
408,600	441,900	305,300	225,200	73,400	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
86,503	83,252	75,884	42,439	29,681	الدين الخارجي (مليون دولار)

توزعا حسب القطاع الاقتصادي %

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

2009	2008	الدول غير العربية	2009	2008	الدول العربية
5,830	5,228	امريكا	4,299	4,461	الكويت
4,463	4,910	اخرى	3,787	5,873	الامارات
2,558	3,022	فرنسا	1,095	1,003	البحرين
2,044	3,245	اليابان	618	582	الاردن
1,665	1,323	الصين	414	279	لبنان
1,345	1,363	هولندا	391	164	مصر
1,043	922	المانيا	312	168	سورية
886	997	المملكة المتحدة	197	109	فلسطين
869	771	ايطاليا	177	66	اليمن
516	1,106	روسيا	64	25	قطر
471	589	ماليزيا	33	11	سلطنة عمان
413	445	اسبانيا	20	11	السودان
280	189	تركيا	6	3	العراق
261	160	سويسرا	4	2	المغرب
221	219	باكستان	4	1	تونس
216	164	كندا	2	-	الجزائر
174	162	كوريا الجنوبية			
171	159	سنغافورة			
168	147	استراليا			
116	182	الهند			
91	46	تايوان			
90	44	اخرى			
23,691	25,393	اجمالي الدول غير العربية	11,623	12,758	اجمالي الدول العربية
35,514	38,151	الاجمالي العام			

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

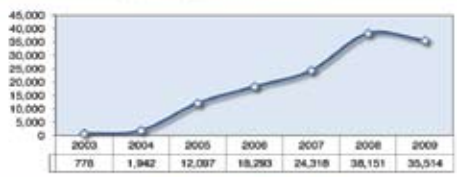

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2002-2009 (%)

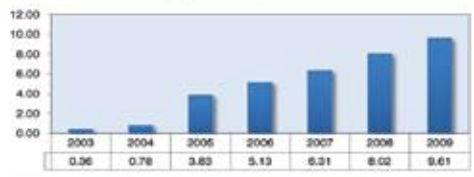

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2002-2008 (%)

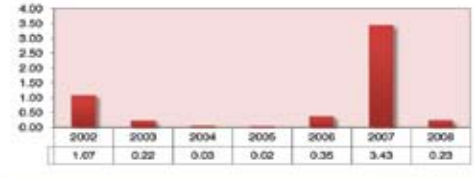

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	الاتفاقيات الاستثمار الثنائية	
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	الدولة
-	13 مارس 1990	مصر

معلومات اخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

المملكة العربية السعودية عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار — *Saudi Arabia General Investment Authority (SAGIA)*

الموقع الشبكي — www.sagia.gov.sa/

العنوان البريدي — مبنى الصحافة، شارع الامير سعود بن عبدالعزيز بن محمد (شارع المدينة)،
ص.ب 5927، الرياض 11432، المملكة العربية السعودية

تليفون — (966) 1 203 5555

فاكس — (966) 1 263 2894

البريد الالكتروني — info@sagia.gov.sa

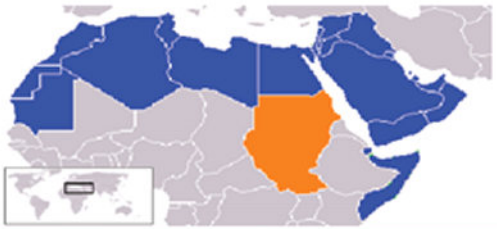

السودان

المساحة (بالكيلو متر المربع)	2,505,813
العاصمة	الخرطوم
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الجنيه السوداني

2009	2008	2007	2006	2005	
39.1	38.1	37.2	36.2	35.3	عدد السكان (بالمليون نسمة)
2.300	2.090	2.016	2.172	2.436	سعر الصرف (متوسط الفترة)
11.26	14.30	7.97	7.20	8.52	معدل التضخم
54,677	58,028	46,531	36,401	27,386	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
4.52	6.84	10.16	11.29	6.33	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
8,200	13,000	9,300	6,000	4,824	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
11,400	12,500	11,000	10,000	7,700	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
700	2,000	1,400	1,700	1,700	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
35,485	33,714	31,874	28,429	27,003	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

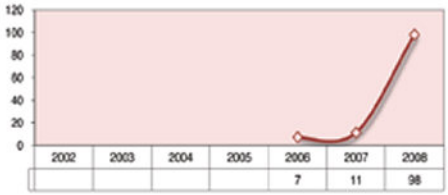

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

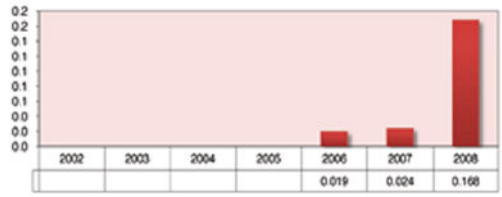

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
البحرين	17 يناير 2000	23 مارس 2006
مصر	28 مايو 1977	9 ديسمبر 1970
الاردن	30 مارس 2000	-
لبنان	9 مارس 2004	9 مارس 2004
سلطنة عمان	25 اكتوبر 1999	7 يونيو 2003
المغرب	23 فبراير 1999	-
تونس	8 اكتوبر 2003	8 اكتوبر 2003
قطر	3 يونيو 1998	30 يونيو 1998
سورية	7 يناير 2000	31 مايو 2001
الإمارات	18 فبراير 2001	15 مارس 2001
اليمن	10 اغسطس 1999	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

السودان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لوزارة الاستثمار

وزارة الاستثمار — Ministry Of Investment
العنوان البريدي — ص.ب : 6286 - الخرطوم - غرب فندق الهيلتون
تليفون — 24911-787193/4/5
البريد الالكتروني — investment@sudanmail.net
الموقع الشبكي — www.sudaninvest.org

سورية

المساحة (بالكيلو متر المربع)	185,180
العاصمة	دمشق
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الليرة السورية

	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان (بالمليون نسمة)	18.4	18.9	19.4	19.9	20.4
سعر الصرف (متوسط الفترة)	52.17	51.00	49.93	46.53	46.40
معدل التضخم	7.24	10.39	4.68	15.15	2.55
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	28,577	33,505	40,556	54,476	52,524
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	4.50	5.10	4.26	5.16	3.99
الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	11,900	13,100	15,500	19,300	16,700
الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)	12,900	14,600	17,700	21,900	19,100
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	18,200	16,500	17,000	17,100	17,100
الدين الخارجي (مليون دولار)	6,692	6,433	5,881	5,720	5,462

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
160	320	583	659	1,242	2,116	1,514

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

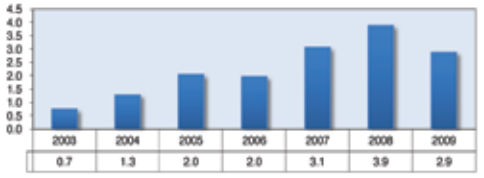

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
0.7	1.3	2.0	2.0	3.1	3.9	2.9

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

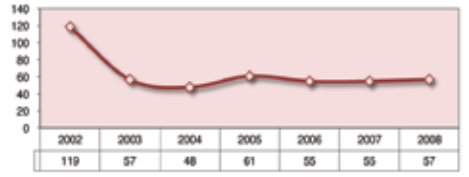

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
119	57	48	61	55	55	57

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
0.52	0.26	0.19	0.21	0.16	0.14	0.10

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي تاريخ التوقيع
السعودية	16 نوفمبر 2008	–
الأردن	8 أكتوبر 2001	8 أكتوبر 2001
الإمارات	26 نوفمبر 1997	26 يناير 2000
البحرين	20 سبتمبر 2000	20 سبتمبر 2000
تونس	23 يناير 2001	22 يونيو 1998
الجزائر	14 سبتمبر 1997	12 سبتمبر 1997
العراق	29 أغسطس 2002	–
سلطنة عمان	14 سبتمبر 2005	14 سبتمبر 2005
قطر	24 أكتوبر 2003	23 أكتوبر 2003
الكويت	16 أغسطس 2001	9 ديسمبر 1997
لبنان	12 يناير 1997	12 يناير 1997
ليبيا	8 فبراير 1993	–
مصر	28 أبريل 1997	19 يوليو 1991
المغرب	23 أكتوبر 2001	9 يونيو 2005
اليمن	9 أكتوبر 1996	23 يوليو 2001
السودان	7 يناير 2000	31 مايو 2001

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

سورية عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار(WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

هيئة الاستثمار السورية
Syrian Investment Agency
العنوان البريدي: دمشق – مبنى رئاسة مجلس الوزراء القديم، (السبع بحرات)
تليفون: (963) 11 - 4410448 / 4412039
البريد الالكتروني: syrinvest@mail.sy
الموقع الشبكي: www.investsyria.org

الجمهورية العراقية

لمحة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

العراق

المساحة (بالكيلو متر المربع)	438,317
العاصمة	بغداد
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار العراقي

2009	2008	2007	2006	2005	
31.2	30.4	29.6	28.8	27.9	عدد السكان (بالمليون نسمة)
1,170	1,193	1,255	1,467	1,469	سعر الصرف (متوسط الفترة)
-2.80	2.67	30.82	53.25	36.96	معدل التضخم
65,838	86,525	56,982	45,075	31,383	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
4.21	9.52	1.50	6.21	-0.73	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
40,200	63,500	38,700	30,200	23,500	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
50,400	49,100	29,300	23,200	24,900	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
44,300	50,200	31,500	20,000	12,000	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
90,264	95,610	103,137	99,030	110,343	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

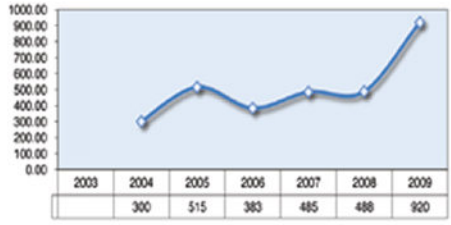

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

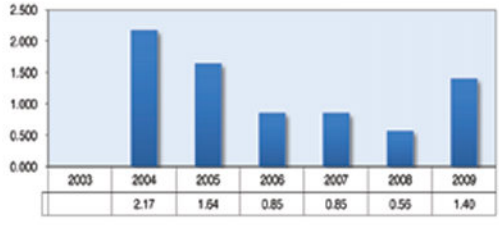

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

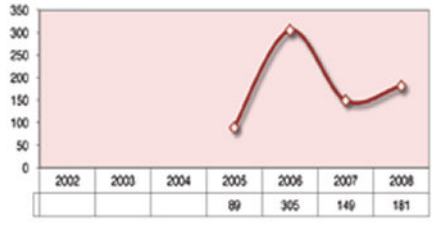

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

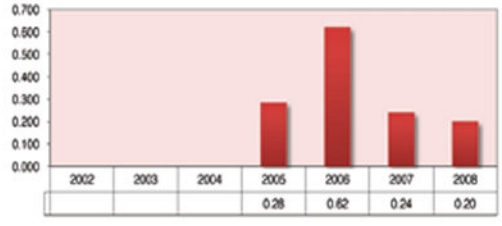

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009		
	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
تونس	-	يوليو 2001
الكويت	25 أكتوبر 1964	-
المغرب	18 يوليو 1990	-
سورية	29 أغسطس 2002	-
مصر	-	31 مارس 1968
اليمن	-	25 ديسمبر 2001

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

العراق عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الهيئة الوطنية للإستثمار في العراق	National Investment Commission
الموقع الشبكي	www.kurdistaninvestment.org
البريد الالكتروني	info@investpromo.gov.iq

سلطنة عمان

المساحة (بالكيلو متر المربع)	309,500
العاصمة	مسقط
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الريال العماني

2009	2008	2007	2006	2005	
2.96	2.87	2.74	2.58	2.51	عدد السكان (بالمليون نسمة)
0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	سعر الصرف (متوسط الفترة)
3.54	12.61	5.89	3.44	1.85	معدل التضخم
53,395	59,946	41,640	36,805	30,905	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
3.35	12.26	7.74	6.00	4.89	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
28,800	39,700	26,300	22,900	19,400	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
21,600	26,800	19,200	13,800	11,082	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
11,600	11,400	9,500	5,000	4,358	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
8,703	9,172	7,204	5,705	3,770	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
122	26	111	1,538	1,688	3,125	2,928

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

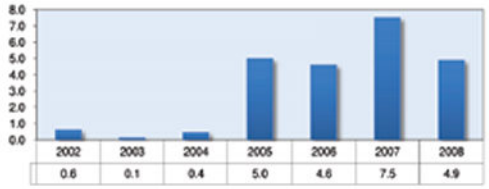

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
0.6	0.1	0.4	5.0	4.6	7.5	4.9

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

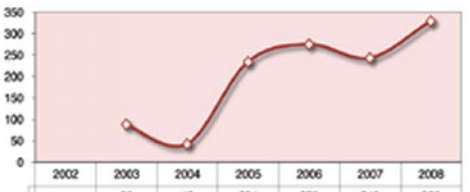

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	88	42	234	275	243	329

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

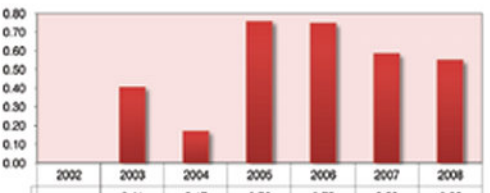

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
	0.41	0.17	0.76	0.75	0.58	0.55

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الجزائر	09 أبريل 2000	9 أبريل 2000
مصر	25 مارس 1998	26 أبريل 2000
لبنان	11 أبريل 2006	16 أغسطس 2001
السودان	25 أكتوبر 1999	7 يونيو 2003
المغرب	08 مايو 2001	14 ديسمبر 2006
سورية	14 سبتمبر 2005	14 سبتمبر 2005
الأردن	09 أبريل 2007	-
تونس	19 أكتوبر 1991	16 نوفمبر 1997
اليمن	20 سبتمبر 1998	8 مايو 2002

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

سلطنة عمان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار:

المركز العماني لتشجيع الاستثمار وتنمية الصادرات
Omani Center for Investment Promotion & Export Development
العنوان البريدي: ص.ب 25 - وادي كبير - 117 - سلطنة عمان
تليفون: (968) 24826699
فاكس: (968) 24810890
البريد الالكتروني: info@ociped.com
الموقع الشبكي: www.ociped.com

قطر

المساحة (بالكيلو متر المربع)	11,586
العاصمة	الدوحة
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الريال القطري

	2009	2008	2007	2006	2005
عدد السكان (بالمليون نسمة)	1.22	1.10	0.93	0.84	0.80
سعر الصرف (متوسط الفترة)	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640
معدل التضخم	-4.87	15.05	13.76	11.83	8.81
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)	83,910	100,407	71,041	56,918	42,463
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)	9.04	15.81	13.69	15.03	9.24
الصادرات من السلع (مليون دولار)	52,200	71,200	51,500	39,300	28,700
الواردات من السلع (مليون دولار)	33,500	34,800	27,200	21,800	12,600
الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)	18,800	9,800	9,800	5,400	4,600
الدين الخارجي (مليون دولار)	80,805	59,039	41,843	26,296	20,425

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

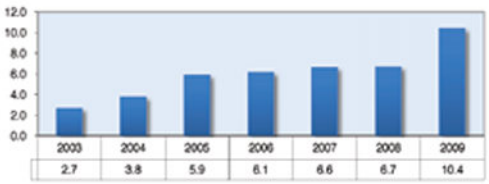

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

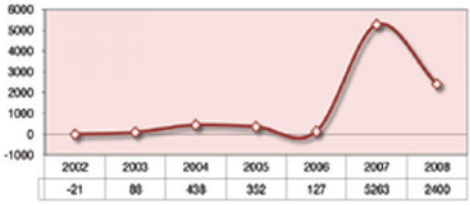

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

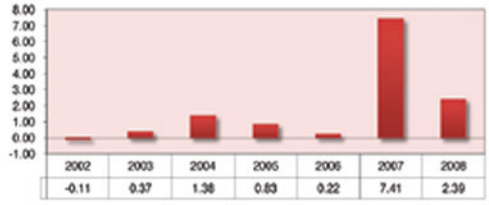

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية: تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: تاريخ التوقيع
السودان	3 يونيو 1998	30 يونيو 1998
المغرب	20 فبراير 1999	17 مارس 2006
الجزائر	24 أكتوبر 1996	1 أغسطس 1998
الأردن	28 يناير 2009	12 يناير 2004
سورية	24 أكتوبر 2003	23 أكتوبر 2003
ليبيا	28 أبريل 2004	-
موريتانيا	25 ديسمبر 2003	25 يناير 2003
لبنان	-	23 نوفمبر 2005
تونس	28 مايو 1996	مارس 1997
مصر	12 فبراير 1999	3 ديسمبر 1990
اليمن	7 أغسطس 2000	7 أغسطس 2000

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

قطر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار:

هيئة تشجيع الاستثمار	*Investment Promotion Department*
العنوان البريدي	ص . ب 22355 - الدوحة - قطر
تليفون	(974) 4945522
فاكس	(974) 4933054
البريد الالكتروني	ipd@mbt.gov.qa
الموقع الشبكي	www.investingatar.com.qa

الكويت

المساحة (بالكيلو متر المربع)	17,818
العاصمة	الكويت
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار الكويتي

2009	2008	2007	2006	2005	
3.5	3.4	3.3	3.2	3.0	عدد السكان (بالمليون نسمة)
0.287	0.269	0.284	0.290	0.292	سعر الصرف (متوسط الفترة)
4.68	10.50	5.47	3.09	4.12	معدل التضخم
111,309	158,150	111,755	101,564	80,800	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
-2.67	6.40	2.51	5.14	10.62	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
65,000	98,300	73,300	66,900	51,700	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
34,500	38,000	31,200	25,800	22,800	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
17,700	16,700	15,900	11,800	8,100	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
27,048	26,727	26,262	26,407	16,483	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

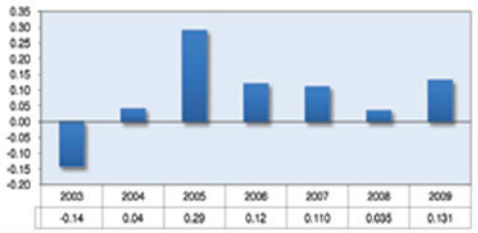

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002 - 2008 (%)

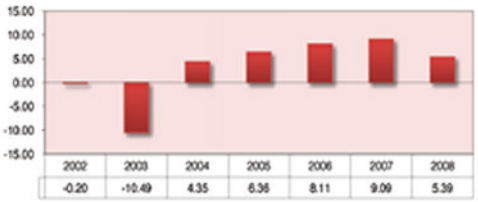

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

	الاتفاقيات الاستثمار الثنائية	الاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
مصر	17 ابريل 2001	16 فبراير 2004
الاردن	21 مايو 2001	-
لبنان	21 يناير 2001	4 أبريل 2001
العراق	15 اكتوبر 1964	-
موريتانيا	1 أغسطس 2006	-
المغرب	16 فبراير 1999	-
الإمارات	12 فبراير 1966	-
تونس	14 سبتمبر 1973	أبريل 2000
اليمن	23 يونيو 2000	30 سبتمبر 2001
الجزائر		19 أبريل 2008
سورية	16 أغسطس 2001	9 ديسمبر 1997
اليمن	20 فبراير 2001	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

الكويت عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لمكتب الاستثمار الاجنبي المباشر

مكتب استثمار رأس المال الاجنبي: *Kuwait Foreign Investment Bureau (KFIB)*
العنوان البريدي: شرق - شارع خالد بن الوليد - برج المدينة - ص.ب 3690- الصفاة 13037 الكويت
تليفون: (965) 2224 0700
فاكس: (965) 2224 0773
البريد الالكتروني: info@kfib.com.kw
الموقع الشبكي: http://www.kfib.com.kw

مكتب إستثمار رأس المال الأجنبي
Kuwait Foreign Investment Bureau

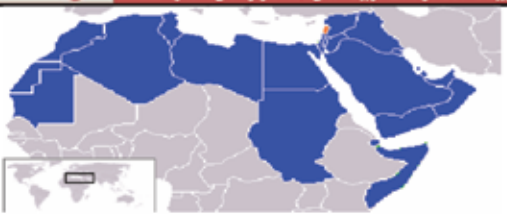

لبنان

المساحة (بالكيلو متر المربع)	10,400
العاصمة	بيروت
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الليرة اللبنانية

2009	2008	2007	2006	2005	
3.9	3.8	3.8	3.8	3.8	عدد السكان (بالمليون نسمة)
1,508	1,508	1,508	1,508	1,508	سعر الصرف (متوسط الفترة)
1.21	10.76	4.06	5.57	-0.72	معدل التضخم
33,585	29,485	25,047	22,438	21,861	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
9.00	9.00	7.50	0.58	2.50	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
24,300	22,600	16,000	13,700	11,300	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
29,600	28,100	20,600	16,700	14,900	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
27,500	18,800	11,500	11,400	9,600	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
65,558	51,628	48,616	44,607	40,552	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

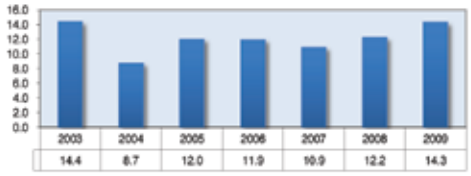

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

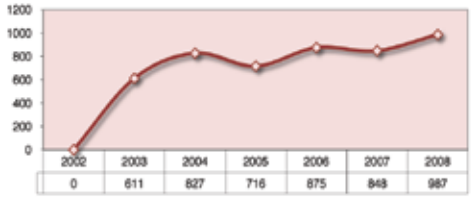

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

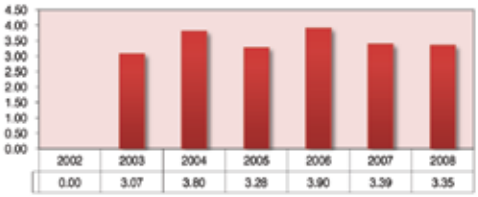

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي تاريخ التوقيع
الاردن	31 اكتوبر 2002	31 اكتوبر 2002
الامارات	17 مايو 1998	17 مايو 1998
البحرين	7 اغسطس 2003	7 اغسطس 2003
تونس	24 يونيو 1998	24 يونيو 1998
الجزائر	-	26 مارس 2002
السودان	9 مارس 2004	9 مارس 2004
سورية	12 يناير 1997	12 يناير 1997
سلطنة عمان	11 أبريل 2006	12 أبريل 2001
قطر	-	23 نوفمبر 2005
الكويت	21 يناير 2001	21 يناير 2001
مصر	16 مارس 1996	17 مارس 1996
المغرب	3 يوليو 1997	20 اكتوبر 2001
موريتانيا	15 يونيو 2004	-
اليمن	25 نوفمبر 1999	29 سبتمبر 2002

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

لبنان عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان
Investment Development Authority of Lebanon
العنوان البريدي
برج المزارية، شارع الأمير بشير، رياض الصلح - ص.ب.: 7251-113 - بيروت
تليفون
961 1 983306
البريد الالكتروني
invest@idal.com.lb
الموقع الشبكي
www.idal.com.lb

IDAL

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

لمحة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ليبيا

المساحة (بالكيلو متر المربع)	1,759,540
العاصمة	طرابلس
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدينار الليبي

2009	2008	2007	2006	2005	
6.3	6.2	6.1	6.0	5.9	عدد السكان (بالمليون نسمة)
1.305	1.267	1.222	1.281	1.350	سعر الصرف (متوسط الفترة)
2.65	10.40	6.20	1.44	2.90	معدل التضخم
60,351	89,909	71,687	56,479	44,031	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
1.76	3.38	7.50	6.72	10.29	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
39,000	63,100	48,000	40,200	31,900	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
26,900	25,400	20,400	15,900	13,533	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
102,600	97,100	80,300	60,100	39,300	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
5,552	5,574	5,592	5,591	5,416	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ (مليون دولار)

الدول العربية	2008	2009
الإمارات	-	15.8
تونس	15.3	-
العراق	-	5.4
قطر	13.0	-
البحرين	-	3.5
الكويت	2.4	21.2
مصر	1.0	-
أخرى	-	1.6
إجمالي الدول العربية	31.6	47.5

تابع الدول غير العربية	2008	2009
ألمانيا	1.2	-
الهند	4.0	-
السودان	5.0	-
بريطانيا	6.1	22.2
جنوب افريقيا	30.9	
دولة البهاما	2.9	
كندا	2.0	
ماليزيا	2.1	166.9
هولندا	3.6	500.5
أسبانيا	-	1.3
الصين	-	42.5
أمريكا	-	5.0
إيطاليا	-	16.6
تركيا	-	15.5
سويسرا	-	0.6
فرنسا	-	10.9
قبرص	-	4.9
افريقيا الوسطى	-	0.1
لبنان	-	7.9
أخرى	4,021.7	1.6
إجمالي الدول غير العربية	4,079.3	796.8
الإجمالي العام	4111	844

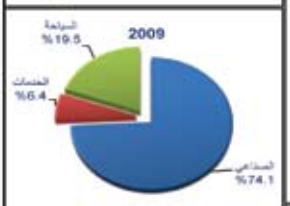

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

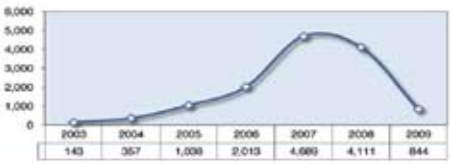

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
143	357	1,098	2,013	4,680	4,111	844

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2002-2009 (%)

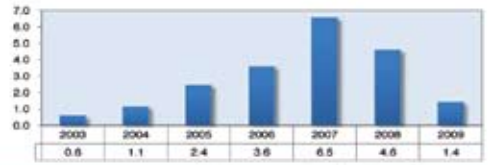

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
0.6	1.1	2.4	3.6	6.5	4.6	1.4

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
-135	63	-256	128	-534	3,933	5,888

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2002-2008 (%)

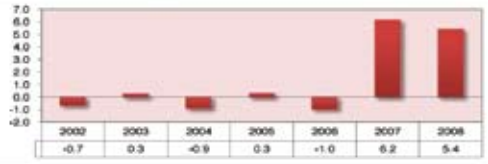

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
-0.7	0.3	-0.9	0.3	-1.0	6.2	5.4

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية: تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: تاريخ التوقيع
تونس	19 فبراير 2005	-
الأردن	5 مايو 2000	-
الجزائر	-	19 يونيو 1998
مصر	3 ديسمبر 1990	-
تونس	19 فبراير 2005	-
قطر	28 أبريل 2004	-
المغرب	2 نوفمبر 2000	26 يناير 1984
سورية	8 فبراير 1993	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

ليبيا عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الهيئة العامة للتملك والاستثمار — Privatization & Investment Board (PIB)

العنوان: شارع عمر بن شاه - طرابلس - ليبيا

تليفون: +218 21 3345010 - 20

البريد الالكتروني: info@investinlibya.ly

الموقع الشبكي: www.investinlibya.ly/

جمهورية مصر العربية

لمحة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية / أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

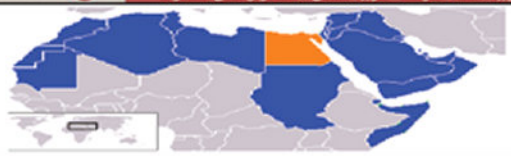

مصر

المساحة (بالكيلو متر المربع)	1,001,450
العاصمة	القاهرة
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الجنيه المصري

2009	2008	2007	2006	2005	
76.7	75.2	73.6	71.3	70.0	عدد السكان (بالمليون نسمة)
5.526	5.513	5.714	5.753	5.997	سعر الصرف (متوسط الفترة)
16.24	11.70	10.95	4.20	8.80	معدل التضخم
187,954	162,435	130,346	107,375	89,794	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
4.67	7.17	7.09	6.84	4.47	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
47,000	53,300	39,500	33,900	28,862	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
59,900	63,100	45,200	38,200	39,221	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
31,200	34,500	28,500	22,800	19,300	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
31,576	33,949	29,849	29,636	28,914	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ

(مليون دولار)

الدول العربية	2008	2009
الإمارات	762.80	952.40
السعودية	504.10	261.90
الأردن	83.60	199.70
الكويت	611.80	111.70
لبنان	35.40	49.50
البحرين	35.80	35.10
قطر	217.10	29.60
سلطنة عمان	7.00	12.50
ليبيا	137.40	10.10
اليمن	15.40	7.10
تونس	0.40	2.10
السودان	2.40	1.70
أخرى	8.80	38.30
إجمالي الدول العربية	2,422.0	1,711.7
الدول غير العربية	2008	2009
سويسرا	235.40	98.20
السويد	1.70	45.90
النرويج	5.30	4.30
بريطانيا	2.60	1.60
النمسا	10.40	1.50
الدنمارك	18.20	0.80

تابع الدول غير العربية	2008	2009
أمريكا	4,714.70	2,258.10
المملكة المتحدة	2,463.70	3,780.80
ألمانيا	1,104.60	1,274.70
فرنسا	1,130.90	244.40
السودان	125.20	119.00
هولندا	143.90	102.20
اليابان	90.00	85.00
إيطاليا	37.30	82.40
أسبانيا	22.30	71.20
تركيا	37.10	56.20
الصين	24.10	53.50
قبرص	11.50	49.80
الهند	13.30	48.80
اليابان	38.60	27.80
أستراليا	7.80	4.90
بولندا	7.40	3.90
لوكسمبرغ	37.30	3.90
كندا	135.70	2.70
دول أخرى	1,504.50	1,543.00
إجمالي الدول غير العربية	11923.5	9964.6
إعادة التخارج	-4850.9	-4964.7
الإجمالي العام	9494.6	6711.6

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

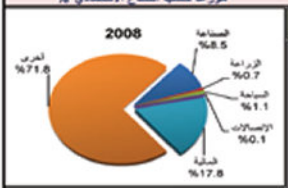

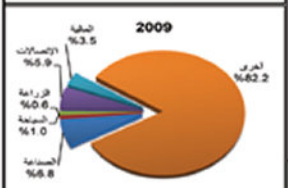

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

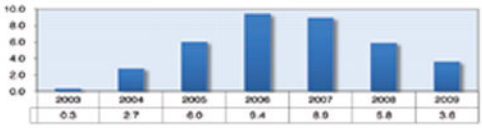

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

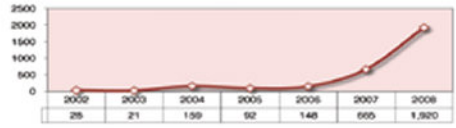

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية: تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: تاريخ التوقيع
الجزائر	29 مارس 1997	17 فبراير 2001
البحرين	4 أكتوبر 1997	17 سبتمبر 1997
الأردن	8 مايو 1999	8 مايو 1996
الكويت	17 أبريل 2001	16 فبراير 2004
لبنان	16 مارس 1996	17 مارس 1999
ليبيا	3 ديسمبر 1990	3 ديسمبر 1990
سلطنة عمان	25 مارس 1998	26 أبريل 2000
السعودية	13 مارس 1990	–
السودان	8 يوليو 2001	9 ديسمبر 1970
المغرب	14 مايو 1997	22 مارس 1989
تونس	8 ديسمبر 1989	8 ديسمبر 1989
قطر	12 فبراير 1999	3 ديسمبر 1990
سوريا	28 أبريل 1997	19 يوليو 1991
جيبوتي	21 يوليو 1998	–
فلسطين	28 أبريل 1998	28 أبريل 1998
الإمارات	11 مايو 1997	12 أبريل 1994
العراق	–	31 مارس 1988
الصومال	29 مايو 1982	–
اليمن	6 يونيو 1996	12 ديسمبر 1997

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

مصر عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي للهيئة تشجيع الاستثمار

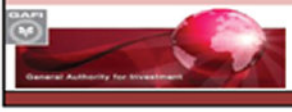

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)	General Authority for Investment and Free Zones (GAFI)
العنوان البريدي	طريق صلاح سالم - أرض المعارض - مدينة نصر - القاهرة 11562 - جمهورية مصر العربية
تليفون	+202 4055452
البريد الالكتروني	investorservices@gafinet.org
الموقع الشبكي	www.gafinet.org

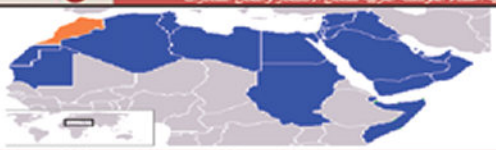

المغرب

المساحة (بالكيلو متر المربع)	710,850
العاصمة	الرباط
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الدرهم المغربي

2009	2008	2007	2006	2005	
31.7	31.4	31.0	30.6	30.3	عدد السكان (بالمليون نسمة)
8.057	7.760	8.192	8.796	8.865	سعر الصرف (متوسط الفترة)
0.97	3.89	2.04	3.29	0.98	معدل التضخم
90,815	88,879	75,223	65,640	59,524	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
5.20	5.58	2.71	7.76	2.98	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
26,300	33,400	27,300	21,700	18,800	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
37,200	46,300	34,600	26,100	22,800	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
22,700	22,000	24,000	20,200	16,100	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
21,160	18,309	17,828	15,688	14,405	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ

(مليون دولار)

الدول العربية	2008	2009
الكويت	14.90	375.22
الامارات	608.49	149.73
السعودية	65.87	33.06
الأردن	5.83	30.33
البحرين	60.41	14.83
قطر	17.01	12.93
لبنان	6.68	8.59
مصر	19.92	7.98
تونس	8.79	5.56
العراق	8.12	2.45
ليبيا	30.85	0.87
جمالي الدول العربية	846.9	641.6

الدول غير العربية	2008	2009
فرنسا	1,360.66	931.38
اسبانيا	337.55	208.83
سويسرا	214.26	142.94
بريطانيا	156.65	128.72
المانيا	-	123.36
امريكا	169.24	98.39
ايطاليا	108.10	86.04
هولندا	98.99	74.08
تركيا	24.32	31.40
البرتغال	17.04	10.04
لوكسمبورغ	5.79	6.60
الفرونديج	-	5.86
كندا	0.72	2.99
بلجيكا	5.06	2.85
كوريا	4.31	2.16
النمسا	-	2.07
ايرلندا	2.31	1.80
اليابان	2.93	1.73
النرويج	6.43	0.96
السويد	0.97	0.93
سلوفينيا	11.91	0.91
الهند	3.34	0.87
البرازيل	1.77	0.70
الصين	65.08	0.57
الدانمارك	3.41	0.29
استراليا	8.49	0.17
بلجيكا ولوكسمبورغ	5.59	-
أخرى	133.88	-
جمالي الدول غير العربية	12.31	11.15
الاجمالي العام	2,761.1	1,877.8
	3608.0	2519.3

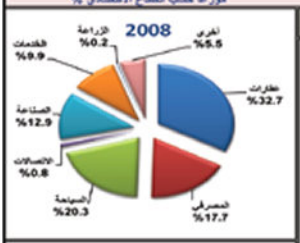

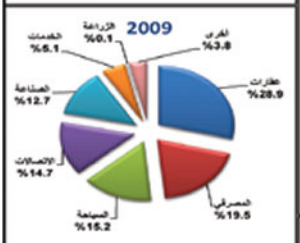

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

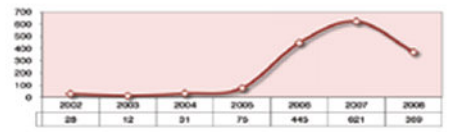

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

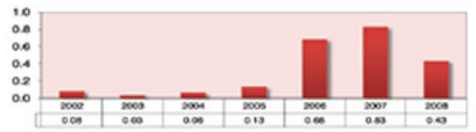

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
	تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
الأردن	16 يونيو 1996	16 مايو 2005
الإمارات	9 فبراير 1999	9 فبراير 1999
الجزائر	–	25 يناير 1990
البحرين	7 أبريل 2000	4 فبراير 2000
تونس	28 يناير 1964	28 أغسطس 1974
السودان	23 فبراير 1999	–
سورية	23 أكتوبر 2001	–
العراق	18 يونيو 1960	19 يونيو 2005
سلطنة عمان	8 مايو 2001	–
قطر	20 فبراير 1999	17 مارس 2006
الكويت	16 فبراير 1999	–
لبنان	3 يونيو 1997	5 يونيو 2002
ليبيا	2 نوفمبر 2000	26 يناير 1984
مصر	14 مايو 1997	22 مارس 1989
موريتانيا	13 يونيو 2000	–
اليمن	24 فبراير 2001	8 فبراير 2006

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

المغرب عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

هيئة الاستثمار المغربية: L'Agence Marocaine de Développement des Investissements (AMDI)
العنوان: 32, rue Honaine angle avenue Michlifen Agdal – Rabat, Maroc
تيفون: (212) 537 67 34 20/ 21
فاكس: (212) 537 67 34 17/ 42
البريد الالكتروني: info@invest.gov.ma
الموقع الشبكي: http://www.invest.gov.ma/

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

لمحة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية أعضاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

موريتانيا

المساحة (بالكيلو متر المربع)	1,030,700
العاصمة	نواكشوط
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الأوقية الموريتانية

2009	2008	2007	2006	2005	
3.1	3.0	3.0	2.9	2.8	عدد السكان (بالمليون نسمة)
262.0	241.5	260.1	268.6	265.6	سعر الصرف (متوسط الفترة)
2.24	7.35	7.26	6.23	12.13	معدل التضخم
3,029	3,540	2,822	2,699	1,857	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
-1.07	3.67	1.02	11.45	5.45	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
1,500	1,900	1,500	1,400	700	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
2,000	2,700	2,100	1,600	1,800	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
200	200	200	200	94	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
3,123	2,949	2,749	2,540	2,468	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
102	392	814	155	153	103	84

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

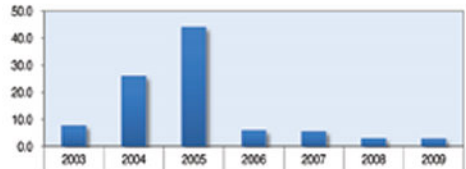

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
7.6	25.8	43.8	5.7	5.4	2.9	2.8

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2003 - 2008 (مليون دولار)

2003	2004	2005	2006	2007	2008
-1	4	2	5	4	4

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2003-2008 (%)

2003	2004	2005	2006	2007	2008
-0.07	0.26	0.11	0.19	0.14	0.13

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية: تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: تاريخ التوقيع
لبنان	15 يونيو 2004	-
المغرب	13 يونيو 2000	-
قطر	25 ديسمبر 2003	25 يناير 2003
الكويت	1 أغسطس 2006	-
تونس	11 مارس 1986	-

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

موريتانيا عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

مفوضية ترقية الاستثمارات: Commissariat for the Investment Promotion

العنوان البريدي: ص.ب : 238 – نواكشوط – موريتانيا

تليفون: (222) 5250755 / 5248717

فاكس: (222) 5254356

البريد الالكتروني: cpi@investissement.gov.mr

الموقع الشبكي: http://www.investinmauritania.gov.mr

اليمن

المساحة (بالكيلو متر المربع)	527,968
العاصمة	صنعاء
اللغة الرسمية	العربية
العملة المحلية	الريال اليمني

2009	2008	2007	2006	2005	
22.9	22.2	21.5	20.9	20.3	عدد السكان (بالمليون نسمة)
210.0	199.8	199.0	197.0	191.0	سعر الصرف (متوسط الفترة)
3.68	18.98	7.91	10.85	9.87	معدل التضخم
27,641	28,673	23,721	20,909	17,920	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دولار)
4.70	4.70	4.40	3.80	5.90	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%)
5,666	9,642	7,696	7,864	6,864	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)
1,584	2,345	8,469	5,984	5,149	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
7,314	8,161	8,690	6,800	5,300	الاحتياطيات الرسمية (من غير الذهب - مليون دولار)
6,049	5,886	6,657	5,483	5,160	الدين الخارجي (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر موزعة حسب بلد المنشأ

(مليون دولار)

الدول العربية	2008	2009	الدول غير العربية	2008	2009
قطر	2.80	527.49	ايطاليا	-	0.76
العراق	3.90	56.15	هولندا	-	0.61
ليبيا	-	26.90	تركيا	3.80	0.47
السعودية	166.51	21.66	ايران	0.00	0.28
الكويت	22.78	17.91	الصين	13.93	0.20
الامارات	10.13	0.80	ماليزيا	0.46	0.14
لبنان	81.52	0.69	الهند	1.50	0.10
الاردن	0.72	0.38	باكستان	0.20	-
مصر	1.06	0.14	امريكا	0.18	-
سورية	0.85	0.10	فرنسا	1.56	-
الجزائر	-	-	كوريا الجنوبية	0.83	-
فلسطين	0.84	-	سويسرا	0.25	-
عمان	102	-			
اجمالي الدول العربية	392.76	652.22	اجمالي الدول غير العربية	22.7	2.55
			الاجمالي العام	415.5	654.8

موزعا حسب القطاع الاقتصادي %

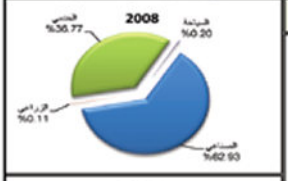

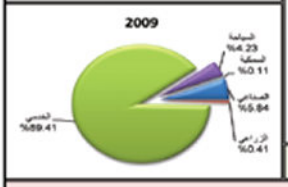

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة
خلال الفترة 2002 - 2009 (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2009 (%)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة
خلال الفترة 2002 - 2008 (مليون دولار)

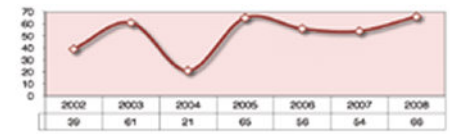

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
خلال الفترة 2002-2008 (%)

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2009

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية: تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي: تاريخ التوقيع
الجزائر	25 نوفمبر 1999	29 يناير 2002
البحرين	1 ديسمبر 2002	28 سبتمبر 2002
مصر	6 يونيو 1996	12 ديسمبر 1997
الاردن	18 يونيو 1995	13 ديسمبر 1997
الكويت	20 فبراير 2001	30 سبتمبر 2001
لبنان	25 نوفمبر 1999	29 سبتمبر 2002
سلطنة عمان	20 سبتمبر 1998	9 مايو 2002
السودان	10 اغسطس 1999	10 اغسطس 1999
المغرب	24 فبراير 1997	8 فبراير 2006
تونس	10 فبراير 2000	8 مارس 1998
قطر	7 سبتمبر 2000	30 اغسطس 2000
سوريا	9 اكتوبر 1996	23 يونيو 2001
الإمارات	13 فبراير 2001	30 اغسطس 2000
العراق	-	25 ديسمبر 2001

معلومات أخرى ذات الصلة

العضويات الدولية ذات الصلة كما في ديسمبر 2009

عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)، ومراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)

العنوان والموقع الشبكي لهيئة تشجيع الاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار	الهيئة العامة للاستثمار
العنوان البريدي	26 شارع القدس - المعافية الجنوبية صندوق البريد: 19022
تليفون	00967-1-262962/3
فاكس	00967-1-262964
البريد الالكتروني	invest@investinyemen.gov.ye
الموقع الشبكي	http://www.investinyemen.gov.ye

الهيئة العامة للاستثمار
General Investment Authority

لمزيد من الاستفسار عن محتويات التقرير، يرجى مراجعة قسم البحوث والدراسات:

الاسم	الوظيفة	تليفون	البريد الإلكتروني
عادل عبدالعظيم	رئيس قسم البحوث والدراسات	00965-24959558	adel@dhaman.org
أحمد الضبع	باحث	00965-24959562	aeldabh@dhaman.org
سفيان ميرغني	مساعد باحث	00965-24959561	sofyan@dhaman.org
أيمن غازي	سكرتير	00965-24959529	aymang@dhaman.org

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح

الضمان الشامل لمستحقات المصدرين وأموال وعوائد المستثمرين

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر؟
هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى أي من دول العالم ؟
هل لديك مؤسسة مالية تمول الاستثمارات أو الصادرات العربية؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أياً من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات** المتمثلة في توفير الضمان:

للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

- خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي إلى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية المترتبة على استثماره.
- خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
- خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.
- خطر الإخلال بالعقد.

للمصدر العربي: ضمان ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى أي من دول العالم.

للمؤسسات المالية: ضمان المخاطر التجارية وغير التجارية عند تمويل الصادرات العربية والمخاطر غير التجارية عند ضمان تمويل المشاريع في الدول العربية.

وفي حالة تعرض المستثمر أو المصدر المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الاستفادة من مزايا متعددة منها توفير التمويل بشروط أفضل.

اتصل **بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات** للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب. (23568) - الصفاة 13096
هاتف: 24959555 (965)
فاكس: 24959596.24959597 (965)
بريد إلكتروني operations@dhaman.org

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب. (56578) الرياض 11466
هاتف: 4789270/80 (9661)
فاكس: 4781195 (9661)
riyadhoffice@dhaman.org

المؤسسة العربية
لضمان الاستثمار
وائتمان الصادرات